جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد – كلية التربية/ ابن رشد
قسم التاريخ

الجـزائــر
في سنوات الحرب العالمية الثانية
١٩٣٩ـ ١٩٤٥

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

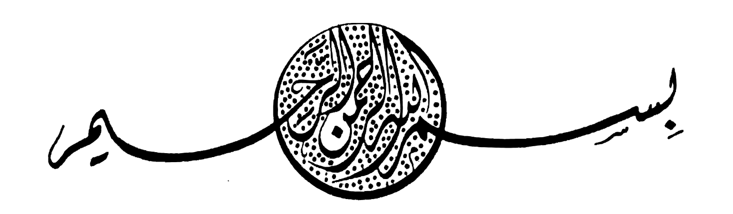
صباح نوري هادي العبيدي

إلى مجلس كلية التربية- ابن رشد - جامعة بغداد وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث

باشراف الأستاذ الدكتور

صباح مهدي رميض

١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م



{وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ
الْمُسْلِمِينَ}

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة (**الجزائر في سنوات الحرب العالميـة الثانيـة ١٩٣٩- ١٩٤٥**) المقدمـة من الطالـب (صـباح نـوري هادي) قد جرى تحت إشرافي في قسم التاريخ – كلية التربية- ابن رشد للعلـوم الإنسـانية، فـي جامعـة بغداد، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث.

الأستاذ الدكتور

صباح مهدي رميض

المشرف

/ /٢٠١٣

بناءً على التوصيات المتوافرة، أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة

أ.م.د

الاسم نعمة شهاب جمعة

رئيس قسم التاريخ ولجنة الدراسات العليا

/ / ٢٠١٣

إقرار المشرف اللغوي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة **(الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥)** المقدمة من الطالب **(**صباح نوري هادي **)** في قسم التاريخ كلية التربية- ابن رشد للعلوم الإنسانية، في جامعة بغداد، قد قومتها لغوياً، فوجدتها سليمة من الناحية اللغوية.

الاسم:

التوقيع:

/ / ٢٠١٣

الإهداء

إلى

من كان دعاؤهما سر نجاحي و حنانهما بلسم جراحي..

أغلى الناس : أبي و أمي أطال الله عمرهما .

مصدر فخري واعتزازي إخوتي وأخواتي

أصدقائي جميعا ... لتبقى ذكرى حسنة

أساتذتي جميعا ... واخص بالذكر:

الدكتور علي العبيدي

وفاء واحتراما

زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي المتواضع

الباحث

الشكر و الامتنان

الحمد لله ربِّ العالمين الذي علمنا ويسر امرنا، والصلاة والسلام على حبيبنا خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد (ع) وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

يطيب لي ان انقدم بجزيل شكري واحترامي إلى استاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صباح مهدي رميض القريشي على ما قدمه لي من نصح وتوجيه وإرشاد في مدة إعداد البحث، فهو لم يكن مشرفاً فحسب، وإنما أخاً عطوفاً كريماً لا يبخل علينا بوقته الثمين من أجل الإفادة من خبرته وتجربته البحثية، وحريصاً على أن نتعلم كل ما هو مفيد، فقد كان يحدثنا دائما عن الطموح والأماني المستقبلية التي يتمناها الينا، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي في السنة التحضيرية لما بذلوه من عناء وجهد وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور نوري عبد الحميد العاني، والأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي، والأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني، والأستاذ ، والأستاذ الدكتور جمعة عليوي فرحان والأستاذ الدكتور محمد المشهداني والأستاذ والدكتور ظاهر محمد صكر والدكتور وليد عبود الدليمي،.

ومن باب الوفاء والعرفان ان انقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علي العبيدي على الجهود التي بذلها وعلى من أجل تزويد الباحث بالمصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع، كما تقدم بالشكر إلى الأخ العزيز الدكتور إياد تركان إبراهيم الدليمي من كلية التربية الأساسية جامعة ديالى والأستاذ قحطان أحمد فرهود كلية التربية جامعة ديالى والست حنان طلال جاسم كلية التربية الأساسية جامعة ديالى والست سهام دوخمة من القطر الجزائري الشقيق.

وكذلك لا يفوتني ان انقدم بالشكر إلى الأخوة والزملاء الذين مدوا لي يد المساعدة. وأرى من الواجب ان انقدم بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين في المكتبات التي زرتها خلال مدة جمع المعلومات الخاصة بالبحث. تقديري العالي وامتناني العميق مقدمان سلفا إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكِرام، لما

سيبذلونه من جهد في قراءة الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم ولمساتهم العلمية القيّمة عليها لغرض تصويبها والخروج بها على نحو أفضل.

ومن الله التوفيق والسداد .

البـاحـث

المختصرات
المستخدمة في الأطروحة

مدلوله	الرمز
دون تاريخ نشر	د.ت
دون مكان طبع	د.ن
الجزء	ج
الطبعة	ط
Archives de LaWilaya de Constantine	AWC
Archives de LaWilaya de Oran	AWO
Cent des archivcs doure – me	C.A.O.M

قائمة المحتويات

الجزائـر واحـدة مـن الـدول التـي تـأثرت أوضـاعها العامـة بمجريـات الحـرب العالميـة الثانيـة، فتكبَّد الشعب الجزائري خسائر وقدم تضحيات فاقت كل تصورات وقراءات المؤرخين المعاصرين ومفكري السياسـة، فقد بقيت إرهاصـاتها قائمـة لأكثر من ثلاثة عقود من تاريخ الجزائر المعاصر.

علـى الـرغم مـن أهميـة هـذه المرحلـة فـي تـأريخ الجزائـر إلا أنهـا لـم تحـظ بالاهتمام البحثي المناسب رغم أهميتها في صنع وتغير مسار الأحداث، إلا أن هناك دراسـات متفرقـة قـدمت فـي عـدد مـن الجامعـات العراقيـة تناولـت سـير وتـراجم الشخصـيات السياسـية والفكريـة فـي الجزائـر والـبعض منهـا اخـتص بمسـيرة بعـض الأحزاب سبقت مدة الدراسة هذه أو جاءت بعدها.

لاشك أن الحرب العالمية الثانية كانت بالنسبة لأبناء الجزائر مرحلة تحول مهمة تمخضت عنها نتائج ومفاهيم جديدة في الفكر السياسي واستراتيجية المقاومة الوطنية الجزائرية، المتصاعدة التي أسست متغيرات وفاعليات مؤثرة فيما بعد. لذلك لم تستطع السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر أن تجد حلاً لمشاكلها الكبيرة التي واجهتها خلال الحرب العالمية الثانية، فالأحوال الاقتصادية أفرزت حالة من التذمر والاحتجاج بسبب اتساع قاعدة الفقر وتردي الوضع الاقتصادي وتفشي المجاعة. وفي الوقت نفسه فإن مطالب الحركة الوطنية الجزائرية بالمساواة في الحقوق مع المستوطنين لم تجد آذاناً صاغية، إلى جانب ذلك، فشلت جميع المشاريع الإصلاحية التي أرادت منها السلطات الاستعمارية ذر الرماد في العيون. وفرض الإهمال من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية، والتعامل معها بسطحية.

لقد شعرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بخطورة تنامي المد الثوري للشعب الجزائري وهي ترى أن هذا التصاعد سيكون نهاية مشروعها الإستعماري، لذلك لم تجد وسيلة إلا استعملتها لكبت الحريات وقتل طموح الجزائريين في تحقيق حلم

الاستقلال والسيادة، وفي ضوء هذه الرؤية التاريخية وتشجيعاً من أستاذي الفاضل المشرف الدكتور صباح مهدي رميض الذي أختار موضوع الدراسة وتعزيزاً لما بدأته في دراسة تأريخ الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين في رسالتي للماجستير، الذي ترك لدي تصورات عن مدة الأطار الزمني لموضوع الأطروحة .

تأتي أهمية الموضوع في كونه يعالج مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر، ويسلط الضوء على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية التي شهدت مرحلة انتقالية من الحراك السياسي ومن ثم التفكير بجدية حمل السلاح وهو الطريق الأمثل لتحقيق الإستقلال بعد أن فقد القادة السياسيون الجزائريون ثقتهم بكل الوعود التي كانت توعدهم بها الإدارة الفرنسية، وهذا الموضوع لاشك أنه بحاجة إلى دراسة قائمة على تحليل عميق بعيداً عن دراسات المنهج الوصفي السردي .

حدد الإطار الزمني في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) لما لها من انعطافة تأريخية مهمة في مسار الأحداث وبنية العلاقات الدولية، وكانت الجزائر ضحية تحملت وزرها بقسوة، وقد بينت فرضية هذه الأطروحة وانطلاقتها من صياغة الأسئلة الآتية:

- ما خصوصية السياسة الفرنسية في الجزائر خلال سنوات الحرب؟
- هل نجحت الحركة الوطنية الجزائرية أحزاباً وجمعيات في مواجهة السياسة الفرنسية،؟ كيف سعت إلى تمثيل متطلبات الشعب الجزائري.؟
- هل خلقت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إنكساراً نفسياً لدى المواطن الجزائري خلال سنوات الحرب.؟
- إلى أي مدى أسست أحداث الحرب ووقائعها مسوغات عملية التغيرات والمواجهة مع السياسة الفرنسية في الجزائر.؟

أن طبيعة الموضوع حددت الباحث في استخدام المنهج التحليلي التأريخي للأحداث وتقييم فاعلية الأشخاص كما حددت مساحات الدور الذي قاموا به سواء كان تصريحاً أو تلميحاً سلبياً أو يجابياً مع التأكيد على أن المنهجية التي اعتمدتها

خطة البحث هي وحدة الموضوع في أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن ثم الوصول إلى تقرير النتائج.

وزعت مادة الأطروحة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. أستعرض الفصل الأول :**(التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر ما بين الحربين)** فخصص أولاً: لمتابعة الأنشطة الاقتصادية مع استرجاع للخلفية التاريخية السابقة من أجل تحديد واجهات المقاربة والتقدير وليست تجاوزاً على محددات الأطار الزمني لذا اقتضت الإشارة إلى ذلك. وسلط ثانياً: الضوء على **الحياة الثقافية والاجتماعية،** ودراسة جوانب معينة منها بهدف التوضيح والتعريف بالمدى الذي وصلت إليه. بينما تناولنا في ثالثاً: **النشاط السياسي وتنامي دور الحركة الوطنية،** واستعراض نشاط الحركة الوطنية في الجزائر والظروف التي دفعت إلى تنامي دورها في المطالبة بالحرية والاستقلال.

أما الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان**(تداعيات الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائر حتى ١٩٤٢)**، إذ بيّن انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الجزائر خلال المدة الممتدة بين ١٩٣٩- ١٩٤٢، لكون الجزائر كانت على تماس مباشر بالحرب أكثر من بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى، بسبب أنها كانت امتداداً طبيعياً للاقتصاد الكولنيالي الفرنسي، بمعنى أن فرنسا كانت تعتمد عليها اعتمادا كليا على الإمدادات التي تأتيها من الجزائر خلال المدة التي سبقت الحرب، وأن فقدانها يعني خسارتها لعامل لوجستي مهم ومؤثر خلال تلك المدة. ففي مدخل الفصل أولاً: **فرنسا واندلاع الحرب العالمية الثانية،** ركزت الدراسة على تتبع أحداث الحرب العالمية والظروف التي أدت إلى اندلاعها وانعكاسات ذلك على فرنسا ومستعمرتها الجزائر. فيما ركزنا في ثانياً: **تأثيرات الحرب على مسار الحياة السياسية في الجزائر**. وتتبع الظروف والأسباب التي أدت إلى ذلك التراجع، ومدى انعكاسات ذلك على المشروع السياسي الجزائري بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية، والحركة الوطنية الجزائرية ومواقفها من الحرب. وكان واحداً من الموضوعات المهمة التي كانت تركز عليها قيادة الحركة الوطنية الجزائرية، ليس خلال الحرب العالمية الثانية فحسب وإنما خلال المدة التي سبقتها أيضاً، وكرسنا في ثالثاً: **نشاط الدعاية**

الألمانية وموقف الجزائريين منها، لذلك جرى التركيز على دراسة التأثير الذي تركته الدعاية الألمانية على الجزائريين، لاسيما السياسيين منهم، وخصصنا في رابعاً: **ملامح النشاط المسلح لمقاومة الاحتلال الفرنسي**، إذ بين المحاولات الأولى التي هدفت إلى ممارسة العمل المسلح من أجل مقاومة الوجود الفرنسي في الجزائر.

عالج الفصل الثالث(**التطورات السياسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤٣-١٩٤٥**) مجموعة من القضايا التي حركت الوضع السياسي الجزائري، وعليه أشرنا في أولاً : **الحركة الوطنية الجزائرية وموقفها من إنزال قوات الحلفاء في الجزائر**، وعلى مسألة نزول قوات الحلفاء في الجزائر وما مدى تأثير ذلك على الواقع السياسي فيها، مع بيان ردود الفعل الفرنسية والجزائرية من هذا الحدث. ولم نتجاهل الدعاية التي قامت بها قوات الحلفاء في الجزائر. وفي ثانياً: **الحركة الوطنية الجزائرية وتطور مواقفها بعد نزول قوات الحلفاء**، تناول النشاطات التي قامت بها الحركة الوطنية في الجزائر من أجل إيصال مطالبها لدول الحلفاء وبيان رغبتها في التخلص من الاحتلال الفرنسي. أما ثالثاً: **وقائع أحداث الثامن من أيار ١٩٤٥ والمواجهة الفرنسية**، إذ ركزنا فيه على بيان الظروف والدوافع التي حركت أحداث الثامن من أيار وتأثيرها على الوضع العام في الجزائر.

وركز الفصل الرابع من الأطروحة على (**الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ١٩٣٩- ١٩٤٥**) ففي هذا الفصل عملنا على دراسة ما طرأ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تحولات في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية. وتناولنا في أولاً: **بنية الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية**، بتتبع المتغيرات التي شهدتها بنية الاقتصاد الجزائري، وتأثيرات ذلك على الجزائريين سلباً أو إيجاباً. وكرس ثانياً: **تأثيرات الحرب وانعكاساتها على مسار الحياة الاجتماعية في الجزائر**، وقمنا بدراسة تأثيرات الحرب على بنية المجتمع الجزائري والسياسة الفرنسية القائمة على تهميش المجتمع الجزائري.

اعتمدت الأطروحة على مصادر مختلفة اللغات، تأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية غير المنشورة المحفوظة في أرشيف ولاية قسنطينة وولاية وهران في الجزائر،

إذ احتوى مضمون هذه الوثائق على مواقف الأحزاب من مشاركة فرنسا في الحرب ومحاولة فرنسا في كسب جانب تلك الأحزاب لصالحها، وكذلك موقف الجزائريين من نزول قوات الحلفاء في الجزائر، والوثائق ألمنشورة، حيث أسهمت في توضيح بعض الجوانب المهمة في الاطروحة وإغنائها بالمعلومات الضرورية التي كانت تفتقر إليها العديد من الدراسات السابقة.

كذلك اعتمدت الأطروحة على مجموعة من الكتب المطبوعة، تباينت في وجهات نظرها إزاء الأحداث ومنها: كتاب فرحات عباس المعنون:**(ليل الاستعمار)** الذي كتبه باللغة الفرنسية، إذ إنه كان من بين الشخصيات الجزائرية التي تبنت الفكر الاندماجي، وقام بترجمته أبو بكر رحال. وتضمن عرضاً للأحداث التي عاشها المؤلف، وهو من صناع الأحداث فيها، بصفته أحد أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية منذ عام ١٩٢٧.

وأما كتاب الدكتور أبو القاسم سعد الله الموسوعي: **(الحركة الوطنية الجزائرية)** المؤلف من ثلاثة أجزاء، فهو واحد من المصادر المهمة، لاسيما في جزئه الثالث، إذ أعطى لنا تصوراً كاملاً عن الأحداث التي مرت بها الجزائر في تلك الأثناء، وعن تطورات الحركة الوطنية بعيداً عن التعصب والتحيز. مع الإشارة إلى أنه يعد من رموز ومؤسسي المدرسة التأريخية الجزائرية، كما عززت مؤلفاته الأخرى ومنها (تاريخ الجزائر الثقافي) المتكون من ثمانية أجزاء، ولكن ما تم توظيفه هما الجزآن الأول والخامس. إذ قدم فيه معلومات مفصلة عن الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحقبة الحديثة والمعاصرة. أما كتاب الدكتور عبد القادر جيلالي بلوفة: **(الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية)** فكانت له أهمية كبيرة في تزويد الدراسة بالكثير من التحليلات والآراء التي سهلت للباحث فهم إشكالية البحث والقضايا التي تمت مناقشتها. ولاسيما مسيرة حزب الشعب الجزائري، ومرحلة النضال السري بعد حله عام ١٩٣٩، إذ عالج المؤلف الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية بالاعتماد على الوثائق الفرنسية وشهادات شهود العيان، ما أعطى الكتاب أهمية كبيرة حتَّمت على الباحثين الاستعانة به في أي دراسة تتعلق بسنوات الحرب العالمية الثانية في الجزائر. وجاء كتاب الباحث الفرنسي

شارل أندري جوليان المعنون: **(أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية)**، الذي يعد من المصادر الأساسية في تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، ولا يمكن لأي باحث تجاوزه حيث ألقى الضوء على بعض الجوانب الغامضة من تاريخ الجزائر، ولابد من الإشارة هنا، إننا تعاملنا مع هذا الكتاب، وبقية المؤلفات الفرنسية، بنوع من الحذر لاسيما أن عدداً، من ذوي النظرات الضيقة، يعدونها تمثل وجهة النظر الاستعمارية.

ومن الكتب المهمة الأخرى التي رفدت البحث بالمعلومات القيمة، كتاب الدكتور أحمد محساس، وهو مؤلف باللغة الفرنسية، وعنوانه:

(Le Movement rev Luionnaire en ALgerie de La Premiere Guerre Mondie a ١٩٥٤)

وفيه يستعرض المؤلف مسيرة الأحداث التي مرت بها الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤. وتكمن أهمية هذا الكتاب كون مؤلفه أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، ومن الذين عاصروا الأحداث التي مرت بالجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ومنها نزول الحلفاء في الجزائر عام ١٩٤٢. وبذلك هو صانع وشاهد عيان على الأحداث خلال تلك المدة. وهذا يفرض علينا حتمية الاستعانة به.

كما واعتمدت الأطروحة على عدد من كتب المذكرات التي الفها صناع الحدث والمشاركون فيه، وفي مقدمتهم: **(مصالي الحاج)** الذي كتب مذكراته بالفرنسية وترجم إلى العربية، وتأتي أهمية هذا الكتاب كون مؤلفه زعيماً وطنيا كان له ثقله السياسي على الساحة السياسية الجزائرية، وقاد تيارات سياسية عدة في خارج الجزائر وداخلها، منها حزب الشعب الجزائري، وعالج في تلك المذكرات الأحداث بكل جوانبها. وظل مصالي الحاج يشغل مساحة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر وصولا إلى مرحلة الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، إذ شكل موقفه تقاطعاً مع المفاهيم والقيم الوطنية التي دعا إليها من قبل حينما عارض فكرة الثورة، وكان هذا الموقف مرتبطاً بأطروحاته الإيديولوجية.

وزودت الأطاريح والرسائل الجامعية غير المنشورة الأطروحة بالمعلومات المهمة والمفيدة، لاسيما وأنها تعد من الروافد المهمة التي غطت الكثير من الأحداث

السياسية التي شهدتها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية. ومنها أطروحة الدكتوراه التي تقدمت بها الباحثة تابتي حياة الموسومة بـ: **(الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني ١٩٢٩-١٩٥٤)**، إذ أستطاعت الباحثة الاعتماد على الوثائق العائدة لمدة دراستها، لاسيما في مدة الحرب العالمية الثانية، وهذا جعلنا نعتمد عليها في فهم الكثير من الأحداث ذات الصلة بتاريخ الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية. وإلى جانبها أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث عز الدين معزة والتي حملت عنوان:**(فرحات عباس والحبيب بورقيبة ... دراسة تأريخية وفكرية مقارنة ١٨٩٩-٢٠٠٠)** ورسالة الماجستير التي تقدم بها الباحث بو عبد الله عبد الحفيظ: **(فرحات عباس بين الاندماج والوطنية ١٩١٩- ١٩٦٢)**. ورسالة الماجستير التي تقدم بها الباحث سليمان الهادف قريري، الموسومة:**(القوة الوطنية في الجزائر ومقدمات الثورة التحررية ١٩٤٥- ١٩٥٤)**، إذ قدمت إلينا معالجات تأريخية قيمة وهناك رسائل أخرى عديدة تفاصيلها في ثبت المصادر.

ومن المصادر الأخرى الأبحاث العلمية التي نشرتها المجلات التأريخية المتخصصة، ومنها بحث الدكتور إبراهيم لونيسي: **(تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥)** في مجلة المصادر، حيث عالج مسألة تطور فكرة العمل المسلح في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، وبحث الدكتور شبوط سعادة يمينة:**(تبلور فكرة العمل المسلح في الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية)** في مجلة حوليات المؤرخ. أمّا الصحافة، ولاسيما الجزائرية، فقد اعتمدت عليها الدراسة بشكل موسع لأنها معاصره لمدة الدراسة. وتأتي في مقدمتها: مجلة**(البصائر)** التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين والتي تعد من الروافد المهمة التي عاصرت الأحداث، والتي كرست مادتها في الفصل الأول من الأطروحة.

وأسهمت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، لاسيما بعض المواقع المهتمة بالتأريخ الجزائري بتزويدنا بمعلومات حديثة لم تكن متوافرة في مكتباتنا، ونذكر منها: الوثائق المنشورة (**وثيقة الجيش الفرنسي مع الجانب الألماني في ٢٥ حزيران ١٩٤٠) والمنشورة على الموقع:(www.Yale.edu/ lawwed/ Avalon /wwii/)**، ومنها أيضاً: **(نشأة الحزب الشيوعي الجزائري ١٩٣٦-١٩٤٥)،المنشور**

على الموقع :(www . marefa .org) وكذلك بعض ما نشر من مقالات أجنبية على الموقع:

www.historylearningsite.co.uk/admiral_darlan.htm

واجهت الباحث العديد من الصعوبات تأتي في مقدمتها افتقار المكتبة العراقية للمصادر الأصيلة التي تتعلق بالتأريخ الجزائري عموما ومدة الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص. ولابد من الإشارة هنا، إلى أن ما يتوافر من مراجع أغلبها عام وكثيراً ما تقع في أخطاء لأن معلوماتها غير دقيقة. ومن هنا كانت مسألة الحصول على المعلومات المطلوبة تستدعي بذل جهود كبيرة واستثنائية، ومنها الاتصال الدائم والمستمر بالأساتذة الجزائريين من ذوي الاختصاص القريب لموضوع الأطروحة، منهم من استجاب مشكوراً عارفاً بأهمية مسؤوليته العلمية والأخلاقية فقدم الجهد السخي جزاه الله عني خير الجزاء ومنهم مَنْ لم يكن كذلك امتنع وفضل الصمت. لأمر خاص به، وسعى الباحث جاهداً الذهاب إلى الجزائر للاطلاع على الوثائق والمعلومات لاسيما أنه توافرت له دعوة علمية أرسلت من اثنتين من أهم المؤسسات العلمية في الجزائر(**جامعة وهران وجامعة الشلف)** إلا أن دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي وضعت العراقيل والموانع ولم تظهر المساعدة في تسهيل مهمة الباحث في السفر رغم المراجعات والدعوات التي استنزفت من الباحث الوقت والجهد النفسي والبدني الكثير.

وختاماً أضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين آملاً في أن تكون لملاحظاتهم القيمة ووجهة نظرهم العلمية تأثير كبير في إغنائه وإخراجه بالشكل العلمي الصحيح، فغاية ما يتمناه الباحث أن يكون قد وفق في مسعاه ومبتغاه، سائلاً الله عز وجل التوفيق والسداد، فما نحن في النهاية إلا بشر نخطئ في حين ونصيب في حين آخر إنه نعم المولى ونعم المعين، وإن جانبنا الصواب فحسبنا أننا قد حاولنا واجتهدنا... ونرجو من الله أن يكون لنا شيء من ثواب المجتهدين. كما أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع ثمرة طيبة يقدمها الباحث لطلاب العلم والباحثين المهتمين بهذا الحقل من الدراسات التاريخية واختم بقوله سبحانه وتعالى **(وفوق كل ذي علم عليم).**

والله ولي التوفيق

الباحث

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر ما بين الحربين ١٩١٨- ١٩٣٩

أولاً : الاقتصاد الجزائري في مواجهة السياسة الفرنسية ١٩١٨- ١٩٣٩:

ثانياً: النشاطات الاجتماعية وواجهات العمل الصحفي ودور المرأة الجزائرية:

ثالثاًَ: الأحزاب السياسية في الجزائر وتنامي مسار الحركة الوطنية ما بين الحربين ١٩١٨- ١٩٣٩:

لم تكن فكرة احتلال الجزائر وليدة لحظتها، وإنما هو مشروع أعدته الإرادة الاستعمارية التي أقبلت عليها فرنسا ساعية إلى تامين مواردها وتحقيق إستراتيجياتها على الساحة الدولية. وبقراءة موجزة لتاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر، يلاحظ أنها لم تكن ردة فعل تجاه موقف أو إجراء مثلما تعرضه بعض المصادر، بل عدد من المشاريع لاحتلال الجزائر ومنها فكرة المشروع الذي اقترح القنصل الفرنسي دوكيرسى (DeKercy) على حكومته لاحتلال الجزائر عام ١٧٨٢، وجدد هذه الفكرة عام ١٧٩١ [١].

لم تتوان الحكومة الفرنسية من أخذ فكرة الاحتلال على محمل الجد، إلا أنها كانت تنتظر الوقت المناسب من الناحية اللوجستية والدولية حتى تحقق ذلك المشروع، وقد مهّدت بعض الأحداث وقرّبت موعد ساعة الاحتلال[٢].وهو ما تحقق، حينما اضطر الداي حسين للتوقيع على معاهدة الاستسلام في الخامس من تموز عام ١٨٣٠[٣]. لذا شكل هذا التاريخ بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر امتد على نحو ١٣٠ عاماً.

---

(١) شريط عبد الله ومحمد الميلى، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط١، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ١٩٦٥، ص ص١٥٧- ١٥٩.

(٢) أختلفت المصادر في بيان الأسباب التي دفعت الفرنسيين لاحتلال الجزائر ، ولكل واحدة منها رؤية لكن من المبررات للعدوان الفرنسي على الجزائر هي حادثة المروحة. للمزيد من التفاصيل عنها، ينظر: محمود باشا محمد، **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو حادثة المروحة**، ترجمة: عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٥؛ أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط ٣، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٢٤؛ أرجمند كوران، **السياسة العثمانية إتجاه لاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٢٧-١٨٤٧**، ترجمة: عبد الجليل التميمي ، ط٢، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ١٩٧٤ ، ص ٢٣ .

(٣) بقبق الزهرة، **أرهاصات بناء الدولة الجزائرية الحديثة ١٨٣٠- ١٨٤٧ أسسها- مبادئها- مظاهرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السانية، وهران، الجزائر،٢٠٠٧، ص٢٦.

أولاً: الاقتصاد الجزائري في مواجهة السياسة الفرنسية ١٩١٨- ١٩٣٩

أسهم الاحتلال الفرنسي للجزائر في تغيير طبيعة الاقتصاد الجزائري من زراعي الحرفي إلى اقتصاد يخدم عجلة الاقتصاد الاستعماري القائم على مبدأ الاستنزاف للموارد الطبيعية وتهميش السكان المحليين من خلال الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، مما أثر في دور الأهالي وفاعليتهم في بنية هذا الاقتصاد[١].ومن أجل فهم هذه السياسة، نستقرأ ما طرأ من التطورات والتغيرات التي شهدتها الحياة الاقتصادية في الجزائر وعلى النحو الآتي:

١-النشاط الزراعي

شكل النشاط الزراعي عماد الاقتصاد في الجزائر، ولهذا اعتمدت السلطات الفرنسية على سياسة تسخير تلك الإمكانيات ومن ثّم تقديم الامتيازات والمغريات المادية والمعنوية لإنجاحها، فاتضحت بذلك ملامح هذه السياسة منذ الأيام الأولى للاحتلال[٢]. ووضعت السلطات الاستعمارية تصوراً اقتصادياً يحاكي حقيقة الإمكانيات الاقتصادية المتوافرة في الجزائر، وقد تقدم النشاط الزراعي لما وفرت له الإمكانيات والوسائل التي أسهمت في نجاح هذا التوجه. ومن الطبيعي، أن تكون ردود فعل الأهالي سلبية، نتيجة سياسة مصادرة الأراضي[٣]. سخرت الحكومة الفرنسية إمكانياتها وملاكاتها المتخصصة في استقلال موارد الاقتصاد الجزائري وعلى هذا النحو يقول الجنرال بيجو(Bugeaud) [٤]، في مجلس النواب الفرنسي

([١]) محمد موفق، **السياسة الاستعمارية من الاحتلال الجزئي إلى الأحتلال الشامل**، مجلة، عصور، العدد ٦ –٧، وهران، الجزائر، كانون الأول ٢٠٠٥، ص ١١٢.

([٢]) بشير فايد، **قضايا العرب والمسلمين في أثأر الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان...دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والأجتماعية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣٧.

([٣٣]) عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب أبو رقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة ١٨٩٩– ٢٠٠٠**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الأجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٧٤.

([٤]) الجنرال بيجو - Thomas Bugeaud de La Piconn erie (١٧٧٤ – ١٨٤٩)، هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري، المعروف بـ(دي زلي). رقي إلى رتبة مارشال في الجيش

عام ١٨٤٠، "**إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين ولكي تجلبوهم فمن الواجب عليكم الاستيلاء على أراضي خصبة لا يطير غرابها، وحيث ما وجدتم مياه متدفقة، وأراضي رعوية انزلوا المعمرين بها ولا يهمهم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوربيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها ويصير أصحابها الأولون منسيين. . .**"(١).

استهدفت السلطات الاستعمارية الفرنسية إشاعة الفقر والتجويع، وبما أن النشاط الزراعي كان المهنة الرئيسة لأغلبية سكان الجزائر، فأن الزراعة، هي أول قطاع اقتصادي تمت السيطرة عليه(٢)، والاستيلاء على الأراضي الخصبة، وتسليمها للوافدين، وطرد ما لكيها الشرعيين إلى الجبال أو المناطق الصحراوية، فضلاً عن إن الزراعة كانت تعيل نسبة ٧٠ % ، من المجتمع الجزائري(٣).

فشل الجزائريون في تقديم الوثائق التي تثبت ملكية أراضيهم، إذ أصدرت السلطات الفرنسية في تشرين الأول عام ١٨٤٤ قانوناً خاصاً بالأوقاف والملكيات العقارية(٤). ومن أهم ما جاء فيه: أن كل ارض زراعية غير مستغلة، لا تثبت ملكيتها قانونيا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك

الفرنسي، في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٨٤٣، حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في إسبانيا، تولى الحكم في الجزائر في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٨٤٠، إلى التاسع والعشرين من حزيران عام ١٨٤٧، اتخذ في الجزائر سياسة القهر والعنف والإبادة، وتهجير الجزائريين ونفيهم في إطار الحرب الشاملة التي مارسها ضدهم. للمزيد من التفاصيل، ينظر: بقبق الزهرة، المصدر السابق، ص٧٥.

(١) بشير فايد، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٣) عبد الملك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تحليلية مقارنة**، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، ص ٢١.

(٤) محمد إحسان الهندي، **الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال**، العربي للإعلان والنشر، دمشق،١٩٧٧، ص ١١٧.

الدولة[1]. كما رفض القانون الاعتراف بعقود الملكية المسجلة قبل الخامس من تموز عام ١٨٣٠. ومنح القانون الأهالي الجزائريين مدة ثلاثة أشهر لوضع المخططات المفصلة للأراضي التي يملكونها وتتضمن تلك المخططات موقع تلك الأراضي ومساحتها وتسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية، ونص هذا القانون على أن كل قطعة أرض لا تخضع لهذه الإجراءات تعد أرضا مهملة من غير مالك بهدف تعجيز الجزائريين في إثبات ملكيتهم[2]. وأرادت السلطات الفرنسية من وراء ذلك تسريع عملية الحصول على تلك الأراضي لأنها تعلم عجز الجزائريين في تلبية الشروط التي حملها القانون. وقد نجحت السلطات الاستعمارية بفضل هذا القانون في إرساء دعائم مشروعها الاستيطاني التوسعي[3]، إذ إنها استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة؛ لأن معظم الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة، بين الأشخاص والأعراش[4]،التي تقوم باستغلالها،ولا تمتلك وثائق رسمية تثبت ملكيتها

---

(١) سعد زغلول فؤاد، **الجزائر في معركة التحرير**،ط١، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٧٥،ص٦٠.

(٢) Couget, George ،**Voyages aux origines de l'Algérie et de la province de Constantine ١٨٣٠-١٩٠٠**, France, édition Esprit livres, ٢٠٠٣, p ١٩ .

(٣) عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام ١٨٤٧– ١٩١٨**، دار الحداثة للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٨٦، ص ص ٢٣٠– ٢٣١.

(٤) العرش لا يعني الملكية الجماعية، إذ إن طريقة استغلال الأرض تكون بتعاون أفراد القبيلة على زراعة الأرض من غير اقتسام ناتج الأرض، فكل فرد يملك بذوره الخاصة، وقطعانه وأدوات الحرث الخاصة، وينتقل حق التمتع في استغلال الأرض عن طريق الإرث العائلي، إي أن حق التمتع بالملكية ينتقل من الأب إلى الابن، وقد أدى هذا النظام إلى تحول تلك الأراضي إلى أراضي ملك، وأن استغلال أرض عن طريق العمل هو أساسي لفهم نظام أراضي العرش. وفي هذا النظام تكون المرأة قد أبعدت وحرمت من وراثة الأرض لأنها عملياً لا يمكن أن تقوم بهذا الجهد الخاص بالرجال، فإذا توفي أحد مستغلي الأرض من الرجال من غير ترك وريث يستطيع خدمة الأرض، فان تلك الأرض تذهب إلى القبيلة إي إلى الشخص القادر على خدمتها. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عزالدين بومزو، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري**

لهذه الأراضي[1].

وفي الحادي والثلاثين من تموز عام ١٨٤٥ صدر قانون لا يقل خطورة عن سابقه[2]، ونص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، ومن يساعدهم بشكل مباشر أو غير مباشر[3]. ودعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في الثامن عشر من شباط عام ١٨٤٦، تقرر بموجبه مصادرة الأراضي المتروكة (البور) بلا سبب، وأراضي الأعراش، التي رحل عنها أهلها إلى مناطق أخرى إلا إذا عادوا إليها في أجل لا يزيد على شهر واحد من تاريخ خروجهم[4]، وتقديم طلب العفو من حاكم المنطقة التي يسكنون بها. وبمقتضى هذا القرار وضعت السلطات الفرنسية يدها على مساحات مهمة من الأراضي في نواحي وهران وتلمسان وسيدي بلعباس وغيرها[5]. وتطبيقا لهذا القرار صادرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر أراضي قبائل بني عامر نتيجة مساندتهم الأمير عبد القادر الجزائري[6] في مقاومته للاحتلال الفرنسي[1]. كما سلبت السلطات

أرنست مرسييه نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٦٢.

(1) بورغدة رمضان، **الأقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر**، مجلة، العلوم الإنسانية، العدد ٢٩، الجزائر، حزيران ٢٠٠٨، ص ص ٢٤٨ – ٢٤٩ .

(2) عبد الملك خلف التميمي، المصدر السابق، ص ٢٢.

(3) شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، **تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٩ ، ص ٧١ .

(4) جوان غيلسبي، **الجزائر الثائرة**، مطبعة الطليعة، بيروت، د.ت، ص ٣١.

(5) إبراهيم لوينسي، **الأستعمار الأستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجا**، مجلة، عصور، العدد ٦، الجزائر، حزيران، ٢٠٠٥، ص ٦٨.

(6) هو عبد القادر بن نصر الدين بن محي الدين بن مصطفى الحسن الجزائري الابن الرابع للشيخ محي الدين، ولد في عام ١٨٠٨، قرب مدينة معسكر بالغرب الجزائري وتعلم في مدينة وهران وحج مع أبيه، ولما احتل الفرنسيون الجزائر بايعه الجزائريون وولوه القيادة بأمر الجهاد فقاتل الفرنسيين خمسه عشر عاماً، ويعد مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ورمز للمقاومة الجزائرية

الفرنسية المزيد من الأراضي حينما صدر قانون(سيناتوسكونسولت) في الثاني والعشرين من شباط عام ١٨٦٣. لبيان مدى التأثير الذي تركته سياسة المصادرة التي اتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر، مثال ذلك قامت بتوزيع أراضٍ على المستوطنين حتى عام ١٨٥٠والتي بلغت حوالي (٨٢٨١٢) ألف دونم لصالح اثنين وخمسين ألف مزارع أوربي، بينما كان ملكية(٥٣٢٠٠٠) مزارع جزائري حوالي (٢٦٨٨٠٠٠) دونم وكان ٧٥ % منها غير صالح للنشاط الزراعي والرعي[٢].

ووفق السياسة الزراعية الجديدة التي انتهجتها السلطات الفرنسية في الجزائر، باشر المستوطنون زراعة محاصيل لم تكن تزرع من قبل مثل: زراعة الكروم، التي تطورت بشكل كبير وبلغت مساحتها المزروعة أكثر من ٨٠ مليون دونم[٣]،ولا سيما في المناطق الساحلية التي أصبح ما يقارب ٩٣% منها بيد المستوطنين والتي امتازت بتربة ذات خصوبة عالية، إذ أصبح متوسط ما يملكه المستوطن الأوربي من هذه الأراضي الخصبة(٤٣٢) دونماً مقابل(٥٦) دونماً للجزائري[٤]. وشهدت

ضد الاستعمار الفرنسي، أستطاع تحرير ثلثي الجزائر، ولما ضعفت مقاومة جيش الأمير عبد القادر الجزائري، اشترط شروط الاستسلام قبل بها الفرنسيون، واستسلم عام ١٨٤٧، ونفي بعد ذلك إلى مدينة طولون ومنها إلى أبنوار، وبقي في السجون الفرنسية حتى عام ١٨٥٢ ثم استدعاه نابليون الثالث بعد توليه الحكم وأكرمه ودعي الأمير إلى أن يجعل من فرنسا وطنه الثاني ولكنه رفض ذلك ورحل إلى الشرق، وتوقف في إسطنبول ثم استقر به المقام في دمشق حتى توفي هناك في السادس والعشرين من تموز عام ١٨٨٣. للمزيد من التفاصيل، ينظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام قاموس تراجم**، ج٤، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص ص ٤٥- ٤٦؛ الأمير عبد القار الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، بيروت، ١٩٦٤.

(٢) Aeduane ,ainadtabet**, Historied Algerie – sidibel abbes** , Algera, ١٩٩٩, p. ٧٥.

(٢) كولين وفرانسيس جونسن، **الجزائر الثائرة**، ترجمة: محمد عليوي الشريف وآخرون، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص١٣٢-١٣٣.

(٣) ليون فيكس، **الجزائر حتف الأستعمار**، ط ٢، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، د.ت، ص٧.

(٤) بشير فايد، المصدر السابق، ص ٣٩.

المساحات المزروعة بالكروم تطوراً كبيراً خلال مدة ما بين الحربين، والتنامي السريع في المساحات المزروعة بالكروم، يدل على أهمية هذا النشاط الزراعي بالنسبة للفرنسيين ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إحصائيات الجدول رقم(١).

جدول رقم(١)
يبين المساحات المزروعة بالكروم[١].

السنة	المساحة بآلاف الدونمات
١٩٢٦	٦٩٢
١٩٢٧	٧٨٠
١٩٣٠	٨٠٠
١٩٣٢	١٥٠٠
١٩٣٥	١٦٠٠

ونتيجة هذا تزايدت المساحات المخصصة لزراعة الكروم التي بدورها زادت من نسبة إنتاج الخمور حتى وصلت إلى١٧٥٠٠٠٠ هكتولتر[٢]، بلغت قيمتها المالية حوالي(٣٥) مليار فرنك فرنسي[٣].انعكست أثار هذه السياسة الزراعية سلبا على إنتاج الحبوب التي كانت تشكل المحصول الأول في الجزائر[٤]، فقد تراجع إنتاجها بين عامي ١٩٠١-١٩١٠ بشكل واضح، إذ قدر بـ(١٩,٦) مليون قنطار[٥]، واستمرت معدلات الإنتاج بالهبوط حتى وصلت خلال الأعوام(١٩٢١-١٩٣٠)

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢) كل واحد هكتولتر تساوي : ١٠٠ لتر .

(٣) شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ترجمة: سعد رحمي، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٧ .

(٤) جان بول سارتر، **كارثة الجزائر**، ترجمة: حسن حيدر اللبناني، ج١٥، ط ٢، دار التضامن للتجارة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٦١، ص ٤٠.

(٥) القنطار يساوي: ١٤٩,٧٦ كيلو غرام.

حوالي(١٦) مليون قنطار[١]. إذ كانت السياسة الاقتصادية في الجزائر قائمة على وفق متطلبات الاقتصاد الفرنسي وحسب ما يتماشى مع مصالح المستوطنين[٢]. وهذا يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم(٢).

جدول رقم(٢)

مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب ١٩٢٨ – ١٩٣٥[٣].

السنوات	المساحة المزروعة بالدونم	المحصول (قنطار)
١٩٢٨ – ١٩٢٩	١٢ ،٧٧٢٧٩٢	١٩ ، ٩٠٧، ٠٣١
١٩٢٩ – ١٩٣٠	١٣ ، ٣١٥٢٢٨	١٩ ، ٣٩٣، ٨٧٧
١٩٣٠ – ١٩٣١	١٥ ، ٩٨٤٦٢٤	١٤ ، ٠٤٢، ٤٨٨
١٩٣١ – ١٩٣٢	١٢ ، ١٠٦٩٨	١٥ ، ٨٠ ، ٥١٣
١٩٣٢ – ١٩٣٣	١٢ ، ٦٣٤١٦٨	١٧ ، ٧٧٣، ١٠٩

(١) شارل رؤبير اجيرؤن، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢٦.

(٥) Ageronc . R ,**Politiques coloniaes au maghreb,editionp** .u F . Paris , ١٩٧٢ , p ٢٤١ .

(٣) بشير فايد، المصدر السابق، ص ٤٢.

١٩٣٣ – ١٩٣٤	١٢ ، ١٩٩٠٧٢	٢٣ ، ٠٦ ، ٦٩٦
١٩٣٤ – ١٩٣٥	١٢ ، ١٤٣٦٢	١٧ ، ٢٢ ، ٥٠٢

يظهر الجدول تراجعاً في إنتاج الحبوب بين الأعوام ١٩٢٨–١٩٣٥. بسبب الزيادة المتواصلة بالمساحات المزروعة بالكروم فضلاً عن استيلاء السلطات الاستعمارية المستمر على مساحات واسعة من الأراضي، وتشجيع المستوطنين على زراعتها بالكروم لتحقيق الاكتفاء الذاتي لفرنسا من هذا المحصول من جهة، وتحقيق الأرباح الكبيرة للمستوطنين من جهة أخرى[١]. وقد شهدت زراعة الكروم ازدياد المساحات المزروعة بشكل سريع جداً خلال المدة ما بين الحربين، وغدت الأساس الذي استند عليه الإنتاج الزراعي، وعد البعض أن نجاح زراعة الكروم كانت المقياس الذي يمكن من خلاله تحديد أزدهار الاقتصاد الاستعماري في الجزائر، وبهذا الشأن كتب الكاتب الفرنسي لويس برتران في عام ١٩٣١، قائلاً:" **الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلداً كبيراً بمساحة فرنسا، إنها معصرة ضخمة ينساب منها، مثل الينبوع الطبيعي، نهر خمر حقيقي**"[٢].

ارتكزت السياسة الاقتصادية للسلطات الفرنسية بين الحربين على المجال الزراعي الذي وصف بازدواجيته فقد خلقت الرأسمالية للمستوطنين، نوعين من النشاطات الاقتصادية الموجهة بشكل عام لخدمة الاقتصاد الفرنسي في القطاع الزراعي[٣]، **الأول:** قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي، ويمثل هذا القطاع الفلاحون الجزائريون، ويستثمر هذا القطاع مساحات زراعية صغيرة، ويقوم أساسا على توفير

---

(١) بن داهة عدة، **الأستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الاحتلال الفرنسي ١٨٣٠–١٩٥٤**، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٠٤.

(٢) نقلاً عن، شارل رؤبير اجيرؤن، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة ١٨٧١ إلى أندلاع حرب التحرير ١٩٥٤**، ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، مجلد٢، ط١، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص ٨٠٢–٨٠٤ .

(٣) بشير فايد، المصدر السابق، ص ٣٩ .

احتياجات المزارعين بشكل رئيس. يباع الفائض منه بهدف شراء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية، مثل: الزيت والسكر والصابون وغيرها من المواد، أو من أجل دفع الضرائب المستحقة عليه. وهناك حالات شاذة، تمثلت بوجود بعض الملاكين الجزائريين ممن تمكنوا من المساهمة في الإنتاج الكمي الذي تجاوز الاستهلاك الذاتي، وقاموا بتصدير الفائض من الحبوب والمواشي للخارج بالاعتماد على المصدرين الفرنسيين[١].أما القطاع الزراعي **الثاني**، ذو الإنتاج الواسع، يمثله المستوطنون الأوربيون، ويؤمن لهم مدخولات مالية كبيرة في التصدير، والمكون من قطاع الملكيات الكبيرة، وبلغت نسبة صادرات هذا القطاع حوالي ٨٥%، من مجمل صادرات الجزائر ما بين عامي (١٩١٩- ١٩٢٨) وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم(٣).

جدول رقم(٣)
يبين طبيعة المنتجات المصدرة خارج الجزائر[٢].

المنتج الزراعي	نسبة صادرات المنتج
نبيذ وخمور	%٤٠
حبوب	% ١٥
منتجات الماشية	% ١٥
تبغ، قطن، روح العطر	% ٨
خضار طازجة وفاكهة	% ٦
منتجات الغابات (حلفاء ، فلين)	% ٥

(١) عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي- الاجتماعي ١٨٣٠- ١٩٦٠**، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط ١، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ١٥٦- ١٥٨.

(٢) صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من عام ١٨٣٠- ١٩٦٢**، ط٢، مطبعة دحلب، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٢٢٢.

زيت الزيتون	٣ %
خضروات مجففة وبطاطا	٣ %

عانى المجتمع الريفي في الجزائر من تفاوت كبير بين فئاته، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال فلاحي الاكتفاء الذاتي، وهم الجزائريون، نجد أن هؤلاء كانوا يعانون من مشاكل كبيرة في تلبية متطلبات حياتهم اليومية نتيجة تراجع مستوى الإنتاج والإمكانيات المتوافرة لديهم. وهذه الظروف الصعبة ساهمت في تراجع مستوى ملكياتهم نتيجة تقسيمها إلى ملكيات صغيرة وبيعها، وبمرور الوقت آلت هذه الملكيات الصغيرة للمستوطنين بعد شرائها بابخس الأثمان. ويتضح لنا، أن صعوبة العيش وتدهور الإمكانيات المادية وتراجع مستوى خصوبة الأراضي فضلاً عن تناقص مستوى الإنتاج مقارنة بمستوى إنتاج المستوطنين في الجزائر أدى ذلك إلى تدني مستوى المعيشة في الريف الجزائري بشكل كبير(١). وهذا التراجع المحسوس أسهم باستمرار في انتقال الفلاح الجزائري للعمل لدى الملاكين الفرنسين من أجل توفير قوتهم اليومي. ففي عام ١٩٣٠، على سبيل المثال، جرى استخدام حوالي(٤٢٨٠٣٢) فلاحاً جزائرياً في أراضي المستوطنين، كانت نسبة العمال الدائميين تمثل١/ ٦ هذا العدد، أي حوالي (٧١٣٤٠) فلاحاً(٢).

وفيما يخص **الثروة الحيوانية**، عملت السلطات الفرنسية على تنميتها وتطويرها بما يحقق الاكتفاء الذاتي للوطن الأم (فرنسا) واحتياجات المستوطنين في الجزائر، ولأجل هذا عملت السلطات الفرنسية على توفير المراعي ومصادر المياه التي تلبي حاجات قطعان المواشي وتنميتها. وتم وضع بعض الدراسات من أجل النهوض بهذا القطاع المهم، ومن أهمها التي قام بها (L.compute) حملت عنوان:**(بلد الغنم)**، وكانت بمثابة دراسة متكاملة لأنماط معيشة القبائل وأنواع مواشيهم في الجزائر(٣). ولكن هذه الجهود التي قامت بها الإدارة الفرنسية من أجل

---

(٢) P .A. Baran, **Economie politique de la croissance**, maspero , ١٩٧٩, p . ٢٦٢ .

(٢) عدي الهواري، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٣) شارل رؤبير اجيرؤن، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص ١٢٤.

تطوير موارد الثروة الحيوانية واجهت صعوبات ومعوقات حالت دون تحقيق الغايات المرجوة منها. الأمر الذي جعل المشرفين على قطاع الثروة الحيوانية يركزون على إنجاز مشاريع ذات مستوى محلي، مثل إنشاء الحظائر في منطقة عين ولمان وأم البواقي، ومناطق أخرى من منطقة الهضاب العليا، التي يعتمد سكانها على النشاط الرعوي وتربية الماشية(١).

واجه الرعاة الجزائريون ظروفاً صعبة في عملهم أسهمت في تراجع مستوى الإنتاج الحيواني، إذ قامت السلطات الفرنسية بتقييد نشاط هؤلاء من خلال القوانين الجائرة التي أصدرتها، ومنها: قانون الغابات الذي عد الغابات ملكاً للحكومة الفرنسية(٢)، وبموجب ذلك اصبح يفرض عليهم دفع ضرائب في حال مرورهم في مناطق الغابات(٣)، فضلاً عن قيام المستوطنين بتحويل مساحات كبيرة من المراعي إلى أراضٍ زراعية باستصلاحها والى جانب تأجير ما تبقى منها بمبالغ مرتفعة(٤)، فدفع ذلك الرعاة الجزائريين إلى المفاضلة بين أمرين، أولهما: التوجه بقطعانهم نحو الصحراء الجرداء والمناطق الجبلية قليلة الكلأ، وثانيهما: الخضوع للقوانين الجائرة، وهو ما دفع الكثير منهم إلى ترك مهنته والتوجه إلى المدن والعمل فيها(٥). وأدى هذا إلى تراجع مستوى المعيشة وتدهور إمكانياتهم المادية، وتناقص عدد القطعان بالتدريج(٦)،إذ بلغ عدد الأغنام عام١٩١٠حوالي(٨,٩٠٠,٠٠٠) رأس، لتتراجع إلى (٥,٣٠٠,٠٠٠) بين عامي١٩٢١ و١٩٣٠(٧). فيما تناقصت أعداد الأبقار من

---

(١) صالح عوض، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٢) سعد زغلول فؤاد، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) محمود إحسان الهندي، المصدر السابق، ص١١٨.

(٤) عبد الملك خلف التميمي، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٥) صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة ١٩٥٦- ١٩٦٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ص ٢٢- ٢٣ .

(٦) شارل رؤبير اجيرؤن، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص ١٢٦ .

(٧) يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الأستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ١٨٣٠ – ١٩٥٤** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٥٥ .

(٨,١٨٠,٠٠٠) رأس عام ١٩١٠، إلى (٧,٩٢٠,٠٠٠) عام ١٩٢٠، ومن ثم وصلت إلى (٧,١٠٠,٠٠٠) رأس في عام ١٩٢٧، والى (٦,٥٠٠,٠٠٠) رأس عام ١٩٣٠، واستمر تراجع أعدادها حتى وصلت إلى (٥,٠٠٠,٠٠٠) رأس عام ١٩٣٥[١].

٢- النشاط الصناعي:

حرصت السلطات الفرنسية في الجزائر على أن لا تقوم صناعة عالية المستوى، وركزت جهودها على أن تكون مقتصرة على بعض ميادين الصناعة الاستهلاكية فقط، مثل، صناعة الخمور والصناعات الغذائية الصغيرة. لاسيما ان غالبية المستوطنين كانوا من ذوي الاهتمامات الزراعية، وأدركوا أن إقامة منظومة صناعية واسعة ومتطورة في الجزائر سوف تؤثر في مشاريعهم واستثماراتهم، بالمقابل سيرفع من المستوى المادي والاجتماعي وينشر الوعي بين العمال في الجزائر مما يؤدي إلى فقدانهم للأيدي العاملة الرخيصة في أعمالهم[٢]. فضلاً عن ذلك، كانت هناك مخاوف حكومية من أن التطور الصناعي في الجزائر قد يؤثر في معدلات الإنتاج في الوطن الأم نتيجة التنافس بينهما. وفي هذا الصدد أوضح مدير الشؤون الاقتصادية في الإدارة الفرنسية في الجزائر، قائلا:" **ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر فأن ذلك من شأنه يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية**"[٣].

وبناءً عليه، ركزت السلطات الفرنسية على تطوير صناعة التعدين لمد الصناعة الفرنسية بالمواد الخام[٤]، إذ تؤكد الإحصائيات هذا الرأي، لأن قيمة ما كان يستهلك

---

(١) عدي الهواري، المصدر السابق ، ص٩٠ .

(٢) عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٥ ، ص ٨٦ .

(٣) رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، ط٤، المؤسسة المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٨٩.

(٤) حداد أحمد، **الشيخ أحمد حماني وقضايا عصره ١٩١٥- ١٩٩٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٥.

على الصعيد المحلي لم يكن يتجاوز الواحد بالمئة في حين كان يصدر الباقي إلى الخارج. إذ بلغت كمية خام الحديد الذي صدر إلى فرنسا وأوربا ما يقارب(٣,٢٠٠,٠٠٠) طن من مجموع ما ينتج(٣٣٠٠ ٠٠٠) طن، وما يقارب (٥٦٠٠٠٠) طن من الفوسفات من مجموع إنتاج بلغ (٦٠٠ ٠٠٠) طن[١]. ومثلما أشرت من قبل، كانت هذه الصناعات تخضع لاحتكار شركات كبرى، تمول من قبل المصارف والمستثمرين الفرنسيين في الوطن الأم، وكان مصرف الاتحاد الباريسي في مقدمة المصارف التي استثمرت في هذا القطاع، فقد بلغت رؤوس الأموال الموظفة حوالي (٤٠٠٠) مليار فرنك. وفي ضوء تلك السياسة حقق أصحاب رؤوس الأموال ارباحاً طائلة[٢].

تركز إنتاج المناجم في الجزائر على استخراج مادتين رئيستين، هما الفوسفات والحديد، حيث شهد إنتاج الفوسفات في مدة قصيرة نسبيا نمواً سريعاً جداً. إذ تطور إنتاجها من (٦٠٠٠) طن في عام ١٨٩٣ ليقفز في عام ١٩٣٠إلى(٨٥٠٠٠٠) طناً، ومن أهم مناطق إنتاجه في شرق الجزائر[٣].وكان كل الإنتاج تقريبا موجه إلى التصدير إلى الخارج، فمن مجموع(٨٥٠٠٠٠) طن يتم استخراجه يستهلك محليا قرابة (٧٠٠٠٠) طن فقط، وحتى هذه الكمية كانت مخصصة لإنتاج السوبر فوسفات المستخدمة في الزراعة من قبل المستوطنين. وفي حين يجري تصدير باقي الإنتاج إلى فرنسا، وبلدان أوربية أخرى، مثل: إيطاليا وبريطانيا وألمانيا وهولندا وإسبانيا، وبلغت قيمة المردودات المالية لتلك الصادرات عام ١٩٣٠إلى (٦٥) مليون فرنك فرنسي[٤].

---

(١) ليون فيكس، المصدر السابق، ص ص١٠-١١ .

(٢) صالح عسول، المصدر السابق، ص ٢٥ .

(٣) عدي الهواري، المصدر السابق، ص ١٦٠ .

(٤) حداد أحمد، المصدر السابق، ص ١٨ .

أما إنتاج خامات الحديد، فقد تضاعف قرابة الأربع مرات عما كانت عليه في عام ١٩٠٠، إذ بلغت حوالي (٢٠٠٠٠٠) طن في عام ١٩٢٨[١]. ومن أهم مناجم إنتاج الحديد، منجم (الونزة) الواقع في أقصى الشرق الجزائري، وبالقرب من مدينة أوريان فيل(مدينة الشلف).كان خام الحديد يصدر إلى كل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا[٢].

إلى جانب صناعة التعدين، كانت هناك بعض الصناعات التحويلية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية مثل، المطاحن، ومعاصر زيت الزيتون وصناعة التبغ. وكان الغرض من هذه الصناعات توفير الاحتياجات المحلية[٣].ومنذ عام ١٩١٩، حدث تطور نوعي في تغير خارطة الإنتاج الصناعي في الجزائر، إذ نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن والنقل سعى العديد من الرأسماليين الفرنسيين لإنشاء معامل في الجزائر من أجل خفض التكاليف الباهظة التي فرضتها الظروف الدولية آنذاك. ونتيجة ذلك ظهرت صناعات عديدة منها: صناعة الكلس والبلاط والقرميد والأسلاك والصفائح الحديدية، إلى جانب مصانع تحويل الفلين والجلود والرخام قبل تصديرها إلى الخارج[٤].وعلى الرغم من أن تلك المؤسسات الصناعية لم تكن قادرة على منافسة السلع الأوربية، ولكن تأسيسها جاء من اجل تقليل تكاليف الإنتاج وخفض الإنفاق ورفع مستوى الأرباح[٥].

وبناء عليه، يمكن القول أن الصناعة المحلية لم تكن إلا صناعات خفيفة تتمركز في المدن الكبيرة، وكان غالبيتها مرتبطاً بالإنتاج الزراعي. كما أن هذه المؤسسات الصناعية لم تكن بالمستوى الذي ينهض بقدرة العامل الجزائري وإمكانياته

---

(١) سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة: كميل داغر، ط٣، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٦.

(٢) عدي الهواري، المصدر السابق، ص ١٦٠ .

(١) Benjamin stora ,**Algerie Histoire Contemporaine,** Edition casbah, Algerie, ٢٠٠٦ , p٢٢٦.

(٢) Ibid, p.٢٢٧.

(٥) صالح عسول، المصدر السابق، ص ٢٥ .

الذهنية في تطوير وسائل الإنتاج، وهذا بطبيعة الحال مرتبط أولاً في ضعف القدرات الفنية والذهنية للعامل الجزائري وتخلف وسائل الإنتاج، إلى جانب أن مجالات الإنتاج كانت مقتصرة على الصناعات الاستهلاكية البسيطة(١). في حين لم يكن أي وجود يذكر للصناعات الثقيلة في الجزائر خلال تلك المدة(٢). علما، أن هذا القطاع وفر فرص العمل للجزائريين، لاسيما أنها كانت أيدي عاملة رخيصة(٣).

٣- السياسة المالية والعمل المصرفي

سيطرت الإدارة الفرنسية على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة والصناعة ووسائل النقل عن طريق شركات ومصارف وكبار الملاكين من المستوطنين. فعلى سبيل المثال هيمن مصرف الاتحاد الباريسي على إدارة شركات المناجم الرئيسة، شركة إنتاج خام الحديد(الونزة)، وشركة قسنطينة للفوسفات، ويملك اسهماً في شركة سكك الحديد، ومؤسسات القرض العقاري للجزائر، وهي فرع لشركة القرض الفرنسية، المساهمة في شركة الباسطوس للتبغ والسكائر، وفي شركة الحصر العقارية لمدينة الجزائر (٤).

استطاعت المؤسسات المصرفية، نتيجة ظروف الحرب العالمية الأولى، من النجاح في توسيع قاعدة الصناعة في الجزائر بتأييد الأطراف النافذة في الاقتصاد الاستعماري، وسرعان ما استطاع أنصار التصنيع من المستوطنين ورجال الأعمال الفرنسيين أن يفرضوا وجهة نظرهم في إنشاء قطاع مصرفي صناعي منطلقين من قاعدة مفادها أن الجزائر التي تتوفر فيها طاقة صناعية يمكن استغلالها من أجل

---

(١) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص ٣٠١ .

(٢) عدي الهواري، المصدر السابق، ص ١٦١؛ Benjamin Stora, Op .Cit , p ٢٢٨.

(٣) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص ٣٩ .

(٤) صالح عسول، المصدر السابق، ص ٢٥ .

مساعدة فرنسا خلال الحرب[1]. وقد أسند مصرف الجزائر مهمة تحقيق تحول صناعي في الجزائر إلى لجنة برئاسة احد الخبراء الفرنسيين يدعى كبوب – Caboubee، وجاءت نتائج اللجنة مشجعة لفكرة إنشاء قاعدة صناعية في الجزائر، فقد طلب الخبراء الماليون، الذين كانوا يشكلون برلمان المستعمرة، في عام ١٩١٨ تجديد امتياز مصرف الجزائر، ونتيجة ذلك قدم المصرف دعما ماليا لتأسيس مصرف صناعي، ونوقش المشروع في الجمعية الوطنية الفرنسية وتمت الموافقة على تأسيس **المصرف الصناعي لإفريقيا الشمالية** في الثاني من آب عام ١٩١٩، وعلى أن يكون مقره في العاصمة باريس وبرأسمال قدره(١٢٥٠٠٠٠٠) فرنكا، وتوزع رأسماله بين(٥٠٠٠٠٠) فرنك بوصفها مساعدات من المصرف الجزائري وهي قروض من غير فوائد تسدد خلال خمسة وعشرين عاما، ومن (١٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل سهم مئة فرنك محررة من الفائدة[٢].وحددت النظام الأساسي للمصرف على تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الصناعية القائمة، وتمويل المؤسسات الجديدة، على أن يتابع المصرف تطور المؤسسات المالية والتجارية والصناعية بكونه المساهم فيها ويراقبها [٣].

استغلت إدارة المصرف لكونه في طور التأسيس استخدام رأسماله بشراء أسهم الشركات الموجودة في البورصة[٤].إذ خالف المصرف الغاية من تأسيسه، كما قام بدلاً من تدعيم وتوسيع النشاط الصناعي عبر عمليات التسليف الطويلة الأمد بدعم التسليف التجاري القصير الأمد، وأحيانا أخرى قدم سلفا للنشاط الزراعي. وقد أثر ذلك في قيمة أسهمها التي أخذت بالانخفاض، حيث انخفضت قيمتها

(1) بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة ٢٠ آب ١٩٥٥، سكيكدة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤.

(١) Statuts .cert , ٣ **, Cite par Ernest picard , la monnaie et le credit en ALgerie depuis** ١٨٣٠, Alger – paris, ١٩٣٠, p. ٣٦٠.

(٣) عدي الهواري، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٣) Benjamin Stora , Op .Cit, p ٢٣٧.

من(٣٠٤٦٠٠٠) فرنك في عام ١٩٢٠ إلى (٦٧٩٠٠٠) فرنك عام ١٩٢٧[١].وهذا الانخفاض في قيمة السندات المالية لا يمكن من خلالها استمرار مسار التصنيع أن يبدأ به عمله، وذلك لسبب جوهري هو أن الشروط التقنية والاقتصادية والاجتماعية لإنتاج فائض القيمة النسبي تكون أكثر ملائمة في المركز منها في المستعمرة وبذلك فإن الاقتصاد المتطور دائما قادر على أن ينافس الاقتصاد الأقل غوراً وتطوراً[٢].

لاشك أن تلك المصارف كانت المحرك الرئيس لها رؤوس أموال المستوطنين المرتبطة بالمؤسسات المصرفية الخارجية، إذ تعود ملكية اغلب أَسْهُم مصرف القرض الجزائري إلى مجموعة روتشيلد المصرفية والمصارف الصناعي لأفريقيا الشمالية الذي أسس عام ١٩١٩[٣]، من قبل المصرف الجزائري الذي جمع أسهم مصارف (مصرف ورمز، ومصرف الهند الصينية، ومصرف إفريقيا، و مصرف الاتحاد الباريسي، و مصرف كريدي ليون، والشركة العامة، وشركة مرسيليا للقروض)[٤]،وهذه المصارف والشركات كلها ممثلة في أغلب مجالس إدارات الشركات بالجزائر وكبار المستوطنين هم الذين يوظفون رؤوس أموالهم في هذه الشركات، وبالنتيجة هم من يتحكم في توجيه السياسة المصرفية النقدية حسب ما تخدم مصالحهم الخاصة، حتى أن المستوطن(بورجو) الذي يطلق عليه اسم (ملك العنب) هو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مدينة الجزائر، ويملك ثمانية آلاف دونم من الأراضي الزراعية وبساتين ضخمة تنتج حوالي أربعة ملايين لتر من الخمر، ويملك أسهما في ثمانية عشر شركة، وبذلك فأن المستوطنين هم الملاكون وهم من يدير السياسة المالية والصناعية حسب مصالحهم الشخصية [٥].

---

(١) عدي الهواري، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٢) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٣) Benjamin Stora , op.cit, p ٢٤٢.

(٤) سمير أمين، المصدر السابق ، ص ١٢٧.

(٥) عدي الهواري، المصدر السابق، ص ١٦٦.

ثانيا: النشاطات الاجتماعية وواجهات العمل الصحفي ودور المرأة الجزائرية:

إن المتتبع للأوضاع الثقافية والاجتماعية في الجزائر يستطيع أن يكتشف أنها كانت تعاني من التدهور والتراجع، وهذا يدخل في سياق السياسة الفرنسية القائمة على أساس حرمان الجزائريين من أدنى حقوقهم في هذين القطاعين. ومن هنا، كان المجتمع الجزائري خلال هذه المدة يعاني من الجهل والتخلف وانعدام المؤسسات الثقافية والاجتماعية. بينما مجتمع المستوطنين كان يتمتع بكل الامتيازات والحقوق في هذا الميدان. وسيتم عرض واجهتين مهمتين بهذا الخصوص هما الصحافة وشؤون المرأة.

١-الصحافة الجزائرية:

تعد الصحافة وسيلة مهمة للتعبير عن أفكار النخبة الجزائرية لكونها الوسيلة الوحيدة للاتصال بفئات المجتمع كافة. وشهدت الجزائر صدور عدد كبير من الصحف نتيجة الدور الذي قام به المثقفون ممن درسوا في المشرق العربي، تونس و مصر وفي أوربا[١]. إذ اطلع وتأثر هؤلاء بحركة النهضة والإصلاح التي كان يشهدها العالم[٢].وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على نقل ونشر الأفكار الإصلاحية الجديدة وتجديد الأفكار القديمة بمختلف الوسائل الممكنة، وتأسيس الصحافة التي كانت واحدة من تلك الوسائل التي أسهمت في إنضاج المستوى الفكري والثقافي

---

(١) محمد القورصو، **إشكالية انتشار الصحافة المغاربية والمشرقية في الجزائر ما بين ١٩٢٠-١٩٥٤**: تلمسان ونواحيهة أنموذجا، مجلة، أفكار وآفاق، العدد ٣، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص ٢٨.

(٢) إبراهيم مهديد، **الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية (الحق الوهراني) نموذج ١٩١١-١٩١٢**، مجلة، عصور، العدد ٦-٧ وهران، الجزائر، حزيران- كانون الأول، ٢٠٠٥، ص٨.

لأبناء الجزائر[1]. وشهد هذا القطاع قفزة نوعية وانتشاراً واسعاً، وأسست صحفاً ناطقة بالعربية وأخرى بالفرنسية ذات نزعة وطنية تتماشى مع طموحات الشعب بلغ عددها٦٠ صحيفة[2]. ومن الطبيعي، أن لا تكون كل تلك الصحف ذات تأثير وصدى كبير في الحياة الفكرية والسياسية الجزائرية، وإنما هناك عدد محدود منها، أسهمت من خلال كتاباتها وتعليقاتها في التأكيد على المطالبات الوطنية والدعوة للشعب الجزائري[3]. تميزت الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية عن نظيرتها الناطقة بالفرنسية بأمرين، **الأول:** كثرتها و**الثاني:** سرعة توقفها، بسبب تعسف السلطات الفرنسية واتهامها بالعمل الدعائي المعادي لها[4]. بالرغم من ضعف الإمكانيات المادية للصحف العربية مقارنة بالصحافة الناطقة بالفرنسية، إلا أن دورها كان مؤثراً في الحياة السياسية في الجزائر، ولاسيما في أوساط الطبقة المثقفة. ولتسليط الضوء على تلك الصحف نستعرض بعضها وهي:

أ- صحيفة الأقدام

صدرت في تشرين الأول عام ١٩٢٢، وهي جريدة أسبوعية سياسية اقتصادية[5]، وكان صاحبها ومدير التحرير ومحرر القسم العربي الأمير خالد[6]، أما

---

(1) سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين ١٩١٩- ١٩٣٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٦٥.

(2) عودة عبد الرحمن السيد الشوكي، **مصر والحركة الوطنية في الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ١٩١٤- ١٩٦٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٩١، ص٨٠ .

(3) جورج الراسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، ط ١، دار الجديد للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٧٩.

(4) هادي أحمد، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١١٦.

(5) فرحات عباس، **الثورة الجزائرية**، مطبعة الاعتدال، دمشق، ١٩٦٤، ص ١٥٢.

(6) خالد بن الهاشمي بن عبد القادر الجزائري، ولد في دمشق عام ١٨٧٥، عاد مع أبيه للجزائر والتحق بالمدارس الفرنسية، ثم مدرسة سان سير العسكرية، وتخرج منها برتبة ضابط، شارك في الحرب العالمية الأولى، ومنح عدة أوسمة، أحيل على التقاعد بعد انتهاء الحرب، انتقل

محرر القسم الفرنسي فهو أحمد بهلول، استمرت الصحيفة بالصدور حتى بلغت عددها الـ (١٢٠) عدداً لتتوقف على أثر نفي الأمير خالد من قبل السلطات الفرنسية إلى الإسكندرية[1]، وفي عام ١٩٢٥، عادت إلى الصدور ثانية كصحيفة أسبوعية سياسية وأدبية وفنية، وأصبح شعارها في تلك المدة "**صحيفة حرة يقرأها الأحرار، وهي عبارة عن منبر حر للاماني والتطبيقات القومية بصورة عامة**"، واستمرت طيلة مدة نضال الأمير خالد وتعبر عن أفكاره السياسية والوطنية، وبذلك أعدت أول صحيفة تتكلم بلهجة شديدة التعبير عن تطلعات وأماني الجزائريين الوطنية، وأصبحت منبراً سياسياً مرموقا امتد تأثيرها إلى كل الأوساط المغاربية الموجودة في فرنسا[2].

ب- صحيفة النجاح:

أصدرها الشيخ عبد الحفيظ الهاشمي في الثالث عشر من آب عام ١٩٢٠، ثم انضم إليه الشيخ مامي إسماعيل. كانت في بداية صدورها أسبوعية ثم تحولت إلى صحيفة نصف أسبوعية[3]،وفي كانون الثاني عام ١٩٣٠ تحولت إلى صحيفة يومية[4].انضم عبد الحميد بن باديس[1] إليها ليكون من أعضاء هيأة التحرير. تم

إلى العمل السياسي، طالب بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، والمحافظة على التقاليد الإسلامية. وشكل حزباً سياسياً، بسبب ذلك النشاط قامت السلطات الفرنسية بنفيه إلى فرنسا ومنها إلى الإسكندرية وإلى دمشق حيث توفي هناك عام ١٩٣٦. للمزيد من التفاصيل، ينظر: بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام**، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢ .

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٥ .

(٢) عاشور حلاب وسمير هجرسي، **الصحافة الإسلامية وكيفية معالجتها للجريمة** ، رسالة تخرج لنيل شهادة التعليم الثانوي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٤٣.

(٣) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي ١٨٣٠- ١٩٥٤**، ج٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٥.

(٤) عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٥، ص٣٧.

إيقافها من قبل السلطات الفرنسية بدعوة أنها تبث دعاية معادية ضد السلطات الفرنسية في عام ١٩٢٥، عاودت الصدور من جديد، وأخذت تساير سياسة السلطات الفرنسية، مما دفع ابن باديس بالانفصال عن تلك الصحيفة بعد انحرافها عن خطها(٢).

تعد صحيفة النجاح من أكبر الصحف الإخبارية باللغة العربية بين الحربين، إذ تحتوي صفحاتها على موضوعات شتى منها: الأخبار والمقالات السياسية والاجتماعية والدينية والعلمية، ويعدها المثقفون الجزائريون واحدة من الدعامات الصحفية الوطنية في الجزائر. وكانت تصدر بحدود (٥٠٠٠) نسخة في اليوم ومن ثم وصلت إلى (٧٠٠٠) نسخة، تميزت الصحيفة بكونها من أطول الصحف

---

(١) هوعبد الحميد بن محمد المصطفى بن المكي بن الحاج علي النوري بن باديس الصنهاجي. ولد بمدينة قسنطينة عام ١٨٨٩ نشأ في بيئة علمية، فقد حفظ القرآن وهو ابن ثلاث عشرة عاماً، تتلمذ على يد عدد من الشيوخ الكبار الذين كان لهم تأثير كبير في شخصيته. وقد عرف دائماً بدفاعه عن مطالب السكان المسلمين. بدأ رحلته العلمية الأولى إلى تونس عام ١٩٠٨، وفي رحاب جامع الزيتونة. تفتحت آفاقه، والتقى بالعلماء. تخرج في عام ١٩١٢ م وبقي عاماً آخر للتدريس هناك، رجع إلى الجزائر عام ١٩١٣ واستقر في مدينة قسنطينة وشرع في العمل التربوي الذي صمم عليه، وكان المسجد هو المركز الرئيس لنشاطه، اعتمد بن باديس على عقلية الإقناع في دعوته إلى إصلاح أوضاع المجتمع، حارب الطرقية والتصوف السلبي الذي أفرز عادات و خرافات لا تتماشى و تعاليم الإسلام الصحيحة، ودعا إلى فهم الإسلام فهما صحيحا بعيدا عن الدجّل والشعوذة ورفض الارتباط بالإدارة الاستعمارية واختصر مشروعه الإصلاحي في، "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا والجزائر وطننا." وقف في وجه دعاة الاندماج و قاومهم بفكره وكتاباته ومحاضراته، اهتم بنشر الثقافة الإسلامية من خلال بناء المدارس والمساجد وتوسيع النشاط الدعوي والثقافي والصحافي، عمل مع أقرانه على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عام ١٩٣١ وأنتخب رئيسا لها حتى وفاته في السادس عشر من نيسان عام ١٩٤٠. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ثعبان حسب الله علوان الشمري، **عبد الحميد بن باديس ودوره الفكري والسياسي (١٨٨٩-١٩٤٠)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

(٢) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ١٧٨.

الجزائرية عمراً، ولعلها تكون أول صحيفة عربية تصدر يومياً في الجزائر، وقد دافعت عن اللغة العربية وقضايا الوطن، توقفت الصحيفة عن الصدور مع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩[١].

ج- مجلة الشهاب:

مجلة إسلامية شهرية تبحث في كل ما يرقي بمستوى الإنسان المسلم، عملت على نشر أفكار الإصلاح، وحملت شعار "**لا يصلح أخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها**"[٢]، أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس وبمساعدة الشيخ البشير الإبراهيمي[٣]، ورئيس تحريرها كان احمد توفيق المدني، صدر عددها الأول في مدينة قسنطينة عام ١٩٢٤[٤]، وهي صحيفة أسبوعية بأربعة صفحات ثم زيدت إلى ست صفحات حتى كانون الثاني عام ١٩٢٧[٥]. تحولت في الأول من شباط عام ١٩٢٧إلى مجلة شهرية تصدر كل شهر قمري، أستمرت بالصدور بشكل منتظم[٦]،

---

(١) عادت الصحيفة للإصدار ثانية بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٦. **للمزيد من التفاصيل، ينظر:** سليمان بن رابح، المصدر السابق، ص ٦٧ .

(٢) **مجلة الشهاب،** المجلد الخامس عشر، ج ٧، قسنطينة، الجزائر، ١٧ آب ١٩٣٩، ص ٣٤٥.

(٣) ولد بمنطقة أولاد إبراهيم قرب مدينة سطيف، في الرابع عشر من تموز عام ١٨٨٩، تلقى دراسته الأولى بعد تعلم القران على يد أبيه وعمه، هاجر إلى المشرق العربي عام ١٩١١، أكمل دراسته العالية في المدينة المنورة وانتقل إلى دمشق، فعين أستاذاً للأدب العربي في إحدى معاهدها، ، عاد إلى الجزائر عام ١٩٢١، انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين، بعد وفاه بن باديس، وهو في منفاه بآفلو. وعلى أثر حوادث ٨ أيار ١٩٤٥، اعتقل الإبراهيمي مرة ثانية وسجن وعذب، ولم يفرج عنه إلا في عام ١٩٤٦، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، طاف الإبراهيمي في المشرق العربي معرفا بالقضية الجزائرية داعياً إلى مناصرتها، له الكثير من المؤلفات. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد الحسن فضلاء، **من إعلام الإصلاح في الجزائر،** ج١، مطبعة دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٠ .

(٤) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢،** ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٤٩ .

(٥) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ١٧٨ .

(٦) عبد الكريم بوصفصاف، المصدر السابق، ص ٣٧.

وكان لها تأثير واضح في الأوساط الجزائرية المثقفة بالثقافة العربية، ركزت على موضوعات عدة، منها: السياسية والدينية والاجتماعية. ونشر فيها نخبة من أصحاب الأقلام الوطنية أبرزهم، علال الفاسي(١)، من المغرب ومصطفى بن شعبان من تونس(٢). فضلاً عن ذلك كانت تصدر أعداداً خاصة في بعض المناسبات الدينية ومنها العدد الخاص بالاحتفال بختم التفسير للقران الكريم(٣)، كما دعت المجلة إلى تعليم المرأة في مناسبات عديدة و حثها على التعليم(٤).

أحدثت المجلة تأثيراً واضحاً في الصحافة العربية بالجزائر خلال المدة بين الحربين العالميتين، ودافعت عن حرية الصحافة فقد نشرت مقالاً عندما عطلت السلطات الفرنسية صحيفة الأمة، طالبت من خلاله بحرية الصحافة والعدل

---

(١) ولد في العشرين من كانون الثاني عام ١٩١٠، في مدينة فاس المغربية، ونشأ في بيت علم ودين، حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم التحق بإحدى المدارس الابتدائية الحرة التي أنشأها زعماء الحركة الوطنية في مدينة فاس، أنتقل بعد ذلك إلى جامعة القرويين، برزت شخصية علال الفاسي وهو لا يزال طالباً، ألف "جمعية القرويين لمقاومة المحتلين"، وفي عام ١٩٣٢، نال الشهادة العالمية من جامعة القرويين، ومن ثم درس في المدرسة الناصرة، برز أسمه في المغرب بوصفه من أكبر شخصيات الحركة الوطنية، سافر إلى سويسرا والتقى بالمفكر العربي شكيب أرسلان، عاد بعد ذلك إلى المغرب، أعتقل عام ١٩٣٦بسبب نشاطه السياسي وأفرج عنه في عام ١٩٤٨،أستقر في طنجة ومارس نشاطه السياسي وفي عام ١٩٦٠ عينه عمر الخامس رئيساً للمجلس التأسيسي وظل رئيساً لحزب الاستقلال حتى وفاته عام ١٩٧٤. للمزيد من المعلومات، ينظر: سيدي محمد عبد الرحمن، **علال الفاسي ودوره في الحركة الاستقلالية في المغرب الأقصى ١٩٢٥ – ١٩٥٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

(٢) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٣) **مجلة الشهاب**، المجلد الرابع عشر، ج ٤، قسنطينة، الجزائر، (عدد خاص) ١ تموز ١٩٣٨.

(٤) المصدر نفسه، المجلد الخامس عشر، ج ٧، قسنطينة، الجزائر،١ حزيران ١٩٣٨، ص ٣٤٥.

والإنصاف، وان تعامل الصحافة العربية معاملة قانونية ويحاكم المخالف لقواعد وسلوكيات النشر [١].

إنمازت المجلة من خلال كتاباتها النضالية ليس في داخل الجزائر فقط، وإنما كانت معركتها النضالية في قضايا الأمة العربية والإسلامية، ونشرت أخباراً تناولت قضايا المشرق والمغرب على حد سواء[٢]، توقفت مجلة الشهاب عن الصدور في الثاني من أيلول عام ١٩٣٩، عشية قيام الحرب العالمية الثانية[٣] .

د- صحيفة المنتقد:

وهي صحيفة سياسية ساخرة أصدرها نخبة من الشباب الجزائري وكانت تصدر كل يوم خميس بإشراف الشيخ ابن باديس صدر عددها الأول في الثاني من تموز عام ١٩٢٥. وكتب بن باديس عن تلك الصحيفة قائلاً:" **بأن الهدف هو إحياء الحس الوطني ضمن إطار السيادة الفرنسية وبمساعدة فرنسا الديمقراطية**"[٤]. حاربت المنتقد الطرق الصوفية التي كانت تدعو إلى الاعتقاد دون الانتقاد، داعية لنهضة وطنية بحماس وبأسلوب واضح لذلك لاقت الكثير من الإعجاب من النخب المثقفة وأصحاب الفكر القومي العربي النير[٥]. أغلقتها الإدارة الفرنسية في تشرين الأول عام ١٩٢٥، بعد أن صدر منها ثمانية عشر عددا فقط[٦]، وذلك بحجة مساندتها وتأييدها لثورة عبد الكريم الخطابي في (الريف المغربي). حملت الصحيفة رسالة الدفاع عن الجزائر والحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية لشعبها وانتمائه الحضاري[٧]، وكان الهدف العام من إصدارها بحسب رأي الشيخ ابن باديس وهو

---

(١) المصدر نفسه، المجلد الرابع عشر، ج ٣، قسنطينة، ١ حزيران ١٩٣٨، ص ١٥٢ .

(٢) مبروك سعدي، **أهمية الصحافة عند جمعية العلماء المسلمين**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع: www.Firdaws.maktooddlg.com

(٣) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ١٧٨ .

(٤) عبد القادر وقواق، **المرافعة الكبرى**، دحلب، الجزائر، ١٩٩٣، ص ١٢.

(٥) سليمان بن رابح ، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٦) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ١٩٧ .

(٧) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، ص ٢٥٤.

لفت أنظار الجزائريين المسلمين إلى حقيقة وضعيتهم بين الأمم، وأنهم أمة لها قوميتها ولغتها وديانتها وتأريخها فهي بذلك أمة تامة الأممية لا ينقصها شيء من مقومات الأمم الإنسانية(١).

ز. صحيفة الإصلاح:

صحيفة أسبوعية إسلامية أدبية أسسها الشيخ الطيب العقبي(٢)، صدر عددها الأول في الثامن من أيلول عام ١٩٢٧، وقد حررت في البداية في الجزائر، وتطبع في تونس ومن ثم توزع في الجزائر، وحينما منعت السلطات الفرنسية طبعها في تونس توقفت عن الصدور مدة قصيرة، ثم أستأنفت صدورها في مدينة بسكرة الجزائرية(٣)،وبعد صدور أربعة من أعدادها عطلت من قبل السلطات الفرنسية من جديد لاهتماماتها بالجوانب الإصلاحية والسياسية ودعوتها إلى الاستقلال السياسي(٤).عادت الصحيفة للظهور من جديد، وقد وصف ابن باديس تلك الصحيفة الصحيفة بقوله:" **إنها تخدم الإصلاح الديني من خلال آيات الحكمة وقواطع الحجة في أبواب الدعوة** "، وقد واجهت الصحيفة الخرافات السائدة في المجتمع الجزائري، وخاضت صراعاً مع أنصار الطرق الصوفية(٥). ومن أبرز كتابها: الأمين العمودي، العمودي، وسعيد الزاهري، ومحمد العيد، وأحمد توفيق المدني. تعرضت الصحيفة للتعطيل مرة أخرى في الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٣٠، وفي الثامن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢) ولد في عام ١٨٨٨، في مدينة سيدي عقبة التابعة لولاية بسكره، هاجر مع عائلته إلى الحجاز عام ١٨٩٥، واستقر في مكة المكرمة، ودرس العلوم الدينية فيها وكان خطيبا وفقيها وسياسيا، تم نفيه من قبل السلطات العثمانية إلى بلاد الأناضول بتهمة المشاركة في الثورة العربية عام١٩١٦، وفي عام ١٩١٨عاد إلى الحجاز، أنضم إلى جمعية العلماء المسلمين عام١٩٣١ ومن ثم حدثت خلافات أدت إلى استقالة العقبي من الجمعية عام ١٩٣٨، توفي عام ١٩٦٠. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمود علي دبوز، **نهضة الجزائر وثورتها المباركة**، المطبعة الغربية، الجزائر، ١٩٧١، ص١٠٤؛ بسام العسلي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٣) محمد علي دبوز، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٤) محمد الحسن فضلاء ، المصدر السابق، ص ١٤.

(٥) حسين بن علي الفضلي، **حياة الشيخ الطيب العقبي**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت) على الموقع: www.Benali ٢٠٠٧.Maktoobblg . com

والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٩، عادت صحيفة الإصلاح واستمرت بالصدور إلى أن توقفت في الثالث من آذار عام ١٩٤٨[١].

ح. صحيفة الشريعة:

صحيفة أسبوعية كانت تصدر كل يوم اثنين من قبل جمعية العلماء المسلمين، وأصبحت لسان حال الجمعية بعد تعطيل صحيفتها (السنة المحمدية) من قبل السلطات الفرنسية، صدر عددها الأول يوم الاثنين السابع عشر من تموز عام ١٩٣٣ تحت إشراف رئيس تحريرها الشيخ عبد الحميد بن باديس ومن ثم الشيخ الطيب العقبي والسعيد الزاهري[٢].

نشرت مقالاً احتجاجيا كتبه الشيخ عبد الحميد بن باديس حول تعطيل صحيفة السنة المحمدية ومحاربة السلطات الفرنسية لنشاط جمعية العلماء المسلمين، من بين ما جاء فيه:"**استكثرتم على الجزائر أن تكون لها جمعية لها منزلتها العظيمة في قلبها وجريدة لها قيمتها الكبيرة في نظرها فنبشركم أنه سيكون للجزائر الفرنسية جمعيات وصحف حتى يقف المسلم الجزائري مع أخيه على قدم المساواة الحقة**"، كما أشارت في عددها الثاني والثالث في مقالات إلى ضرورة محاربة عملية التنصير وارتداد المسلمين عن دينهم وأعتناق النصرانية، والوقوف أمامها بكل حزم، وأمام هذه المقالات الجريئة والدعوة إلى الأستقلال أوقفت السلطات الفرنسية الصحيفة وصدر عددها السابع والأخير يوم الاثنين الثامن والعشرين من آب عام ١٩٣٣[٣].

ط.صحيفة البصائر:

صحيفة أسبوعية أصدرتها جمعية العلماء المسلمين، وصدر عددها الأول في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٥، كان رئيس تحريرها الشيخ الطيب

---

(١) محمد الحسن فضلاء ، المصدر السابق، ص ١٥.

(٢) **مجلة الشريعة**، العدد الأول، السنة الأولى، قسنطينة، الجزائر، ١٧ تموز ١٩٣٢، ص ١.

(٣) **مجلة الشريعة**، العدد السابع، السنة الأولى، قسنطينة، الجزائر، ٢٨ آب ١٩٣٣، ص ١.

العقبي والسيد السعيد الزاهري، وصاحب الامتياز محمد خير الدين[١]، حملت الصحيفة شعار "**الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا**"[٢]. كان من أبرز كتابها: عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي ومبارك بن محمد الميلي والطيب العقبي وفرحات بن الدراجي وأحمد بن ذياب وحمزة بوكوشة وعلي مرحوم وأبو يعلي الزواوي[٣]، إنمازت صحيفة البصائر بمقالاتها الجريئة وبنضالها في اتجاهات وميادين عدة منها الثقافية والاجتماعية والسياسية[٤]. وركز هؤلاء في مقالاتهم على مسألة الإصلاح والتمسك بالدين الإسلامي والحفاظ على اللغة العربية[٥]، ودعت إلى إحياء تراث الأمة والتمسك بمبادئها ورفع الروح الوطنية لدى أبناء الشعب الجزائري، كما انتقدت الأعمال التعسفية التي قامت بها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، ونددت الصحيفة بعملية غلق المكاتب القرآنية ومحاربة التعليم ،ورجال الدين وعدهم مجرمين ومحاكمتهم[٦].

تحولت إدارة الصحيفة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٩٣٧، إلى السيد مبارك الميلي، كما انتقل مقر إدارة الصحيفة من مدينة الجزائر إلى الشرق الجزائري في مدينة قسنطينة، حيث مكان طباعتها في المطبعة الجزائرية الإسلامية، أستمرت الصحيفة بالصدور حتى قيام الحرب العالمية الثانية، فعطلت

---

(١) محمد الحسن فضلاء ، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٢) أبو بكر كريمة، **دور النخبة المثقفة الجزائرية إثناء الأستعمار وبعده دراسة سوسو تاريخية للمسار العلمي لحالة أبناء وطلبة أعضاء جمعية العلماء الجزائريين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ص ٩٣-٩٤ .

(٣) سليمان بن رابح، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٤) عودة عبد الرحمن السيد ألشوكي، المصدر السابق ، ص ص ٨٠ – ٨١ .

(٥) محمد القورصو، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٦) خيرية عبد الصاحب وادي، **الفكر القومي العربي في المغرب العربي**، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ص ٨٤ .

الصحيفة باختيار الجمعية في الحادي عشر من آب عام ١٩٣٩، وفي الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٤٧، عادت صحيفة البصائر بالصدور من جديد[١].

وفي الوقت ذاته صدرت أعداد أخرى من الصحف الجزائرية ما بين الحربين، إلا أنها لم تستمر طويلا، بسبب ملاحقات السلطات الفرنسية لها وتعطيلها، ومنها (لسان الدين) عام ١٩٢٣، و(صدى الصحراء) عام ١٩٢٥ و(وادي ميزاب) عام ١٩٢٦[٢]و(البرق) عام ١٩٢٧ و(البلاغ الجزائري) ١٩٢٨[٣]وصحيفة (المغرب) عام ١٩٣٠و(المرصاد) عام ١٩٣١[٤]، و(السنة المحمدية) عام ١٩٣٣،و(الصراط السوي) عام ١٩٣٣، و(البستان) عام ١٩٣٣ و(الحياة) عام ١٩٣٣،و(الجحيم) عام ١٩٣٣و(الصراع) عام ١٩٣٣و(الثبات) عام ١٩٣٤و (أبو العجائب) عام ١٩٣٥و(الليالي) عام ١٩٣٥ و(سيدي هنيني) عام ١٩٣٨[٥].

---

(١) طالب الإبراهيمي، **اثأر الإمام البشير الإبراهيمي ١٩٥٤– ١٩٥٦**، ط ١، ج ٤، دار الغرب الإسلامي للطباعة، بيروت، ١٩٩٧، ص ص١٦٦– ١٦٧ .

(٢) محمد بوزريعة، **الصحافة في الجزائر**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع : www.aboulyakdan.com

(٣) سليمان بن رابح، المصدر السابق، ص ص٧٤ – ٧٥.

(٤) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج٥ ، ص ٢٥٦.

(٥) جورج الراسي، المصدر السابق، ص١٧٩.

٢- واجهات النشاط الأجتماعي للمرأة الجزائرية:

عانت المرأة الجزائرية من الإهمال والتهميش اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً، مما جعل منها امرأة غير قادرة على أن يكون لها دور فاعل في الحياة بالشكل الذي يعطيها مكانتها في المجتمع[١]. ولكن هذا الأمر لا يعني أنها كانت سلبية في الحياة، إذ وقفت إلى جانب الرجل تعاونه من اجل استمرار الحياة على الرغم من مصاعبها. فهي وإن كانت حبيسة التقاليد والعادات المتوارثة، إلا أنها مارست نشاطاً إنتاجياً لبعض الأعمال الحرفية مثل، صناعة الخزف والفخار ونسج الألبسة وبعض المفروشات، وصناعة القفف. هذه المنتجات حققت الاكتفاء الذاتي والفائض منها يباع في الأسواق. وعليه فإن المرأة الجزائرية كانت تمثل جانباً من الأيدي العاملة البسيطة، إلا أنها هيمنت على ميدان الصناعات الحرفية، فعلى سبيل المثال شكلت نسبة النساء قرابة ٩٠ % من الأيدي العاملة في ميدان المنسوجات الصوفية[٢] .

وصفت الأعمال التي قامت بها المرأة بدقة العمل الهندسي من الرسوم وغيرها، وهذه الأعمال اختلفت من منطقة إلى أخرى بحسب عادات وتقاليد تلك المنطقة، فالخزف مثلاً كان يعتمد على الطين وبعض بقايا المحاصيل الزراعية، كما

---

(١) مصطفى الخشاب، **المرأة في الجزائر**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع: www . El- jeel . com.

(٢) قريشي محمد، **الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحررية الكبرى ١٩٤٥ – ١٩٥٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٧٣ .

أن الصناعات النسيجية كانت تدر أرباحاً معتدلة على العائلات الجزائرية التي تبيع منسوجاتها أو تستبدلها عن طريق المقايضة[١].إذ إن أغلب النساء الجزائريات، لاسيما في المدن، كانت لهن الخبرة في فن التطريز أو أعمال الخياطة والنقوش والرسوم على الألبسة، وتلك الإعمال شبه وراثية حيث تتعلمها البنت من والدتها بتعاقب الأجيال[٢].

وفيما يخص دور المرأة وعملها في القطاع الزراعي، ذكرت الإحصائيات أن مجموع عدد النساء اللواتي يعملن في قطاع الزراعة هو مليون امرأة، ويشمل هذا العدد البنات والأخوات والزوجات وغيرهن من الذوات حين يعملن في موسم الزرع والحصاد والجني وغيرها من الأعمال[٣]، فضلاً عن مشاركتها في رعاية الثروة الحيوانية من خلال المشاركة في الرعي والاهتمام بالأغنام[٤].

لا شك أن ظروف الحياة القاسية وشظف العيش كان نتيجة سياسة التفقير الفرنسية تجاه الشعب الجزائري تفرض على المرأة الجزائرية في المدينة الخروج للعمل من أجل توفير لقمة العيش لأسرتها ومعاونة رب الأسرة[٥]، فعلى سبيل المثال حي القصبة أحد أحياء مدينة الجزائر المكتظة بالسكان، كانت أغلب النساء فيه يخرجن

---

(١) H. Genvols, , **lafemme kabyles tyavauxlesjours**, F.D. B, Tizi –ouzou , ١٩٦٩ , pp. ٦٠ – ٦٢.

(٢) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **دور المرأة في الثورة الجزائرية التحررية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر ،٢٠٠٧، ص ١٢.

(٣) الرقم مليون **أمرأه**، من العاملات في الريف يضم كل النساء العاملات من المساعدات لأزواجهن وإبائهن، فكانت هناك تقاليد منتشرة يعمل فيها يطلق عليها نظام (التويرة) حيث تهب كل النساء وحتى الفتيات الصغيرات في السن إلى مساعدة العائلات التي تقوم بالعملية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: قريشي محمد، المصدر السابق، ص ٧٤ .

(٣) Letellier, R. P., **LeproletaariaiariatALgerien,in, Terresd**, Afriques,centre C. R. E. E. R , meknes, maroc, ١٩٤٨ , p ٣٩.

(٥) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المصدر السابق، ص ١٣.

باكراً للبحث عن عمل، ومن تتأخر في الخروج قد لا تجد فرصة عمل، وكان معظمهن يقمن بالعمل كمنظفات في بيوت الأوربيين[١].

عانت النساء الجزائريات من الاستغلال عند عملهن بالمصانع والورش الفرنسية، ولم تكن تتوفر لهن أدنى شروط العمل والحماية الصحية والمهنية. ففي مصنع الكبريت على سبيل المثال كانت الفتيات يعملن من ثماني ساعات إلى تسع ساعات يوميا[٢].ولا يتوافر في المصانع أي نوع من أنواع الخدمات الصحية والغذائية ووسائل النقل. كانت هذه الظروف الصعبة التي تعيشها المرأة العاملة الجزائرية بسبب غياب القانون الخاص للعمل الذي يحميهن من الاستغلال[٣]. فضلاً عن ذلك كانت، الأجور الزهيدة مقارنة بالعاملات الفرنسيات، ولكن على الرغم من كل تلك الظروف القاسية فقد كن يعدن محظوظات لحصولهن على فرص عمل بالمقارنة مع النساء اللواتي يبحثن عن فرص العمل ولا تتوافر مثل تلك الفرص[٤].

تتوزع النساء الجزائريات على ثلاث طبقات، هي: **الأولى:** تمثل النساء العاملات في بيوت الأوربيين، وينحدرن من وسط عائلي فقير، وهن الأكثر عددا، **الثانية:** تمثل النساء المهمشات والمهملات، و**الثالثة:** تشمل عشرات الآلاف من النساء المجهولات، اللواتي يعشن في أحياء ومساكن القصبات الفقيرة في بيوت الزوجية[٥].

---

(٥) Letellier, Op. Cit, p. ٣٤.

(١) Paule, C. , Les jeunes **Ouvrières visage à Chaleurs Difficultés de vie, IN, dafriques Terres**, centre de CR. E. E. R, meknes, maroc, ١٩٨٤ , pp. ١٣٠ , ١٣١ .

(٢) قريشي محمد، المصدر السابق، ص ٧٧ .

(٤) مصطفى الخشاب، المصدر السابق: www . El- jeel .com.

(٥) يحيى بوعزيز، **المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٢٦ .

يتضح مما سبق أن المرأة الجزائرية عانت من أوضاع لا تمكنها من أن يكون لها الدور الذي يجعلها فاعلة في الحياة السياسية خلال مدة ما بين الحربين، وهو ما أثر على طبيعة الدور الذي كانت تقوم به في المجتمع.

ثالثاً-الأحزاب السياسية في الجزائر وتنامي مسار الحركة الوطنية ما بين الحربين ١٩١٨ ١٩٣٩:

حينما احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وضعت نصب عينيها إلغاء الطرف الآخر بمختلف الاتجاهات، وتعاملت مع جميع الأصوات المعارضة لوجودها بلغة واحدة، هي لغة السلاح والبطش. ولم تكن تسمح للجزائريين من إبداء أي موقف أو رأي بوجودها في بلادهم. ولكن مع التغيرات التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الأولى، وبداية مرحلة جديدة في حياة الجزائريين من خلال الاحتكاك مع العالم الخارجي، بدأت تظهر رؤى وأفكار سياسية فرضت نفسها على الجزائريين بعد انتهاء الحرب. وساعد ذلك في أن تشهد الساحة السياسية في الجزائر بين الحربين نشاطاً ملموسا للجزائريين، وأخذت الحركة الوطنية تنمو وتتبلور من أجل المناداة بالحقوق التي استلبها المحتل الفرنسي.

١-الأحزاب السياسية:

تراجع نشاط المقاومة المسلحة في الجزائر مطلع القرن العشرين، وظهرت من ذلك بوادر حراك سياسي تبنى أفكاراً أكثر وضوحاً أكدت ضرورة تغيير الواقع السياسي من خلال خلق روح وطنية متفاعلة. إذ ركز ذلك الحراك على فكرة الوطنية انطلاقا من منظور قومي يرجع بأصوله إلى النهضة العربية الإسلامية. ولذلك فعَدَّ القومية الذي نقصده هو المحاولات التي ظهرت في شكل مقاومة سياسية هدفها تميز الأمة الجزائرية العربية المسلمة عن فرنسا الاستعمارية، التي حاولت فصلها عن محيطها العربي الإسلامي ودمجها مع فرنسا وبذلك تفقد هويتها وثقافتها الوطنية[1].

---

(1) توفيق برو، **نظرات في نشوء وتطور فكر القومية**، مجلة، سيرتا التاريخية، العدد ٢، جامعة منتوري، الجزائر، كانون الثاني ١٩٧٩، ص ٥٦ .

ورداً على ذلك فإن الاحتلال الفرنسي كان عاملاً حاسماً في ظهور التيار القومي ومن ورائه الحركة الوطنية الجزائرية، لا لكونه قد خلقها ولكن لأنه أيقظها [١].

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهرت الحركة الوطنية في الجزائر بواجهات جديدة وآفاق اتسمت بظهور الأحزاب السياسية التي تزامن نشاطها مع بدايات عمل الصحافة القومية في الجزائر، وظهور شخصيات تأثرت بالتجارب السياسية وبالثقافة الفرنسية فضلاً عن ذلك الثقافة العربية الإسلامية[٢]، التي وسعت ثقافاتهم على ما يجري في العالم من متغيرات سياسية جديدة[٣].

كان رأي الكثير من المؤرخين بأن الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت بعد عام ١٩٢٠، مثلت جانباً منفصلاً عن المقاومة المسلحة، لكن الواقع يخالف ذلك، إذ إن الحركة الوطنية الثورية تمثل امتداداً للمقاومة المسلحة والانتفاضات الشعبية التي حدثت إبان القرن التاسع عشر[٤]. ولذلك فإن المدة ما بعد عام ١٩٢٠، مثلت إعادة إحياء للحركة الوطنية، ولكن بشكل جديد يتناسب مع الأوضاع التي عاشتها البلاد في ظل ظروف المقاومة المسلحة[٥]. وفي ضوء ما تقدم ظهرت مجموعة من الأحزاب السياسية في الجزائر استهدفت خوض مسيرة النضال الوطني وهي:

أ-الحزب الإصلاحي :

---

(١) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠- ١٩٣٠**،ج ٢،ط٤، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢، ص ٧٠ .

(٢) عودة عبد الرحمن السيد الشوكي، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص١٦٣.

(٤) Ahmed mahsas,**Le Movement Revolutionaire en Algerie**,de lapremiere guerre mondiale a ١٩٥٤, paris, ١٩٧٩, p. ٦.

(٥) سليمان الهادف قريري، **القوى الوطنية في الجزائر ومقدمات الثورة التحريرية ١٩٤٥- ١٩٥٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٧٤.

يعد أول حزب سياسي في الجزائر شكله الأمير خالد الجزائري، وهو حزب إصلاحي يهدف إلى تحسين وضعية الجزائريين واستقلال بلادهم[١]، وعد هذا الحزب بداية انطلاق الحركة الوطنية الجزائرية بمفهومها الأيديولوجي الجديد[٢]. حيث تبنى الحزب خلال المدة١٩١٩-١٩٢١ برنامجا إصلاحيا قائماً على أساس تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وطالب بإلغاء القوانين الاستثنائية، والسماح للجزائريين بدخول الجمعية الوطنية الفرنسية وتطبيق القانون العام على كل سكان الجزائر من غير التمييز[٣].لقي برنامج الحزب قبولاً من النخبة الجزائرية، كما جذب إليه من خلال برنامجه ومطالبيه طبقة الفلاحين[٤].

دخل الحزب الانتخابات البلدية في مدينة الجزائر في كانون الأول عام ١٩١٩ وفاز بعدد من المقاعد، ولكن ذلك الفوز لم يلقَ الترحيب من جانب المستوطنين ومؤيدي سياسة الاندماج من الجزائريين، وعلى رأسهم بن شامي، الذي قدم شكوى إلى مجلس ولاية الجزائر ندد فيها بالعصبية الإسلامية التي يتبناها الحزب، وأشار إلى أنها تهدف إلى إشعال الحرب في الجزائر[٥]. بسبب تلك الشكوى، الشكوى، أخذت الشرطة تتابع أعضاء الحزب من أجل الترهيب والتخويف، وفتحت تحقيقات بخصوص تلك الأتهامات. ولم يكتف بن شامي بتحريض السلطات الفرنسية في الجزائر ضد الحزب وقيادته، إنما تبنى موقفا عدائيا معلناً عبر صحيفته **(المستقبل الجزائري)** وطالب في مقالات عدة بضرورة إيقاف مثيري التعصب الإسلامي المعترضين على سياسة الإندماج[٦]. وبسبب هذه الدعاية المعادية للحزب،

---

(١) يوسف مناصريه، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين ١٩١٩- ١٩٣٩**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٨، ص ٥١ .

(٢) جلال يحيى، **السياسة الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠- ١٩٦٠)**، ط١، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٧٦ .

(٣) محمد علي داهش، **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٢.

(٤) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٢٧٦ .

(٥) عودة عبد الرحمن السيد الشوكي، المصدر السابق، ص ٨٩ .

(٦) بسام العسلي، المصدر السابق، ص ١١٧.

للحزب، وتنامي ضغط لوبيات المستوطنين أقدمت السلطات الفرنسية على إلغاء نتائج الانتخابات بحجة عدم كفاءة أعضاء الهيئات البلدية المنتخبة[١].

حاول الحزب الإصلاحي استغلال مختلف المناسبات والأحداث لإيصال أفكاره والدعوة لها، ومن بين تلك المناسبات زيارة الرئيس الفرنسي(الكسندر ميليران- Millerand Alexander) للجزائر في أذار عام ١٩٢٣، حيث ألقى الأمير خالد خطابا طالب باسم جميع الجزائريين بالحريات المدنية، وحق التمثيل في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأشار أيضا إلى أن أيدي الجزائريين وقلوبهم متجهة نحو فرنسا، وانه يأمل ألا تدفعهم فرنسا إلى الاتجاه الأخر، وأضاف الأمير خالد قائلا:" **أنكم قد تجدون في الجزائر شعبا متخلفا ولكنكم لن تجدوا شخصا واحدا ضدكم**"[٢].

واصل الأمير خالد وحزبه كفاحه السياسي على الرغم من الأجواء المشحونة والضغوط التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية. ومن مواقفه المطالبة بحقوق الشعب الجزائري وإصراره على مسألة التعويضات[٣]. وأثار هذا الموقف قلق السلطات الفرنسية، فقررت في عام ١٩٢٣ نفيه إلى فرنسا، إلا أن ذلك القرار لم يُثنِ الأمير عن مواصلة المطالبة بالحقوق الوطنية، بل على العكس، عمل على نقل معركته السياسية إلى هناك، فعقد العديد من المؤتمرات وكثف اتصالاته بالمهاجرين وقادة اليسار الفرنسي بهدف توحيد المطالب والعمل على تكثيف العمل السياسي الموحد ضد الروح الاستعمارية في الدولة الفرنسية[٤]. وترجم هذا التلاقي بين التيارات

---

(١) قريري سليمان قريري، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٤٠-١٩٥٤**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٦١.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٤٠٣ .

(٣) قضية التعويضات أثارها في الأصل جماعة النخبة ما بين عام ١٩٠٠- ١٩١٤، وذلك حين قبولهم مبدأ الخدمة العسكرية، إذا كانت فرنسا مستعدة لتعويضهم مقابل تلك الخدمة بالمساواة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وفي عام ١٩٢٢ جدد الأمير خالد تلك المطالب القديمة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عودة عبد الرحمن السيد الشوكي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤) سليمان الهادف قريري، المصدر السابق، ص ٦٣.

التيارات السياسية المختلفة على شكل عمل سياسي منظم، إذ نجح الأمير خالد في تموز عام ١٩٢٤ من عقد مؤتمر في باريس بالتعاون مع اليسار الفرنسي. وأعلن الأمير خالد خلال المؤتمر رفضه للأعمال اللاإنسانية التي يتعرض لها أبناء الشعب الجزائري من قبل الاستعمار الفرنسي وضد الفساد الإداري والوعود الفرنسية الكاذبة. وأثار هذا الموقف سخط السلطات الفرنسية في باريس[١].

انتظر بعض قادة الحزب مواقف سياسية أكثر ليونة من جانب الفرنسيين بعد مجيء إدورار ماري هيريوت (Edourd Marie Herrlot)[٢] إلى رئاسة الحكومة في عام ١٩٢٤ على أثر فوز اليسار الفرنسي، إذ بعث الأمير خالد ببرقية من منفاه في حزيران عام ١٩٢٤ إلى رئيس الحكومة أعرب فيها عن تفاؤله بالعهد الجديد لأبناء الجزائر وطلب فيها إلغاء القوانين الاستثنائية وإعطاء حق التمثيل النيابي والعفو العام عن السياسيين وحرية التعليم والمساواة[٣].

لم تجد مطالب زعيم الحزب الإصلاحي أي اهتمام من قبل الفرنسيين، بل واصلوا أضطهادهم للحركة الوطنية، وفي آب عام ١٩٢٥ تمت محاكمة الأمير خالد بتهمة ترك مكان منفاه من غير علم السلطات الفرنسية بجواز سفر مزور، وأصدرت

---

(١) مذكرات الرئيس علي كافي، **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ١٩٤٦– ١٩٦٢**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ١٩٩٩، ص ٤٢.

(٢) عرف هيريوت، بتعاطفه الشديد مع القضية الجزائرية، إذ أعلن في بيانه الوزاري الذي ضمنه التأكيد على اخذ قضية المستعمرات الفرنسية بعين الاعتبار، كما ترأس هيريوت (الجمعية الفرنسية) لتمثيل المسلمين الجزائريين في المجلس النيابي الفرنسي، وأدى ذلك إلى بعث التفاؤل في نفس الأمير خالد. للمزيد من التفاصيل، ينظر: بسام العسلي، المصدر السابق، ص ص ١٥٨– ١٥٩.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٤٧٩ .

المحكمة قرار بمنع الأمير خالد من دخول الجزائر وبقي منفيا في دمشق حتى وفاته هناك عام ١٩٣٦[1].

يظهر أن نشاط الحزب كان مرتبطاً بشخصية زعيمه، وهذا راجع إلى الصفات التي كان يتمتع بها الأمير خالد، فهو قبل كل شيء ابن قائد من رموز المقاومة الجزائرية، فضلاً عن امتلاكه شخصية نخبوية على مستوى عال من الثقافة والعلم.

ب-اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين

بعد فشل الحزب الإصلاحي، ونفي الأمير خالد إلى فرنسا، تبنى عدد من أفراد النخبة الجزائرية بعض من آرائه السياسية، إلا أنهم ركزوا على فكرة الاندماج مع فرنسا[2]. وأختلفت انتماءات هؤلاء، فمنهم من كان ذا ثقافة فرنسية بحتهَ، ومنهم ذوو إنتماءات دينية وآخرون متأثرون بالفكر الاشتراكي[3]، ولكن يجمعهم هدف المساواة بين الجزائريين والفرنسيين. وكان معظمهم أعضاء في المجالس البلدية أو مجلس الوفود المالية أو موظفين في الإدارة الفرنسية، وكانت الرابطة التي تجمعهم معاً هي اعتناقهم فكرة التعاون مع فرنسا[4]. تأسس اتحاد المسلمين المنتخبين في الخامس من أيار عام ١٩٣٠، للتعبير عن المطالب الوطنية في الهيئات المحلية بقيادة الدكتور بن جلول[5]،وكان هدفهم الأساس هو الاندماج

---

(1) أحمد الخطيب، **ثورة الجزائر...دراسة تاريخية**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص٨٠ .

(٣) Callot Claude – Jean Robert Henry, **le mouvement national Algérien textes ١٩١٢-١٩٥٤ édition**, l’ harmattan , Paris, ١٩٧٨, p. ٣٩ .

(3) جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص ٦٤.

(4) عودة عبد الرحمن السيد ألشوكي، المصدر السابق، ص ١٠٠ .

(5) **بن جلول**(١٨٩٦-١٩٨٦)هو محمد الصالح بن جلول، من مواليد مدينة قسنطينة وينتمي لعائلة ثرية، أكمل دراسة الطب في باريس عام ١٩٢٤، وعاد إلى الجزائر ليعمل في إحدى مستشفياتها، أصبح احد زعماء جماعة المنتخبين، أدى دوراً كبيراً في العشرينات والثلاثينات

التدريجي(١) في الحياة الفرنسية وتحسين أحوال جميع الجزائريين(٢)، وكانت أهم مطالبه الإصلاحية هي(٣):

١- تمثيل الجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية.

٢- إلغاء القوانين التي تخدم المستوطنين فقط.

٣- تنظيم عملية سفر العمال الجزائريين إلى فرنسا.

٤- المساواة في سنوات الخدمة العسكرية.

٥- المساواة في الأجور والمنح.

٦- تطبيق القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها الأوربيون على الجزائريين.

حاول المنتخبون كسب الرأي العام الفرنسي والقوى السياسية الفرنسية إلى جانبهم ودعم مطالبهم، فأرسلوا لأجل ذلك وفوداً إلى فرنسا، كما قاموا بتنظيم الندوات التي طالبوا من خلالها بالمساواة(٤). وعلى الرغم من محدودية المطالب، إلا أنها لم

في تلك المدة، ولاسيما ضمن اتحادية المنتخبين، كان من المقربين من الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكان من أصحاب الدور الكبير في عقد المؤتمر الإسلامي عام

١٩٣٦، بداء نجم بن جلول بالأفول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .وعند اندلاع ثورة نوفمبر لم يظهر موقفا صريحا على الرغم من توقيع بيان النواب الـ ٦١ بعد هجمات ٢٠ أب ١٩٥٥ الذي أكد على أن سياسة الإدماج لم يعد لها معنى. للمزيد من التفاصيل، ينظر: حميد عبد القادر، **دروب التاريخ... مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤**، دار القصبة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ص ١٩٨-١٩٩.

(١) **سياسة الاندماج** La politique D'intégration ، وهي السياسة التي تبنتها بعض النخب المثقفة والبرجوازية، والتي كانت تدعو من خلالها إلى ضرورة انصهار المجتمع الجزائري في بوتقة الحياة الفرنسية من اجل تحقيق بعض المطالب التي تضمن للجزائريين حقوقا محرومين منها. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٥٥.

(٢) محمد تقية، المصدر السابق، ص ٥٤ .

(٣) قريري سليمان، المصدر السابق، ص ٦٥ ؛ جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص ٦٦.

(١) Callot Claude – Jean Robert Henry, op. cit, p. ٤٢ .

تلقَ أذناً صاغية من قبل السلطات الفرنسية، كما واجهت معارضة شديدة من قبل المستوطنين لأنها كانت تهدف إلى تعطيل القوانين التي تخدم مصالحهم.

أدى فشل المنتخبين إلى فقدان اعتبارهم، لأنهم بالرغم من اعتدالهم في مواقفهم لم يحصلوا على أي شيء يذكر[١]. وأظهر هذا الفشل التباين الشديد بين إرادة الجماهير والنخبة، لاسيما في تلك المدة وكان أكبر مبرر لبقاء المنتخبين بعيداً عن واقع الشعب الجزائري[٢]، لأن آراءهم كانت تلقى رفضا من جانب غالبية الشعب الجزائري، ولاسيما أن آراءهم تثير القلق والخوف، وخير دليل على ذلك ما كتبه فرحات عباس[٣]، إذ قال:" **إن الرجال الذين يموتون من أجل طموحهم الوطني يكرمون ويحترمون، وليس حياتي أكثر قيمة من حياتهم، على إني لن أموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود، ولم أستطع أن أعثر عليه، وسألت التاريخ، وسألت الأموات والإحياء وزرت المقابر، فلم يحدثني عنه أحد**"[٤]. لقد أمن فرحات عباس بفكرة (**فرنسا هي أنا**) وهذه الفكرة جعلت عمل المنتخبين السياسي غير ذي فائدة خلال هذه المدة. وذلك لأنهم كانوا مرتبطين بفرنسا من حيث الثقافة، ويعد هذا أهم عامل أثر في توجهاتهم على عكس ما نادى به بعض

---

(١) مؤمن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٢٥ .

(٢) محمد علي داهش، المصدر السابق، ص ١٢.

(٣) هو فرحات عباس بن أحمد بن معز عاشورة، ولد في الرابع والعشرين من آب ١٨٩٩، في مدينة قسطنطينية، وأكمل تعليمه الابتدائية والثانوية في المدارس الفرنسية، ومن ثم أكمل دراسته الجامعية في كلية الصيدلة، جامعة الجزائر، تشبع بالثقافة الفرنسية، كان من دعاة الاندماج والمساواة مع فرنسا، لم يكن يؤمن في بداية الأمر بالثورة، وإنما وقف ضد دعاتها أنتخب عام ١٩٥٨ أول رئيس لحكومة جزائرية مؤقتة اعتزل العمل السياسي بعد الاستقلال عام ١٩٦٢، توفي يوم الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٥. للمزيد من التفاصيل، ينظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر،٢٠٠١،ص ص ٢٣٢-٢٣٣؛ أحمد عطية الله القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ٨٥٧-٨٥٨.

(٤) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠-١٩٤٥،ج ٣، دار نافع للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧**، ص ٦١.

الوطنيين الجزائريين في تلك المدة من الحفاظ على الشخصية الجزائرية والفكرة الوطنية[١] .

ج- حزب نجم شمال أفريقيا:

يعد حزب نجم شمال إفريقيا امتدادا طبيعيا لجمعية شمال إفريقيا التي تأسست في باريس عام ١٩٢٦، وضمت أبناء المغرب، وكانت تدعو إلى استقلال بلدانهم[٢]. ومن أشهر قادتها مصالي الحاج[٣]، والحاج علي عبد القادر، والجيلالي صباح والسيد بوطويل[٤]. ونظراً لتزايد نشاطها وتأثيرها في أبناء المغرب العربي أقدمت السلطات الفرنسية على إيقاف نشاطها في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٩[٥]،

---

(١) فرحات عباس، المصدر السابق، ص ١٤٦ .

(٢) عبد الرحمن بن إبراهيم ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة،** ج١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤ ، ص ١٢٧ .

(٣) ولد أحمد مصالي الحاج، في السادس عشر من أيار ١٨٩٨، في مدينة تلمسان، تلقى تعليماً محدوداً، جند لأداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الأولى، عاد إلى الجزائر عام ١٩٢١، وبعد أن وجد صعوبة في الحصول على العمل عاد إلى فرنسا عام ١٩٢٣، وهناك زاول بعض الإعمال في مصانع باريس وعمل بائعاً متجولاً، وبدأ نشاطه من خلال النقابات، اكتسب مصالي الحاج تجربة العمل السياسي مستفيداً من خبرات الإدارة والاتصال والقيادة. وفي تلك الأثناء اقترب من الحزب الشيوعي وانضم إلى الخلايا الشيوعية في باريس، أصبح واحداً من ابرز قادة الحركة الوطنية الجزائرية التي ناضلت ضد الأستعمار الفرنسي وأسس العديد من الحركات والأحزاب السياسية وتعرض إلى عمليات الاعتقال والسجن من قبل السلطات الفرنسية بسبب مواقفه الوطنية، توفي عام ١٩٧٤ ودفن في مسقط رأسه بمدينة تلمسان. للمزيد من التفاصيل، ينظر: **مذكرات مصالي الحاج ١٨٩٨ – ١٩٣٨**، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٦.

(٤) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ٧٨ .

(٥) صباح نوري هادي وحنان طلال جاسم، **تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ١٩٢٤– ١٩٦٢**، مجلة، جامعة ديالى، العدد ٥٢، ٢٠١١، ص ٦.

بحجة أنها تدعو إلى ثورة الأهالي ضد الحكم الفرنسي ومطالبتها باستقلال شمال أفريقيا[١].

أخذت الجمعية منذ عام ١٩٢٨، تشهد خلافات حادة بين قيادتها بسبب اختلاف الرؤى الأيدولوجية بينهم فالشيوعيون وعلى رأسهم الحاج علي عبد القادر كانوا يرغبون في تحرير العامل الجزائري من استغلال البورجوازية والإقطاعية[٢]، أما مصالي الحاج فكانت نظرته مختلفة إذ كان هدفه الأول هو تحرير الجزائر كاملة وإقامة حكومة مستقلة[٣]. وهذا أدى إلى استقالة الحاج علي عبد القادر من رئاستها، وأصبح مصالي الحاج رئيسا بدلا عنه[٤]. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الجمعية تفقد شموليتها المغاربية، وأخذت تتصف بالطابع الجزائري، إذ ركز زعيمها مصالي الحاج على الدعاية للقضية الجزائرية تحديداً. و عمل على التعريف بها دوليا، عندما وجه خطاباً إلى عصبة الأمم في الثاني من أيار عام ١٩٣٠، عرضت من خلاله الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السيئة التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي[٥].

في بدايات عام ١٩٣٠، بدأت جمعية نجم شمال أفريقيا تتحول إلى حزب سياسي جزائري خالص، نتيجة عدة متغيرات، منها: انفصال التونسيين والتحاقهم بحزب الدستور التونسي، قرار الجمعية العامة في عام ١٩٣٣بعدم قبول الأنتماء المزدوج إلى النجم والحزب الشيوعي الفرنسي[٦]، وفي عام ١٩٣٤ أسس المغاربة حركة (العمل المغربي).وبسبب ذلك تحولت جمعية النجم إلى حزب سياسي جزائري

---

(١) محمد قناش ومحفوظ قداش، **نجم الشمال الافريقي١٩٢٦– ١٩٣٧ وثائق وشهادات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٨٠.

(٢) خيري عبد الرزاق جاسم، **مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر**، بغداد، ٢٠١١، ص ٩٣.

(٣) يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص ٧٥ .

(٤) عبد العزيز بوتفليقة، المصدر السابق، ص١٤٠ .

(٥) محمد قناش ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٦) علال الفاسي، **الحركة الأستقلالية في المغرب العربي**، القاهرة، ١٩٤٨، ص ١٥ .

له برنامجه الوطني[1]،أضطر مصالي وزملاؤه في النضال العمل بسرية تامة لغاية عام ١٩٣٣. وعقد أعضاء النجم في يوم الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٣[2]، اجتماعاً أعلنوا فيه عن تأسيس حزب"**نجم شمال إفريقيا المجيد**"، وإعلان برنامجه، والذي حدد فيه أهدافه[3]، ولم تكن تلك المطالب مختلفة عن مطالب عام ١٩٢٦[4].ونشرت في صحيفة الأمة الناطقة باسم الحزب عام ١٩٣٤[5]. ولكن السلطات الفرنسية أوقفت الحزب وقبض على مصالي الحاج بتهمة إعادة تنظيم جمعية منحلة غير مشروعة وتحريض العسكريين على عدم الطاعة والقيام بدعاية فوضوية مضرة بالمصالح الفرنسية[6].

حكم على قيادة الحزب: مصالي الحاج، وعماش خميس وراجف بلقاسم في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٣٤ بالسجن لمدة ستة أشهر، وفرضت عليهم غرامة مالية قدرها (٢٠٠٠) فرنك فرنسي[7].وأثناء وجوده في السجن قرر تشكيل جمعية أخرى، وقد رأت هذه الجمعية الوجود في كانون الأول عام ١٩٣٤ وأطلق

---

(١) توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٧٧ .

(٢) محمد لعيد، **تبلور الوعي الوطني الجزائري إلى الثورة**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع: www.Onefd.cdu.dz.

(٣) صباح نوري هادي وحنان طلال جاسم، المصدر السابق، ص ٦.

(٤) خيرية عبد الصاحب، المصدر السابق، ص ١٣١ .

(٥) صحيفة "**من التاريخ**" ، العدد ١٣٢٩، الجزائر، ٢ آب ٢٠١١.

(٦) جلال يحيى، **المغرب العربي الحديث والمعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٩٩ .

(٧) أشار مصالي الحاج في مذكراته، إن الغرامة (٢٠٠٠) فرنك فرنسي ، لكل شخص إي مقدار مقدار ما يدفع ستة ألاف فرنك هو مبلغ كبير بالمقارنة مع الأجر المتوسط للعامل الجزائري الذي كان حينذاك (٩٣٠) فرنك في اليوم لتسع ساعات من العمل. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد العزيز بوتفليقة، المصدر السابق، ص ١٧٠ .

عليها اسم **(جمعية مسلمي شمال إفريقيا)** في أوائل أيار عام ١٩٣٥. وخرج مصالي ورفاقه من السجن بعد ستة أشهر [١].

وفي السادس من أيار عام ١٩٣٥، استأنفت محاكمة مصالي الحاج في مدينة أميان، وكانت التهم الموجهة إليه هي، إعادة تأسيس منظمة محظورة، أعمال شغب، التحريض ضد التجنيد في الجيش الفرنسي، فضلاً عن المساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر [٢]. وفي الثالث من تموز عام ١٩٣٥أصدرت المحكمة حكمها بعدم قانونية التهم وبطلانها مع الاعتراف رسمياً بالحزب(نجم شمال أفريقيا). وكان وقع قرار المحكمة كبيراً في صفوف الجزائريين المقيمين في فرنسا، وأقامت الجمعية احتفالات عدة بمناسبة براءة مصالي الحاج في مناطق مختلفة من باريس وكانت فرصة لإثبات وجود النجم وتعزيز شعبيته بين الجزائريين [٣] .

إلا أن فرحة قيادة حزب نجم شمال إفريقيا لم تدم طويلاً، حينما قامت السلطات الفرنسية بالقبض على زعمائه، وهم كل من، راجف بلقاسم وعمار، ولكن مصالي الحاج تمكن من السفر إلى مدينة جنيف السويسرية قبل القبض عليه. وهناك التقى بالأمير شكيب أرسلان[٤]، حيث أقنعه بالتحول من آرائه الشيوعية إلى تبني الفكر العربي الإسلامي[٥].ومن هناك واصل مصالي الحاج نضاله السياسي مع من تبقى من قادة الحزب عبر التواصل بشتى السبل من أجل خدمة القضية الجزائرية[٦].

الجزائرية[٦].

---

(١) فايزة سعد، **سنوات الدم... تجربة الثورة الجزائرية**، مطبعة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤١.

(٢) عبد العزيز بوتفليقة، المصدر السابق، ص ١٧٢ .

(٣) محمد قناش ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ص ٨٢– ٨٣.

(٤) بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية ١٨٨٨– ١٩٧٤**، دار القصبة القصبة للنشر، الجزائر، ١٩٩٩، ص ٩٩.

(٥) جلال يحيى، المغرب العربي، ص ١٩٩.

(٦) جوان غيلسبي، **ثورة الجزائر**، ترجمة: عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٥٩.

وفي عام ١٩٣٦، أصدرت حكومة الجبهة الشعبية قرارا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومنهم الزعماء الجزائريون، كما سمحت الجبهة بعودة مصالي الحاج إلى فرنسا. وبعد عودته استأنف نشاطه السياسي من جديد مع بقية زعماء الحزب[1]. وتوجه بعدها إلى الجزائر في آب عام ١٩٣٦عقد تجمعا عاما في ملعب البلدية بمدينة الجزائر، حضره أكثر من عشرة آلاف شخص، وأعلن خلاله برنامجه السياسي الوطني. ثم قام بجولة في عدد من المدن الجزائرية لتوفير الدعم والدعاية لحركته، وبالفعل تمكن من الحصول على كسب ودعم كبيرين[2].

هذا النشاط لاشك أنه أغضب عناصر اليمين الفرنسي المتطرفين واليسار المتطرفين أيضا، وذلك لأن أعضاء اليمين المتطرف كانت في ذلك الوقت لا تعترف بالهوية الوطنية الجزائرية، لأن مصالحهم ووجودهم مرتبط بالوجود الفرنسي في الجزائر. أما موقف اليسار، وتحديداً الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد أدرك أن وجود حزب النجم سوف يفرغه من أعضائه الجزائريين، مما يؤدي إلى أنقسام القوى العاملة في فرنسا، فتحول الحزب الشيوعي إلى خصم كبير للنجم. ونتيجة تلك المعطيات أصدرت حكومة الجبهة الشعبية في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٣٧، قراراً بحل حزب نجم شمال أفريقيا بصورة نهائية[3].

د-جمعية العلماء المسلمين

ترجع فكرة تأسيس تجمع علماء الدين الجزائريين إلى عام ١٩١٣،على أثر لقاء الشيخ عبد الحميد بن باديس في الحجاز بالشيخين محمد البشير الإبراهيمي والطيب العقبي، فتباحث معهما في أوضاع الجزائر المزرية وكيفية الخروج من ذلك المأزق. وكانت نتيجة ذلك اللقاء، إدراك الجميع ضرورة بذل الجهود من أجل نهضة

---

(1) عبد العزيز لرفاعي، **الحركة القومية في إفريقيا**، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٢٢ .

(2) عودة عبد الرحمن السيد شوكي، المصدر السابق، ص٩٥؛ فايزة سعد، المصدر السابق، ص ٤١.

(3) جلال يحيى، المغرب العربي، ص ٢٨٥ .

شاملة تستهدف تغيير الحياة السياسية والدينية والفكرية والاجتماعية[١]. وكان الشيخ بن باديس يؤمن بالعمل الجماعي المنظم، لأن النهضة الإصلاحية في نظره تقوم على أساس الفكر والتخطيط والانضباط[٢].حيث أعلنها بن باديس صراحة تقاطعه مع كل السلوكيات والتصرفات الخارجة عن تعاليم الإسلام، وبسبب ذلك شن حملات صحفية ضد الطرق الصوفية والمرابطين وخطباء المساجد ممن تعينهم السلطات الفرنسية[٣].

أخذت فكرة تأسيس جمعية ذات أهداف دينية وثقافية، تتشكل بالتدريج لتصبح الشغل الشاغل لبعض رجال الدين طيلة المدة ما بين ١٩٢٥-١٩٣٠[٤].إذ شهد عام ١٩٣٠، احتفالات بمناسبة مرور مائة عام على احتلال الجزائر من قبل فرنسا، إذ شكلت هذه الاحتفالات عاملاً ودافعاً لرجال الدين الجزائريين، للعمل من أجل تشكيل جمعية العلماء المسلمين[٥]، وكانت فكرة دعوة العلماء المسلمين في البلاد الجزائرية من أجل تلبية النداء وتأسيس جمعية إسلامية تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وتقول كلمة الحق، وتجمع الشعب الجزائري حول هدف واحد[٦].وفي شباط عام ١٩٣١، نشرت صحيفة الشهاب دعوة توجه بها ابن باديس للعلماء للعمل من أجل إنشاء جمعية دينية، ومن بين المغريات التي قدمها تقديم جائزة مقدارها (١٠٠٠)

---

(١) زيلوخة بوقرة، **سيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر... جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر،٢٠٠٩، ص ١١٧.

(٢) عبد الحميد بن باديس، **تفسير ابن باديس**، جمع وترتيب: محمد الصالح رمضان وتوفيق شاهين، دار الكتاب الجزائري للطباعة، الجزائر، ١٩٦٤، ص ٤٢٨.

(٣) فهمي سعد، **حركة عبد الحميد بن باديس ودورها في يقضه الجزائر**، ط١ ، دار الرحاب، بيروت، ١٩٨٣. ص ٧٥.

(٤) عبد الرشيد زروفة، **جهاد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (١٩١٣-١٩٤٠)**، ط١، دار الشهاب، بيروت، ١٩٩٩ ، ص١٢٥ .

(٥) ثعبان حسب الله علوان الشمري، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٦) شاوش حباسي، **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر ١٨٣٠- ١٩٦٢**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، د.ت، ص ٤١ .

فرنك فرنسي لمن يسعى في إنشائها، كما أعلن تبرعه بمبلغ قدره (١٠٠٠) فرنك فرنسي أخرى لدعم صناديقها إذا تم تأسسها[١].

وفي الخامس من أيار عام ١٩٣١ اجتمعت الهيأة التأسيسية التي ضمت اثنين وسبعين عالماً من مختلف أنحاء الجزائر وباتجاهات دينية عدة في مقر نادي الترقي[٢]. وتمخض عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة مصغرة ضمت ثلاثة عشر عضواً، واجتمعت هذه اللجنة وناقشت القانون الأساسي للجمعية ووافقت عليه[٣]. ثم اجتمعت الهيئة الإدارية من أجل انتخاب رئيس لها وتوزيع المهام على أعضائها وتشكل المجلس الإداري لها من: الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)
أسماء رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية لجمعية العلماء المسلمين[٤].

الاسم	المنصب
عبد الحميد بن باديس	رئيسا
محمد البشير الإبراهيمي	نائبا للرئيس
محمد الأمين العمري	كاتب عام
الطيب العقبي	نائب الكاتب العام
مبارك الميلي	أمين المال

---

(١) طالب الإبراهيمي، **اثأر الإمام محمد البشير الإبراهيمي ١٩٤٠-١٩٥٢**، ج ١، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧ ، ص ص٧١ - ٧٢ .
(٢) مذكرات الرئيس علي كافي، المصدر السابق، ص ٤٧.
(٣) قسم القانون الأساسي للجمعية إلى خمسة أبواب والى ثلاثة وعشرين فصلاً، حدد في القسم الأول اسم الجمعية ومقرها، إما القسم الثاني فحدد مقاصد هذه الجمعية وغايتها وأهدافها، والقسم الثالث تطرق إلى أعضاء الجمعية، والقسم الرابع تطرق إلى مالية الجمعية وكيفية إدارتها، إما القسم الأخير فوضح فيه الاجتماعات الإدارية والعامة، وكيفية تسييرها .التزمت الجمعية في الفصل الثالث من هذا القانون بأن لا تخوض ميدان السياسة مطلقاً. للمزيد من التفاصيل، ينظر: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، **القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، ومبادئها الإصلاحية، قسنطينة، الجزائر، ١٩٥٦، ص ٦ .
(٤) زيلوخة بوقرة، المصدر السابق، ص ١٢٢.

إبراهيم بيوض	نائب أمين المال
المولود الحافظي	عضو مستشار
الطيب المهاجي	عضو مستشار
مولاي بن شريف	عضو مستشار
السعيد اليجري	عضو مستشار
حسن الطرابلسي	عضو مستشار
عبد القادر القاسمي	عضو مستشار
محمد الفضيل الورتلاني	عضو مستشار

وبعد انتخاب المجلس الإداري، ظهرت مشكلة كادت أن تؤثر في نشاط الجمعية التي أصبح مقرها في مدينة الجزائر، وهو كيفية تسيير شؤونها، وغالبية أعضائها يقيمون بعيدا عن المدينة. ونتيجة ذلك، تقرر تعيين لجنة إدارة أعمال(سكرتارية) تكون على اتصال دائم برئيس الجمعية في مدينة قسنطينة والاتصال ببقية أعضاء المجلس الإداري، وضمت اللجنة كلاً من، عمر إسماعيل رئيسا ومحمد المهدي كاتبا، وآيت سي أحمد عبد العزيز الأمين المالي ومحمد الزميرلي عضواً، والحاج عمر العنق عضواً [١].

بعد الانتهاء من التنظيمات الإدارية وتوزيع المسؤوليات على أعضاء مجلسها الإداري، تقدم المجلس بطلب رسمي للإدارة الفرنسية للحصول على الترخيص بتأسيس الجمعية، وجاءت الموافقة سريعة ومفاجئة، وبعد خمسة عشر يوماً فقط من تقديم الطلب، أي بتاريخ الثاني والعشرين من أيار عام ١٩٣١، إذ أعلن في الجريدة الرسمية الفرنسية. ويشير الدكتور مناصرية إلى أن موافقة الفرنسيين على إنشاء الجمعية، بهذه السرعة، هدفها ذر الرماد في العيون ومن اجل إقناع الجزائريين باهتمام فرنسا بالإصلاحات الإسلامية[٢].

(١) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج١، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٨٢، ص٧.

(٢) يوسف مناصرية، المصدر السابق، ص ٢٨.

أعلنت الجمعية أن أهدافها تتركز على محاربة البدع والمنكرات التي كانت متفشية بين مريدي الطرق الصوفية. وأعدت التعليم من أهم الوسائل لتحقيق أهدافها، عبر تخريج دعاة متمرسين واعين يأخذون على عاتقهم نشر رسالة الإصلاح في عموم الجزائر(١). كما تضمن القانون الأساسي مواد واضحة فيما يخص محاربة الظواهر الاجتماعية، تناول الخمور والبطالة والجهل والقضايا الدينية(٢). ولخص ابن باديس مبادئ وأهداف الجمعية عام ١٩٣٥، بقوله:" **القرآن إمامنا والسنة سبيلنا والسلف الصالح قدوتنا وخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا**"(٣).

ويمكن تحديد هدفين أساسين لبرنامج الجمعية، الأول: قريب المدى يتمثل في تصفية الإسلام مما علق به من شوائب، أو محاربة جمود الزوايا، وإحياء اللغة العربية، وهذا يتم عن طريق نشر المدارس أو المساجد، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة، والوقوف ضد محاولة محو الشخصية الجزائرية بكل أنواعها(٤). أما الهدف الثاني، بعيد المدى ومتمثلاً بفصل الجزائر عن فرنسا تحت راية الوطنية الجزائرية من خلال استرجاع استقلال الجزائر، وتكوين دولة عربية إسلامية(٥). ويقدم الكاتب مصطفى الأشرف انتقادات للبرنامج الذي تبنته الجمعية، لكونه لم يشمل جميع القيم التي يتوجب أن تعمل على إحيائها في المجتمع الجزائري، حيث كتب قائلاً:" **اقتصر عملها على الصعيدين الثقافي والديني، ونظرت إلى الأوضاع الاجتماعية نظرة سطحية، وطرحت المشكلة السياسية بكيفية غير سديدة... وركزت على جوانبه التربوية ،نشر اللغة العربية، والروحية ،محاربة العقلية الخرافية التي يروجها**

---

(١) جوان غيلسبي، الجزائر الثائرة، ص ٦٢.

(٢) جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص ٦ .

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٨٩.

(٤) محمد بهي الدين سالم، **ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٠.

(٥) محمد ألميلي، **أبن باديس وعروبة الجزائر**، ط٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،١٩٨٠، ص ٢٥.

المرابطون، والمطالبة بفصل الدين عن الدولة، والتشريعية "العمل من اجل استقلال القضاء الإسلامي الأصيل"[1].

توزع نشاطها في عدة اتجاهات مختلفة كانت ترى فيها ضرورة لابد منها إذا ما أرادت أن تحقق مكانة مميزة في المجتمع الجزائري، ومنها: الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية[2].

هـ-الحزب الشيوعي:

تعود الجذور الأولى للحزب الشيوعي إلى اتحاد العمال الجزائريين الذي تأسس عام ١٩٠٢ بفرنسا، وصار عدد أعضاء هذا الاتحاد من أبرز المنضمين للحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى أمثال عمار أوزيغيان ومحمد بن الأكحل، وتبنى الحزب الشيوعي الفرنسي الآراء الماركسية والأفكار اللينية. وبعد الحرب العالمية الأولى تحالفت ثلاث تنظيمات تحت مسمى جديد، هو:(اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري). وفي عام ١٩٢٠ تحول إلى مسمى جديد:(الاتحاد الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي)، وكانت صحيفة (النضال الطبقي) ناطقة باسمه باللغة الفرنسية[3].

وخلال عقد العشرينيات من القرن الماضي كان الشيوعيون والوطنيون في حاجة إلى بعضهما، فقد تبنى الشيوعيون دعوة الأمير خالد، بعد نفيه، وذلك من أجل

---

(1) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(2) للمزيد من للتفاصيل ينظر: شهرة شفري، **الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة مقارنة بين عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩؛ **مجلة الشهاب**، المجلد الثالث عشر، ج ٩،الجزائر، تشرين الثاني١٩٣٧؛ **مجلة الشريعة**، العدد الأول، ١٧ تموز ١٩٣٣؛ المصدر نفسه، العدد الثاني، قسنطينة، الجزائر، ٢٤ تموز، ١٩٣٣.

(3) يوسف مناصرية، المصدر السابق، ص٢١.

استغلال تعاطف الشعب الجزائري مع الأمير خالد، وكسب ثقة الشعب والتسرب من خلالها إلى الجزائر، ومن ثم انضمام أكبر عدد ممكن إلى صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي من الجزائريين[١]. أما الأمير خالد والوطنيون فكانت حاجتهم إلى الحزب الشيوعي من أجل الوسائل التي كانوا يملكونها وتأييدهم لمواجهة ضغط الإدارة الفرنسية وإيصال مطالبهم وقضاياهم إلى المحافل الدولية[٢].

استهدف زعماء الحزب الشيوعي الفرنسي توحيد الطبقة العاملة من أوربيين وعرب في جبهة واحدة ضد الإمبريالية[٣]، وكان الشيوعيون في البداية يدعون إلى الاستقلال التام للجزائر وذلك حسب نداء المؤتمر الثاني للأممية الثالثة عام ١٩٢٢، الذي دعا إلى العمل على تحرير الجزائر وتونس والمغرب. إلا أن بعض قواعد الحزب في الجزائر، ولاسيما في مدينة سيدي بلعباس، عارضت هذا الطرح[٤]،إذ أدعوا أن الوسيلة الأفضل لمساندة الحركة الاستقلالية ليس بتحرير المستعمرات بل العمل من أجل نشر مفاهيم الحزب الشيوعي ومضاعفة دوره في العمل النقابي، والعمل التعاوني[٥]، وربما كان ذلك بتأثير العناصر الأوربية المرتبطة بالحزب، الذين كانوا يشكلون أغلبية، فكانت مخاوفهم من تنامي الوعي الوطني والشعور القومي في الجزائر وتركيز جهودهم على أن تكون الجزائر فرنسية[٦] .

---

(١) مجيد حميد يونس الحمداني، **القوى السياسية وأثرها في الجزائر ١٩٣٠- ١٩٥٤**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص١١٦.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٢، ص٣٨٧؛ **نشأة الحزب الشيوعي الجزائري ١٩٣٦-١٩٤٥**، ص٢ ،مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع: www .marefa . org

(٣) شارل أندري جوليان، **أفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة: المنجلي سليم وآخرون، بيروت، ١٩٨٢، ص١٥٥.

(٤) بوالصفصاف عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٤٢ .

(٥) سليمان الهادف قريري، المصدر السابق، ص ٧٣ .

(٦) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص١١٧ .

وبسبب مواقف بعض أعضاء الحزب الشيوعي الرافض لدعوة الاستقلال، تعرض الحزب لعدد من الانتقادات ما بين عامي(١٩٢٣-١٩٢٤)، إذ اتهم بأنه يساير السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. ومن أجل الرد على تلك الانتقادات قام الحزب الشيوعي الفرنسي بالتحرك في اتجاهين من أجل تكذيب الاتهامات الموجهة إليه، الأول: أسس فرعا له في مدينة الجزائر، وأصدر صحيفة (Lalutte Social) أي الصراع الاجتماعي، تخضع لتوجيه اللجنة المركزية للحزب في باريس. وكان الغرض من افتتاح هذا الفرع هو من أجل اهتمام الحزب الشيوعي بالقضية الجزائرية وجعلها من القضايا المطروحة على الساحة السياسية الفرنسية[١]، أما **الاتجاه الثاني:** قام الحزب الشيوعي الفرنسي بحملة دعائية في الجزائر، الغرض منها إظهار دوره في الدفاع عن الطبقة العاملة والفلاحين[٢]. كما أيد الحزب الشيوعي الفرنسي المؤتمر الأول لأهالي إفريقيا الشمالية الذي عقد في عام ١٩٢٤في باريس، وما تمخض عنه من قرارات[٣].

استخدم الشيوعيون في عام ١٩٢٧ المنشورات والإعلانات والصحف لنشر أفكارهم بين الجزائريين، ووزعوا منشورات بالعربية والفرنسية يدعونهم فيها إلى الانضمام للحزب الشيوعي[٤].واستغل الحزب الشيوعي الفرنسي الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر بمهاجمة الإمبريالية الفرنسية، ومناداته بالتآخي بين الجزائريين والفرنسيين[٥].

شن الحزب الشيوعي الجزائري عام ١٩٢٨ خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية، حملة شرسة على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي عبر صحيفة (Lalutte Social) انتقد فيها ترشحيه عدداً من الشخصيات المحسوبة

---

(١) نشأة الحزب الشيوعي الجزائري، المصدر السابق، ص ٢: www .marefa . org

(٢) عودة عبد الرحمن السيد الشوكي ، المصدر السابق، ص٩٨ .

(٣) محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص٧٣ .

(٤) المصدر نفسه، ص٧٥ .

(٥) نشأة الحزب الشيوعي الجزائري، المصدر السابق، ص ٢: www .marefa . org

على الطبقة البرجوازية، لأنه عد هذه الترشيحات خيانة للشعب الجزائري ورغبته بالاستقلال، كما دعت الصحيفة الأوربيين والشعب الجزائري للعمل من أجل الوحدة في إطار حزب يكافح من أجل استقلال الجزائر[١]. ونظم الحزب الشيوعي في الجزائر عام ١٩٢٩ندوة ناقش خلالها عدم اهتمام الحزب الشيوعي الفرنسي بالقضية الجزائرية وبقاء تأثره بالآراء ذات البعد الاستعماري لدى بعض أعضائه[٢].

وفي بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، وبسبب فشل الحزب الشيوعي الفرنسي بترجمة شعاراته إلى واقع عملي فيما يخص موضوع استقلال الجزائر، وتنامي تيارات سياسية أخرى في البلاد أخذت على عاتقها الدعوة إلى استقلال الجزائر[٣]، كان لابد على القيادات الشيوعية الجزائرية العمل من أجل هيكلية تنظيمها وإعطائه الصبغة الجزائرية الخالصة ليكرس أهدافه ومراميه ويقوم بنشاطه الخاص في الجزائر[٤]، ولاسيما أن غالبية القيادات الشيوعية الموجودة في البلدان المستعمرة من قبل فرنسا بدأت تبتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي نظراً لمواقفه السلبية من قضاياهم الوطنية، ففي الجزائر مثلا قام مصالي الحاج بالانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وبدأ يطالب بالاستقلال والعودة إلى منابع الحضارة العربية والإسلامية [٥].

قدم موريس ثوريز- Maurice Thorez [٦]، خلال انعقاد المؤتمر الأممي السابع للأحزاب الشيوعية في العالم المنعقد في موسكو في آب عام ١٩٣٥،مقترحاً

---

(١) محمد تقية، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٢) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص١٥٧ .

(٣) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص٤٦.

(٤) محمد تقية، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٥) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٦) عامل منجم أنظم إلى الحركة الإشتراكية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، أسهم في في تكوين الجبهة الشعبية في فرنسا عام ١٩٣٦، أشترك بعد الحرب العالمية الثانية في حكومة ديغول الأولى، أصبح السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي، ومن ثم رئيس الحزب عام ١٩٣٥، توفي في عام ١٩٦٤. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

طلب فيه عَدَّ فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر حزبا مستقلاً، إلا ان أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي عارضوا الاقتراح، وعدَّوه أمرا سابق لأوانه. وفي هذا الصدد أقر المقترح من قبل المؤتمر واعترف باستقلال التنظيم، ونتيجة ذلك، اعترف الحزب الشيوعي الفرنسي بهذا الاستقلال[١]، وعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الشيوعي الجزائري في تموز عام ١٩٣٦ في منطقة باب الواد، وتم خلاله تأسيس فروع للحزب في مختلف المناطق من الجزائر[٢]، كما أصدر الحزب العديد من الصحف الناطقة باللغتين العربية والفرنسية منها: صحيفة (الجزائر الجديدة) وصحيفة (الجزائر جمهورية) وصحيفة (الكفاح الأجتماعي)[٣].

ركز برنامج الحزب على النواحي الاجتماعية، مقدماً اياها على الأمور السياسية، فلم تكن للشيوعيين رؤية واضحة بخصوص القضايا الوطنية، وإنما كان تركيزه على تحسين ظروف المعاشية للسكان الجزائريين من خلال المساواة بالأجور والرواتب مع المستوطنين[٤]، وتطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين، إلى جانب بناء دولة اشتراكية جزائرية تضم كل المقيميين عليها من جزائريين وفرنسيين على غرار التجربة السوفيتية[٥]، والمطالبة بالجنسية المزدوجة (جزائرية– فرنسية)، وجعل اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين في الجزائر، والمطالبة بتحقيق أصلاح زراعي شامل[٦].

The New Encyclopdia Britannica, Vol. ١١,١٥.ed,Chicago, ١٩٨٨, pp.٧٢٦- ٧٢٧.١١,١٥.

(١) عمار أوزيغان، **الجهاد الأفضل**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢، ص٦٩ .

(٢) محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٦٤.

(٣) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص٤٦ .

(٤) حميد مجيد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص١١٧ .

(٥) مها ناجي حسين، **العلاقات الجزائرية – السوفيتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية ١٩٦٢– ١٩٧٨**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨١.

(٦) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص٤٧ .

ضمت تنظيمات الحزب الجزائريين والفرنسيين الموجودين في الجزائر، ومنحت مناصب قيادية فيه لبعض الجزائريين، أمثال عمار اوزيغان وبن علي بوخرت. وبدأ الحزب الشيوعي الجزائري يهتم بالجوانب التنظيمية، ووضع الحلول للخلافات التي شهدتها بعض فروعه(١).وركز نشاطه على الطبقة العاملة من أجل تعزيز دوره داخل النقابات العمالية(٢).وعلى الرغم من انفصال الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي ومجيء حكومة الجبهة الشعبية(٣)، إلا أن الحزب الشيوعي الجزائري ظل تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي، مع تأكيده على فرنسية الجزائر، محاولاً فرض آرائه على الحركة الوطنية (٤) .

أيد الحزب الشيوعي الجزائري، المطالب التي خرج بها المؤتمر الإسلامي عام ١٩٣٦ بإعلان الاهتمام بتحقيق مطالب الشعب الجزائري الاقتصادية والاجتماعية(٥). والاجتماعية(٥). وصدر بيان عن الحزب الشيوعي الجزائري عام ١٩٣٧، دعا فيه كل الاتجاهات السياسية الدينية من جمهوريين وديمقراطيين فرنسيين وعلماء مصلحين وشيوعيين، واشتراكين، وكل العناصر الساكنة في الجزائر إلى الاتحاد مع الجبهة الشعبية التي علق الجزائريون عليها آمالهم في نيل الاستقلال. ولكن فشل المؤتمر وسقوط حكومة الجبهة الشعبية غيرت الكثير من الموازين، ومن ثم تغيرت الكثير من التشكيلات، أما الشيوعيون فقد بقي موقفهم ضد فكرة الاستقلال الجزائري وهو ما أدى إلى تأزم علاقاتهم مع الوطنيين من مختلف الاتجاهات(٦).

زادت الفجوة بين الوطنيين والحزب الشيوعي الفرنسي والجزائري، خلال المدة (١٩٣٧-١٩٣٩)، إذ ركز الشيوعيون جل اهتمامهم في النضال ضد التغلغل الفاشي

---

(١) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص١٦٤ .

(٢) حميد مجيد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص١٦٤ .

(٤) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية في الجزائر، ج٢، ص٣٦٦؛ مذكرات الرئيس علي كافي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٥) نشأة الحزب الشيوعي الجزائري ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٣ :www .marefa . org

(٦) قريري سليمان، المصدر السابق، ص ص٧٢-٧٣ .

والنازي في الجزائر وبقية بلدان المغرب العربي، ولم يولوا قضايا الشعب الأساسية الحرية والاستقلال أي اهتمام[١]، إذ باشر الحزب الشيوعي بانتهاج سياسة قائمة على مبدأ (لا تضحية بالكل من أجل الجزء)، إذ كانت تعني بالكل، هو الكفاح ضد الفاشية وتأسست من أجل ذلك الجبهة الشعبية لمقاومتها، أما الجزء فيعني الكفاح من أجل استقلال الشعوب المستعمرة من قبل فرنسا، لأن ذلك الكفاح بإمكانه أن يسيء إلى الجبهة المعادية للفاشية حسب نظرة الحزب الشيوعي الفرنسي[٢] .

أثر الارتباط الوثيق للحزب الشيوعي الجزائري بالحزب الشيوعي الفرنسي سلبياً على نشاطه؛ لأنه بقي يستمد منه أفكاره وتوجهاته، وأكد أمينه العام عمار أوزيغان ذلك في إحدى تصريحاته، بالقول:" **نطلب من الحزب الشيوعي الفرنسي أن يبقى دليلنا ومرشدنا أننا نقنع باستقلال داخلي للحزب عن أخيه الأكبر ولا نريده استقلال تام عنه**"[٣].

فشل الحزب الشيوعي الجزائري، ومن ورائه الحزب الشيوعي الفرنسي، في التوفيق بين فكره العالمي وأعماله القومية، فكان من الواجب عليه بصفته المتحدث باسم الجزائر أن يهاجم الاستعمار حتى ولو أدى ذلك إلى تمزيق الإمبراطورية الفرنسية، ولكنه لم يفعل ذلك[٤]، كما أن الحزب فشل على الصعيد المحلي من خلال خلال محاولاته جذب الاتجاهات الوطنية الجزائرية الأخرى المتمثلة في جماعة النخبة، والمصلحين، والعلماء المسلمين، والاتجاه الثوري الممثل في نجم شمال إفريقيا، الذي نشأ في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي، وأن جوهر الخلاف يكمن في قضية القومية وأفكار الشيوعيين الفرنسيين في الجزائر لتوجهات الحركة الوطنية الجزائرية[٥]. لأن الارتباط مع الحزب الشيوعي الفرنسي من جهة وتركيبة الحزب

---

(١) حميد مجيد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص١١٧ .

(٢) محمد تقية، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٣) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) عودة عبد الرحمن السيد الشوكي ، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٥) عودة عبد الرحمن السيد الشوكي، المصدر السابق، ص ٩٩.

الاجتماعية ذات الصفة الأوربية في أغلبها من جهة أخرى[١]، جعلت الحزب الشيوعي الجزائري لا يلتقي أبداً مع الحركات الوطنية الجزائرية الأخرى في مطالبها الأساسية، بل كان ضدها دائماً، ولم يكتف بذلك فقط وإنما انكر وجود الأمة الجزائرية[٢]،وظهر ذلك الموقف بوضوح في سياسة الحزب الشيوعي الجزائري خلال الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي موريس ثوريز بمدينة الجزائر يوم الحادي عشر من شباط عام ١٩٣٩[٣]، إذ تحدث عن التحالف بين الجزائر وفرنسا ضد الفاشية العالمية، وأكد أن الأمة الجزائرية تتكون من حوالي عشرين جنسية مختلفة(عرب، بربر، قرطاجيون، أتراك، يونانيون، أسبانيون، إيطاليون، فرنسيون وغيرهم) وكلهم ينتمون في الأصل إلى فرنسا، والجمهورية الفرنسية التي لا تتجزأ ولا يمكن تقسيمها، ومعناه دفاع الحزب الشيوعي الجزائري الذي يؤيد تلك السياسة[٤].

وبسبب تلك المواقف ارتسمت في أذهان الجزائريين فكرة عامة عن الحزب الشيوعي الجزائري، ومن خلفه الحزب الشيوعي الفرنسي، إنه لا يملك برنامجاً سياسياً واضحاً وأنه لا يثق في قدرة الشعب الجزائري على القيام بثورة لتحرير نفسه من قيود الاحتلال الفرنسي[٥]، وأن الحزب الشيوعي يدعو إلى إصلاحات سطحية وشكلية لا تمس المصالح الاستعمارية والسيادة الفرنسية في الجزائر بأي ثمن وبأي شكل كان، ولا تمس أيضا المشكلة الأساسية للشعب الجزائري وهي التحرير والاستقلال التام للجزائر[٦].

<u>و- حزب الشعب:</u>

---

(١) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢) مها ناجي حسين، المصدر السابق، ص ٨١ .

(٣) خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٦) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص٤٨ .

بعد حل حزب نجم شمال أفريقيا من قبل الحكومة الفرنسية، شكلت على إثر ذلك (جمعية أنصار الأمة) في مدينة ليون الفرنسية بهدف تحقيق الحرية والاستقلال. وانتشرت (لجان أنصار الأمة) في التجمعات العمالية، فقد ظل الحزب يحظى بتأييد كبير من جانب العمال الجزائريين[١]، وكان سبب تلك المساندة هو الموقف الحزب ودفاعه عن صغار التجار وأصحاب الحرف والعمال وصغار الفلاحين وأصحاب المهن الحرة [٢].

وبعد ما يقارب شهر ونصف الشهر من حل حزب (نجم شمال إفريقيا) وفي ضاحية نانتير (Nanterre) الواقعة غرب باريس وبزعامة مصالي الحاج، وحضور ثلاثمائة مناضل من حزب النجم[٣]، عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد، وتم وضع النظام الداخلي للحزب وقدم كل من مصالي الحاج وعباس الفيلالي وكمال أرزقي إلى دائرة الشرطة في باريس برنامج ونظام الحزب الجديد (حزب الشعب الجزائري)[٤]، وفي الحادي عشر من آذار عام ١٩٣٧ تم انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب[٥].

نقل الحزب نشاطه السياسي من فرنسا إلى الجزائر بعد عودة مصالي الحاج إلى الجزائر يوم الثامن عشر من تموز عام ١٩٣٧، لكي يتسلم قيادة الحزب الجديد وبدأ حملة من النشاط السياسي استهدفت أولاً الإلتفاف حول صحيفة(الأمة)، كما دعم جماعة (أصدقاء الأمة). عقد المؤتمر الأول لحزب الشعب في السابع عشر من أيار عام ١٩٣٧ برئاسة مصالي الحاج، ورفع شعار "**لا اندماج ولا انفصال ولكن دعوة إلى التحرر والتطور**"، اتبع الحزب أسلوباً جديداً في عمله من أجل تحقيق

---

(١) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ص ١٣٨ – ١٣٩.

(٢) عبد الوهاب شلالي، **علاقة حزب الشعب بالحركة العمالية في الجزائر وموقفه من النشاط النقابي اليساري**، المركز الجامعي بتبسة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٦.

(٣) محمد قناش ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ص ٨٧.

(٤) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص ٤٠ .

(٥) صباح نوري هادي و حنان طلال جاسم، المصدر السابق، ص ٧.

أهدافه، وتجنب كل المخاطر التي تعرض لها حزب نجم شمال إفريقيا وأعضاؤه من قبل حكومة فرنسا الاستعمارية(١).

آختار الحزب مقراً له في مدينة الجزائر وافتتح ثمانين فرعاً له في مختلف مناطق الجزائر، كان أربعة عشر فرعاً في مدينة الجزائر، وستة فروع في مدينة تلمسان وأربعة فروع في قسنطينة، وبلغ عدد أعضاء الحزب بعد عام على تأسيسه (١٥٠٠) عضو من الجزائريين الذين يتواجدون في فرنسا، وأكثر من ألف في الجزائر، وأن معظم الأعضاء في الجزائر يقطنون إما في مدينة الجزائر أو في منطقة القبائل، وظلت المنطقتان حتى الاستقلال من معاقل الثورة(٢).إما بالنسبة لمنطقتي قسنطينة ووهران، فقد واجهتا صعوبات في الانتشار، ولاسيما في المناطق الريفية، وذلك بسبب نظام البلديات المختلطة الذي فرض رقابة مشددة على حضور الغرباء الداخلين إلى تلك المناطق، وبحسب ما ذكره عضو الهيأة الإدارية لحزب الشعب محمد قناش قوله:" **لم يتمكن الحزب من الانتشار في الريف بفعالية إلا بعد إلغاء هذا النظام عام ١٩٤٤**"(٣).

يتضح من تفسير اسم حزب الشعب قد خص بنشاطه الجزائريين ووضع له برنامجاً يؤكد استمرارية المبادئ والأسس والمطالب التي أنشأ عليها حزب نجم شمال إفريقيا ولكن ما امتاز به حزب الشعب عن سلفه، انه حركة وطنية بحتة وانه أكثر تنظيما وأكثر انتشاراً، فضلاً عن ذلك علاقاته التي وصفت بأنها أكثر اتساعاً ولاسيما مع الحركات في بلدان المغرب العربي وبعض البلدان الإسلامية(٤)، وتمحورت

---

(١) العربي الزبيري، **أيديولوجية جبهة التحرير الوطني الجزائري ١٩٥٤-١٩٦٤**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٧٧.

(٢) جورج الراسي، المصدر لسابق، ص ١٤٠ .

(٣) عبد الوهاب شلالي، المصدر السابق ، ص ٧.

(٤) ناجي عبد النور، **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية**، مجلة، التراث العربي ، العدد ١٠٧، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٤ .

مطالبه من خلال برنامجه على إنشاء مجلس نيابي جزائري، احترام الشعب الجزائري واللغة العربية والدين الإسلامي[١].

نشر الحزب مضمون برنامجه من خلال صحيفة(الأمة) في كانون الثاني عام ١٩٣٨، الذي تضمن أن للجزائريين لغةً واحدةً هي اللغة العربية، وديناً واحداً هو الإسلام[٢] وإلغاء قانون الأهالي، وكل القوانين الاستثنائية وإعطاء الحريات الديمقراطية، ومنها حرية الصحافة والسماح بتكوين الجمعيات والعمل النقابي والمساواة في الالتزامات العسكرية ما بين الفرنسيين والجزائريين وإعادة مؤسسات وأوقاف المسلمين وتحويل المجالس المالية إلى مجالس بلدية وتكون عن طريق الاقتراع العام دون الأخذ بعين الاعتبار الدين واللغة وإلغاء المنح التي كانت تمنح للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت ومن ثَمَّ الفصل ما بين السلطات التشريعية والقضائية[٣].

لم يقتصر برنامج الحزب على معالجة قضايا الجانب السياسي، بل عالج الجوانب الاجتماعية والثقافية وذلك من خلال مطالبته في هذا الجانب التي نصت على:

١- تخفيض الضرائب، وجعل الضريبة حسب مستوى الدخل .

٢- إيجاد فرص عمل من أجل تخفيض نسبة البطالة .

٣- إعادة الأراضي التي انتزعت من الفلاحين بالقوة إلى أصحابها الشرعيين.

٤- منح الفلاحين والتجار قروضاً مالية[٤].

٥- قبول الجزائريين في المهن من غير تمييز في الأجور.

---

(١) مؤمن العمري، المصدر السابق ، ص ٤٠.

(٢) حميد مجيد يونس الحمداني، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٣) إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ج ٢، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣، ص ١٣٧.

(٤) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص ٤١ .

٦- إلغاء الإدارة العسكرية في المناطق العسكرية وكذلك إلغاء البلديات المختلطة.

٧- العمل على إيجاد نظام كمركي يحمي المصانع والإنتاج المحلي من منافسة البضائع الأجنبية[١] .

شارك الحزب بالانتخابات البلدية لمدينة الجزائر في حزيران عام ١٩٣٧، وبالرغم من عدم حصول الحزب على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر، إذ حصل على خمسة المقاعد في المجالس المخصصة لحوالي (٦٦٠) إلف أوربي مقابل خمسين مقعداً لمليوني جزائري، ولكنه حصل على نجاح كبير لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية، وأصبحت مسألة فوزه مسألة وقت ليس إلا، ويرجع كثير من الباحثين أن خسارة حزب الشعب في الانتخابات إلى خصومه من الحزب الشيوعي[٢] .

قام مصالي الحاج وأنصاره بحملة واسعة ضد الإدارة الفرنسية وأصدر أول صحيفة للحزب بالعربية صدرت في الجزائر باسم (صحيفة الشعب) شهرية يديرها مصالي الحاج، وكانت له صحيفة (الأمة) التي صدرت باللغة الفرنسية في باريس[٣]. وفي يوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٣٧، خرجت مظاهرة اخترقت شوارع الجزائر كما هي العادة في أعياد الثورة الفرنسية، تواجد فيها حزب الشعب بقوة إذ ميز نفسه عن الجبهة الشعبية بحمله العلم الجزائري، وردد للمرة الأولى قصيدة (فداء الجزائر) والتي تحولت بعد ذلك إلى النشيد الرسمي للحزب[٤].

وأمام هذه النشاطات للحزب التي أثارت حفيظة السلطات الفرنسية ردت عليه السلطات الفرنسية في السابع والعشرين من آب عام ١٩٣٧، وجرى اعتقال مصالي الحاج ورفاقه عشية جولة كان نظمها له حسين الأحول، أحد أعضاء حزب الشعب

---

(١) حميد مجيد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ١٦٨ .

(٢) عبد العزيز بو تفليقة ، المصدر السابق، ص٢٢٩ .

(٣) يوسف مناصرية، المصدر السابق، ص ٩٥ .

(٤) عبد العزيز بوتفليقة، المصدر السابق، ص٢٣١ .

في الجزائر في مناطق المدينة بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا وإعادة العمل بحزب منحل[١].

وفي الثاني من أيلول عام ١٩٣٧، وأثناء الاستجواب مع رجال الشرطة والقضاء برر مصالي الحاج خلال استجوابه ودفاعه عن حزب الشعب الفرق ما بين حزب نجم شمال أفريقيا وحزب الشعب، فإن حزب الشعب يطالب (باحترام ديننا وأرضنا ونسائنا)[٢]، بينما حزب نجم شمال أفريقيا كان يطالب بالاستقلال الكامل لشمال أفريقيا جميعاً، ونزع الأراضي من المستوطنين وإنشاء جيش وطني، أما حزب الشعب فلا يضم سوى الجزائريين في برنامجه، وأن حزب الشعب حتى إن طالب بالاستقلال للجزائر لكن تلك المطالب في نطاق الشرعية وتحت رمز السيادة الفرنسية وتكوين مجلس نيابي يضم الفرنسيين والجزائريين المنتخبين بشكل مماثل لما حصل في تجربة مصر مع بريطانيا وسوريا مع فرنسا[٣].

أصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة سنتين على مصالي الحاج ورفاقه الخمسة، وكان ذلك الحكم مصدر فرح للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر[٤]، وكان ذلك الحكم مصدر غضب واستنكار قادة الأحزاب الجزائرية، وفي مقدمتهم فرحات عباس، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتظاهر مؤيدو الحزب وأنصاره أمام سجن بربروس، في مدينة الجزائر إذ يتواجد قادتهم مطالبين بالإفراج عنهم[٥]، وفي الوقت نفسه اصدر حزب الشعب بياناً وجّه فيه أصابع الاتهام إلى الحزب الشيوعي، بأنه

---

(١) ومن بين المعتقلين مصالي الحاج، وحسين الأحول، خليفة بن عمار، غرافة إبراهيم، مسطول محمد، ومفدي زكريا، رابح موادي، ومعاوف بومدين، وكمال ازف (الذي مات بالسجن) وهرقه عبد القادر، وحيواتي الأخضر، محمد عبد الرحيم، عمار بن دحمان، بمعزة علاوة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج ٣، ص ١٥٥ .

(٢) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج ٣، ص١٥٦.

(٤) عبد المجيد مسعود الجزائري، **كفاح في سبيل الحرية والاستقلال**، ط ٣، مطبعة دار المستقبل، القاهرة، د. ت، ص ٧٢.

(٥) محمد قناش ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٨٧.

كان وراء حملة الاعتقالات الموجهة ضده، ودعا حزب الشعب إلى الإضراب العام في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٧، ويكون ذلك الإضراب لمدة ساعة واحدة، احتجاجاً على صدور هذه الأحكام، ولاقت تلك الدعوة استجابة من قبل الجزائريين بالعاصمة ونفذوا الإضراب، كما عقدت اجتماعات جماهيرية من قبل المناضلين الباقين في كل من قسنطينة وبسكرة وعنابة(١)، هاجم فيها المجتمعون سلطات الاحتلال الفرنسي وسياستها التعسفية ضد الشعب الجزائري، كما انتشرت الشعارات المكتوبة على الجدران والمنشورات في مختلف انحاء البلاد، والتي طالبت بإطلاق سراح قادة حزب الشعب إلا أن السلطات الفرنسية لم تستجب لتلك المطالب بل عملت على العكس من ذلك فشنت حملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب وزجهم في السجون، من أجل تنفيذ رغبات المستوطنين الأوربيين(٢).

أضرب مصالي الحاج ورفاقه من أعضاء الحزب عن الطعام مرتين داخل السجن بسبب سوء المعاملة، مطالبين بنقلهم من السجن الذي يوضع فيه المجرمون إلى سجن (الحراش) الذي كان يسمى بسجن (ميزون كاريه) المخصص للسجناء السياسيين وتم نقلهم إلى هناك وسمح لهم هناك بتلقي الصحف والزيارات الرسمية كل أسبوع، بدأ مصالي ورفاقه بكتابة المقالات والتهيئة إلى إعداد صحيفة الحزب التي أطلق عليها اسم (البرلمان الجزائري) والتي تم طبعها وتوزيعها خارج السجن(٣). وخلال وجود مصالي الحاج في السجن تولى قيادة الحزب في باريس، راجف بلقاسم، وسي الجيلالي وعمار خيضر، وكانت تلك القيادة توجه من قبل مصالي الحاج من داخل السجن، وعندما حاول سي الجيلالي وبعض المؤيدين لألمانيا الانحراف عن التعليمات الموجهة إليهم من قبل مصالي، وان يستغلوا صحيفة (الأمة) التي تصدر باسم حزب الشعب في باريس لصالح الألمان، اتخذ مصالي قراراً بطردهم والتنديد

---

(١) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٢) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق ، ص ١٦١.

(٣) بسام العسلي، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية**، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٩.

بموقفهم، أمثال، أحمد بوده، والأمين دباغين، أعلن من خلال صحيفة(البرلمان الجزائري) المؤيدة لقوات الحلفاء ضد ألمانيا النازية[١].

زادت السلطات الاستعمارية من إجراءاتها التعسفية ضد حزب الشعب وأعضائه، ولكن تلك الإجراءات القمعية أدت إلى تعاطف الجماهير مع الحزب، وبدأ أعضاء الحزب بالتزايد في كل مدن الجزائر ولاسيما في مدينة الجزائر وضواحيها بصورة خاصة، وفي مدن البليدة وتلمسان ووهران وقسنطينة وغيرها، وأمام هذه الزيادة في عدد مناضلي الحزب والمواقف الشعبية فاز(دوار محمد) مرشح حزب الشعب الجزائري في نيسان عام ١٩٣٩ في انتخابات مجلس مدينة الجزائر العام، بالرغم من الضغط الذي تعرض له الناخبون من قبل الحكومة الاستعمارية[٢].

عُدَّ عام ١٩٣٩ من أكثر الأعوام كارثية بالنسبة لحزب الشعب، إذ توفي في السجن الصديق الحميم لمصالي الحاج وخليفته في القيادة (أرزقي كحيل) وألقي القبض على المناضلين الناشطين في الحزب أمثال(محمد خيضر) في السابع والعشرين من آب، ومنعت صحيفة الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور، وبعد شهر من تلك الإجراءات أي في يوم السادس والعشرين من أيلول، أصدرت السلطات الفرنسية مرسوماً يقضي بحل حزب الشعب الجزائري بدعوى أنه يتعامل مع ألمانيا النازية[٣]. وبعد مدة أطلق سراح أعضاء الهيئة الإدارية السابقة للحزب، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، ففي الرابع من تشرين الأول عام ١٩٣٩، تم من جديد اعتقال أعضاء الحزب، ومنهم (مصالي الحاج ومعروف بومدين وبوحريدة وخليفة بن عمار ومفدي زكريا وفليسطة أحمد وقدور تركي وابن العقبي ومحمد خيضر ومحمد ممثاوي وبومعزة علاوي)[٤].

<u>٢-المؤتمر الإسلامي الجزائري وبدايات نشاط الحركة الوطنية:</u>

---

(١) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٢) بسام العسلي، الصراع السياسي ، ص ٤٠.

(٣) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٤) بسام العسلي، الصراع السياسي ، ص ٤١.

عملت الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية خلال مدة ما بين الحربين على بلورت فكر سياسي قائم على أساس رفض المشروع الاستعماري الفرنسي للجزائر والعمل من اجل تكريس مفاهيم الحرية والرقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد. وعلى الرغم من اختلاف أيديولوجيتها وتوجهاتها السياسية والفكرية إلا أن الهدف المشترك دفع تلك القوى السياسية إلى العمل من أجل التنسيق والعمل المشترك لمواجهة المشروع الاستعماري(١). وعليه فإن النشاط السياسي في الجزائر خلال هذه المدة اخذ بعداً أكثر وضوحاً مما كان عليه في المدة السابقة، وهذا التغير لم يأت من فراغ بقدر ما كان للمتغيرات الثقافية والاجتماعية أثرها في تغيير الرؤى لدى الجزائريين من أمكانية تحقيق الأهداف الوطنية من خلال الحراك السياسي والتمسك بالأهداف الوطنية على اعتبار أن الوضع الدولي يختلف عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى(٢).

ولكن، هذا لا يعني أن الحركة الوطنية كانت قادرة على العمل بسلاسة من غير منغصات، سواء كانت على صعيد موقف السلطات الفرنسية، أو العلاقة بين رجال السياسة الجزائريين الذين كانت تتجاذبهم الانتماءات والأيديولوجيات المتقاطعة فيما بينهم، إذ كان هؤلاء على مفترق طرق، يلزمهم الاختيار بين السير في طريق العمل من اجل تحقيق الأهداف الوطنية مهما كانت الآليات والأطراف المتعاونة معها، أو اختيار الطريق الذي يكرس مفاهيم الفكرية والأيديولوجية التي ينتمون إليها في ذلك الوقت، كانت السلطات الفرنسية تراقب هذا الحراك السياسي، وهي تحاول

---

(١) علي العبيدي، **بوادر العمل السياسي في الجزائر بين الحربين**، مجلة عصور، العدد ٩، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٥٥.

(٢) ينظر: إبراهيم مهديد، **الفكر السياسي النهضوي في الغرب الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، دار الأديب، وهران، الجزائر، د.ت، ص ص ٤٦-٥٤.

بشتى السبل إسكاته وتسييره على وفق هواها وبما يعزز مشروعها الاستعماري في الجزائر [١].

تمكنت القوى السياسية من العمل على جمع التجاذبات والهوامس وأن تتحد تحت لواء واحد في عام ١٩٣٦، عندما عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي يعد أول محاولة صريحة من أجل توحيد الصفوف وخلق جبهة سياسية تضم أبرز التيارات السياسية الموجودة[٢]. وأطنب قادة الحركة الوطنية في الجزائر في تقييم أهمية المؤتمر وتأثيره في توحيد صفوف القوى الوطنية الجزائرية . إذ عده الشيخ عبد الحميد بن باديس بأنه قمة التطور في التعاضد السياسي بين القوى السياسية الجزائرية من أجل ضمان استقلالية الشخصية الجزائرية وجمع كلمة الجزائريين حول هدف موحد واختبار لصدق نوايا سلطات الاحتلال الفرنسية، ووضعها على المحك في الاستجابة للمطالب الجزائرية من عدمه[٣]. كما شدد بقية الساسة على ضرورة جعل الغاية من انعقاده هو تحقيق المصلحة الوطنية بأي وسيلة كانت، وحاولوا إقناع الشعب الجزائري من أن الغاية من انعقاد المؤتمر هو تكريس الجهود من أجل الأهداف الوطنية. وان أي قرارات تتخذ تعد انتصاراً، لأنه سوف يشكل عامل ضغط على السلطات الفرنسية من اجل تحقيق تلك المطالب، ويعد هذا المؤتمر أول تجمع وطني من نوعه في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر [٤].

ومن الطبيعي أن تكون هناك جملة من الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت لانعقاد المؤتمر، من أهمها: على **الصعيد الخارجي**، انعقاد مؤتمر الخلافة في القاهرة[٥]، والمؤتمر الإسلامي في القدس[١]. فضلا عن انعقاد مؤتمر مسلمي أوربا

---

(١) علي العبيدي، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) **مجلة البصائر**، العدد ٤١، الجزائر، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص ١.

(٣) **مجلة الشهاب**، المجلد الثاني عشر، ج ٢، الجزائر، تموز ١٩٣٦، ص ١٩٨.

(٤) نبيل أحمد بلاسى، **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٦ .

(٥) أول مؤتمر إسلامي عقد في الثالث عشر من أيار عام ١٩٢٦، في القاهرة برئاسة فضيلة الشيخ محمد أبي الفضل شيخ الجامع الأزهر الشريف لمناقشة مسألة الخلافة الإسلامية عندما

في جنيف في أيلول عام ١٩٣٥[٢].أما على **الصعيد الداخلي:** فقد كان لظهور جمعية العلماء المسلمين عام ١٩٣١ أثره الكبير في تغير العقلية الثقافية الجزائرية، إلى جانب نجاح المنتخبين الجزائريين عام ١٩٣٤ في الانتخابات البلدية وظهور نوع من المشاريع الإصلاحية الفرنسية[٣] وأهمها (مشروع بلوم- فيوليت)[٤].

سقطت على يد مصطفى كمال اتاتورك. كان الشعور العام في البلاد الإسلامية ساخطاً على هذه الخطوة الجريئة، وكان الاتجاه السائد يومئذ وجوب استمرار الخلافة، بانتقالها إلى بلد إسلامي آخر كمصر أو الحجاز أو غيرهما. إلا أن هذه الغاية لم يكتب لها النجاح لأسباب عدة: منها تفاقم الخلافات بين كثير من البلدان الإسلامية، وخضوع معظمها للاستعمار في ذلك الحين، إذ لم يكن مسموحًا لها التعرض للمصالح الاستعمارية على أي نحو كان. للمزيد من المعلومات، ينظر: عجيل النشمي، **إعادة ترتيب أوراق سقوط الخلافة**، مجلة الفسطاط ، مقال منشور على الموقع: .www.fustat.com

(١) افتتح المؤتمر في السابع من كانون الأول عام ١٩٣١، حضر المؤتمر ١٤٥ مندوبا يمثلون مختلف الأقطار الإسلامية، وخرج المؤتمر بعدة مقررات التي من أهمها، أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به. توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية الإقليمية. لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغاياتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد العزيز الثعالبي، **خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس ١٣٥٠هـ /١٩٣١**. إعداد: أحمد بن ميلاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨، ص٨٦.

(٢) عبد العزيز بوتفليقة، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٣) إدريس بولكعيبات، **المؤتمر الإسلامي ١٩٣٦**، موقع فيض القلم، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع : .www. ٩alam .com

(٤) سمي بهذا الاسم نسبة إلى موريس فيوليت الذي ولد في باريس عام ١٨٧٢، تخرج من جامعة جامعة السوربون، أصبح في عام ١٩١٩ نائباً في مجلس النواب الفرنسي، أنضم إلى الحزب الاشتراكي، كان حاكما عاما على الجزائر بين الأعوام ١٩٢٥-١٩٢٧، أصبح عضوا في مجلس الشيوخ و قيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي، تولى رئاسة الوزراء الانتقالية عام ١٩٤٦، توفي عام ١٩٥٠، ونظراً لخبرته بالشؤون الجزائرية. قدّم عام ١٩٣٦ مشروع عرف بمشروعه فيوليت، يتكون من ثمانية فصول وخمسون مادة، ينص هذا المشروع على إدماج الجزائر في فرنسا وتقسيم الجزائريين إلى فئتين، فئة تعطى لها الحقوق الفرنسية وهي الفئة

شكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر، الذي ضمّ شخصيات دينية وسياسية من مختلف الطيف السياسي الجزائري آنذاك ومن كل الوطن الجزائري(١)، واتخذت تلك اللجنة من نادي الترقي في مدينة الجزائر مقرا لها(٢)، وحددت اللجنة يوم السابع من حزيران عام ١٩٣٦،موعداً لانعقاد المؤتمر(٣).في قاعة الماجستيك (قاعة أطلس بباب الوادي) بمدينة الجزائر(٤). وشاركت في المؤتمر أغلب القوى السياسية ورجالاتها في الجزائر(٥)، ولم يتخلف عن الحضور إلا حزب نجم شمال أفريقيا،

المثقفة (الأقلية) وتنتخب في القسم الأول مع الفرنسيين. وفئة لا تعطى لها هذه الحقوق وهي أغلبية الشعب –العمال والفلاحون– وتنتخب في القسم الثاني. كما تضمن إصلاحات دستورية بإعطاء حقوق متساوية بين الفرنسيين والجزائريين، وإصلاح التعليم، و إصلاحات زراعية، إلغاء المحاكم الخاصة، إنشاء وزارة الشؤون الإفريقية، ونشر المشروع في وسائل الإعلام و نوقش من طرف الطبقة السياسية، وقدم إلى البرلمان الفرنسي لمناقشتة، لكن إصرار الكولون على رفض كل إصلاح جعل البرلمان الفرنسي يرفض هذا المشروع، رحبت به النخبة الجزائرية وكذلك بعض السياسيين الجزائريين ورأت فيه خلاصها وخلاص الجزائريين من القوانين الاستعمارية.أما العلماء والمتمثل في جمعية العلماء المسلمين فقد وقفوا منه موقف المتحفظ.، إلا أن نجم شمال إفريقيا كان يرفض هذا المشروع من أساسه لأنه يرى فيه مشروعاً إدماجياً يربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد باسم الاندماج، وباعتباره منافيا لمطامح الشعب الجزائري، ومتنافيا تماما مع سياسة الحزب الأستقلال. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد الوهاب الكيالي و كامل زهيري، المصدر السابق، ص ١٢٤؛ **مشروع بلوم فيوليت**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت)على الموقع:

www.lyceeb.com/t٨٤٥-topic

(١) ومنهم نذكر: الدكتور تامزالي، البشير عبد الوهاب، محمد الطاهر طيار، عبد الرحمن بوكردنه، السيد عبد الرحمن بن خلاف، الدكتور سعدان، فرحات عباس، السيد محمد بن سلمان والجيلاني بن التهامي، محمد لالوت، الشيخ بن باديس، الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ العقبي. للمزيد من التفاصيل، ينظر: **مجلة البصائر**، العدد ٢٣، الجزائر، ١٢ حزيران ١٩٣٦، ص ٢ .

(٢) علي العبيدي، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣) نبيل أحمد بلاسى، المصدر السابق، ص٧٦.

(٤) عبد القادر وقواق، المصدر السابق، ص ٢٤ .

(٥) ومن أبرزهم ابن باديس والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي، والأمين العمري والدكتور ابن جلول وفرحات عباس والدكتور سعدان وبوكردنة وممثلي الحزبين الاشتراكي والشيوعي ابن

لكونه يدعو إلى الاستقلال التام عن فرنسا ورفض كل المقترحات والمطالب التي تخدم الأقليات ورفض عملية الاندماج مع فرنسا تحت أي مسمى[١].

افتتح المؤتمر الدكتور تامزالي، الذي وجه كلمته بالفرنسية مرحباً بالمؤتمرين باسم مدينة الجزائر، وألقى بعده الدكتور بن جلول رئيس المؤتمر كلمته التي أوضح من خلالها الغاية من انعقاد المؤتمر وأهميته، وتوالت بعد ذلك مداخلات المشاركين، إذ أشار كل من الدكتور بن التهامي، الدكتور عبد الوهاب وفرحات عباس إلى قيمة هذا الاجتماع[٢]. وألقى عدد من علماء الدين خطباً حماسية أمثال، بن باديس، الطيب العقبي والبشير الإبراهيمي. إذ كان لخطاب الشيخ ابن باديس وقعاً مؤثراً في نفوس الحاضرين، وبين أهمية المطالب الدينية كما أكد أهمية اللغة العربية والربط ما بين المطالب العامة والإسلامية، اما العقبي فقد ندد بالقوانين الإستثنائية التي تقف في وجه ممارسة التعليم الديني، وتحدث الشيخ الإبراهيمي عن اللغة العربية والتعليم الديني وما يواجهه من محاربة من قبل السلطات الفرنسية[٣]. وبعد انتهاء جلسات المؤتمر أصدر عدداً من المقررات، عرفت بوثيقة" **ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم**"[٤]. ومن اهم ما جاء فيها:

- إلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بالمسلمين.

الحاج وبوشامة وبوقرط وشخصيات عديدة من المستقلين ويقال إن غالبيتهم من أنصار الاندماج إما العلماء فقد حضروه بصفاتهم الشخصية وليس كممثلين عن الجمعية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: نبيل أحمد بلاسى، المصدر السابق، ص ١١٣؛ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ١٥٥.

(١) أرسل مصالي الحاج برقية إلى المؤتمر جاء فيها (تحية أخوية إلى المؤتمر الإسلامي. النجم يساند كل المطالب التي من شأنها تحسين مصير الشعب ويوافق عليها ويرفض كل المقترحات والمطالب التي تخدم الأقلية كتمثيل البرلمان وكذلك كل المطالب التي يمكن أن تمس بوضعية المسلم). للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد قناش، محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٦٠ .

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٢، ص ١٥٣ .

(٣) **مجلة البصائر**، العدد ٢٤، الجزائر، ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص ١ .

(٤) المصدر نفسه، العدد ٤٠، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص ص ٢– ٣ .

- إلحاق الجزائر بفرنسا وإلغاء الولاية الجزائرية، ومجلس النيابة المالية ونظام البلديات المختلطة.
- تخويل المسلمين الجزائريين حق التمثيل في مجلس النواب الفرنسي انتخاباً مشتركاً بين المسلمين والفرنسيين.
- المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية، بصفة حقيقية [١].
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
- إلغاء كل ما اتخذ من قوانين ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية.
- التعليم الإجباري للبنين والبنات والشروع في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري[٢].
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأراضي.
- إلغاء مناطق الحكم العسكري التي (ما زالت في الجنوب الجزائري) وجعلها مدنية.
- توزيع معونات الميزانية الجزائرية للزراعة والصناعة والحرف على الجميع وبمقتضى الاحتياج من غير تميز بين الأجناس. وهناك مطالب أخرى ضمن هذا الميثاق[٣].

كما قرر المؤتمر إرسال وفد إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر إلى الحكومة الفرنسية وتدارس تلك المطالب معها[١]، وتقرر أن يتألف الوفد من ستة عشر

---

(١) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**،ج٤، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٣٥٧ .

(٢) محمد تقية، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٣) **مجلة البصائر**، العدد ٢٣، ١٢ حزيران ١٩٣٦، ص ٢.

عضواً[٢]. وسافر الوفد الذي تقدمه الشيخ ابن باديس والدكتور بن جلول في يوم الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٣٦ إلى فرنسا، والتقى برئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم وسلمه ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم، ووعد رئيس الحكومة بدراسة تلك المطالب[٣].

عاد وفد المؤتمر إلى الجزائر وعقد تجمعا شعبياً يوم الأحد الثاني من آب عام ١٩٣٦، بالملعب البلدي بمدينة الجزائر، وشارك فيه مصالي الحاج، وشرح أعضاء الوفد ما آلت إليه مهمتهم. وأوضحوا الوعود التي وعدتهم بها فرنسا للاستجابة لمطالب المؤتمر[٤]، كما ألقى مصالي الحاج خطاباً بين فيه موقف حزب النجم من المؤتمر ومطالبه[٥]، إذ أعلن تأييده لمطالب المؤتمر ومباركته لها، رافضاً إلحاق الجزائر بفرنسا أو أي مطلب يمس السيادة الوطنية للجزائر وأكد أن النجم ملتزم بمطلب الأستقلال التام للجزائر[٦].من بين ما قاله بهذا الصدد:" **هذه الأرض أرضنا، وليست للبيع** " رافضاً فكرة الاندماج مع فرنسا[٧].

أما موقف المستوطنين الأوربيين فقد كان معارضاً للمؤتمر ومطالبه، وقاموا بعقد مؤتمر مضاد للمؤتمر الإسلامي، برعاية مدير الشؤون الأهلية في الإدارة الفرنسية بالجزائر، وضم إلى جانب هؤلاء شيوخ الطرق الصوفية والزوايا ورجال الدين المستفيدين من الوجود الفرنسي ورؤساء البلديات الفرنسية، وأعلنوا خلال المؤتمر أن

---

(١) نبيل أحمد بلاسى، المصدر السابق، ص٧٧.

(٢) **مجلة البصائر** ، العدد ٢٩، الجزائر، ٢٤ تموز ١٩٣٦، ص١ .

(٣) **مجلة البصائر** ، العدد ٢٩، ٢٤ تموز ١٩٣٦، ص١؛ عبد القادر وقواق، المصدر السابق، ص ٢٥ .

(٤) **مجلة البصائر** ، العدد ٣١، الجزائر، ٧ آب ١٩٣٦، ص ١.

(٥) محمد قناش ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٦١؛ صحيفة "**من التاريخ**" ، العدد ١٣٢٩،٢ آب ٢٠١١.

(٦) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٢ ، ص١٥٦؛ **مجلة البصائر**، العدد ٣١، ، ٧ آب ١٩٣٦، ص١.

(٧) **الأخبار(صحيفة)**، الجزائر، العدد ١٥٢٢، ٢٧ أيلول ٢٠١١.

المؤتمر الإسلامي لا يمثل الشعب الجزائري، لأن قراراته تهدف القضاء على النفوذ الفرنسي في الجزائر (١).

ومن خلال ذلك يلاحظ أن النشاط السياسي الذي قامت به الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة لم يكن بالصورة التي تلبي آمال وطموحاته الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية، ويرتبط ذلك بسبب فشل الأحزاب السياسية الجزائرية في تحقيق تلك المطالب إذ إن القوى الوطنية لم تكن بعد قد تبنت موقفا موحداً من فكرة الاستقلال وإقامة نظام حكومي وطني، على اعتبار أن عدداً من النخب الجزائرية كانت تعمل من أجل الاندماج بالحياة الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة لفرحات عباس. وعلى هذا النحو بدأت مرحلة جديدة عاشتها الجزائر في سنوات الحرب العالمية الثانية وهي موضوعات الفصول اللاحقة في الدراسة.

الفصل الثاني

تداعيات الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائر حتى عام ١٩٤٢

(١) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ص ١٣١ – ١٣٢.

أولاً : فرنسا واندلاع الحرب العالمية الثانية:

ثانياً: تأثيرات الحرب على مسار الحياة السياسية في الجزائر :

ثالثاً: التأثير الألماني والحراك السياسي في الجزائر :

اولاً:فرنسا واندلاع الحرب العالمية الثانية

١.قيام الحرب العالمية الثانية:

من الطبيعي بحكم المتغيرات الدولية خلال المدة ما بين الحربين أن تشهد فرنسا تراجعاً سياسياً على الساحة الدولية، فهي لم تعد من الدولة الكبرى التي تؤثر على الساحة الدولية مثلما كانت في المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. ومن هنا نجد أن وضع الفرنسيين خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن بالمؤثر بقدر ما هي كانت المتأثر بالأحداث. وهذا ما يمكن ملاحظته خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، حينما غدت لاحول ولا قوه لها في ساحات القتال والسياسة. على العكس من

ذلك، كانت ألمانيا، زمن أدولف هتلر(Adolf Hitler)[1]، الذي كان يرعبها ويهدد مستقبلها في الساحة الأوربية. وهو ما تحقق بالفعل حينما احتلت من قبل الألمان فيما بعد.

شهدت العلاقات الدولية عشية الحرب العالمية الثانية ظروفاً مشحونة بالتوتر والتهديد بنشوب نزاع هدد الأمن العالمي. إذ تمكن أدولف هتلر من استغلال تلك الظروف من أجل تكريس مشروعة التوسعي في أوربا وذلك إرضاءً لأطماعه، هذه الأطماع التي لا تقف عند حد استرداد أراضيه وتمزيق معاهدة فرساي، وإنما تهدف إلى جعل ألمانيا سيدة العالم. لهذا بدأت خطوات هتلر تتوالى خطوة تلو الأخرى، فقد استرد مقاطعة السار(Saar) الصناعية عام ١٩٣٥، وخرج من معاهدة التسلح التي نصت عليها معاهدة فرساي، ومضى في تسليح بلاده. وفي عام ١٩٣٨ احتل النمسا وضمها إلى دولته[2].

وفي العام نفسه قام أدولف هتلر بضم تشيكوسلوفاكيا، واحتل ميناء ميمل(Miml) في أذار عام ١٩٣٩ وقام بإعادة تحصينه من جديد. ثم اتجه نحو

---

(١) أدولف هتلر(١٨٨٩–١٩٤٥) زعيم ألماني من مواليد النمسا، عمل جندياً في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى وحصل على وسام الصليب الحديدي، أنضم عام ١٩١٩ إلى حزب العمال الألماني المتطرف الذي تحول فيما بعد إلى حزب العمال الألماني الوطني الاشتراكي(الحزب النازي)، كان من المعترضين على توقيع معاهدة فرساي، حصل على شهرة واسعة اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها عام ١٩٢٣، ألف كتاب كفاحي وهو في السجن، أصبح في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٣ مستشاراً، ثم زعيما للرايخ في الرابع عشر من آب عام ١٩٣٤ بعد أن جمع سلطة المستشارية ورئاسة الدولة، كان من المناورين السياسيين البارعين. خلال الحرب العالمية الثانية شغل منصب وزير الحرب وقائد الجيوش الألمانية عام ١٩٤١، وفي الثلاثين من حزيران عام ١٩٤٥ انتحر في مخبئه على اثر انهزام ألمانيا في الحرب. للمزيد من التفاصيل، ينظر: سباستيان هافنر، **حياة أدولف هتلر**، ترجمة: منى نجار وكامران حوج، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٩؛

H.F. Armstrong , **Hitler's Reich** , London , ١٩٥٨.

(٢) ربيع حيدر طاهر، **التاريخ السياسي للدول الأوربية الكبرى بين الحربين**، مطبعة الولاية، النجف، د.ت، ص ١٨٥.

بولندا، وحتى يضمن هتلر حياد الاتحاد السوفيتي الذي له حدود مشتركة مع بولندا، عقد معه معاهدة عدم اعتداء في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٣٩، وقد أطلقت هذه المعاهدة يد هتلر في بولندا[١]. وفي الأول من أيلول عام ١٩٣٩ اجتياح القوات الألمانية الأراضي البولندية، ومن دون سابق إنذار[٢]، حرك هذا الوضع كل من فرنسا وبريطانيا، وخرجتا عن صمتهما إزاء مخططات ألمانيا النازية، لذا قامت كل منهما بتوجيه إنذار لألمانيا بضرورة الانسحاب من بولندا[٣]، ولاسيما أن فرنسا كانت تعد بولندا أحد الخطوط الحمراء إذا ما تجاوزها هتلر، فإن الخطر سوف يهدد المصالح الفرنسية في أوربا[٤]. إلا أن الذي حدث أن أدولف هتلر لم يُعر اهتماماً لموقف هاتين الدولتين، فقد كان يعتقد أنهما ستتراجعان أمام إصراره وستعمدان إلى حل الأزمة دبلوماسياً كما عليه في السابق[٥].

بينت الأحداث المتسارعة على الساحة الأوربية من أن أدولف هتلر لن يتراجع عن المخطط العسكري الذي بدأ بتنفيذه منذ أن استرد مقاطعة السار الصناعية عام ١٩٣٥، لذا اكتشفت بريطانيا أن إنذاراتها الثلاثة لألمانيا في الأيام الأول والثاني والثالث من أيلول عام ١٩٣٩، والتي تدعوها للانسحاب من بولندا، لم تجد نفعاً في

---

(١) E.M.Robertson,(ed), **The origins of The second World War**, London, ١٩٧١, P. ٧٥.

(٢) عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة**، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٩٨.

(٣) بعد ضم هتلر لتشيكوسلوفاكيا زادت مخاوف بولندا من ألمانيا، فلجأت إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا في السادس من نيسان ١٩٣٩، إذ تعهدت هذه الأخيرة بضمان سلامة وأمن الأراضي البولندية في حالة تعرضها إلى هجوم خارجي ضد أراضيها . كما عقدت معاهدة مماثلة مع فرنسا في الثالث عشر من نيسان ١٩٣٩ تعهدت فيها الدولتان الفرنسية والبولندية بالرد السريع والمباشر على كل خطر يهدد مصالحهما . للمزيد من التفاصيل، ينظر: Alexander Werth , **Russia at War ١٩٤١-١٩٤٥**, No.٢١, New York, N.D, ١٩٩٩, P.٨

(٤)Alexander Werth,Op .Cit, p. ١٨ .

(٥) علي صبح، **السياسات الدولية بين الحربين ١٩١٤–١٩٣٩**، دار المنهل اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٣٠ .

ردع الألمان. لذا وجه أوستن تشمبرلن(Austen Chamberlain)[١] خطاباً للشعب البريطاني في صباح الثالث من أيلول عام ١٩٣٩، أعلن فيه أن بلاده أصبحت في حالة حرب مع ألمانيا، وما أن أنهى كلمته حتى دوت صفارات الإنذار تعلن عن وجود غارة ألمانية على مدينة لندن[٢]. واتخذت فرنسا، هي الأخرى، موقفاً مشابهاً لموقف بريطانيا، فوجهت إنذاراً لألمانيا يدعوها للانسحاب من بولندا. ولكن وزير الخارجية الألماني رفض الإنذار الفرنسي، فأعلنت هي الأخرى الحرب على ألمانيا في الثالث من أيلول عام ١٩٣٩[٣].

أعلنت فرنسا النفير العام، وأخذت تسارع باكمال استعداداتها العسكرية، ولكن الذي حدث أن القوات الفرنسية لم تكن بالعدد والعدة الذي يمكنها من مواجهة القوات الألمانية، ولم تتمكن من تجهيز إلا ألفين وأربعمائة وخمس وسبعين مدرعة، في حين كانت ألمانيا تمتلك الألاف منها. وكذلك نلاحظ أن سلاح الجو الفرنسي هو الآخر كان يعاني من الضعف قياساً بسلاح الجو الألماني، إذ بلغ عدد الطائرات الفرنسية ألفاً وثلاثمائة طائرة تعود مجموعة منها إلى الحرب العالمية الأولى، في حين كانت

---

(١) ولد أوستن تشمبرلن في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٨٦٣، وهو الأبن الأكبر لجوزيف تشمبرلن، درس أوستن في معهد ترينيتي بجامعة كمبردج ،أصبح عضواً في مجلس العموم عام ١٨٩٢ ومن ثم ممثلاً عن حزب المحافظين في العام نفسه، شغل منصب وزير الخزانة في حكومة بلفور للمدة ١٩٠٣– ١٩٠٥. وشغل نفس المنصب في عهد الحكومة الأئتلافية حكومة لويد جورج بين عامي ١٩١٦–١٩٢٢، ومن ثم أصبح وزيراً للخارجية في ما بين عام ١٩٢٣– ١٩٢٩، توفي عام ١٩٣٤. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Garvin, J.L., **The Life of Joseph Chamberlain**, London, ١٩٣٥, p.٢١١.

(٢) A. Marwick, **Britain in the century of total war**, London,١٩٦٨, p.٥١٣.

(٣) عبد المنعم إبراهيم الدسوقي، **العالم الأوربي في التاريخ الحديث والمعاصر منذ عصر النهضة البروستريكا**، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٨ .

ألمانيا تمتلك الألاف من الطائرات[1]. وهذا دليل آخر على أن فرنسا كانت لا ترغب في دخول الحرب ضد ألمانيا، وإنما كانت مجبرة على الخوض خشية من فقدان مكانتها كدولة كبرى في العالم، على ما يبدو أن الحكومة الفرنسية كانت تعلم علم اليقين أن ألمانيا سوف تشن حرباً عليها، مهما كان موقفها من التطورات السياسية والعسكرية التي تشهدها الساحة آنذاك.

ألقى أدولف هتلر خطاباً في السادس من تشرين الأول عام ١٩٣٩، دعا فيه دول الحلفاء إلى الجلوس على طاولة المفاوضات من أجل تحقيق الصلح والسلام مقابل أن تلتزم الحكومة البريطانية بعدم تدخلها بشؤون القارة الأوربية. وكان هدف هتلر من ذلك الشرط إلزام بريطانيا بعدم إرسال المساعدات إلى الشعب الفرنسي[2]. رد رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد دالادييه (Edouard Daladier)[3]، في خطاب ألقاه يوم الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٣٩،هاجم فيه مقترحات السلام التي أعلنها أدولف هتلر، واعتبرها مجرد أكاذيب يحاول من خلالها خداع الشعوب لتحقيق أهدافه التوسعية في أوربا[4]، وفي هذا الصدد قال:" **أن السلام القائم على العدل هو**

([1]) شيماء فاضل مخيبر العميري، **سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص٢٧– ٢٨.

([2]) A. Marwick, Op.Cit., p. ٥٢٠.

([3]) أدوارد دالادييه (١٨٨٤–١٩٧٠) أحد رجال السياسة الفرنسية، كان عضواً في الحزب الأشتراكي الراديكالي، ومن ثم أصبح نائباً في الجمعية الوطنية منذ عام ١٩١٩، شغل منصب وزير الحربية، ترأس الوزارة الفرنسية ١٩٣٨–١٩٤٠. كان من المؤيدين لأتفاقية ميونخ، قاد فرنسا للأشتراك في الحرب العالمية الثانية، أعتقل من قبل حكومة فيشي ١٩٤٢ – ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ألن بالمر، **موسوعة التاريخ الحديث**، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، ج ١، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص ص٢٣١ – ٢٣٢.

([4]) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج١**، ط، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٩٥.

الوحيد المقبول لدى فرنسا، وأن أي عرض لا يحقق العدالة فهو سلام كاذب وزائل"[١].

شهدت العمليات العسكرية خلال الأشهر الأولى من الحرب العالمية الثانية جموداً بعد هجوم أدولف هتلر على بولندا واحتلالها، وإعلان كل من فرنسا وبريطانيا الحرب على ألمانيا في الثالث من أيلول عام ١٩٣٩. إذ لم تكن هناك عمليات عسكرية كبرى باستثناء مطاردات البحرية البريطانية للغواصات الألمانية المتسللة إلى المياه الدولية والإقليمية لبريطانيا، حيث تحملت القوات البحرية وزر الحرب خلال هذه المدة، بينما خيم هدوء حذر على جبهات القتال الغربية[٢]. ويرجع سبب هذا الجمود إلى عاملين: **الأول،** عدم جاهزية الدول الكبرى وإستعدادها لخوض حرب طويلة المدى وعالية التكاليف، إذ لم تكن القوات الفرنسية على سبيل المثال مستعدة تمام الاستعداد لأختراق خط سيجفريد الألماني[٣]، ومن ثم فهو غير قادر على تقديم مساعدة فعالة إلى بولندا. **والثاني،** وجود نشاط دبلوماسي تبنى مبادرات سلمية لحل

---

(١) موسى محمد طويرش، **تاريخ العالم المعاصر من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤– ١٩٧٥**، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٢٩ .

(٢) Commager, H.S., **The story of The second world war**, London, ١٩٦٧, p , ١١٨ .

(٣) **خط سيجفريد** (Siegfried Line): خط دفاعي أنشأه الألمان كجزء من خط هيندرغ في الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٦ و١٩١٧ يبلغ طوله ٦٣٠ كم، مجهز بالتحصينات والمدافع والدبابات والملاجئ الحصينة، يحمي حدودهم الغربية التي تمتد من الحدود السويسرية في الجنوب حتى مدينة كليف الألمانية في الشمال وليواجه من الجنوب خط ماجينو الفرنسي، أعيد إنشاؤه وتجهيزه عام ١٩٣٠ لإستخدامه في الحرب العالمية الثانية مقابل خط ماجينو الفرنسي، الألمان أنفسهم كانوا يطلقون عليه اسم الجدار الغربي . حدثت حوله أهم معركتين قبل سقوط ألمانيا وهما معركة هيرتنغموالد ومعركة الثغرة، كان يحتوي على مئات المعاقل المشيده خلف عوائق طبيعية أو نتوءات من الخرسانة المسلحة أطلق عليها اسم " **أسنان التنين** " نجحت قوات الحلفاء في اختراقه في أواخر عام ١٩٤٤ وأوائل عام ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل، ينظر: Charles B. MacDonald, **Campaign The Siegfriedline**, Center of Military History, Washington, ١٩٩٠.

الأزمة القائمة بين الدول[1]. وبناء على ذلك، ونتيجة حالة الهدوء الحذر على جبهات القتال زادت قناعة بعض الأطراف بأن ما يحدث من تطورات عسكرية لا يمكن أن تذهب بالدول الكبرى إلى خوض حرب برية طاحنة كما حدث في الحرب العالمية الأولى. وأن ثقل العمليات العسكرية في الحرب ربما سيكون في البحار والمحيطات، إذ كانت العمليات العسكرية تجري بين القوى البحرية البريطانية والألمانية وحلفائهما[2].

وعلى الرغم من بدء العمليات العسكرية وما أحرزه الألمان من تفوق عسكري ملحوظ، إلا أن فرنسا وبقية دول الحلفاء، لم تدرك الخطر الحقيقي، ولم تعمل على تهيئة الشعب الفرنسي بصورة صحيحة من أجل مواجهة الخطر المحدق بها. إذ تركته يستسلم للدعاية الألمانية المضادة التي عملت على إحباط معنويات الشعب، إذ اتبع أدولف هتلر دعاية تقوم على أساس التضليل والإغراء. وكان لها وقع كبير على تفكير رجل الشارع ومشاعره لاسيما أنه وجه نداءه إلى الطبقة البرجوازية الفرنسية ومحبي السلام[3].

لم تستمر حالة الهدوء في الحرب طويلاً، ففي التاسع من نيسان عام ١٩٤٠، قامت القوات الألمانية، بدون سابق إنذار، بمهاجمة الأراضي الدانماركية واحتلالها[4]، وفي اليوم نفسه قام الألمان بإنزال قواتهم على طول الساحل النرويجي واحتلاله أيضاً[5]. ولم تفلح قوات الحلفاء في تقديم المساعدة العسكرية للنرويج،

---

(1) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الإحداث فترة ما بين الحربين ١٩١٤–١٩٤٥**، ط ٢، المؤسسة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩٣.

(2) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، **٢١٩٤ يوماً من أيام الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: الدار العربية للموسوعات، ج ١، ط ١، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٠.

(3) هرمان روشنك، **هتلر يريد العالم**، تعريب: محمود حبيب، مطبعة الجزيرة، بغداد، ١٩٤١، ص٦٠.

(4) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ١٠١.

(5) محمد يوسف إبراهيم القريشي، **ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

على الرغم من أنها حاولت ذلك. ففي الخامس عشر من نيسان قامت قوات بريطانية وفرنسية مشتركة بإنزال في ميناء نارفاك (Narvik)، وفي السادس عشر أنزلوا قواتهم في ميناء نامسوس(Namsos). ولكن القوات الألمانية تمكنت من هزيمة تلك القوات بكل سهولة، أعادوا الحلفاء الكرة مرة أخرى، فجهزوا قوة كبيرة من البريطانيين والفرنسيين والبولنديين والنرويجيين تمكنت في الثامن والعشرين من أيار من الاستيلاء على ميناء نارفاك[1]. ولكن تطورات دراماتيكية حصلت على الجبهة الغربية، أخلطت الأوراق على الحلفاء. عندما بدأت القوات الألمانية بعمليات عسكرية مكثفة، الأمر الذي أجبر الحلفاء في الثامن من حزيران على سحب قواتهم من نارفاك ونقلها على وجه السرعة إلى الجبهة الغربية لمواجهة تهديدات الزحف الألماني على فرنسا، مما سهل على القوات الألمانية إحكام سيطرتها على النرويج [2].

بعد مرور شهر واحد على غزوها للنرويج، شنت القوات الجوية الألمانية هجوماً جوياً ساحقاً على مناطق الجبهة الغربية. وفي العاشر من أيار عام ١٩٤٠ بدأت القوات الألمانية بهجوم بري موسع على كل من هولندا وبلجيكا ولكسمبرك، إذ لم تصمد قوات لكسمبرك في القتال سوى ساعات قليلة، لتسقط بأيدي القوات الألمانية[3]، وبعد ثلاثة أيام تمكنت القوات الألمانية من اختراق خط الدفاع الرئيس للجيش الهولندي وقاموا بشن غارات جوية عنيفة على المدن الهولندية، دمرت جانباً كبيراً منها وقتل خلالها أعداد كبيرة من المواطنين[4]، مما اضطر الهولنديين إلى

([1]) المصدر نفسه، ص ١٤١.

([2]) عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسة المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص ٣٦٥.

([3]) أ.ج. جرانت هارولد تمبرلي، **أوربا في القرنيين التاسع عشر والعشرين**، ترجمة: محمد علي أبو درة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤٥٦ .

([4]) شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٦٧.

الاستسلام في الرابع عشر من الشهر نفسه[1]. وفي ذات الوقت، كانت القوات الألمانية توجه ضربات قوية للقوات البلجيكية، مما دفع بملكها بالاستنجاد بكل من فرنسا وبريطانيا، ودخلت طلائع من الجيش الفرنسي السابع وقوة بريطانية إلى بلجيكا[2]، طبقا لخطة وضعتها قوات الحلفاء عرفت بخطة (دايل) مفادها تجمع أكبر قدر من القوات المدافعة في بلجيكا، إذ تمكنت هذه القوات من إحراز شيء من التقدم[3]، ولكن القوات الألمانية من جانبها هيأتْ قوة كبيرة من الدروع بقيادة فون رونشتد (Von Rundsted)[4]. الذي كان واثقاً من تمكن قواته من اختراق هذه المنطقة. وبالفعل تمكنت هذه القوات في الرابع عشر من أيار، وبحركة التفاف، من تحطيم خطوط الدفاع الفرنسية خط ماجينو (Maginot line)[5]على أثر هجوم

---

(٤) D . Low, **Europe Since** Verailles: A Histoany in one Hnndred Cartoons With anarrative Tex, , London, ١٩٧٣, P. ١٧٧.

(٢) رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج٢**، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٣؛

Eric Linklater,**The Defence of Calais the Army War the whitcfriars Press**, London, ١٩٤١, P.٣.

(٣) هـ.أ.ل. فشر، **تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩– ١٩٥٠**، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط ٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٦٧٠.

(٤) **فون رنشتد**: ولد في عام ١٨٧٥، عرف بقدرات عسكرية عالية أبان الحرب العالمية الأولى، شغل مناصب عدة بين عامي ١٩١٩– ١٩٣٣ في هيئة الأركان العامة، نجح في أختراق خط ماجينو ودخول الأراضي الفرنسية، بقى قائداً عاماً في الجبهة الغربية حتى عام ١٩٤٢، وأحيل على التقاعد عام ١٩٤٤، للمزيد من التفاصيل، ينظر:

The New Encyclopdia Britannica, Vol. ١٠,vp.v١٣٦.

(٥) **خط ماجينو**: نظام تحصينات دفاعي فرنسي طوله ٣٨٠ كم عرف باسم وزير الحرب أندريه ماجينو ١٩٢٢–١٩٣١، بدأ العمل به عام ١٩٢٢، يمتد من الحدود السويسرية ويتجه شمالاً عبر الالزاس إلى ماليدي، وكان الغرض منه صد أي هجوم ألماني مستقبلاً، وعندما نشبت معركة فرنسا في أيار عام ١٩٤٠ لم يتمكن الخط من الصمود بوجه القوات الألمانية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: روجز باركنس، **موسوعة الحرب الحديثة، ج ٢**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٣٨٧– ٣٨٨ .

سريع، وجاء الاختراق بين منطقتي نامور وسيدان. وتمكنت بعد ذلك من عبور نهر الميز (Meuse)، ومن ثم توجهت القوات الألمانية بقيادة الجنرال غوريان على رأس ثلاث فرق مدرعة وأربع فرق دعم برية وثلاث فرق احتياط لشق طريقها عبر غابات الأردين (Arden)[١]. وتمكن الجيش الألماني من اختراقها، وهو ما لم يتوقعه الحلفاء أن يكون هجوماً عليها من تلك المنطقة، إذ عدتها منطقة غير قابلة للاختراق وذلك لوعورة أراضيها، واتجه قسم من القوات الألمانية المدرعة نحو أميان، والقسم الاخر نحو ريمس (Remiss) جنوباً، ودخل الألمان أميان في التاسع عشر من أيار، وفي الحادي والعشرين منه زحفوا نحو الموانئ الفرنسية في بحر المانش[٢]، وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه هاجموا تولون وكاليه (Calier)[٣]، بدأت مخاوف الحلفاء تزداد من جراء التقدم الألماني السريع بأرتال من القوات المدرعة والمدفعية نحو باريس. وأخذ الجيش الفرنسي يفقد الروح القتالية أمام القوات الألمانية، وفي هذه الأثناء سقطت حكومة دالابيه الفرنسية، لاتهامها بالعجز وعدم تمكنها من مواجهة الألمان[٤].

بالمقابل، نجحت القيادة الألمانية في تحطيم الدفاعات الفرنسية حيث انهارت القوى الفرنسية وكشفت هزيمتها عن ضعف التخطيط والإدارة وخطوط التموين وتدهور الروح المعنوية. ومما زاد الأمر سوءاً هو إعلان إيطاليا الحرب على فرنسا وبريطانيا في العاشر من حزيران عام ١٩٤٠ فعززت القوات الإيطالية وجودها في

---

(١) Elie . J. Bois, **Truth an the Tragedy of France** , London , ١٩٧٤ , pp. ٤١١- ٤١٢ .

(٢) وليام شيرر، **ألمانيا الهتلرية نشأة وسقوط الرايخ الثالث**، ترجمة: خيري حماد، ج٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٠٠ .

(٣) هـ.أ.ل. فشر، المصدر السابق، ص ٦٧١ .

(٤) محمد كامل الدسوقي، **الحرب العالمية الثانية صراع أستعماري**، مطبعة دار المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٥٠.

جنوب فرنسا[1]، إذ كان موسوليني يرمي من وراء هذه الخطوة الأستيلاء على منطقتي نيس (Knees) وسافوي (Savoy) الفرنسيتين، إلى جانب تونس وجزيرة كورسيكا(Corsica)، فقد كان يدرك أن هذا الأمر لا يتحقق من دون الاشتراك الفعلي في الحرب. في الحقيقة كانت إيطاليا ترغب بإعلان الحرب قبل هذا التاريخ، ولكن عدم استكمال استعداداتها العسكرية بعد استنزاف العديد من قوتها إبان مساعداتها للجنرال فرانسيسكو فرانكو(Francisco Franco)[2]، في الحرب الأهلية الإسبانية ١٩٣٩، ورغبتها في تفويت الفرصة على هتلر الذي أراد الاستئثار بالنصر وحده، حال دون تحقيق رغبتها. ومع ذلك فقد جاء توقيتها في إعلان الحرب مناسباً جداً بالنسبة لها لكنه غير مناسب بالتأكيد لدول الحلفاء لاسيما فرنسا[3].

جاءت حكومة جديدة في فرنسا برئاسة بول رينو(Paul Reynaud)[4]، ركزت على العمل من أجل وقف الزحف الألماني السريع في العمق الفرنسي[1].

---

(١) صبحي ناظم توفيق، **المعاهدة البريطانية– الفرنسية– التركية (الحلف البلقاني) في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦–١٩٥٧**، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص١٠٥.

(٢) **فرانسيسكو فرانكو**(١٨٩٢– ١٩٧٥) قائد عسكري تولى رئاسة إسبانيا من تشرين الأول عام ١٩٣٦ حتى وفاته عام ١٩٧٥، وصل إلى السلطة بعد الحرب الأهلية الإسبانية(١٩٣٦– ١٩٣٩) ففي الثامن عشر من تموز عام ١٩٣٦ قام بأنقلاب عسكري ضد حكم الجبهة الشعبية الذي كانت تحكم إسبانيا. وقد قاومت الجمهورية الإسبانية الثانية هذا الانقلاب. ومن هنا بدأت الحرب الأهلية الإسبانية، واستمرت الحرب لمدة ثلاثة أعوام منذ (١٩٣٦– ١٩٣٩) وأنتهت هذه الحرب بأنتصار فرانكو بمساعدة أساسية من هتلر وموسوليني عام ١٩٣٩. وقد أتاحت له هذه الانتصارات أن يحكم إسبانيا حكماً ديكتاتورياً لمدة ستة وثلاثين عاماً متواصلة حتى وفاته، عن عمر ناهز الثلاثة وثمانون عاماً. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ألن بالمر، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٣)Patrick Cosgrave, **Churchill at War, Pr.١, William Collins Sons & Co Ltd**, London, ١٩٧٤, P.٢١٤.

(٤) **بول رينو**(١٨٧٨–١٩٦٦) رجل دولة فرنسي تولى عدة حقائب وزارية خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة، خلف أدوارد دالاييه في رئاسة الوزراء بعد سقوط حكومته، أستقال من رئاسة الوزراء بعد أحتلال ألمانيا لفرنسا ليحل بدله بيتان في السادس عشر من حزيران عام

لاسيما أن عملية الاجتياح جاءت سريعة كما توقعها الفرنسيون أنفسهم إذ كانوا يرون أن العمليات العسكرية الألمانية استغرقت خمسة عشر يوماً في تحقيق مبتغاها وهي نتيجة مقاربة لما حدث بالفعل[٢]، لأن القوات الفرنسية أخذت بالتراجع أمام الألمان وبدأت المدن الفرنسية تتساقط تباعاً بيد القوات الألمانية، وفي العاشر من حزيران قررت الحكومة الفرنسية الانتقال من باريس إلى مدينة تور(Tore) ثم إلى مدينة بوردو(Bordeaux)، وواصلت القوات الألمانية زحفها نحو العاصمة باريس، وببلوغهم العاصمة الفرنسية من جهاتها الثلاث في يوم الثالث عشر من حزيران طلب الجنرال الفرنسي دانتز(Dentz)، من سفير الولايات المتحدة الأمريكية تبليغ الحكومة الألمانية بإعلان باريس مدينة مكشوفة وانسحاب الجيش المدافع عنها[٣]. ولم يأت التغيير الحكومي الذي شهدته فرنسا بثماره، لأن انهيار القوات الفرنسية كان يحدث بشكل متسارع وخطير. وسقطت باريس في الرابع عشر من حزيران، وقدمت الحكومة الفرنسية التي يرأسها بول رينو استقالتها في السادس عشر من حزيران[٤].

٢. سقوط الدولة الفرنسية وتشكيل حكومة فيشي:

بعد يومين من سقوط باريس بيد الألمان، أي في السادس عشر من حزيران عام ١٩٤٠، قدم بول رينو استقالته التي جاءت نتيجة عدم موافقته على مسألة عقد الهدنة مع ألمانيا[٥]، وفي مساء اليوم نفسه شكلت حكومة جديدة برئاسة المارشال

١٩٤٠، تم أعتقاله من قبل القوات الألمانية في عام ١٩٤٢ وحتى عام ١٩٤٥، توفي في عام ١٩٦٦. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Petit laroussec, **Document aionlibraiesla rousse** ,١٧ Rue du Montparnasseet boulevard Raspail ١١٤, Paris,١٩٨٠ ,P.١٥.

(١) محمد كامل الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٢) جنفيان تابوي، **عشرون عاماً من الفضائح والأسرار الدولية**، تعريب: لجنة من الأساتذة الجامعيين، ط١، بيروت، ١٩٥٩، ص٢١٣.

(٣) عبد المطلب السيد محمد أمين ومحمود المهدي، **معركة فرنسا**، مطبعة النقيض الأهلية، بغداد، ١٩٤١، ص٤٣.

(٢) Ele. J. Bois**, truth an the trgedy of France,** London ,١٩٧٤, P. ٤١١ .

(٥) عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ٣٧٢.

هنري فيليب بيتان (Henry P. Petain)[١]. وفي اليوم التالي، السابع عشر من حزيران عام ١٩٤٠، أصدر المارشال بيتان بياناً للشعب الفرنسي برر فيه أسباب قبوله تشكيل الحكومة تحت الاحتلال الألماني وعقد الهدنة معهم، ومن بين ما جاء فيه:"**أنني أكرس نفسي لفرنسا لتخفيف ويلاتها وأن القتال يجب أن يتوقف**"[٢]. وأثناء تشكيل الحكومة الفرنسية، بدأت اتصالاتها مع الحكومة الألمانية، فقد كلف بيتان السفير الإسباني في فرنسا، الذي كانت تربطه معه علاقات صداقة قوية جداً، بمهمة الاتصال بالألمان للتباحث معهم بشأن عقد الهدنة بين الطرفين. وبالفعل وافقت الحكومة الألمانية على بدء المفاوضات من أجل عقد الهدنة[٣].

شكل المارشال بيتان وفداً ضم كبار المسؤولين الفرنسيين لغرض التوقيع على الهدنة، وكان يترأس الوفد الجنرال شارل هوتزنجر (Charie Huzinger) والوزير روشاك (Roshal) والسفير الفرنسي في بولندا ليون نويل (Leon nol) والأميرال كولوك (Coluch) والجنرال بيرجيز (Bergese)[٤]. وبعد مفاوضات سريعة، وقع كل من: الجنرال هونتزيجر رئيس الوفد الفرنسي، والجنرال كايتل (Kattel) قائد الأركان العامة للجيش الألماني اتفاقية الهدنة في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٤٠

---

(١) هنري فيليب بيتان (١٨٥٦–١٩٥١) من قادة الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩١٧عين قائداً عاماً للجيش الفرنسي ثم منح رتبة مارشال في عام ١٩١٨، اشترك في حرب الريف عام ١٩٢٥، عين عضواً في مجلس الدفاع الوطني في عام ١٩٣١ ووزير للحربية في وزارة دوميرج عام ١٩٣٤، ثم أصبح سفير في إسبانيا بعد الحرب الأهلية عام ١٩٣٩، أصبح وزير للحربية ورئيساً بالنيابة في وزارة بول رينو، وبعد سقوط فرنسا وتشكيل حكومته اتخذ من فيشي بدلاً من باريس مقراً لحكومته، وعند دخول الحلفاء فرنسا في عام ١٩٤٤هرب إلى ألمانيا ثم عاد حيث قدم للمحكمة بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام ثم استبدل الحكم بالسجن المؤبد. للمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي، ط ٣**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٤٥.

(٢) شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص ٦٩.

قرب مدينة كمبين (Copiegene)، وعملت بنودها على إذلال الشعب الفرنسي وذلك من خلال إصدار هتلر وثيقة نصت على العديد من البنود كانت أساساً لعقد معاهدة الصلح. إذ كانت هذه الشروط تقضي بوضع ما يقارب ثلاثة أرباع فرنسا تحت سيطرتهم، والواقعة في الشمال من خط يمتد من جنيف حتى تور ثم جنوباً إلى حدود إسبانيا بما في ذلك المرافئ الفرنسية الواقعة على بحر المانش والمحيط الأطلسي(١). وتضمنت الهدنة أربعاً وعشرين مادة، من أهمها(٢):

١. موافقة الحكومة الفرنسية على وقف العمليات العسكرية ضد ألمانيا في الأراضي الفرنسية وكافة الممتلكات والمستعمرات والمناطق المحمية، والبحار.
٢. تتمتع ألمانيا بجميع حقوق الدولة المحتلة والحكومة الفرنسية ملزمة بالدعم الكامل وبكافة الوسائل.
٣. تسرح القوات الفرنسية البرية والبحرية ونزع سلاحها في مدة محددة، وتستثنى بعض الوحدات لحفظ النظام الداخلي. مع خفض عدد قوات الجيش الفرنسي إلى مئة ألف رجل.
٤. إخضاع ثلاثة أرباع الأراضي الفرنسية للاحتلال الألماني الواقعة في الشمال والغرب .
٥. على فرنسا إطلاق سراح جميع الأسرى الذين كانوا قد وقعوا في قبضة الجيش الفرنسي وتسليم السجناء في السجون المدنية والذين فرضت عليهم الإقامة الجبرية بسبب عملهم لصالح ألمانيا.

---

(١) شيماء فاضل مخيبر العمري، المصدر السابق، ص٣٧.

(٢) جي ديبورين، **الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية**، أعداد: ج. زوبكوف، تعريب: خيري حمادة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٩٧؛ **وثيقة استسلام الجيش الفرنسي مع الجانب الألماني في ٢٥ حزيران ١٩٤٠**، منشورة على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت):

WWW.Yale.edu/lawwed/ Avalon ؛ Lord comrose , Op .Cit, p. ٣١٢.

٦. إلزام السفن التجارية التي ترسو في الموانئ الفرنسية بالحصول على موافقة السلطات الألمانية والإيطالية.

٧. حظر الطيران فوق الأراضي الفرنسية إلا بموافقة السلطات الألمانية.

٨. تعهدت ألمانيا بعدم استخدام الأسطول الفرنسي ضد بريطانيا.

كان أدولف هتلر يريد فرض شروطا أكثر قساوة من التي تضمنتها اتفاقية الهدنة، على الرغم من أنها احتوت على بنود مذلة لفرنسا، ولكن تدخل القادة العسكريين الألمان، وفي مقدمتهم فون رونشتد، أقنعوه بالتراجع عن موقفه هذا، بعد إن بينوا له أن التمادي في فرض العقوبات على فرنسا قد يثير المشاكل للألمان هناك[١].

إما عن موقف الحكومة البريطانية، فقد عارضت الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا، ورفضت إقدام الحكومة الفرنسية على توقيع اتفاقية الهدنة من دون الرجوع إليها[٢]، وذلك لأن الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا قد عقدتا معاهدة بينهما تضمنت بنداً يشير إلى عدم جواز أي منهما عقد اتفاقية الهدنة إلا بموافقة الدولة الأخرى[٣]. على الرغم من تعهد الحكومة الألمانية بعدم استخدام الأسطول الفرنسي لمصلحتها في الحرب، إلى جانب تعهد حكومة فيشي بعدم التنازل عن أسطولها البحري لألمانيا، إلا أن بريطانيا لم تؤمن بذلك. واتخذت خطوات منعت بموجبها السفن الحربية الفرنسية من العودة إلى قواعدها في فرنسا، كما أقدمت على احتجاز السفن الفرنسية الموجودة في الموانئ البريطانية[٤]. وفي الثالث من تموز عام ١٩٤٠ وعند المرسى الكبير قام البريطانيون بمحاولة لفرض سيطرتهم على جزء من الأسطول البحري الفرنسي، ولكن هذه المحاولة نتج عنها حدوث معركة بين الطرفين، دمرت فيها عدد

---

(١) Baudot and Others, OP.Cit, p. ٣٨٦ .

(٢) وليد عبود محمد، **النشاط الألماني في المغرب العربي (١٩٣٣– ١٩٤٣)**، مجلة الآداب، العدد ٩٧، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٨٩.

(٣) شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص ٣٧ .

(٤) ف. تروخانوفسكي، **سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: عبد الحميد الجمال، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ١٢٤– ١٢٥.

من السفن الحربية الفرنسية. أدت هذه الأعمال من قبل البريطانيين إلى تردي العلاقات بين الفرنسيين والبريطانيين بشكل كبير، مما دفع ببعض القادة ومنهم الأدميرال جان فرانسوا دارلان (DarlanJ.F.)[١] وبيير لافال(PierreLaval) بمطالبة الحكومة باتخاذ قرار بالرد العسكري على القوات البريطانية، ولكن هذا الطلب لم يوافق عليه أعضاء الحكومة لأنهم كانوا مدركين طبيعة الوضع المتردي الذي تمر به فرنسا[٢].

لم يستمر بقاء حكومة الجنرال بيتان في مدينة بوردو وسط فرنسا، وإنما قرر الجنرال الانتقال إلى مدينة فيشي، تجنبا لأي مشاكل قد تواجه حكومته في تلك المدينة، ومن ذلك الوقت عرفت حكومة بيتان باسم حكومة فيشي[٣].

لابد من الإشارة هنا، إلى أن موقف حكومة المارشال بيتان من الاحتلال الألماني اتسم بالتردد والغموض. فهي كانت إمام اثنين من الحلول لا ثالث لهما، الأول: الانتقال إلى الجزائر ومواصلة القتال إلى جانب بريطانيا، والثاني: الرضوخ للأمر الواقع والبقاء في فرنسا والاستسلام للإرادة الألمانية. وفضل بيتان الاختيار الثاني، ويعود السبب في ذلك إلى جملة من العوامل منها: أن حكومة فيشي كانت تشك في إمكانية استمرار بريطانيا في مواجهة ألمانيا، لاسيما بعد جلاء قواتها في دنكرك، فضلاً عن الهزائم التي منيت بها في هذه المرحلة، كذلك لتخوفهم من قيام

---

(١) **جان فرانسوا دارلان**(١٨٨١– ١٩٤٢) أميرال فرنسي، تخرج من الأكاديمية البحرية الفرنسية عام ١٩٠٢، وانضم إلى البحرية الفرنسية. خلال الحرب العالمية الأولى قاد بطارية من المدافع البحرية. وكان عضواً هاماً في حكومة فيشي منذ عام ١٩٤٠، وتولى قيادة القوات المسلحة عام ١٩٤٢، وأيد التعاون مع ألمانيا، وانضم للحلفاء بعد نزولهم بشمال أفريقيا في تشرين الأول عام ١٩٤٢. فعينوه مندوباً سامياً بها. قتله أحد المناهضين للفاشية. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

John Keegan, **Who's Who in World War II, Pr.٢**, Rutledge Press, London, ٢٠٠٢, P.٣٩.

(٢) ف. تروخانوفسكي ، المصدر السابق، ص ١٢٥ .

(٣) **آرثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٥٠ .

ألمانيا بملاحقتهم إلى شمال إفريقيا ومن ثم القضاء على فرنسا بصورة نهائية؛ ولخشيتهم من فتح القضية المراكشية من جديد لاسيما أن الأمور كانت تسير لغير صالح فرنسا، فضلاً عن عدم وجود أي مؤشرات تدل على تغيير في موقف الولايات المتحدة من الحرب الدائرة في أوربا[١]، لاسيما أن الحكومة الأمريكية اتخذت منذ ١٧ حزيران ١٩٤٠ قراراً بتجميد الأصول الفرنسية؛ وذلك لمنع الألمان من الحصول عليها، وقد بلغت قيمتها ما يقارب ١٥٩٣ مليون دولار وذلك طبقاً لقانون منع التجارة مع العدو الصادر عام ١٩١٧[٢].

أحدث الموقف الذي تبنته حكومة بيتان بقبول الهدنة مع الألمان، ردود فعل معارضة من جانب بعض القادة العسكريين الفرنسيين، وكان في مقدمتهم الجنرال ديغول[٣]. فقد وصل إلى لندن برفقة الجنرال سبيرس (Spears) والجنرال دي

---

(١) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج١، ص٤٠١.

(٤) Baudot , and Others, OP.Cit, p. ٣٨٧ .

(٣) شارل أندرييه جوزيف ماري ديغول (١٨٩٠-١٩٧٠)، ولد في مدينة ليل الفرنسية، لأسرة كاثوليكية محافظة. تخرج من كلية سان سير العسكرية في عام ١٩١٢برتبة ملازم، شارك في الحرب العالمية الأولى وجرح أثناء الحرب، كان رئيسه المباشر في الحرب الجنرال فيليب بيتان الذي أصبح في الحرب العالمية الثانية عدوه الأول بسبب تحالف بيتان مع الألمان. تم أسره من قبل القوات الألمان عام ١٩١٦ في معركة فيردون وظل في الأسر سنتان ونصف، أي حتى انتهاء الحرب وتوقيع هدنة بين فرنسا وألمانيا. عندما أندلعت الحرب العالمية الثانية كان ديغول برتبة عقيد في الجيش الفرنسي وقائداً لسرية مدفعية، لكن قادته رفعوا رتبته استثنائياً إلى جنرال، وبعدها عين وزيراً في الحكومة الفرنسية، رفض ديغول معاهدة الهدنة مع الألمان الذين اجتاحوا فرنسا كما رفض الأستسلام، غادر فرنسا سراً عندما تولى الماريشال بيتان السلطة، إلى بريطانيا وقابل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، واعلن انضمامه للحلفاء في مواجهة ألمانيا النازية. عرفه الفرنسيون زعيما في الثامن عشر من حزيران عام ١٩٤٠. ومن لندن شكل ديغول حكومة فرنسا الحرة المتحالفة مع الحلفاء في مواجهة حكومة الماريشال بيتان التي تحالفت مع الألمان. تولى الحكم في فرنسا بعد انتهاء الحرب عام ١٩٤٥ ، إلا انه استقال عام ١٩٤٦. أنتخب من جديد رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Black, C.E., **and Helmreich, E.C.,Twentieth century Europe**, New York, Fourth printing,١٩٦٧, p.٦٧.

كورسيل (De Courcel)، وأجرى هناك محادثاته مع الجانب البريطاني، تناولت طبيعة الدعم والمساعدات التي ستقدمها بريطانيا في حال إعلان الجنرال ديغول حكومة معارضة لحكومة فيشي[١]. وبعد توقيع الجنرال بيتان الهدنة مع ألمانيا، بدأت الحكومة البريطانية بدعم ومساعدة ديغول من أجل إقامة حكم يعارض حكومة فيشي. وبالفعل انطلق ديغول من الأراضي البريطانية مخاطباً الشعب الفرنسي وقادة الجيش الفرنسي في شمال أفريقيا من أجل مواصلة القتال لتحرير فرنسا[٢].

وربما سجل ذلك، بداية مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا السياسي والعسكري، لاسيما أن آثار الانهيار الذي شهدته فرنسا لم يعنيها لوحدها، وإنما مستعمراتها وما سيحدث فيها من تطورات، كما هو الحال في الجزائر. وكان لسقوط فرنسا أمام ضربات ألمانيا أثره في انهيار ملامح الصورة التي حاولت فرنسا أن تظهرها للآخرين، وكان ذلك كفيل لإيقاظ بقية الجزائريين الذين كانوا ما يزالون يعتقدون في فرنسا أنها سوف تلبي مطالب الشعب الجزائري. وكان لسقوطها أيضاً أثره الإيجابي في نفسية الجزائريين إذ انهار عامل تفوق فرنسا وتحطمت فكرة فرنسا التي "لاتغلب".

٣. الإجراءات الفرنسية في الجزائر عند قيام الحرب:

دارت أحداث الحرب العالمية الثانية على أراضي فرنسا فأصبح من المؤكد أن تؤثر تلك الأحداث سلبياً على الأوضاع العامة في الجزائر، لاسيما أن فرنسا كانت قبل اندلاع الحرب تعلق أمالاً كبيرة على المردود الاقتصادي في الجزائر، لأنها عدته من أهم مصادر التموين أثناء الحرب، إلى جانب كونها القاعدة العسكرية الخلفية لفرنسا في وقت الحرب، إلى جانب مشاركة الجزائريين كمجندين في الحرب[٣]. وتظهر أهمية الجزائر في النداء الذي وجهه الحاكم العام الفرنسي في الجزائر جورد لوبو (Gordes Lepeaun) إلى الشعب الجزائري في يوم الرابع من

---

(١) مي كحالة، **فرنسا تحت الاحتلال**، مجلة، تاريخ العرب والعالم، بيروت، العدد ٢، كانون الأول ١٩٧٨، ص ٧٢ .

(٢) الجنرال ديغول، **مذكرات الحرب النفير ١٩٤٠-١٩٤٢**، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٠٩.

(٣) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

أيلول عام ١٩٣٩ دعاهم فيه للوقوف إلى جانب فرنسا ومساندتها في حربها، حيث أشار قائلاً: "**يا سكان الجزائر إن هتلر رئيس الدولة الألمانية بتماديه في سياسة التباغض بين الأمم للتوصل إلى جعل العالم أجمع تحت نير العبودية النازية**"[١]، كما حاول بيان أهمية الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية، حين أشار قائلاً: "**إن الوطن الجزائري هو الأهم من المملكة الفرنسية لتعيش الجزائر فرنسية لتعيش الحرية**"[٢]. ومن هذا النداء نستشف أن فرنسا لم تكن مستعدة بالشكل اللازم لمواجهة الموقف على الساحة الأوربية، لأنها أخذت تتودد شعوب مستعمراتها لكونها تمتلك تصوراً مسبقاً عن إمكانية التأثير النازي على شعوب تلك المستعمرات، ومنها الجزائر [٣].

ومن أجل تماشي حكومة فيشي مع رغبات حكومة ألمانيا النازية في سياستها ضد اليهود وظنها في كسب ود الجزائريين فقد قامت حكومة فيشي في السابع من تشرين الثاني عام ١٩٤٠م بإلغاء قانون كريميو[٤]، الذي فقد بموجبه اليهود في

---

(١) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ٢٢٤ .

(٢) بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الاندماج والوطنية ١٩١٩- ١٩٦٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٠٠.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج٣، ص ١٨١.

(٤) إسحاق مويزه كريميو (Isaac Moise Cremieux) المدعو أدولف (١٧٩٦- ١٨٨٠) سياسي فرنسي يهودي الأصل، ولد في عائلة يهودية ثرية في مدينة نيمز، تلقى تعليمه العلماني في مدارس الليسيه الإمبراطورية، إذ كان من أوائل الطلبة اليهود الدارسين بها، ثم درس القانون بعد ذلك، وأصبح خلال مدة دراسته من أشد المعجبين بنابليون وبعد قيام ثورة عام ١٨٣٠، انتقل إلى باريس إذ تعاون مع العناصر الليبرالية في نشاطها المعادي لحكم الملك لويس فليب وطالب بحرية الصحافة وفي المدة بين عامي ١٨٤٢- ١٨٤٦، أنتخب نائباً في الجمعية الوطنية، حيث كان من قادة المعارضة. واشترك في ثورة عام ١٨٤٨، تولى منصب وزير العدل في الحكومة الجديدة لعدة أشهر دخل البرلمان مرة أخرى خلال الجمهورية الثانية وظل نائباً حتى عام ١٨٥٢، أصبح عضواً في حكومة الدفاع الوطني، التي حلت محل حكم لويس نابليون بعد هزيمته العسكرية، ثم وزيراً للعدل فيها، واصدر قراراً في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٨٧٠

الجزائر جنسيتهم الفرنسية التي منحت إليهم عام ١٨٧٠، وكل ما تحمله من حقوق المواطنة للفرنسيين، فبعد إلغاء القرار أصبح التجار اليهود يحملون علامات صفراء على شكل نجمات من أجل تميزهم عن الجزائريين الباقين وكانت تلك العلامات توضع حتى على صدور بعض الأطفال من اليهود. ووضع اليهود الآخرين في محميات خاصة ، أما الأغنياء منهم فقد هربوا إلى بريطانيا وسويسرا وإسبانيا، كما قامت السلطات الفرنسية بترويج بعض الشعارات القومية ضد اليهود مثل (لا يهودية ولا ماسونية ولا شيوعية) وبذلك أصبح يهود الجزائر رعايا فرنسيين كالمسلمين الجزائريين كما كانوا عليه قبل قانون كريميو بعد أن سلبت منهم جنسيتهم الفرنسية(١). وفي الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٠، صدر قرار آخر ضد يهود الجزائر منعوا من خلاله من اكتساب الجنسية الفرنسية ، وكان ذلك لإرضاء رغبات المستوطنين الفرنسيين الرافضين لانضمام يهود الجزائر إليهم(٢).

رحب بعض الجزائريين من عامة الشعب والمستوطنين بالإجراء الذي إتخذ من قبل حكومة فيشي ضد يهود الجزائر فالجزائريون كانوا يعتقدون بأن ذلك بداية للنظر في وضعهم ومطالبهم، أما المستوطنون الأوربيون من أعداء السامية فقد رحبوا بهذا الأجراء لأنه جرد يهود الجزائر من الجنسية الفرنسية ومن كل حقوقهم كفرنسيين، ومن الذين رحبوا بهذا الإجراء من المستوطنين على سبيل المثال السيد أيميل مورينو(Emile Mourinho)(٣)، نائب شيخ بلدية قسنطينة الذي عبر عن

عرف بقانون كريميو الذي سمح لجميع اليهود من الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية بكل حقوقها وقدر عددهم آنذاك (٣٥٠٠٠) يهودي في الجزائر. للمزيد من التفاصيل، ينظر:
Patrick, weil, Lestatut des, **musulmans en Algerie colonial unenationalitiefrancaisedenaturee**, department of history and civilization, europeen university institute, Italy, ٢٠٠٠:
www. Iue. it / pud/he٠٣-٠٣pdh .

(١) يسرى ياسر حامد غائب عبد الله ، **سياسة فرنسا إزاء الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية١٩٣٩ – ١٩٤٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٥١.

(٢) Andree Dore Audibert , OP .Cit, p. ١٣٥.

(٣) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج٣، ص ١٨٩ .

سعادته وتأييده بإلغاء قرار كريميو وعودة اليهود إلى أصلهم الطبيعي مع الأهالي الجزائريين رغم أنه كان لمدة طويلة ينجح في الانتخابات البلدية بواسطة أصوات يهود قسنطينة [١].

أما عن موقف زعماء الحركة الوطنية من قيام السلطات الفرنسية بإلغاء قرار كريميو فقد عبر مصالي الحاج عن موقفه من تجريد اليهود من الجنسية الفرنسية بالقول "**أن إلغاء مرسوم كريميو لا يمكن اعتباره خطوة نحو تقدم الشعب الجزائري**"[٢]. أما فرحات عباس وبعض الأعضاء من النخبة وجمعية العلماء المسلمين فكانوا رافضين ذلك الالغاء وعدوه عملاً غير منطقي[٣]، وان هذا القرار جاء ليدخل في إطار التميز العنصري المفروض على الشعب الجزائري سواء من المسلمين أو اليهود وهو دليل على أن الفرنسيين لا يحترمون قوانينهم إذ أصبح ولاؤهم للنازية وحكومة فيشي، متخلين عن وطنهم خشية على مصالحهم[٤].

ومن أجل زيادة استبعاد اليهود في الجزائر من الحياة السياسية والاقتصادية والمهنية، فقد أصدرت حكومة فيشي في الثاني من حزيران عام ١٩٤١، قراراً منعت بموجبه اليهود في الجزائر من ممارسة أي وظائف حكومية والتعامل المالي. وهذا لا يشمل فقط المصارف وسوق الأوراق المالية بل ومنح القروض والائتمان والتجارة. ونص هذا القرار أيضاً على عدم السماح لليهود بالامتلاك والإشراف وإدارة الأعمال، وتم طردهم من وظائفهم[٥].

وحينما أخذت دائرة الحرب العالمية الثانية تتسع وتستعر اصبح هناك خطرُ داهمٌ يهدد مستقبل المستعمرات الفرنسية، لاسيما في الجزائر، وعند ذاك لجأت

---

(١) محمد تقية، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الثورة** ، دار المعرفة ، الجزائر، د . ت، ص ٨٢.

(٣) عز الدين معز ، المصدر السابق، ص ١٩٥ .

(٤) بوعبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٥) سارا سوسمان، **تميز فيشي ضد اليهود في شمال إفريقيا**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت)على الموقع: www.ushmm.org/wlc/ar/article

السلطات الفرنسية إلى اتباع نهج سياسي جديد يقوم على أساس **(العصا والجزرة)**[1]، حينما اتبعت اللين تارة والشدة تارة أخرى، فمن جهة كانت تفرض ضغوطاً كبيرة على الجزائريين وحركتهم الوطنية لإجهاض أي تهديد يؤثر على الوجود الفرنسي، لاسيما أن ابرز قادة الحركة الوطنية قد رفضوا تأييد فرنسا في حربها ضد ألمانيا[2]. ومن جهة أخرى، وفي إطار سياسة اللين التي اتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر، حاولت التقرب من بعض قادة الأحزاب المتعاطفين معها، ومنهم: فرحات عباس وبن جلول، إلى جانب بعض شيوخ الزوايا من أجل كسب ودهم. أخذ كل من فرانسوا دارلان والجنرال هنري أونوريه جيرو(Henri-Honore Giroud)[3] على عاتقهما

([1]) مصطلح في الحياة السياسية يضمن لمستخدمه نجاحات واستقرار منقطع النظير فيما لو عرف استخدامه وهو تعبير مجازي عمّا يمكن تسميته بالوعد والوعيد، فالعصا للتهديد والضرب، والجزرة للإغراء والغذاء، ولهذا عبر بعضهم عن هذه اللعبة بأنها الوعد والوعيد، الثواب والعقاب، ويرى بعضهم أن لعبة العصا و الجزرة هذه تمارسها الدول الكبار تجاه الدول الصغيرة بغية استغلالها، وتمارسها الدول الغنية المتمكنة اقتصاديا وعسكريا وعلميا تجاه الدول الضعيفة بغية ابتزازها. ولا تهدف أساساً إنهاء دول وبناء دول جديدة، بل تهدف إركاع دولة أو حزب أو منظمة، أو شعب، إزاء مطالب وأهداف ومطامع تريده الدولة الكبيرة، أو الطرف الذي يمارس اللعبة أصلاً، كأن تكون حكومة تجاه شعبها، حزب كبير تجاه أحزاب صغيرة، وهكذا ومن الواضح أنها لعبة تتطلب وقتاً، أو تراهن على الزمن، لإيمانها بأن الطرف الآخر لا يستطيع الصمود لزمن طويل تجاه هذه السياسة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: www.alwhadneh.alafdal.net

([2]) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٤٤٧ .

([3]) ولد في باريس عام ١٨٧٩، دخل عام ١٨٩٧ إلى المدرسة الحربية في سان سير (Saint Cyr) وتخرج فيها عام ١٩٠٠. بدأ حياته العسكرية في فوج المشاة الزواوي الرابع (وحدات فرنسية باللباس المراكشي) في تونس. التحق بالمدرسة الحربية العليا عام ١٩٠٧، شارك في الحرب العالمية الأولى ووقع في الأسر عام ١٩١٨، تمكن من الفرار وعاد إلى فرنسا، عين رئيساً لأركان المارشال ليوتي في حملة الريف (١٩٢٢-١٩٢٦)، عاد إلى الخدمة مجدداً في مراكش والجزائر إلى عام ١٩٣٦، أسندت إليه بعد ذلك قيادة منطقة ميتز العسكرية السادسة في فرنسا (١٩٣٦-١٩٣٩) عند اندلاع الحرب العالمية الثانية أرسل لمساندة الجيش الهولندي، إلا انه وقع في الأسر مرة أخرى واعتقل في قلعة كوبنجشتاين (Copinjashtain)، تمكن بمساعدة لجنة الخدمات السرية للحلفاء من الهرب في ١٧ نيسان عام١٩٤٢، أبدى مساعدته لقوات

القيام بالاتصال بهم. ومن أولى الشخصيات السياسية الجزائرية، كان فرحات عباس أثناء انضمامه للجيش الفرنسي خلال مدة الحرب. وأراد فرحات عباس استثمار تلك الفرصة للحصول على وعود من السلطات الفرنسية لصالح أبناء الشعب الجزائري. فقام بتحرير رسالة في العاشر من نيسان عام ١٩٤١، ومعه عدد من زملائه، وجهت إلى السلطات الفرنسية أبدى فيها استعداد الشعب الجزائري للوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها والدفاع عنها[١]، مقابل التزام فرنسا بتلبية مطالب الشعب الجزائري، ومنها: عدم التمييز بين الشعوب في الجنس والدين، ومنح شعوب المستعمرة حقوقها وحريتها والعمل على مبدأ المساواة بين تلك الشعوب، كما طالب الموافقة على عقد مؤتمر جزائري يضم كل الأطراف السياسية الجزائرية الناشطة على الساحة السياسية بهدف العمل على وضع نظام سياسي واقتصادي للجزائر يخرجها مما تعانيه من أوضاع أقتصادية وسياسية واجتماعية مزرية في تلك الأثناء[٢].

كان رد السلطات الفرنسية على فرحات عباس، ورفاقه، بأن أوعزت إلى الجنرال الفرنسي جونن (Gonon) في نيسان عام ١٩٤١ لعقد اجتماع مع عدد من رجال النخبة الجزائرية فقط. وفي الاجتماع طلب الجنرال جونن قبول اقتراح الجنرال جيرو بالوقوف إلى جانب فرنسا، وعندها سوف تنظر السلطات الفرنسية في مطالب الجزائريين[٣].

الحلفاء عند نزولهم في شمال إفريقيا في ٨ تشرين الثاني عام١٩٤٢، خلف الجنرال دارلان بعد إغتياله في القيادة العسكرية والمدنية في شمال إفريقيا، خسر منصبه في عام ١٩٤٤ بعد صراعه مع ديغول. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Grigg, John, **١٩٤٣ The Victory That Never Was**, London, ١٩٨٠, p. ٦٣.

(١)Ferhat Abbas, **Autopsie D uneGuerre**, Laurora , Edition Garnier , paris, ١٩٨٤,p. ١٠٢ .

(٢) كولين وفرانسيس جانسون، المصدر السابق، ص ٥٦ .

(٣) Ferhat Abbas,**Le jeune Algerien, Edition Garnier**, paris, ١٩٨١, p. ١٨٥.

خابت آمال الجزائريين من طبيعة الرد الفرنسي المشروط، وهذا دفعهم إلى عقد اجتماع من قبل جماعة النخبة لمناقشة الرد الفرنسي، وتم تكليف بن جلول بإرسال رسالة إلى السلطات الفرنسية يجدد فيها مطالب النخبة، وموضحا فيها أن الرد الفرنسي لم يكن مشجعاً، إذ اشترطت النخبة أن تعلن الحكومة الفرنسية موافقتها على مطالبهم وبعدها سوف يقفوا إلى جانبها في الحرب والدفاع عنها. وكان رد السلطات الفرنسية على الطلب، باتخاذ الجنرال شاتيل (Chatel) قراراً بتشكيل لجنتين، الغرض منها دراسة مطالب النخبة الجزائرية. ولكن الذي حدث أن شيئاً من تلك المطالب لم يتحقق، بعدما أخذت السلطات الفرنسية تماطل في اتخاذ أي أجراء يدل على التزامها بتحقيق تلك المطالب[١].

وعلى ما يبدو أن التسويف الفرنسي للمطالب التي تقدم بها الجزائريون قد بيَّن لفرحات عباس وزملائه، أن السلطات الفرنسية تمارس خداعاً سياسياً، وأنها غير جادة في تنفيذ أي التزام بقدر ما أنها تحاول كسب الجزائريين في محنتها خلال الحرب العالمية الثانية ليس إلا.

---

(٣) Ferhat Abbas, Autopsie Op , Cit , p ,١٠٥.

<u>ثانياً: تأثيرات الحرب على مسار الحياة السياسية في الجزائر:</u>

<u>١. الأوضاع السياسية في الجزائر عشية قيام الحرب:</u>

لم تكن الأحزاب السياسية خلال مدة ما بين الحربين قادرة على استيعاب حقيقة الدور الذي يجب أن تقوم به من أجل تحقيق المطالب الوطنية للشعب الجزائري. وهذا لا يعني أنها تفتقر إلى الأيديولوجية بقدر ما أنها كانت بحاجة إلى روح ومقدرة تمكنها من قراءة الواقع السياسي وما يحدث على الساحة الدولية. لذا تلقى تطور الفكر والعمل السياسي في الجزائر عشية الحرب العالمية الثانية ضربة موجعة تمثلت في فرض السلطات الفرنسية قيوداً على النشاط الحزبي في الجزائر بفعل تداعيات أحداث الحرب[١]. وحصل تطوراً إيجابياً يخص العمل السياسي بعد أن أدرك الجزائريون، أن مسالة العمل المسلح لا يمكن أن تؤتي بثمارها. فأخذت النخبة المثقفة بشتى انتماءاتها تعمل من أجل تحقيق الهدف الأساس، وهو استقلال الجزائر [٢].

---

(١) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر ١٨٣٠- ١٩٥٤**، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٣٣٨.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ص ١٤٥-١٤٦.

لم يستمر نضوج الحركة الوطنية الجزائرية، وأصيبت الساحة السياسية الجزائرية بالضعف الشديد والتراخي، وذلك بسبب الانقسام والتناحر بين قادة الحركة الوطنية الجزائرية. إذ اختلفت الرؤى بخصوص آلية تحقيق الأهداف الوطنية عبر تهيئة الرأي العام الجزائري لذلك(١). لاسيما أن النخبة السياسية أصبحت على قناعة تامة أن مسألة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية لا يمكن أن تتحقق بإرادة فرنسية، لأن التجربة أثبتت أن أي من القوى الفرنسية غير مستعدة لتقديم تنازلات سياسية للجزائريين. وخير دليل على ذلك، فشل مشروع بلوم- فيلوت الذي سعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين(٢). وكانت استقالة حكومة الجبهة الشعبية يوم العاشر من نيسان عام ١٩٣٨ القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث فقد الزعماء السياسيون الجزائريون الأمل في الحصول على حقوقهم، فعمل هؤلاء على تغير سياستهم واتخاذها منحى جديداً يقوم أولاً على توحيد الصفوف، وصولاً إلى توحيد الأهداف القائمة على نشاط الوعي الشعبي(٣).

قدم شيوعيو الجزائر مقترحات عدة سعياً إلى تحقيق جبهة إسلامية عام ١٩٣٨، ثم اقترحوا في عام ١٩٣٩ تشكيل جبهة إسلامية فرنسية، بالمقابل ساند أنصار حزب الشعب الجزائري فكرة إنشاء الجبهة الإسلامية الجزائرية. ولكن الذي حدث أن السلطات الاستعمارية اتخذت موقفاً متصلباً من تلك الدعوات، ساندها المستوطنون الذين ارتبطت مصالحهم باستمرار الحكم الفرنسي في الجزائر(٤).

ولم تتوقف الرغبة الجزائرية في تشكيل حركة سياسية تكون قادرة على تحقيق آمال ومطالب أبناء الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال التام، إذ فكر زعماء

---

(٣) Mahfoud Kaddach, **histoire du nationalisme Algérien, question national et politique Algérien(١٩١٩-١٩٥١)**tome ٠١,éd, S.N.E.D Alger, ١٩٨٠, pp. ٥٧١–٥٧٤.

(٢) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، ج ٢**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٦، ص ٣٤٣.

(٣) عبد الله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ٩٩ .

(٤) Callot Claude – Jean Robert Henry, op. cit,p.١٣٨.

فيدرالية النواب المسلمين في مدينة قسنطينة في إيجاد طريقة لتحقيق ذلك[١]. على العموم، أسهم هذا التوجه الجديد في الحركة السياسية في دفع فرحات عباس إلى تأسيس" **الأتحاد الشعبي الجزائري**" عام ١٩٣٨، الذي كان يهدف من خلاله تحقيق نظام تسوده المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، وأن تلغى كل الامتيازات الطبقية والعرقية والجنسية[٢]. كما أراد فرحات عباس من وراء تأسيس الاتحاد الشعبي أن يحقق نظاماً اقتصادياً يوفر مستوى معاشياً مقبولاً فيه لقمة العيش وفرص العمل دون التمييز بين فئة وأخرى. أن تعامل الجزائر على أنها إحدى المقاطعات الفرنسية على غرار تقسيم الأقاليم في فرنسا[٣].

عَدَّ فرحات عباس أن الانضمام إلى صفوف " الاتحاد الشعبي الجزائري" واجب على كل جزائري يروم الحصول على الجنسية الفرنسية والتمتع بالحرية ومن أهم مهام الاتحاد التي كان فرحات عباس يهدف الوصول إليها هي تحقيق تقدم جزائري ويكون ذلك التقدم داخل الإطار الفرنسي. وقد ضم الاتحاد في صفوفه من المناضلين المخلصين الذين يتصفون بطاعة النظام. ولكن من الملفت للنظر في مطالب الاتحاد أنه لم يشر في مطالبه وأهدافه إلى قضية استقلال الجزائر التام عن فرنسا[٤]. ربما أن عدم إشارة فرحات عباس في مطالب الاتحاد إلى استقلال الجزائر نتيجة لرسوخ فكرة الاندماج مع فرنسا لديه وتأثره بالثقافة الفرنسية وديمقراطيتها التي لم تكن تطبق إلا على الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين دون الجزائريين[٥].

---

(٤) Ibib. P. ١٣٩

(٢) بشير كاشه الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(١٨٣٠–١٩٦٢)**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١١٩.

(٣) صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة**، معهد الدراسات العربية والدولية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٣ .

(٤) بوعبد الله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ٩٩ .

(٥) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٢٦٤ .

كما نشط بن جلول في ذات الاتجاه، ونجح في تأسيس التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري عام ١٩٣٨[١]. وضم فئات مختلفة من حزب الشعب الجزائري وممثلين عن الاتحادات التجارية الأوربية، وأعضاء من بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الفرنسية[٢]، فضلاً عن ذلك أعضاء من جمعية العلماء الجزائريين والفلاحين والعمال والتجار والموظفين وقدماء المحاربين وعدد من أصحاب الطرقية[٣]. عقد أول اجتماع للتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٣٨، وعرض بن جلول خلال الاجتماع المطالب التي سيقدمها التجمع إلى الحكومة الفرنسية التي أكدت بالأساس إلغاء مرسوم "رينيه" وقرار الثامن من آذار عام ١٩٣٨ الذي نص على إلغاء التعليم باللغة العربية، والذي عد اللغة العربية لغة أجنبية لا يمكن التعامل بها. كما تضمنت المطالب رفع أجور العمال والفلاحين، ومن خلال تلك المطالب حرص التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري على تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الجزائري[٤].

أيدت جمعية العلماء المسلمين[٥] فكرة إنشاء التجمع الفرنسي الإسلامي وساندته عبر شخص رئيسها الشيخ بن باديس، إذ عبر عن ارتياحه بفكرة التجمع

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ .

(٢) عمر فروخ، **وثبة المغرب**، دار الكتب اللبنانية، بيروت، ١٩٦١، ص ٢٠٠ .

(٣) محمد تقية، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٤) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ١٨١ .

(٥) كانت سنة ١٩٣٨ بداية تقلص النفوذ السياسي للجمعية نتيجة تعرضها لأزمات داخلية ومواجهات عديدة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر، ومنذ بداية عام ١٩٣٨ قررت فرنسا منع الأناشيد الوطنية، وقدمت الشيخ الطيب العقبي للمحاكمة بدعوى أنه كان وراء أغتيال مفتي الجزائر بن دالي، كما صدر مرسوم في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٣٨ قضى بفرض رقابة مشددة على نوادي جمعية العلماء ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي إلا بعد الحصول على موافقة الإدارة الفرنسية، ثم جاء بعد ذلك مرسوم الثامن من آذار ١٩٣٨ القاضي بعدم السماح لأي معلم أن يفتح مدرسة في الجزائر إلا بعد الحصول على إذن من الإدارة الفرنسية، للمزيد من التفاصيل، ينظر: عمار بوحوش، المصدر السابق، ص٢٦٣ .

الفرنسي الإسلامي لجمع فئات الشعب وتوحيد خطهم الوطني في اتجاه واحد رغم مظاهر الأختلاف فيما بينهم، مبيناً ثقته وقدرة الجزائريين على التفاهم وتوحيد الصف الوطني، وشدد في الوقت نفسه على رفض التحالف مع الذين ينصاعون لأوامر الإدارة الفرنسية، كما أكد ابن باديس ضرورة محاربة قرار الثامن من آذار الخاص باللغة العربية وطلب من بن جلول بأن يتعهد برفع احتجاجات إلى الحكومة الفرنسية ضد إجراءات محاربة التعليم باللغة العربية(١).سعى بن باديس من خلال موقفه إبقاء التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري متمسكاً بالدفاع عن الدين الإسلامي وعن اللغة العربية ضد محاولات الاستعمار الفرنسي في القضاء عليهما. وقد أعلن بن جلول موافقته على اقتراح بن باديس، إذ تعهد بأن يلتزم التجمع بالدفاع عن الدين الإسلامي واللغة العربية، وأن يحترم قانون الأحوال الشخصية الذي يضمن الشخصية الإسلامية للجزائريين(٢).

يتضح من تتبع مسار تنظيم الاتحاد الشعبي الجزائري والتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري، أن الزعيمين فرحات عباس وبن جلول توجها إلى الشعب الجزائري مباشرة، وذلك بهدف الحصول على التأييد والدعم المادي والمعنوي، ولكل واحد منهم طريقته الخاصة التي عمل بها من أجل الوصول إلى مبتغاه، فعمل بن جلول على استمرار الاتصال والتواصل مع الجماهير الشعبية انطلاقاً من مبادئ المؤتمر الإسلامي برئاسته عام ١٩٣٦، وبتلك الطريقة تمكن من كسب عدد من الشخصيات الجزائرية البارزة مثل: الشيخ عبد الحميد بن باديس، وبعض أعضاء النقابات ومن قدماء المحاربين، وأعضاء من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي(٣). وبذلك، يمكن القول إن بن جلول قد حصل على الدعم من الاتجاهات الوحدوية التي كانت تدعو إلى تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي، لأن بن جلول لم يكن هدفه فقط إعادة إحياء المؤتمر الإسلامي. وإنما كان يهدف أيضاً إلى

---

(١) Callot Claude – Jean Robert Henry, Op. Cit, p.١٣٩ .

(٢) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٢٦٤ .

(٣) MahfoudKaddach , Op . Cit ,p. ٥٨٠.

توسيع قاعدة المؤتمر من أجل ضم جميع الفئات الإسلامية والأوربية التي أيدت سياسة أبناء الشعب الجزائري ودعمهم لاتجاهه الوحدوي [١].

أما حركة فرحات عباس فقد واجهت معارضة شديدة من جانب جمعية العلماء المسلمين، إذ عمل قادتها على إقناع الطبقة الشعبية الموالية لها وحثها على عدم الانخراط في الاتحاد الشعبي الجزائري، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى خلق صعوبات ومعوقات لجهود فرحات عباس، ومن ثم لم تستطع حركته أن تفتح لها فروعاً في المدن الجزائرية، إذ لم يكن لها سوى تسعة فروع في مدينة قسنطينة ضمت خمسين عضواً وأربعة فروع في مدينة وهران، وفرع واحد في مدينة الجزائر، ولم يستطع أن يجعل من الاتحاد الإسلامي حزبا قائماً بذاته له قاعدة واسعة من أبناء الشعب الجزائري[٢]. استمرت حركة التجمع الفرنسي الإسلامي إلى غاية شهر آب من عام ١٩٣٩، ورفعت شعارات من أجل الخبز والمدارس الفرنسية واللغة العربية، ولكن تلك الشعارات بقيت حبراً على ورق؛ بسبب ضعف نشاط الحركة التي لم تستطع تحقيق تلك المطالب التي وعدت بها الحركة أبناء الجزائر[٣].

ساهم الشيوعيون في تأسيس التجمع الفرنسي الجزائري، إذ كانوا يأملون من الحركة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ما بين الفرنسيين والجزائريين، مما دفعهم إلى دعوة الشعب الجزائري لمنح التأييد والدعم الكاملين لحركة التجمع الإسلامي، من أجل تحقيق الوحدة ما بين كل القوى الديمقراطية في البلاد. وأكدت ذلك صحيفة "الكفاح الأجتماعي ""Lutte Sociale " موقفها الداعم للتجمع الفرنسي الإسلامي، إذ أشارت في إحدى مقالاتها بالقول: "**كل المناضلين المخلصين للقضية الجزائرية وللشعب الجزائري على دراية وعلم بأن التأخر في الاستجابة للكثير من مطالبنا لا يعود إلى معارضة السلطات الفرنسية وإدارتها في الجزائر فحسب، وإنما يعود أيضاً إلى تفرقنا ورفض البعض منا التقرب إلى القوات الأوربية في الجزائر. ونحن اليوم متيقنون بضرورة بعث وحدتنا ويجب ترسيخ سبل التفاهم الفرنسي الإسلامي**

---

(١) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٢) MahfoudKaddach , Op.Cit . p٥٧٨.

(٣) بسام العسلي، الصراع السياسي، ص ٩٨ .

تحت شعار الديمقراطية والنضال من أجل حقوق الإنسان والمواطن والتقدم الاجتماعي"[1] .

أصيبت حركة المطالب الإسلامية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية بالضعف والانقسام، وأخذ نشاط فدرالية النواب لمدينة قسنطينة بالإضمحلال، والحال ذاته أصاب الاتحاد الشعبي الجزائري والتجمع الإسلامي الفرنسي الجزائري، إذ تراجع عدد المنضمين إليهما بشكل ملحوظ، بسبب فشلهما في تحقيق أهدافهما التي وعدوا بها أبناء الشعب الجزائري[2]، وأصبح العلماء وجمعيتهم عرضة لإجراءات مشددة من قبل السلطات الفرنسية عليها، وجاءت قرارات السلطة الفرنسية مكملة لتضيق الخناق على الساسة الجزائريين وأبناء الشعب الجزائري إذ أصدرت قراراً بحل الحزب الشيوعي الجزائري، وحزب الشعب الجزائري واعتقلت معظم قادتهم في السجون والمعتقلات، وعطلت الصحف لسان حال تلك الأحزاب[3].

تسارعت وتيرة الأحداث أثناء الحرب العالمية الثانية، وألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجزائر، كما أشرنا من قبل، فإن النشاط السياسي للأحزاب الجزائرية توقف في الجزائر وفرنسا؛ نظراً لظروف الحرب من جهة، ولموقف فرنسا المتصلب من جهة أخرى. وكان معظم الزعماء السياسيين الجزائريين في السجون الفرنسية بموجب ما صدر من المراسيم والقوانين التعسفية الفرنسية، وتعرضت الأحزاب الوطنية في تلك المدة للحل والمنع من ممارسة أي نشاط سياسي، وذلك تماشياً مع ظروف الحرب بحسب السلطات الفرنسية. ومن هؤلاء الذين اضطهدتهم الإدارة الفرنسية، أعضاء حزب الشعب الجزائري في الجزائر، سواء كانت إدارة حكومة الجمهورية الثالثة، أو حكومة فيشي فخلال ١٩٣٩- ١٩٤٠، قرر أحد الجنرالات الفرنسيين في الجزائر سجن أعضاء الحزب، ومنهم مصالي الحاج؛ لقيامهم بنشاط مكشوف معاد لفرنسا، وأنهم كانوا يندسون بين الجنود

---

(1) خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية ١٨٣٠– ١٩٥٤**، المركز الوطني للكتاب والبحث، الجزائر، د.ت، ص ص ٢٨٤– ٢٨٥ .

(2) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

(3) جلال يحيى، المغرب العربي، ص ٢٠٢.

الجزائـريين فــي الجـيش الفرنســي، ويعملــون علــى إضــعاف روحهــم المعنويــة، ويحرضونهم على العصيان، وعدم المشاركة في الحرب ضد السوريين في الشام[١].

توقف النشاط السياسي في الجزائر بسبب ظروف الحرب وآثارها، ومن ثم توحيد جهود فرنسا ضد ألمانيا النازية التي أعلنت الحرب على فرنسا. وما تعرضت لـه من ضربات ألمانيـة فـي حزيران ١٩٤٠، الأمر الذي كشف كثيراً من الحقائق وتوضيح الغموض في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فقد سقط مع ذلك جدار الورق الذي طالما أحاطت بـه فرنسا نفسها حتى توهم الجزائريون بأنها قوة لا تقهر، وأن جيشها معزز بالعناية الإلهية، وكان ذلك كفيل لإيقاظ بقية الجزائريين الذين كانوا يثقون بفرنسا[٢]. وفي أثناء حكومة فيشي انتشرت في الجزائر واجهات العمل الدعائي لدول المحور من الفرنسيين أنفسهم لاسيما المعمرين، و ظهرت صحف ذات اتجاه جديد بين١٩٤٠ –١٩٤٢، كانت معظمها تدعو بالنصر لقوات المحور، وتشيد بالنظام الجديد الذي مثله أدولف هتلر، وتستنكر أعمال الديمقراطيات الرأسمالية (بريطانيا والولايات المتحدة)، وكانت هذه الصحف تنشر أخباراً عن الألمان وبيتان، وشعارات الدولة الفرنسية، وتنتقد اليساريين والبريطانيين[٣]. ويذكر فرحات عباس أن ٨٠% من المعمرين الفرنسيين في الجزائر كانوا موالين لحكومة فيشي والألمان، وكان همهم الوحيد عندئذ، مثلما هو في السابق، الاحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم وكانوا يستقبلون أعضاء لجنة وقف القتال بالشمبانيا في الفنادق والفيلات، كما ظهرت فيهم روح التمرد على حكومة باريس لدرجة كبيرة، حينما منع الحاكم العام "**لوبو**" مقالات عدة من النشر عام ١٩٤٠ تهاجم علانية الحكومة الفرنسية، ومن بين ما جاء في أحدها: "**لقد ارتكبت فرنسا أخطاء وعليها وحدها أن تدفع الثمن ولسنا على استعداد لدفعه بدلها** "[٤].

---

(١) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص١٨٠.

(٢) أحمد مهساس، **الحركة الوطنية في الجزائر**، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ت، ص ١٨٣.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص١٧٨.

(٤) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص١٧٨.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٤٢ نزلت قوات الحلفاء في شمال إفريقيا وألحقت هزيمة قاسية بقوات فيشي في الدار البيضاء، ووهران ومدينة الجزائر. ونشر **فرحات عباس** في العاشر من شباط ١٩٤٢ بياناً للشعب الجزائري الذي وقعه ٥٦ من الأعيان والمنتخبين المسلمين متخلياً فيه عن أهداف ما قبل الحرب، والمتمثلة في حصول الجزائريين على حق المواطنة الفرنسية. وفي الواقع فان هذا البيان تضمن مفهوم الاستقلال الداخلي الذي أضفت عليه إيدلوجية حزب الشعب الجزائري قوة فلسفته[١].

٢. الأحزاب السياسية الجزائرية وموقفها من الحرب:

كانت الحياة السياسية في الجزائر عند اندلاع الحرب العالمية الثانية غير مستقرة، وشهدت تدهوراً إيديولوجياً؛ بسبب اضطراب قرارات نخبة تلك الأحزاب، إذ حاول البعض من هؤلاء السياسيين إتباع مبدأ ميكافيلي[٢] في التعامل مع فرنسا ومع مسار الأحداث[٣]، إذ كانت تلك الأحزاب عاجزة عن إظهار الحماسة التي كانت تزرع الأمل في نفوس المواطنين من قبل، فهي مجرد أسماء يستذكرها الجزائريون، بعدما أصبحت اً محظورة النشاط وفرضت عليها رقابة شديدة ومحاصرة قادتها من

---

(١) بنيامين سطورا، المرجع سابق، ص ص ١٨٥- ١٨٦.

(٢)مصطلح سياسي يستخدم من قبل السياسة في العالم ليعبر من خلاله عن المبدأ هو: "الغاية تبرر الوسيلة". وهو المبدأ الذي جاء به الكاتب الإيطالي الشهير نيقولا ميكافيلي (Niccolo Machiavelli)، من مواليد فلورنسا في ٣ أيار عام ١٤٦٩، وتوفي في فلورنسا في ٢١ حزيران ١٥٢٧، وكان مفكرا وفيلسوفا سياسيا إيطاليا إبان عصر النهضة . اصبح ميكافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبحت فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي. اشهر كتبه على الأطلاق ،كتاب الأمير، والذي عملا هدف ميكافيلي منه أن كتب تعليمات للحكام، نشر الكتاب بعد موته، وايد فيه فكرة فكرة أن ما هو مفيد فهو ضروري، والتي كانت عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية. ولقد فصلت نظريات ميكافيلي في القرن العشرين .لمزيد من التفاصيل ينظر: نيقولا ميكافيلي ، كتاب الأمير، ترجمة عبد القادر الجموسي، ط١،المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(٣) جوان غيلسبي، ثورة الجزائر، ص ٧٠ .

قبل السلطات الفرنسية[1]. بالمقابل، كانت السلطات الفرنسية أمام خيارين في طريق التعامل مع الحركة الوطنية في الجزائر: الأول هو القضاء عليها، واستغلال ظروف الحرب كفرصة مؤاتية لتحقيق ذلك، والثاني تطويع الحركة الوطنية، وتوظيفها في تحفيز الشعب الجزائري لدعم فرنسا بالحرب، ومواجهة الدعاية الألمانية المعادية[2].

وعلى الرغم من الحظر والرقابة المشددة التي فرضتها السلطات الفرنسية على الأحزاب الجزائرية، إلا أنها كانت بحاجة إليها بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال: نجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد سبقت الأحداث والتزمت الصمت، وكانت تراقب تطور الأحداث في الجزائر وفرنسا[3]. وطلب بن باديس من أعضاء الجمعية البقاء على الحياد وانتظار ما ستسفر عنه الحرب من نتائج، وعد التسرع موقفاً قد يكلف الجمعية كثيراً في ضوء توازنات القوى الدولية آنذاك[4]. وعلى ما يبدو أن الشيخ بن باديس كان متوقعاً أن السلطات الاستعمارية الفرنسية سوف تضغط على الجمعية للوقوف إلى جانب فرنسا في الحرب، وذلك من أجل الاستفادة من قاعدتها الجماهيرية في أوساط المجتمع الجزائري. وبناء عليه قرر إيقاف صدور مجلة(الشهاب)، وذلك تحسباً من أن تكون منبراً للدعاية الفرنسية خلال الحرب[5]. لذلك فأن جمعية العلماء المسلمين اتخذت موقفاً معارضاً لفرنسا، كما أرادت الجمعية تذكير الفرنسيين من أن العلاقة يجب أن تكون على أساس المصالح

---

(١) كولين وفرانسيس جونسون، المصدر السابق، ص ٥٦ .

(٣) C.A.O.M . (AIX), cart n°٩٠ ١H٢٠, rapport Date du ١٢September ١٩٣٩, Algérie.

(٣) محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص ١٩٥ .

(٤) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص١٨٦.

(٥) **الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت)على الموقع: www.onefd . Edu .dz.

المتبادلة. وليس اتخاذها مطية لتحقيق ما كانت تسعى إليه عبر استغلال سمعتها، ومكانتها الكبيرة لدى الأوساط الجزائرية(١).

أثبتت وقائع الأحداث، عمق الدراية، والتجربة لدى قادة جمعية العلماء المسلمين، حينما اتصلت السلطات الفرنسية بالجمعية، وطلبت منها العمل على تعزيز الجبهة الداخلية من أجل دعم المجهود الحربي الفرنسي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وحينما عجزت عن الحصول على موقف مساند لها(٢). اتخذت السلطات الفرنسية طرقاً ملتوية لعلها تستطيع من خلالها كسب تأييد الجمعية، حينما حاولت اختراق صفوفها عبر الاتصال الفردي بأعضائها، مستغلة بذلك بعض الخلافات الطفيفة التي حصلت في صفوف الجمعية، ولكنها فشلت أيضاً في محاولتها(٣). إذ نجحت فرنسا في كسب مساندة الشيخ الطيب العقبي لها، وهذا الأمر جعل بن باديس يواجه ضغوطاً متوالية من طرف الشيخ الطيب العقبي الذي طلب منه توجيه برقية إلى الحكومة الفرنسية يجدد فيها الولاء لفرنسا، وتأييدها في الحرب ضد ألمانيا. ولكن بن باديس رفض هذا الطلب(٤)، وقرر العقبي أن يستقيل من إدارة جمعية العلماء يوم السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٣٩(٥). وكاد مثل هذا الموقف أن يعصف بالجمعية، ومصداقيتها في السعي من أجل المحافظة على مصالح الشعب الجزائري، والعمل من أجل استقلالها.

لم تفلح محاولات السلطات الفرنسية في كسب ود الجمعية وقيادتها، بعدما رفضت قيادة الجمعية رفضاً قاطعاً كل العروض، والمغريات التي قدمت لهم من قبل

---

(١) قدادرة شايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري ١٩٣٤-١٩٥٤ ... دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

(٢) محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٣) رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس... فلسفته وجهوده في التربية والتعليم**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٦٩، ص ١٩٩ .

(٤) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٥) رابح تركي، المصدر السابق، ص ١٧٨.

السلطات الاستعمارية من أجل إرسال برقيات الولاء، والتأييد لفرنسا في حربها ضد الألمان، ورفضهم توجيه نداء إلى الشعب الجزائري الداعي إلى الوقوف إلى جانب فرنسا، والجهاد في سبيلها[١]. فعلى سبيل المثال رفض كل من عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي تلبية دعوة السلطات الاستعمارية الفرنسية بالتعاون من أجل التصدي للدعاية الألمانية المعادية، ولكنهما رفضا ذلك الطلب. وهذا الموقف دفع السلطات الفرنسية إلى معاقبة البشير الإبراهيمي بأن أمرته بتوقيف الدروس التي يلقيها في دار الحديث، ومنع الطلبة من الإقامة فيها[٢]. وحينما وجدت السلطات الفرنسية إصراراً منه في هذا الأتجاه، بعدما طلبت منه مرة ثانية الوقوف إلى جانبها من أجل منع الدعاية الألمانية، وحث الجزائريين للوقوف إلى جانبها في الحرب من خلال بعض الدروس التي توجه ضد إذاعة برلين العربية[٣]. عدت السلطات الفرنسية الاستعمارية موقف جمعية العلماء المسلمين موقفاً معارضاً لفرنسا[٤]، فقد استشاطت تلك السلطات من الموقف المبدئي الذي اتخذته الجمعية من مسألة تأييد فرنسا في الحرب. ونتيجة لمدى التأثر من موقف جمعية العلماء المسلمين الرافض للطلبات الفرنسية في تحقيق الدعاية المطلوبة لهم، اتخذ الفرنسيون جملة من الإجراءات لمعاقبة الجمعية على موقفها، ومنها: نفي البشير الإبراهيمي في العاشر من نيسان عام ١٩٤٠ إلى مدينة آفلو[٥] في الجنوب الجزائري، ووضع رئيسها الشيخ الشيخ بن باديس رهن الإقامة الجبرية في مدينة قسنطينة[٦].

---

(١) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ٦٤ .

(٣) C.A.O. M.(AIX), cart ٩H٤٦, rapport n°١H ٢٨١١ Date du ٤ Octobre ١٩٣٩, Algérie.

(٤) C.A.O. M.(AIX), cart ٩H٤٦, rapport n°٢٢١١ Date du ١Aveil ١٩٤٠, Algérie.

(٤) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥) مدينة تقع في ولاية الأغواط جنوب الغربي من الجزائر.

(٦) C.A.O.M(AIX), cart ٩H٤٦, rapport n°٢٢١١ Date du ١Aveil ١٩٤٠.Algérie.

لم يتغير موقف جمعية العلماء المسلمين حتى بعد وفاة الشيخ بن باديس في السادس عشر من نيسان عام ١٩٤٠[١]، بل بقي موقفها ثابتاً، إذ سلك خليفته الشيخ البشير الإبراهيمي النهج نفسه رغم وجوده في المنفى[٢]. ونتيجة هذا الموقف، وجدت جمعية العلماء نفسها شبه معزولة ومدارسها مغلقة.

أما عن موقف **اتحاد المنتخبين**(فيدرالية النواب) التي ينتمي إليها كل من فرحات عباس وبن جلول، فقد أيدت فرنسا في حربها ضد الألمان، وأبدت استعدادها لتبني الرأي الفرنسي من الحرب. والأكثر من هذا، تطوع كل من فرحات عباس، وبن جلول، والأخضري في صفوف القوات الفرنسية، والمشاركة في الحرب من أجل الدفاع عن فرنسا. وبذلك اظهروا تعلقهم بفرنسا، اعتقادا منهم بأنه في حال مشاركتهم في هذه الحرب إلى جانب فرنسا تعني الانتصار للسلام وللحرية والديمقراطية التي لم يعرفوها على أرض وطنهم الجزائر، وإنما عرفوا تلك الديمقراطية من خلال ما تلقوه من تعليم في جامعاتها، وتأثروا بثقافتها، واتجاهاتها الفكرية[٣].

كان كل من فرحات عباس وبن جلول يتصوران بأن الوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها سوف يدفعها إلى تغير سياستها اتجاه الجزائريين أو النظر في مطالبهم بعين العطف والعدالة[٤]. وإذ يرى الذين أيدوا فرنسا في الحرب، أنه يمكن على أقل تقدير، قيامها بإصلاحات مكافأة لشعوب مستعمراتها نتيجة إخلاصها، وتضحيتها، ووقوفها إلى جانبها في منحتها. ولكن هذا الرأي لم يكن دقيقاً، لأن فرنسا لم تقدم شيئاً للتضحيات التي قدمها الجزائريون في الحرب العالمية الأولى. وبناء على ذلك اتضح أن تطوع فرحات عباس وبن جلول للدفاع عن فرنسا لم يكن إلا نتيجة التأثير

---

(١) بشير كاشه ألفرحي، المصدر السابق، ص ١٢١ .

(٢) رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٥، ص ١٥.

(٣) قدادرة شايب، المصدر السابق، ٢٩٨.

(٤) محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص ١٩٥.

الثقافي، السياسة المسايرة والانتهازية من أجل استغلال الفرص لتحقيق ما يصبون إليه[١].

أما **الحزب الشيوعي الجزائري** فقد أبدى هو الآخر تأييده لفرنسا، والوقوف إلى جانبها في الحرب. ولكن بعد سقوط باريس في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٤٠ بأيدي القوات الألمانية، وأصبحت الحكومة الفرنسية خاضعة للاحتلال، وبما أن الجزائر هي جزء من الأراضي الفرنسية فان نفوذ حكومة المارشال بيتان امتد إليها. وانعكس ذلك سلباً على الحزب الشيوعي الجزائري، حينما قررت السلطات الفرنسية حل الحزب الشيوعي الجزائري، وألقت بزعمائه في السجون، وذلك بحجة ارتباطهم بالحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الشيوعي السوفيتي[٢]. ونتيجة ذلك، أصبح الحزب الشيوعي الجزائري عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في وضعية صعبة جداً، فأعضاوه في السجون مما دفع بزعيمه بن علي بوخرت إلى تقديم استقالته من قيادة الحزب. وهذا ما أثر سلباً على نشاط الحزب الشيوعي في الجزائر خلال هذه المدة[٣].

أما موقف **حزب الشعب** من قضية الوقوف إلى جانب فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية فكان من أصلب المواقف مقارنة ببقية الأحزاب الجزائرية الأخرى. إذ بقى على موقفه ثابتاً حيال القضايا التي تخدم المسألة الجزائرية، والشعب الجزائري، وهي سياسته التي تبناها منذ تأسيسه، ومن هنا رفض الحزب زج الجزائر في حرب تدور رحاها بين الدول الاستعمارية[٤]، إذ لم يكن الحزب مؤمناً بالاعتماد على قوة أجنبية لتحقيق أهدافه الوطنية ومواجهة الاستعمار. وعلى هذا الأساس كان موقف الحزب واضحاً من الحرب، إذ عبر رفضه مشاركة الجزائريين فيها، وكتبت صحيفة البرلمان الجزائري، لسان حال الحزب، بهذا الخصوص، تقول: " **لا يرغب المسلمون في شمال أفريقيا الذين يمثلون ثلث الجيش الفرنسي أن يكونوا مرتزقة حرب. لكن**

---

(١) عزالدين معزة، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٢) أحمد مهساس، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٣) جورج الراسي، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٤) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

للدفاع عن الحقوق للجميع نعم"[1]. ومع بدء العمليات العسكرية بمشاركة فرنسا في الحرب العالمية الثانية، نشر الحزب بياناً موجهاً إلى الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي حرضهم على رفض أوامر قادتهم، ورفع البنادق إلى الأعلى إشارة منهم على عدم الرغبة في القتال. ولم تجد تلك التعليمات وذلك التحريض استجابة واسعة من قبل المجندين؛ وذلك بسبب نسبة الأمية العالية بينهم، كما أن وضع حزب الشعب في تلك المدة لا يسمح له بمبادرة واسعة تجاه المجندين لملاحقة السلطات الاستعمارية لأعضاء الحزب واعتقال كثيراً منهم[2].

أدركت السلطات الفرنسية في الجزائر مدى دور وتأثير حزب الشعب على الجزائريين، فسارعت السلطات الفرنسية إلى حله في السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٣٩وأعتقال زعيمه مصالي الحاج، وعدد من قيادات الحزب[3]، مما دفع بالحزب، ونتيجة تلك الإجراءات إلى تحويل نشاطه من العلن إلى السر، فقد واصل الحزب نشاطه، ومهامه بأشكال، ووسائل عديدة منها :عقد الاجتماعات، وتوزيع المنشورات، وكتابة الشعارات المعادية للحرب، وفرنسا على الجدران، واستغلال المناسبات، والأحداث الاجتماعية، والدينية للتثقيف حول مسألة رفض الحرب[4]. كما نشط الحزب في البلديات الصغرى والمناطق الريفية، وعقدت اجتماعات من أجل بيان موقف الحزب من الحرب، وكانت تلك الاجتماعات تعقد في أوقات متفاوتة، وتكون عادة في المساء خشية من مراقبة السلطات الفرنسية. كما شهدت المدن الكبرى هي الأخرى نشاطاً مكثفاً من جانب قيادات الحزب، ففي مدينة تلمسان عقدت اجتماعات عدة خلال كانون الأول عام ١٩٣٩، وكانت تناقش خلالها مسألة توعية الشباب

---

(1) عبد القادر جيلالي بلوفة، **الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٤٠.

(2) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٣٠٠ .

(3) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص ١٩٢ .

(4) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٧ .

الجزائري عن هدف الاستعمار الفرنسي من تجنيد الجزائريين للقتال معه في الحرب الاستعمارية[١].

حاول حزب الشعب تنسيق موقفه مع بقية الأحزاب الأخرى، وقامت قيادة الحزب بإجراء اتصالات مع قيادات الأحزاب، والجمعيات الأخرى، ففي التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٩ اجتمع في مدينة غليزان عناصر من حزب الشعب الجزائري وهم: شاذلي معمر ومسلمي معزوز بأعضاء من جمعية العلماء المسلمين ومنهم: بونان جلول وولد عدة، وحضر الاجتماع أيضاً رئيس نقابة الفلاحين في المنطقة. وكان هدف الحزب من تلك اللقاءات إعطاء فكرة واضحة عن الغاية والهدف من تشكيل التنظيمات السرية للحزب، وحث الأحزاب، والجمعيات الأخرى على اتخاذ موقف موحد رافض لفكرة تجنيد الشباب الجزائريين في الجيش الفرنسي، ومشاركتهم في الحرب[٢].

أثار تنامي دور، ونشاط حزب الشعب المعارض للحرب مخاوف السلطات الاستعمارية، مما جعلها تركز جهودها في مراقبة العناصر المشبوهة بانتمائها للحزب، عبر مراقبة الرسائل الشخصية، وتحركات تلك العناصر[٣]. قام شباب من المنتمين إلى الحزب والمتحمسين للنضال من أجل استقلال الجزائر، ومن الذين كانت رؤيتهم تكمن في أن الحرب الدائرة، وضعف فرنسا فرصة لإعلان التمرد، وإعلان الثورة، وكان هؤلاء الشباب ينتظرون من قيادة الحزب الإشارة للقيام بالعمل عسكري، ولكن قيادة الحزب لم تسمح بالقيام بمثل هذه التحركات بحجة أن الوقت غير مناسب، وأن الموضوع يحتاج إلى تخطيط مسبق، واستعداد كبير[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٨ .

(٣)Robert Aron et Autres , **Les origines de la guerre d'Algérie**,ed : fayard, paris, ١٩٦٢, p٧٩.

(٣) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ١٧٠ .

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٩.

كثف حزب الشعب الجزائري نشاطه ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية، إذ دعا إلى تنظيم تجمعات شعبية، واحتجاجات جماهيرية للمطالبة بحقوق أبناء الشعب الجزائري، ومنها ما حدث بمدينة الجزائر وبعض المدن الجزائرية الأخرى مثل: البليدة، والأربعاء، ومفتاح، وسيدي موسى، والمدية، ودلس[١].

حاولت حكومة فيشي أن تسلك سياسة الوفاق مع حزب الشعب، وعندما لم تنجح، لجأت إلى المعاملة القاسية لأعضائه، فقد أجرت اتصالات مرتين بمصالي الحاج إحداهما في تشرين الثاني عام ١٩٤٠، والثانية في آذار عام ١٩٤١ في محاولة للتفاهم معه على أساس التعاون على تحقيق المساواة بين الفرنسيين والجزائريين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام، و المجلس النيابي، وغيرها من مطالب الحزب الأساسية[٢].

وعلى ما يبدو أن قيادة حزب الشعب كان لديها تصور من أن هذه المحاولات كان الغرض منها الخداع والتسويف. ونتيجة ذلك، كثف الحزب من نشاطه المشترك مع القوى الوطنية للقيام بحركات احتجاجية واسعة ضد السلطة الفرنسية، حتى أن كوادر الحزب تمكنت من التغلغل إلى داخل الثكنات العسكرية الفرنسية، والتأثير على بعض المجندين الجزائريين من فرقة القناصة التابعة لفيلق الشرق في الحراش قرب مدينة الجزائر[٣] يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤١، بالقيام بمواجهة ضد السلطة الفرنسية تصدى لها الجيش الفرنسي بكل وحشية[٤]. وقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل أكثر من عشرة جنود من الجيش الفرنسي، أثار هذا الحدث المتنامي القيادة العسكرية، وتخوفت من تأثير وانعكاسات مثل تلك الأحداث على الأوساط الشعبية. هذه الأوساط التي كانت تهيجها مختلف الأحزاب الجزائرية،

---

(١) الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية ١٩٠٠- ١٩٥٤ الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٧، ص ٧٠.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،ج٣، ص١٨١.

(٣) محمد تقية، المصدر السابق، ص ٩٩ .

(٤) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٤٥٠ .

وعلى الخصوص حزب الشعب الجزائري، وكانت آراء هذه الأحزاب منتشرة مما أدى إلى أن توصف التقارير الاستعمارية هذه الأحداث بأنها حركات نامية في بلدان شمال أفريقيا، انتقل تأثيرها إلى عقول الفرق العسكرية الأهلية(١). وبعد هذه المواجهات مباشرة قامت السلطات الفرنسية بالرد من خلال محاكمة أعضاء من حزب الشعب الجزائري، مما يؤكد أن حزب الشعب قد أصبح له القدرة على التغلغل ما بين الجنود في داخل الثكنات العسكرية للجيش الفرنسي، وأصبح له القدرة على التأثير بهم(٢).

وبعد شهر واحد فقط على مواجهة الحراش، أي في السابع عشر من آب عام ١٩٤١، تمت محاكمة مصالي الحاج وثمانية وعشرين من رفاقه(٣)، إذ خاطب مصالي الحاج القاضي فيما يخص مسألة حقوق الشعب الجزائري، قائلا: "**إن حزب الشعب يرغب في المساواة المطلقة، واحترام تقاليدنا وديننا، ونحن لا نرغب بالأنفصال عن فرنسا، ولكن نريد التحرر بإعانتنا في أطار السيادة الفرنسية، وأملي في أن تحدث تغيرات جديدة مع فرنسا**"(٤). وبعد أخذ وردّ بين قيادات الحزب، وهيئة المحكمة، أصدرت حكمها بسجن مصالي الحاج مدة ستة عشر عاماً مع الأعمال الشاقة، ونفيه لمدة عشرين عاماً، ومصادرة أمواله، وتجريده من جميع حقوقه المدنية، لكونه عنصراً خطيراً على الأمن في الجزائر، أما رفاقه فقد حكم عليهم بأحكام مختلفة(٥). بالمقابل اختار الفرنسيون أربع شخصيات من أعيان الجزائر، وعينّوهم بقرار في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٤١ ليكونوا في المجلس الوطني الاستشاري الذي كان يتبع حكومة فيشي، ويزعم أحد الكُتّاب أن السلطات

---

(١) يوسف مناصرية، **وجهة نظر فرنسية في تقيم الوضع الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية**، مجلة المصادر، العدد ٨، الجزائر، أيار ٢٠٠٣، ، ص ١٣٧.

(٤) Robert Aron, Op.Cit, p. ٨٠.

(٣) ومنهم: بومدين معروف، عمار بوجريدة، خليفة بن عمار، مفدي زكريا، الشاذلي الملكي، محمد فليتة، قدور التركي، ابن العقب، محمد خيضر، بومعزة علاوة ومشتوي محمد وغيرهم. للمزيد من التفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٠٧ .

(٤) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٣٠٦ .

(٥) محمد تقية، المصدر السابق، ص ١٠٢.

الفرنسية كانت على علم بنشاط حزب الشعب السري، ولكنها عاملت أعضاءه على أنهم أناس مخدوعون، فأكتفت بسجنهم؛ لأنها لم تكن تعتقد أنهم يشكلون خطراً عليها[١].

لم يستسلم حزب الشعب لما حدث لزعيمه، وبقية قادة الحزب بعد الأحكام الجائرة التي صدرت ضدهم من قبل محكمة صورية لمعاقبة الحزب على موقفه المعادي للحرب. إذ قرر الحزب العمل ومواصلة المسيرة، والعمل على النهج نفسه الذي اختطته قيادته. وهذا جعل كوادر الحزب تكثف العمل السري، وتشكل قيادة سرية جديدة للحزب من أجل تسيير أعماله، لكون قياداته القديمة أصبحت معروفة لدى السلطات الفرنسية، فكان لابد من اختيار قيادات جديدة للحزب[٢]، ومن الأسماء الجديدة التي تبوأت مراكز قيادية في الحزب، وهي: أحمد فرغنة، وأحمد بودا، وحسين عسلة، والأمين دباغين، ومقري حسين، ومحمد طالب[٣].

ومن أولى الإجراءات التي اتخذتها قيادة الحزب الجديدة، إصدار تعليمات بتوسيع الدعاية المضادة لفرنسا من قبل مناضلي الحزب في وسط الجنود والأهالي، وفي داخل السجون، إذ كانت توزع منشورات سرية، ونشرات، ومن بينها: نشرة **العمل الجزائرية** و**صوت الأحرار**. وكانت هذه المنشورات تتضمن عبارات معادية لفرنسا ومطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج، وأعضاء قيادة الحزب[٤].

أحدثت هذه الموجة من العمل السري الدعائي المعادي لفرنسا من قبل أعضاء من التعاطف، والتجاوب من قبل الأهالي، بالمقابل أقلقت السلطات الفرنسية، لدرجة أن الحاكم العام في الجزائر كتب إلى حكومة باريس يبين تأثير الحكم الصادر على مصالي في تهيج الرأي العام الشعبي في الجزائر، إذ كتب يقول: "**إن الحكم على مصالي الحاج قد مس أخيراً قدماء المناضلين من حزب الشعب الجزائري،**

---

(١) أبو القاسم سعدالله، ج٣، ص ١٨٠.

(٢) الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٣) فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص ١٣٨-٢٠٢.

(٤) قدادرة شايب ، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

والمستقبل وحده الذي سوف يقرر ما إذا كان قرار المحكمة سيعطي المصاليين مجداً جديداً من خلال بلورة شعور الغضب، والمرارة لدى أعضاء حزبه ضد الفرنسيين"[١] .

لم تقتصر ردود فعل حزب الشعب على الموقف المعادي من جانب السلطات الفرنسية على الجزائر فحسب، وإنما شهدت فرنسا هي الأخرى تحركات من قبل أعضائه، بعد إطلاق سراحهم من قبل القوات الألمانية على اثر احتلالهم المنطقة الشمالية من فرنسا، لإعادة تنظيم الحزب، وكثفوا اتصالاتهم بالعمال المهاجرين من خلال اتحاد عمال شمال أفريقيا، وكان الهدف من وراء ذلك الاستعداد لأي عمل محتمل ضد الفرنسيين في داخل الجزائر، أو خارجها، وقام اتحاد عمال شمال أفريقيا بالعمل على تشجيع العمال المهاجرين للانضمام إلى صفوف حزب الشعب الجزائري مستغلين التسهيلات التي منحتها السلطات الألمانية لهم في مواصلة نضالهم[٢] .

٣. الحركة الوطنية وقرار التجنيد في الحرب :

كانت ظروف التجنيد للجزائريين في الحرب العالمية الثانية صعبة ومختلفة عما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى. وذلك من جوانب عدة إذ إن الوضع الاقتصادي في الجزائر كان يعاني تدهوراً كبيراً، وتنامي الكراهية للمستوطنين من قبل الأهالي، وانتصار الفاشية في أوربا، والفشل الذي لحق بالجبهة الشعبية نتيجة عجزها في تحقيق وعودها لاسيما أن الشعب الجزائري علق أمالاً عريضة على وعود الجبهة[٣]. ويمكن عد هذه العوامل سبباً في عدم الاستجابة بشكل كبير من قبل الجزائريين لدعوات التجنيد والالتحاق بالجيش الفرنسي. إلى جانب ذلك، أدت الأحزاب الجزائرية دورا كبيرا في تشجيع الشباب على عدم الاستجابة لدعوات

---

(١) نقلاً عن، عز الدين معزة، المصدر السابق ، ص ٣١٠.

(٢) الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٧.

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٢.

الفرنسيين بالالتحاق بجبهات القتال التي لا ناقة لهم فيها، ولا جمل سوى أنهم سيكونون الضحية التي تقدمها فرنسا في محرقة الحرب(١).

أحدثت مستجدات إقليمية فرضت على فرنسا أن تعمل بشتى السبل من أجل دفع الشباب في منطقة المغرب عموماً، والجزائر تحديداً، للتطوع في القوات الفرنسية، إذ كان الجنرال فرانسيسكو فرانكو أخذ يثقف لسياسته التوسعية في المغرب الأقصى، وإقليم وهران، كما كانت إيطاليا تعمل على إحياء مشروعها الاستعماري في تونس. ومن أجل مواجهة هذه التهديدات كان لزاماً على الفرنسيين إرسال قوات عسكرية إلى منطقة المغرب العربي، ونظراً لأنها كانت منشغلة بالتطورات السياسية، والعسكرية في أوربا، فأنها كانت غير قادرة على إرسال أي قوة عسكرية إلى هناك، ومن هنا كانت مسألة التجنيد مسألة حياة، أو موت بالنسبة لها(٢).

عندما بدأت تلوح في الأفق ملامح الحرب بين الدول الكبرى، وأخذت فرنسا تستعد لتلك الحرب، ناقش الخبراء العسكريون الفرنسيون في التاسع عشر من تموز عام ١٩٣٧ كل الاحتمالات التي قد تواجهها فرنسا في حالة اندلاع الحرب، وتم الاتفاق على مخطط عسكري أطلق عليه اسم (EPlan)، حيث حدد هؤلاء الخبراء عدد القوات الواجب تهيأتها خلال الأعوام الأولى من الحرب في حالة اندلاعها بـ (٣٠٠) ألف جندي من المستعمرات الفرنسية (٣). وحينما اندلعت الحرب، أقرت الحكومة الفرنسية برئاسة بول رينو، وبعد دخول فرنسا الحرب رسمياً في الثالث من أيلول عام ١٩٣٩، قوانين التجنيد العام في فرنسا، والعمالات الجزائرية الثلاثة. ووصل عدد المجندين إلى (٦٥,٩٣٠) مجنداً منهم (٤٣,٠٠٠) جندي مرابط على

---

(١) محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٢) **التجنيد الإجباري للجزائريين**، مقال منشور على الشبك العالمية للمعلومات(الأنترنيت) على الموقع: www.١novembre٥٤.com/tarikh-djazai

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٣.

الحدود الفرنسية. وفي آذار عام ١٩٤٠ ارتفع عدد المجندين ليصل إلى (٨٩,٠٠٠) من أجل الدفاع عن فرنسا وإمبراطوريتها[1].

وكان دور الجزائريين في المجهود الحربي كبيراً نوعاً ما مقارنة ببقية مناطق المغرب العربي، فقد كانت عملية التجنيد تجري بسرعة على الرغم من الدور الذي قامت به الأحزاب الجزائرية، وعلى رأسها حزب الشعب الجزائري، في تثقيف الشباب الجزائري حول رفض التجنيد، والالتحاق بجبهات القتال. إذ لجأت السلطات الفرنسية إلى فرض سياسة التجنيد الإجباري على الجزائريين[2].

ونتيجة لهذه السياسة التي اتبعتها السلطات الفرنسية يلاحظ أن عدد المجندين الذين التحقوا بالقوات الفرنسية خلال الشهرين الأولين من الحرب ارتفع إلى (٢٦,٠٠٠) مجند، ثم ازداد في شهر حزيران عام ١٩٤٠ إلى (١١٠,٠٠٠) مجند[3]. إن هذه الأعداد الكبيرة من المجندين الجزائريين جعلت بعض المسؤولين الفرنسيين يقتنعون بقدرات بلدهم على الدفاع عن كيانه، هذا من جهة والمحافظة على مستعمرتها من جهة ثانية، وفي هذا الصدد أشار رئيس الوزراء الفرنسي ادوارد دالادييه قائلاً: "**إن فرنسا قادرة على حماية الإمبراطورية الفرنسية ولها القوة والقدرة العسكرية لتحقيق ذلك**"[4].

حاولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من خلال وسائلها الدعائية، لاسيما الصحافة، إبراز مقدرة الجيش الفرنسي في مواجهة الجيوش الألمانية، وأنها قد استنفرت قدماء الجنود والشبان للالتحاق بالمعسكرات، وأن المجندين في الجيش الفرنسي لهم القدرة في عددهم، وعدتهم على مواجهة الخطر المحدق بفرنسا ومستعمراتها في المغرب العربي. أن تلك المزاعم التي حاولت الدعاية الفرنسية

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤ .

(٢) حسن صنجي، **تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص٥٨ .

(٣) Belkacem Recham , **les musulmans Algeriens dans lArmefrancaise ١٩١٩ – ١٩٤٥)** , paris ١٩٩٦, p . ١٨٠ .

(٢) Ibid, p. ١٨٢ .

ترويجها، لم تكن إلا ذر الرماد في العيون. بدليل أن الذين التحقوا بالمعسكرات، لم يجدوا المستلزمات والأعتدة العسكرية المطلوبة، ومن ثم الذهاب إلى جبهات القتال، كانت السبل غير سالكه إمام فرنسا لمواجهة جيوش المحور[١].

ساند المستوطنون الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية بخصوص موضوع التجنيد، لأن مصالحهم ووجودهم في الجزائر مرتبطة ببقاء فرنسا قوية،[٢]، أضف إلى ذلك، فقد أيد هؤلاء مسألة إرسال المجندين الجزائريين إلى جبهات القتال، وعدم بقائهم في الجزائر؛ لأنهم كانوا متخوفين من استغلال هؤلاء المجندين الظروف، والانقلاب على الفرنسيين، وتحرير بلادهم[٣].

شعرت السلطات الفرنسية أنها افتقدت الشرعية، والمقدرة على إقناع الجزائريين بمسألة التجنيد، لذا حاولت من خلال صحافتها مساندة عدد من الشخصيات الجزائرية لموضوع التجنيد وإظهار ولائهم وإخلاصهم لفرنسا. وذلك عبر إجراء التحقيقات الصحفية معهم، وإبراز مواقفهم الداعمة لفرنسا في محنتها وحربها ضد ألمانيا. ومن هؤلاء، الشيخ بلحول أحد شيوخ الزاوية القادرية الذي أكد ولاءه بكل صراحة لفرنسا ودعوته لأتباعه لمساندة الوطن الأم فرنسا، إذ صرح بالقول: " **حان الوقت، لنا نحن المسلمين للرد على دعوة الوطن الأم من أجل مواجهة الهمجية، والتسلط الأجنبي، وإظهار تلاحمنا، كونوا في الموعد للرد على أول دعوة من الحكومة الفرنسية للدفاع عن الحق، والحرية**"[٤]. كما ساند الشيخ قاسمي مصطفى رئيس جمعية الزوايا من خلال دعواته إلى الدفاع عن فرنسا، والقتال إلى جانبها[٥].

لم تقتصر تغطية الصحف الفرنسية بخصوص مساندة التجنيد على شيوخ الزوايا، وإنما أبرزت مساندة رموز النخبة الجزائرية المثقفة مثل: فرحات عباس، وبن

---

(١) حداد أحمد، المصدر السابق، ص ٦٤ .

(٢) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٤٤ .

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ١٧٠ .

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٣ .

(٥) Belkacem Recham , Op.Cit, p.١٨٤.

جلول الذين شاركوا مشاركة فعلية، وتطوعوا لخدمة فرنسا، والدفاع عنها[1]. كما أبرزت موقف الشيخ الطيب العقبي الذي استغلت السلطات الاستعمارية خلافاته مع جمعية العلماء المسلمين للحصول على دعمه، ومساندته لمسألة التجنيد. كان الغرض من وراء نشر تصريحات، ومواقف تلك الشخصيات بهدف التأثير على الجزائريين، ودفعهم للانضمام للجيش الفرنسي. كما حاولت الصحافة الفرنسية ضرب الأحزاب، والجمعيات التي وقفت ضد التجنيد، لاسيما حزب الشعب الجزائري، عندما حاولت خداع الرأي العام الجزائري بأن عناصر من الحزب قد التحقت بالجيش الفرنسي لخدمة فرنسا، والدفاع عنها، ومنهم: أحمد بن بله[2]وكريم بلقاسم اللذين تقلدا

([1]) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٤ .

([2]) أحمد **بن عبد المجيد بن بلّة** ، المعروف عربيا باسم "بن بيلا " ولد في الخامس والعشرين من كانون الأول عام ١٩١٨، في مدينة مغنية جنوب مدينة وهران ، واصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان، أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عام١٩٣٧، كان من المؤمل أن يسرح بن بلة من الخدمة العسكرية عام ١٩٣٩، ألا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أخر ذلك. وخلال الحرب نقل إلى كتيبة المدفعية المقاومة للطائرات في مدينة مرسيليا. وأثناء تعرضها لهجوم جوي مفاجئ صمد بن بله مع زملائه في التصدي للطائرات الألمانية وإسقاط عدد منها، ونال على أثر ذلك وساماً عسكرياً لشجاعته، تأثر بعمق بأحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥،أنضم إلى حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أصبح مسؤولاً في المنظمة الخاصة، ألقي القبض عليه عام١٩٥٠. ساهم في تكوين الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وقبض عليه مرة أخرى عام ١٩٥٦، عين أول رئيس للجزائر المستقلة أطاح العقيد هواري بومدين بحكومته في عام ١٩٦٥،استمرت مدة اعتقاله خمسة عشر عاماً، أصدر عفواً عنه عام ١٩٨٠، توجه بعدها إلى باريس وسويسرا ومن ثم عاد إلى الجزائر، توفي في نيسان عام ٢٠١٢،. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مائدة خضيرالسعدي،**أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤؛ الجزائر نيوز على الموقع: www.djazairnews.info

رتبة عريف في الجيش الفرنسي، وشاركا في حملتي إيطاليا، وفرنسا، وكانا مثاليين في الشجاعة، والإخلاص[١].

وجد السياسيون الفرنسيون أن مصير بلادهم مرتبط بضرورة نجاح عملية التجنيد في منطقة المغرب العربي، والجزائر تحديداً. ومن هنا دعت السلطات الفرنسية إلى ضرورة مواصلة الجهد، والعمل بشتى الوسائل لضمان استمرار عملية التجنيد. لذا وجدت قيادة أركان الجيش الفرنسي أن سلامة فرنسا تكمن في الاستغلال الأمثل، والكلي للطاقات البشرية في المغرب العربي، وتجنيدهم في الحرب. وأكد عدد من المسؤولين الفرنسيين في تصريحاتهم على صعوبة الوضع. وضرورة استمرار عملية التجنيد، ومنهم: وزير التسليح الفرنسي راؤول دوتي (Raoul Dauty) الذي قال: "**إن فرنسا تقاوم اليوم كما كانت تقاوم في أعز أمجاد تاريخها على وجهين، فهي تحارب من جهة، وتساير النمو والتقدم من جهة أخرى**"[٢] .

لقد عانى المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي من مظاهر التمييز مقارنة بأقرانهم من الفرنسيين في شتى المجالات: الرواتب، والترقيات، وظروف العمل[٣]، إذ أصبحت تلك الفوارق واضحة، ومحسوسة للجزائريين وممارسة يومية. وعن ذلك التمييز الذي كان يمارس ضد المجندين يشير أحمد بن بله، قائلا:" **إن الفوارق بين الضباط الفرنسيين، والجزائريين كانت كبيرة جداً، فقد كان لكل طرف ناديه، ولم نكن نلتقي حول مائدة إفطار واحدة، رغم التساوي في الرتب العسكرية**"[٤].

ومن أجل الحيلولة دون استجابة الشباب الجزائري لدعوات الأحزاب بمقاطعة عمليات التجنيد، حرصت السلطات الفرنسية على التظاهر بالمساواة، والعدل بين المجندين الجزائريين، والفرنسيين، وأنه لا توجد فوارق بينهما، وإخفاء التميز، لاسيما

---

(١) Mohamed tiab , **La chronologie Algeriann (١٨٣٠–١٩٦٢)**, Tl, Alger, ١٩٩٩, p . ٢٤٠.

(١) BelkacemRecham ,op . cit , p. ١٩٧.

(٣) فرحات عباس، **الشباب الجزائري ١٩٣٠**، ترجمة: الدكتور أحمد منور، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٩٧.

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٥ .

بعد الانتكاسات العسكرية التي تعرضت لها فرنسا على جبهات القتال ضد الألمان، لأنها كانت بحاجة لهؤلاء من أجل تعويض النقص الكبير في عدد قواتها. وبناء على ذلك، حرصت السلطات الفرنسية على إصدار التعليمات التي تخفف من الإجراءات المشددة بخصوص التحاق الجزائريين بالمدارس العسكرية الفرنسية. ومنها: مرسوم صدر في السابع من شباط عام ١٩٤٠سمح للجزائريين بالالتحاق بالمدارس العسكرية من دون أن يكون حاملاً للجنسية الفرنسية، مثلما كان مشروطاً من قبل(١)، كما تقرر أن يكون لهم الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن الفرنسي بخصوص الترقية، وشغل الرتب العسكرية العالية، وهو ما لم يكن ممكناً في السابق. كما حدد المرسوم الرواتب الشهرية لضباط الصف الاحتياطيين الذين أمضوا أكثر من عامين في الخدمة العسكرية. وفي الثالث عشر من آذار ١٩٤٠ صدر مرسوم آخر سمح لأول مرة بتشكيل كوادر من ضباط الصحة الأحتياطيين من الجزائريين، وكانت السلطات الفرنسية حريصة على ذكر كلمة (الأهالي)، كأن شهادة الدبلوم التي حصل عليها لم تكن الشهادة نفسها التي حصل عليها رفاقهم من الأوربيين(٢).

لم يكن هذا التحول والانفتاح الذي قامت به السلطات الفرنسية تجاه الجزائريين لرغبتها بالعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وإنما حدث ذلك نتيجة ما أملته الحرب، وظروفها على فرنسا، وحاجتها للمقاتلين في تلك الظروف الحرجة التي كانت تمر بها، ولولاها لما تنازل الفرنسيون عن غطرستهم، وتعاليهم في التعامل مع الشعب الجزائري(٣).

وبعد انهيار الدولة الفرنسية والاحتلال الألماني لأراضيها، وتولي حكومة الجنرال بيتان(فيشي) الحكم في فرنسا، حاولت اتباع سياسة مميزة إزاء المجندين الجزائريين، وإظهار نوايا حسنة نحوهم، بغية انجاح عملية التجنيد. حيث قامت حكومة فيشي بزيادة حجم الخدمات الاجتماعية المقدمة للجنود من خلال التكفل

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥ .

(٢) فرحات عباس، الشباب الجزائري ، ص ١٩٧ .

(٣) **التجنيد الإجباري للجزائريين**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت) على الموقع: www. Fepi . inof. com

بمعوقي الحرب وتقديم الإعانات لعوائل المجندين، والإيواء، وإقامة المخيمات الصيفية لأبنائهم، ورفع قيمة المنح العسكرية للمجندين من الجزائريين إذ بلغت حوالي ٥٠%. وقد ساهمت تلك الإجراءات في إغراء العديد من الشباب الجزائري للالتحاق بصفوف القوات المسلحة الفرنسية. وعدّت الحكومة الفرنسية تصاعد معدلات الجنود الملتحقين بالقوات الفرنسية دليلاً على نجاح إجراءاتها التي اتخذتها بهذا الخصوص(١). لاسيما أن معدلات التحاق المجندين الجزائريين قد شهدت تراجعاً ملموساً من قبل، نتيجة بعض التطورات التي شهدتها فرنسا، منها: انهيارها السريع، واجتياح القوات الألمانية لها في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٤٠، وهجوم الأسطول البريطاني في البحر المتوسط على ميناء المرسى الكبير في الثالث من تموز عام ١٩٤٠، والذي أدى إلى مقتل (١٣٠٠) جندي، وتدمير عدد من القطع الحربية الفرنسية، كما كان لموقف الصحافة الاستعمارية المحلية المساندة لدول المحور الدور الفاعل في هذه الأحداث التي أدت إلى تذبذب الرأي العام للجزائريين من مسألة التجنيد وتساؤل كثير من الجزائريين لمن ولصالح من نقاتل ونضحي(٢).

قامت السلطات الفرنسية في التاسع عشر من تموز ١٩٤٠ بتعيين الأميرال ابريال (Abrial) حاكماً عاماً للجزائر، وكلف بالإشراف، ومتابعة مسألة التجنيد، وتذليل العقبات التي تعترضه(٣). وتبين للسلطات الفرنسية فيما بعد من أن حالة الغليان التي شهدتها أوساط المجندون الجزائريين أثناء الخدمة في الجيش الفرنسي ناجمة من التأثير والدور الذي يقوم به المجندين من النخب الجزائرية ونجاحهم في توعية زملائهم. وبناء عليه أصدرت حكومة فيشي في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٤١ تعليماتها إلى القادة العسكريين بإبعاد المجندين من المثقفين الجزائريين، كما تقرر عدم قبول الجزائريين من ذوي المستويات الدراسية العالية في المدارس

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٦ .

(٢) Mohamed tiab ,Op .Cit, p. ٢٤٦.

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٢٦ .

العسكرية الفرنسية عند تقديمهم طلبات الانتماء إليها[1]. وعلى العموم، أن سياسة التجنيد التي اتبعتها فرنسا في الجزائر قد أتت أكلها، تجاه الجهود التي بذلتها الحركة الوطنية الجزائرية للحيلولة دون استمرارها، أو على عرقلتها، لأنها كانت تجد في ذلك عناصر قوة للأحتلال الفرنسي في الجزائر. لاسيما أن السلطات الفرنسية، قد ضربت على الوتر المادي الذي أسال لعاب الكثير من الشباب الجزائري غير المثقف، نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر خلال مدة الحرب العالمية الثانية. مع ملاحظة أن النهج الذي اتبعته السلطات الفرنسية، لم يطرأ عليها أي تغيير كان.

---

(1) بلحاج بن احمد ناصر، **موقف سكان وادي مزاب من التجنيد الإجباري**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت) على الموقع:
www.Nafosa-net.com/vb/showthread.php.

ثالثاً: التأثير الألماني والحراك السياسي في الجزائر:

١.الدعاية الألمانية وموقف القوى الجزائريية منها:

لم تكن الدعاية الألمانية في الجزائر المعادية لفرنسا وليدة الحرب العالمية الثانية، وإنما هي في حقيقة الأمر تعود إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وبصورة أدق مع بداية حروب الوحدة الألمانية، وتنامت بشكل أكبر مع بداية الحروب البروسية الفرنسية عام ١٨٧٠، إذ زاد البروس من الدعاية المعادية لفرنسا في الجزائر بهدف استغلال غضب شعبها، ودفعهم إلى الثورة، ولكن جهودهم لم تحقق الهدف المرجو منها. وربما كان لهذا الفشل دوره في دفع الألمان إلى تزوير رسائل باسم الجزائريين في أواخر شباط عام١٨٧٠، موجهة إلى الإمبراطور غليوم الأول[١]، معليينن فيها تأييدهم له وابتهاجهم بالانتصارات التي حققها. لكن الجزائريين من جانبهم كذبوا تلك الادعاءات في رسالة نشرت في صحيفة المبشر الجزائرية[١].

---

(١) غليوم الأول – Guillaum I (١٨٦١– ١٨٨٨)، ولد في آذار عام ١٧٩٧ في برلين، وهو سليل أسرة أرستقراطية عريقة حكمت ألمانيا في العصور الأوربية الحديثة وهو الأبن الثاني للملك فريدريك غليوم الثالث ملك بروسيا والملكة لويز. تلقى تعليمه العسكري في الكلية الحربية الملكية البروسية، وشارك في معارك عدة، ولاسيما في مدة ما عرفت بالحروب النابليونية، وشهد أندحار نابليون بونابرت على يد الجيوش المتحالفة، ومنها جيش بروسيا. لدى وفاة والده، تولى أخوه الأكبر عرش بروسيا باسم فريدريك غليوم الرابع، وفي عام ١٨٥٨، أصبح غليوم وصياً على العرش، بسبب إصابة الملك فريدريك غليوم الرابع بمرض عقلي، فجمع في يده مقاليد السلطة، وعندما توفي الملك عام ١٨٦١ أصبح غليوم ملك بروسيا المتوج باسم غليوم الأول، وعين بسمارك مستشاراً، وبعد إعلان الوحدة الألمانية، عام ١٨٧١، توج غليوم الأول إمبراطور ألمانيا

لم تتوقف جهود الألمان في مجال إثارة الكراهية ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر عند تلك المرحلة، وإنما جددوا حملتهم الدعائية في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث حاول هؤلاء ترسيخ علاقتهم مع الشعب الجزائري بهدف استغلال الفرص؛ لإثارة الجزائريين ضد الفرنسيين بما ينعكس سلباً على جبهات القتال لاسيما وأن الجزائر كانت تمثل خطوط الإمداد الأقرب جغرافيا لفرنسا خلال مدة الحرب(٢). ففي التاسع عشر من أب عام ١٩١٣، وضعت ألمانيا خطة لخلق الصعوبات أمام الإدارة الفرنسية، مفادها تأجيج ثورة عامة في كل مناطق المغرب العربي عن طريق زعماء الدين، والسياسيين الذين يروجون دعايتهم المضادة لفرنسا. وعدَّ البعض أن ضرب مدن عنابة وسكيكدة في الرابع من آب عام ١٩١٤، من قبل السفن الحربية الألمانية جزءا من الخطة، وذلك من أجل إثارة السخط الشعبي في الجزائر ضد فرنسا، أو من أجل إيصال فكرة إلى الجزائريين بوجود من يساندهم في حال قيامهم بثورة ضد التسلط الفرنسي وأستقلال بلادهم(٣).

سعت فرنسا إلى استغلال حادث الاعتداء لصالحها، حينما أشارت إلى فشل الألمان في إثارة الجزائريين ضدها، ومعتبرة ذلك دليلاً على إخلاص الجزائريين لفرنسا، ولكن في الحقيقة أن الادعاء الفرنسي غير صحيح، وربما عدم تفاعل

الموحدة، وبقي طوال حياته يخضع لآراء مستشاريه وزوجته. ومن إنجازات عهده دوره المهم والقوي في توحيد ألمانيا، وفي وضع الدستور الألماني الجديد في عام ١٨٧١، تمتع غليوم الأول بأحترام الشعب الألماني وتقديره له، كما أصدر قوانين جديدة حول "منع عمل الأطفال" وقانون "حماية المرأة" وقانون "التأمين الاجتماعي للمتقاعدين". توفي غليوم الأول في التاسع من أذار عام ١٨٨٨. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مذكرات غليوم الثاني، ترجمة : أسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٢، ص ص ٥- ٦.

(١) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٣١٦ .

(٢) إبراهيم لونيسي، **تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر أبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥**، مجلة، المصادر، العدد ٤، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر،٢٠٠١، ص ٧٥ .

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٢، ص ص ٢٥٢- ٢٥٣ .

الجزائريين مع ذلك الحدث؛ لوجود شك لدى الجزائريين في قدرة ألمانيا على إنقاذهم من فرنسا، وكل ما كانوا يأملونه أن تتمكن ألمانيا من إضعاف أو هزيمه فرنسا في أوربا، وبهذا تصبح الفرصة متاحة لهم للقيام بثورة ضد فرنسا وتحرير الجزائر [١].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توقفت الأنشطة الدعائية الألمانية في الجزائر، وبلاد المغرب العربي عموماً. ولكنها تجددت مرة أخرى مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، أي بعد وصول النازية إلى السلطة في ألمانيا. والدليل على تجدد تلك الدعاية وكسبها تعاطف مؤيدين لها في الجزائر، ما حدث في نهاية تموز عام ١٩٣٤، قبل أحداث قسنطينة بأيام قليلة، إذ تواجدت فرقة مسرحية ألمانية في مدينة قسنطينة تقدم عملاً مسرحياً. وأثناء ذلك، حدثت مظاهرات في الأحياء الشعبية حمل المتظاهرون خلالها الصليب المعقوف شعار النازية، وكانوا ينادون بحياة هتلر، وذلك ما يؤكد أن تلك الأحداث كانت بفعل الدعاية الألمانية [٢].

حاولت الدبلوماسية الألمانية قبل بداية الحرب العالمية الثانية كسب ود الشعوب المستعمرة، وإظهار مناهضتها للاستعمار ودعمها الشعوب المستعمرة، وسعيها إلى المساواة بين الشعوب القوية والضعيفة. ومن هذا المنطلق، فقد صور الألمان العرب بأنهم فريسة دكتاتورية فرنسا[٣]، كما هم فريستها خلال الحرب، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وصل مستوى نشاط الدعاية الألمانية إلى أعلى مدياته، ومن بين الوسائل التي أتبعتها، البرامج الإذاعية، والصحف، والمجلات،

([١]) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٧٦ .

([٢]) المصدر نفسه، ص ص ٧٦- ٧٧ .

([٣]) لم يقتصر تأثير الدعاية الألمانية على المستعمرات فقط، وإنما حتى الشعب الفرنسي نفسه كان قد وقع تحت تأثيرها، فالسياسة التي اتبعتها ألمانيا كان لها الدور الكبير في سقوط فرنسا حتى قبل عملية الأجتياح لأنها أدت إلى إضعاف العامل المعنوي وهو اشد خطر هدد الشعب الفرنسي والحكومة. للمزيد من للتفاصيل، ينظر: أحمد الصاوي محمد، **مأساة فرنسا**، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٦٧.

وكذلك عن طريق العناصر المتعاونة معها وخبراء مختصين بالدعاية، إلى جانب استغلال السجناء الفارين من السجون، والمعتقلات الفرنسية[١].

في بداية شهر نيسان عام ١٩٣٩، تم افتتاح عدد من الإذاعات الموجهة لبث الأخبار، والبرامج باللغة العربية، بل وحتى في اللغة القبائلية، وهي: راديو برلين، وراديو شتوتغارت، بالإضافة إلى الإذاعات الإيطالية التي تبث من روما وطرابلس. وبعد احتلال القوات الألمانية للأراضي الفرنسية، أصبحت الدعاية الألمانية أكثر توسعاً وتأثيراً، ففي العشرين من تموز عام ١٩٤٠ أصبحت إذاعة باريس مونديال (parismondial) التي كانت تبث باللغتين العربية، والفرنسية تحت الإشراف الألماني تقوم بمهمة الدعاية الموجهة لمنطقة المغرب العربي عموماً، والجزائر تحديداً[٢]، كما قامت الجهات الألمانية المختصة بفتح مكتب دعاية في العاصمة باريس مخصص بمنطقة المغرب العربي، عرف باسم "**خلية الشؤون الإسلامية**"، وكلف بتسيير شؤونه ثلاثة من أبناء المغرب العربي، بلقاسم راجف، وسي الجيلالي، ومحمد افار بوشان[٣] .

ركزت جميع القنوات الدعائية الموجهة إلى منطقة المغرب العربي على بث أخبار الحرب العالمية، عبر متابعة العمليات العسكرية على مختلف جبهات القتال، وكانت تمجد الانتصارات الألمانية وبقية حلفائها من دول المحور. كما قامت بمتابعة أحوال الشعوب العربية، والتركيز على حالة التدهور الاقتصادي؛ نتيجة معاناتهم من الممارسات الاستعمارية التي تقوم بها كل من فرنسا وبريطانيا. وكانت الدعاية الألمانية من خلال قنواتها تركز على مخاطبتها شعوب المستعمرات، لاسيما منطقة المغرب العربي، على مسألة الاستقلال، والتطلع إلى بناء عالم جديد متحرر. وكان الهدف من وراء ذلك، إقناع شعوب المغرب العربي واستمالتهم للوقوف إلى جانب

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٢) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص ٢١٦ .

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ص ٥٥ – ٥٦.

دول المحور، وذلك من أجل إضعاف الجبهة الداخلية لدول الحلفاء لاسيما أن البلاد العربية كانت تمثل مناطق إمداد دول الحلفاء خلال الحرب(١).

عملت الإذاعات النازية وحليفاتها، على الاستعانة بالأصوات العربية من أجل إعطاء المصداقية لعملها، وجعل المواطن العربي يؤمن أن هذه الإذاعات تعمل لمصلحته. ومن هؤلاء المذيعين يبرز: المذيع العراقي يونس بحري(٢)، والمذيع التونسي عبد الرحمن ياسين، المذيعان راجف بلقاسم، وسي الجيلالي. وكان هؤلاء بأصواتهم المؤثرة يوجهون نداءات إلى شعوب المغرب العربي ويطالبونهم برفض الحرب التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وعدم الوقوف إلى جانب الدول الاستعمارية. وكانت مسألة التجنيد في الجيش الفرنسي من الأمور الحساسة التي ركزت عليها الدعاية الألمانية، وحاولت إثارة شعوب المنطقة إلى رفض الالتحاق بالجيش الفرنسي(٣). كما ركزت وسائل الدعاية الألمانية على مسألة إن الانتصار الألماني في الحرب سوف يساهم في تحقيق التقدم والتطور، وان ذلك سوف ينعكس بالإيجاب على الشعوب المستعمرة بعد تحررها من فرنسا وحلفائها(٤).

---

(١) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٣١٨ .

(٢) **يونس بحري**: ولد في مدينة الموصل عام ١٩٠٣ درس في مدارسها، دخل دار المعلمين في بغداد عام ١٩٢١ إلا أنه لم يكمل دراسته فألتحق بوظيفة كتابية في وزارة المالية. وفي عام ١٩٢٣ قرر إن يتجول في العالم مسافراً، وأشتهر كسائح عراقي فقابل الملوك والرؤساء، وكان موضع تكريم في كل بلد حلها حتى عام ١٩٣٠، إذ رجع إلى موطنه فأصدر جريدته العقاب. عمل مذيعاً في محطة برلين العربية بألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وكان يبدأ إذاعته بقوله(حي العرب) وقد طبع ما أذاعه في كتاب (هنا برلين)عام ١٩٥٦. أتقن أكثر من عشر لغات، توفي عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عمر محمد طالب، **موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين، جامعة الموصل**، ٢٠٠٨، ص٣٦٦.

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٤) Ageroncharles Robert , **Revue D histolremaghribne** ,Janvier , Tunis, ١٩٧٧, p ٥٤٩ .

نجحت الدعاية الألمانية من التأثير على بعض فئات المجتمع الجزائري الذي ذاق الويلات على أيدي المستعمر الفرنسي وعَدّوا انتصار ألمانيا فرصة مؤاتية لإخراج فرنسا من بلادهم. فعلى سبيل المثال، أن بعض أولياء أمور العائلات الجزائرية قرروا وقف ارسال أبنائهم للدراسة في المدارس الفرنسية، والبعض الأخر رفض دفع الضرائب للسلطات الفرنسية مرددين: "**لقد ضاعت فرنسا فلا ندفع لها الضرائب، بل ندفعها للألمان**"(١).

أحدثت الدعاية الألمانية انقساماً بين الجزائريين بين مؤيد ومعارض لها، ولكن على ما يبدو أن مؤيديها كانوا كثراً خلال هذه المرحلة من الحرب، لدرجة كانت التصفيقات تتعالى في دور السينما عند ظهور صورة أدولف هتلر، كما أصبحت الإذاعة الفرنسية غير مسموعة من قبل أغلب الأهالي، وعند افتتاح إذاعة باريس مونديال تحت إشراف ألماني، التي عملت على إيصال أصوات المسلمين في منطقة المغرب العربي التي طالما خنقتها فرنسا، وأصبح بمقدورها أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها(٢)، وتم تعيين جزائريين كمذيعين في هذه الإذاعة، وهما راجف بلقاسم، وسي الجيلالي. ويشير راجف بلقاسم بأنه كان يتهجم على الاستعمار الفرنسي من خلال النشرات، والنداءات التي كان يوجهها من خلال الإذاعة إلى جانب قراءة البيانات العسكرية المختلفة (٣) .

ومن الوسائل التي استخدمتها الدعاية الألمانية هي عملية إلقاء المنشورات عبر الجو على بعض المناطق الجزائرية، وكانت هذه المنشورات تنتقد سياسة الحلفاء، وتشيد بالألمان، وأهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها لصالح الشعوب المستعمرة، وجرى إلقاء الآلاف منها على مختلف المناطق في الجزائر. وجاء استخدام هذا الأسلوب من الدعاية كوسيلة بديلة لنشاط الصحف الجزائرية التي أخذت تتعرض للإيقاف، والمراقبة من قبل السلطات الفرنسية خلال تلك المدة لمنع

---

(١) Ibid, p.٥٤٩ .

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ١٧٣ .

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٥٦ .

أي تغلغل للدعاية الألمانية في الجزائر، فضلا عن ضعف البث الإذاعي للمحطات الإذاعية الألمانية نحو الأراضي الجزائرية، كما أعتقد أن عدم امتلاك الجزائريين لأجهزة المذياع كان سبباً في قلة المستمعين للإذاعات الألمانية، فكان البديل هو إلقاء المنشورات، ولم تقتصر هذه المنشورات التي كانت تلقيها الطائرات الألمانية على اللغة العربية، وإنما كان بعضها يكتب باللغة الأمازيغية، لأنها كانت تلقى على مناطق القبائل[١].

لم تتوقف الجهود الألمانية عند مسألة العمل الدعائي المباشر، وإنما عملت السلطات الألمانية بعد احتلال باريس على إطلاق سراح السجناء السياسيين الجزائريين، وفسح المجال أمامهم لممارسة العمل السياسي بغية إضعاف الوجود الفرنسي في الجزائر خلال تلك المرحلة. ولكن هذه الخطوة لم تحقق الهدف المرجو منها، حينما رفض غالبية هؤلاء المطلق سراحهم من مواصلة العمل السياسي تحت المظلة الألمانية. وخير دليل على ذلك، حينما أسس محمد المهدي حزب إسلام شمال أفريقيا، وقام بتشكيل مليشيات وأراد الاستعانة بالسجناء بدعم من السلطات الألمانية[٢]، لتنفذ المخططات الألمانية في الجزائر، فلم يجد محمد المهدي الدعم اللازم من قبل المناضلين الجزائريين، لأنهم كانوا مدركين مدى كراهية أدولف هتلر للعنصر العربي، ورغبة ألمانيا في ترسيخ مصالحها في الجزائر وبلاد المغرب العربي عموماً[٣]. والدليل على ذلك، انه في شهر آب عام ١٩٤١، وبعد حادثة ثكنة الحراش، شهدت السياسة الدعائية الألمانية تغييراً تجاه منطقة المغرب العربي، والجزائر تحديداً. إذ عندما استنكر كل من راجف بلقاسم وسي الجيلالي الأعمال الهمجية التي قامت بها القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي، الموالية للألمان، ضد المتمردين. تدخل مسؤولو الإذاعة الألمان واستدعوهما، وطلبوا منهما الالتزام بقراءة

---

(١) Ageroncharles robert, Op .Cite , p , ٥٤٨.

(٢) حميد مجيد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ١٦٨ .

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٣٦.

ما يقدم لهما من نصوص مستقبلاً. وكان لهذا التوجيه أثره في دفع المذيعين الجزائريين إلى تقديم استقالتهما من الإذاعة احتجاجاً على تلك السياسة(١).

ومن خلال تتبعنا للنشاط الدعائي الألماني خلال الحرب العالمية الثانية يمكن تقسيمه على ثلاث مراحل، وهي :

المرحلة الأولى ١٩٣٩-١٩٤٠: وتمتاز هذه المرحلة بالعمل من أجل كسب ثقة الشعب الجزائري ومحاولة دفعه إلى الثورة والتمرد على الإدارة الاستعمارية، والجيش الفرنسي معاً(٢).

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة بسقوط باريس بيد الألمان وتستمر إلى غاية نزول قوات الحلفاء في شمال أفريقيا في شباط ١٩٤٢، وتمتاز بالعمل في الحفاظ على الأوضاع العامة في الجزائر على ما كانت عليه قبل الحرب ودعوة الجزائريين إلى الهدوء والصبر، والتعقل.

المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة بعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا، وكانت تسعى ألمانيا من خلال دعايتها في هذه المرحلة إلى إيقاف زحف قوات الحلفاء من تونس باتجاه المناطق الأخرى، والدفاع عن المكاسب التي كانت قد حققتها في المدة الماضية، وذلك بتصعيد لهجة الهجوم على الحلفاء (٣).

استهدفت الدعاية الألمانية الموجهة لشعوب المغرب العربي إلى خدمة الإستراتيجية العسكرية لدول المحور، ولجعل المغرب العربي جسراً بين أوربا والمستعمرات الألمانية في أفريقيا الوسطى(٤)، ولم تكن إطلاقاً تهدف إلى تحرير الجزائر، ولا شعوب المنطقة، وكان تركيز ألمانيا على الدعاية في منطقة المغرب

---

(١) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٣) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٤) عبد الحق دهبي، **العلاقات المغربية– الألمانية ما بين ١٩١٢– ١٩٦٦**، مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٦٢، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢٥١ .

العربي، ولا سيما في الجزائر التي تعد الركيزة الأساسية التي تستند إليها والتي يمكن من خلالها تحطيم الدولة الفرنسية، لاسيما أنها على معرفة بالعداء الذي يحمله الجزائريون لفرنسا الاستعمارية[١]، وربما أن ألمانيا كانت تعد منطقة المغرب العربي القاعدة الخلفية للدول الاستعمارية التي يمكن لها أن تتراجع نحوها عندما يهددها الخطر، والتي يمكن من خلالها توجيه ضربة قاسية إليها.

٢. المقاومة المسلحة الجزائرية للاحتلال الفرنسي:

كانت حماسة بعض كوادر الأحزاب السياسية الجزائرية، ولاسيما حزب الشعب، كبيرة ولديهم الرغبة الجامحة للعمل من أجل تحرير بلادهم، وطرد الفرنسيين. لاسيما أن الفرنسيين في الجزائر لم ينجحوا في إيجاد حلول لمشاكلهم. فالأحوال الاقتصادية تدهورات، وأنذرات بالمجاعة، ومطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق لم تجد آذانا صاغية، كما فشلت المشاريع الإصلاحية التي تبناها بعض الساسة الفرنسيين بطرحها. لذلك واجه الوجود الفرنسي في الجزائر تحدياً كبيراً وضعه أمام مراهنات الادعاء بين الولاء الحقيقي للجزائريين للوجود الفرنسي، والرفض المتنامي من جانب القوى السياسية الجزائرية الداعية إلى التحرر والانعتاق، ولم تجد الإجراءات الفرنسية في تكميم أفواه الساسة الجزائريين، وترويضهم من أجل دعمها في الحرب ضد الألمان [٢].

تبلورات القناعة لدى كثير من الشباب الوطني الجزائري خلال هذه المرحلة من أن الحل لا يمكن إن يأتي من المحتل، وإنما الإرادة والعمل هي التي سوف تجبر فرنسا على الاعتراف بما لا تريد الاعتراف به. وهذه الروح الجديدة والرغبة في العمل الثوري. لم يجد هؤلاء إلا سبيلاً من التعاون مع ألمانيا النازية من أجل تحقيق هذا الهدف. لاسيما أن مراهنة بعض من السياسيين الجزائريين على إمكانية منح فرنسا الجزائر استقلالها قد أثبتت عجزها عن تحقيق غايتها، واكتشفوا أن فرنسا لا يمكن أن تقوم بمثل هذا العمل. وخير مثال على ذلك، التجربة التي مر بها فرحات عباس الذي نادى بسياسة الاندماج مع فرنسا، ولكن خلال مشاركته في الحرب

(١) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٣٢٢ .

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ص ١٤٥- ١٤٦.

العالمية الثانية ضمن القوات الفرنسية، اكتشف حقيقة كانت غائبة عنه، وهي العنصرية التي يمارسها الفرنسيون تجاه المجندين الجزائريين على الرغم من دفاعهم عن فرنسا. وعندما عاد فرحات عباس إلى الجزائر في آب عام ١٩٤٠، أظهر موقفاً وأفكاراً جديدة مخالفة لما كان عليها من قبل. وتحول من واجهة من واجهات الدعاية للاندماج إلى زعيم وطني يعمل من أجل مصلحة الجزائر، وجاء في قوله: "**إن الوطن الجزائري الذي لم أجده عام ١٩٣٦ في أوساط العامة من المسلمين وجدته اليوم**"[١].

كانت بداية الثلاثينات من القرن الماضي توحي بظهور فئة جديدة ضمن تشكيل حزب الشعب الجزائري نظراً للظروف الدولية التي أثرت بشكل كبير على الأوضاع في المستعمرات، وانقسمت هذه الشعوب بين مؤيد، ومعارض لطرف ما على حساب الطرف الآخر تحركهم في ذلك الروح الوطنية النابعة من شعور صادق يسعى دائماً إلى تحسين أوضاع هذه الشعوب. ففكرة المقاومة المسلحة ظلت تشغل بال المناضلين، وقيادي حزب الشعب منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث شهدت المدة(١٩٣٩- ١٩٤٥) نشاطاً حثيثاً أيضاً من أجل الحصول على بعض المساعدات العسكرية لاسيما الألمانية، وثم وضع اللبنة الأولى على طريق الكفاح المسلح بتأسيس **لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا** عام ١٩٣٩[٢].

وعلى العموم، يمكننا القول أن الروح المعادية لفرنسا، والرغبة بالاستقلال وجدت متنفساً لها في الطرح الألماني، على الرغم من مخاوفهم من أهدافه الحقيقية، لكنهم كانوا أمام مفترق، إما الاستجابة للإغراءات الألمانية في العمل المسلح أو الرضوخ والانكفاء على الذات، وترك فرنسا تعمل ما تريد في الجزائر. ومن أجل فهم أعمق للموضوع يلزم الإشارة إلى بيان دور **لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا**. التي

---

(١) عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية ١٩٢٧-١٩٦٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الأجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر،٢٠٠٧، ص ٧٦ .

(٢) عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ٣٠٥ .

تعود فكرة إنشائها إلى عام ١٩٣٨، حينما قام الألمان بالاتصال بالشخصيات السياسية الجزائرية البارزة في ذلك الوقت، ومن بينهم مناضلو حزب الشعب الجزائري. وجرى الاتصال مع راجف بلقاسم، أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري الذي كان متواجداً في فرنسا، عن طريق شخص جزائري يدعى حاج دحمان كان يعمل تاجراً في بلجيكا، وكان هدف الألمان من تلك الاتصالات التعرف على نوايا الوطنيين الجزائريين حال قيام الحرب، وإلى ماذا تصبو أفكارهم وتطلعاتهم[١].

وخلال اجتماع الجمعية العامة لحزب الشعب في باريس، أبلغ الحاج دحمان راجف بلقاسم بتحمس الألمان للتعاون من أجل مساعدة الجزائريين لتحقيق هدفهم بالاستقلال عن فرنسا. وحينما طرح راجف الفكرة على زميله في الحزب محمد ربوح لاقى ترحيباً منه، وطلب منه إبقاء الأمر سراً بينهم[٢]، وتوجه كل من: راجف بلقاسم ومحمد ربوح إلى برلين للقاء بعض المسؤولين الألمان هناك[٣]، وكان الأمل يعلوهم من ذلك اللقاء في الحصول على المساعدة من الألمان من أجل تحقيق الاستقلال، والتخلص من الاحتلال الفرنسي[٤]. ولكن الغريب في الأمر، أنهما تعرضا لعملية استنطاق من قبل عناصر المخابرات الألمانية، الذين كانوا يرغبون الحصول منهم على معلومات تساعدهم في وضع إستراتيجية تخدم تحركات الألمان في شمال إفريقيا. ونتيجة للأسلوب الذي تعامل فيه الألمان مع بلقاسم، والذي استشف من خلاله أن هدف الألمان الأساسي حصولهم على ما يبتغون لمصلحتهم قبل كل شيء، مما أدى إلى نوع من الخمول في التعاون ما بين الطرفين[٥].

---

(١) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٨٩ .

(٢) قدادرة شايب، المصدر السابق، ص ٣٠٦.

(٣) شبوط سعاد يمينة، **تبلور فكرة العمل المسلح في الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥**، مجلة، حوليات مؤرخ، العدد ٧– ٨، الجزائر ٢٠١٠ ، ص ٤٦٢ .

(٤) محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٥) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٨٩ .

وبالرغم من ذلك، فأن راجف بلقاسم لم يفقد الأمل في الحصول على المساعدات الألمانية التي كان الجزائريون بحاجة إليها، وقرر مواصلة مشواره، وتمكن من مقابلة ممثلين عن وزارتي الخارجية والحربية، ودار بينهما نقاش تطرقا فيه إلى أفكار حزب الشعب الجزائري، وأهدافه، وجرى الحديث عن المساعدات التي من الممكن أن تقدمها ألمانيا للجزائريين. وأوضح بلقاسم لممثلي السلطات الألمانية بأنهم لم يحضروا بصفتهم ممثلين لحزب الشعب الجزائري، وإنما هدفهم الاطلاع على الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها أن يتم التعاون ما بين الطرفين، وأوضح لهم أن القرار النهائي في مسألة الخطوات القادمة تكون لقيادة الحزب[١]. وانتهى اللقاء بين الطرفين بالاتفاق على أن تقوم ألمانيا ببدء برنامج مساعدات للجزائريين، وكانت أولى خطوات الاتفاق موافقة الألمان على استقبال مجموعة من الشباب الجزائري لتلقي التدريب العسكري في الأراضي الألمانية، على أن تبقى المحادثات مفتوحة بين الطرفين دون أن يحصل الألمان على أي وعد معين من راجف بلقاسم ومحمد ربوح[٢].

بعد عودة راجف بلقاسم من برلين، وطلب من عمارة رشيد الاتصال بزعيم حزب الشعب مصالي الحاج وإخباره عن اتصالاته مع الألمان، والأتفاق معهم للتعاون من أجل تحقيق الاستقلال عن فرنسا[٣].لكن عمارة رشيد بدل من أن يقوم بالاتصال بمصالي الحاج، وإبلاغه، عمل على استدعاء النواة الأولى من أعضاء اللجنة التي شكلت في الجزائر، وضمت كل من: محمد طالب، وعمر حمزة، وأحمد فليتة، وعلي زاوي، ولخضر مقيدش، ومحمد زاهول، وموسى بولقروة، عمار مسعودي، ورشيد أوعمرة، وحسين مقري الملقب داقي محمد هني[٤]، من أجل اطلاعهم على ما توصلت إليه لقاءات راجف بلقاسم مع بعض المسؤولين الألمان،

---

(١) Benyoucef ben khedda, **Les orignes du ler novembre١٩٥٤**, EditionsDahlab, Alger, ١٩٨٩, p. ٨٣.

(٢) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٣) Mahmoud abdoun,**Temoignage Dun Militant du Mouvement Nationaliste**, Edition dahlab, Alger, ١٩٩٠ ,p. ٦٤.

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

وجرى تكليف بومدين معروف للقيام بمهمة الاتصال بمصالي الحاج، ومعرفة رأيه في ذلك[١] .

رفض مصالي الحاج الفكرة بشكل قطعي، مبرراً رفضه بعدم قدرة الشعب الجزائري على القيام بعمل مسلح خلال هذه المرحلة نتيجة عدم نضوجه السياسي، فضلا عن تخوفه من التعاون مع الألمان[٢]، حين قال:" **إن الشعب الجزائري غير مستعد بعد للقيام بالثورة، وأن العمل المسلح لم ينضج بعد في أذهان الشعب، وأن أي تعاون مع الألمان في هذا المجال يعد مستحيلاً**"[٣]، كما أوضح مصالي الحاج لبومدين معروف أن هدف ألمانيا من هذا التعاون، هو في مصلحتها وليس رغبة منها في دعم حقوق الشعب الجزائري، وتحقيق أماله بالاستقلال[٤]. ونبه مصالي الحاج إلى مسألة هامة، وهي كيفية الوثوق بالألمان في الوقت الذي تحدث فيه هتلر زعيم النازية عن العرب باحتقار من خلال كتابه (كفاحي)[٥]. ولم يكتف مصالي الحاج برفض مسألة التعاون مع الألمان، وإنما أصدر تعليماته لقيادة حزب الشعب بأن يتم شطب أسماء المجموعة فوراً من سجلات الحزب. ويمكن أن نرجع سبب موقف مصالي الحاج الرافض للتعاون مع الألمان إلى تخوفه من أن يفقد مكانته ودوره السياسي في حال اندلاع ثورة مسلحة ضد الفرنسيين، وهو داخل السجن، في حال حققت تلك المجموعة نجاحاً في تعاونها مع الألمان[٦] .

بدأ نشاط اللجنة بعقد سلسلة من الاجتماعات في منطقتي (سانت أوجي وغابة بينام) ونوقشت في تلك الاجتماعات الأوضاع الدولية وتدهورها السريع ومدى

---

(١) Mahmoud abdoun ,Op.Cit,p. ٦٤.

(٢) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٩٠ .

(٣) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤) Benyoucef ben khedda, Op, Cit ,pp. ٨٤- ٨٥ .

(٥) محمد قناش، **المسيرة الوطنية وأحداث ٨ ماي ١٩٤٥**، دحلب، الجزائر، ١٩٩٠، ص ٧٣.

(٦) أني رأي غولدزيغر، **جذور حرب الجزائر ١٩٤٠- ١٩٤٥ من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني**، ترجمة : وردة لبنان، دار القصبة للنشر، الجزائر،٢٠٠٥، ص ٦٤؛ محمد قناش، المصدر السابق، ص ٧٣.

تأثيره على منطقة شمال إفريقيا عموماً، والجزائر خصوصاً، كما تم خلال تلك الاجتماعات توضيح الهدف الأساسي الذي من أجله تشكلت لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا، وهو القيام بثورة تحررية تشمل جميع منطقة المغرب العربي، ولكن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه ألا بالحصول على السلاح، والتدريب على ذلك السلاح، وهو ما وعدت به ألمانيا(١).

عقدت اللجنة اجتماعاً في الخامس عشر من آيار عام ١٩٣٩، وتقرر خلاله إرسال وفد إلى ألمانيا وضم الوفد أربعة أعضاء، هم: فليتة أحمد، مقيدشي لخضر، وطالب محمد وحمزة عمر، حددت مهمة الوفد الأول وضع النقاط الأساسية التي يمكن من خلالها التعاون بين لجنة العمل الثوري وألمانيا، فضلاً عن ذلك فقد ناقش أعضاء اللجنة الأربعة العلاقات المستقبلية بين اللجنة وألمانيا (٢). كما توجه وفد ثان ضم مجموعة من الشباب، بعد عودة الوفد الأول، ومكثت لمدة شهر بين العشرين من حزيران والخامس عشر من تموز عام ١٩٣٩، وتلقت المجموعة تدريبات عسكرية في مجال التخريب، وتقنيات التفجير، وفنون حرب العصابات، واستعمال الأسلحة على يد المدربين الألمان. وبعد أن أكملت المجموعة تدريباتها، ابلغوا من قبل أحد المسؤولين بعدم إرسال مجموعة ثانية من الشباب لتلقي التدريب في ألمانيا(٣). وهذا ربما يمكن تفسيره، على أن الاستخبارات الألمانية كانت على علم بأن هذه اللجنة لم تكن تحظى بالدعم اللازم من قبل قيادة حزب الشعب، وبقية القوى الوطنية الأخرى، وأن المراهنة عليهم ربما تكون خاسرة(٤).

على أية حال أن الهدف الأساس للجنة هو التحضير لإعلان ثورة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، ووضعت ثقتها واعتمادها على ما ستقدمه ألمانيا من مساعدات ودعم لوجستي لها، ولم يكن لأعضاء اللجنة أي توجه على تبني المفاهيم

---

(١) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٩١ .

(٢) شبوط سعاد يمينة، المصدر السابق، ص ٤٦٣ .

(٢) Mahmoud Abdoun, Op .Ci t,p. ٤٩.

(٤) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٩٢.

النازية والعمل على تطبيقها[1]. بالمقابل، نجد أن الألمان من طرفهم، لم يكن هدفهم من تقديم الدعم للجزائريين هو للقيام بثورة تحررية شاملة، وإنما كان هدفهم زعزعة الاستقرار العام في الجزائر، وبقية المستعمرات الفرنسية الأخرى في إفريقيا، لكي يؤدي ذلك إلى إضعاف القوات الفرنسية وتشتيتها، ليسهل على الألمان الانقضاض على فرنسا[٢].

أخذت الاتصالات بين أعضاء اللجنة الثورية لشمال أفريقيا والألمان تضمحل بالتدريج على أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة تعرض العديد من أعضاء اللجنة للاعتقال من قبل السلطات الفرنسية مما أصابها الشلل، إلى جانب انشغال ما تبقى من أعضائها بمسألة مساعدة عائلات أعضائها المعتقلين في السجون الفرنسية، وتوفير متطلباتهم اليومية[٣].

وبعد سقوط العاصمة الفرنسية باريس في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٤٠،استعادت اللجنة الثورية لشمال أفريقيا نشاطها بالتدريج، وقررت الاتصال بلجنة الهدنة الألمانية التي كانت في زيارة إلى الجزائر. وتقرر تشكيل وفد يتألف من اثنين من أعضائها، وهما: محمود عبدون، وعماره رشيد[٤]. ولكن عضوي الوفد فوجئا من الاستقبال الفاتر، والعنف حتى، من جانب أعضاء لجنة الهدنة في مقر إقامتهم، إذ أبدى أحد أعضاء لجنة الهدنة اعتراضه على زيارتهم بحجة خطورة الموقف. ولكنه، حدد موعداً آخر في إحدى المقاهي بعيداً عن الأنظار. وأطلعوا الضباط الألمان على طبيعة العلاقات التي تربطهم بألمانيا، وتعاونهم معها من أجل إعلان ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في الجزائر، بالمقابل رد أحد الضباط الألمان بعدم علمهم بذلك، ووعدوهم بالاتصال بقياداتهم، وإعلامهم بما سوف تقرره[٥]. ويبدو أن

---

(٤) Mahmoud Abdoun, Op .Ci t,p.٥٠ .

(٢) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ١٦٧ .

(٢) Mahmoud Abddoun, Op .Cit ,p. ٥٠.

(٤) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) Mahmoud Abddoun, Op .Cit ,p. ٥٤.

الفتور الذي استقبلت به لجنة الهدنة لوفد اللجنة الثورية لشمال أفريقيا يرجع إلى مخاوفهم من أن ينتشر خبر مثل هذه اللقاء مع الجزائريين، الأمر الذي قد يثير المستوطنين ممن يؤيدون الألمان ضد الحكومة الفرنسية.

جاءت الأحداث فيما بعد، لتؤكد حقيقة أهداف ألمانيا من وراء التعاون مع الجزائريين، إذ حدث تغيير واضح في موقفهم من القضية الجزائرية، ومساعدتهم من أجل الحصول على استقلال الجزائر بعد انتهاء الحرب. فلم يبد الألمان أي رغبة، وحماسة بهذا الخصوص، كما أن المساعدات التي وعدت بها لم تحصل عليها اللجنة مما دفع بأعضاء اللجنة بالتوجه إلى إيطاليا لطلب المساعدة. وهو ما حدث فعلا، إذ تم الحصول على مساعدات، ولكن كانت مساعدات قليلة لا تحقق ما كانت تخطط له اللجنة الثورية [١].

لم تحقق، اللجنة اغراضها بعد أن غامر أعضاؤها بمستقبلهم السياسي، وتحملوا جميع المخاطر التي كانت تحدق بهم، من أجل الحصول على دعم ألمانيا لمساعدتها بإعلان الثورة ضد الاحتلال الفرنسي، وفشلت اللجنة في أن تجسيد أهدافها إلى واقع ملموس. لاسيما أن الوضعين السياسي والعسكري شهد تغييراً جذرياً في الساحة الجزائرية على إثر إنزال قوات الحلفاء في شمال إفريقيا في تشرين الثاني عام ١٩٤٢، وسيطرتهم على الجزائر، وإنهاء وجود حكم (فيشي) الموالي للألمان[٢]. وهو الأمر الذي غير من مواقف رجال الحركة الوطنية الجزائرية في أثر هذا التطور، وعزز من الرؤى السياسية على حساب السلوك المسلح الذي كانت تتبناه **لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا.**

خلاصة ما جاء به الفصل وما ركز عليه هو أن، تطورات الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية خلال تلك المدة كان لها أثارها على ما يحدث في الجزائر من تطورات، لاسيما أن الحركة الوطنية الجزائرية لم تكن لديها الامتدادات الإقليمية، أو العربية التي تمكنها من مواجهة السياسة الفرنسية في الحد من نشاطها في

---

(١) إبراهيم لونيسي، المصدر السابق، ص ٩٢ .

(٢) سعيد بورنان، المصدر السابق، ص٦١.

الجزائر، إذ كانت فرنسا تنظر للجزائر على أنها العمق الإستراتيجي الذي يمكنها من مواجهة التهديد الألماني، فقد كانت الغالبية العظمى من المستوطنين تعارض الحكومة الفرنسية المرتبطة بالحلفاء، وتساند حكومة فيشي، وعينها كانت ترنو إلى هدف بعيد يتمثل بأنفصال الجزائر، والحصول على الاستقلال، لاسيما أنهم كانوا على ثقة عالية أنهم يدفعون فاتورة حرب لا علاقة لهم فيها. بالمقابل أن الحركة الوطنية هي الأخرى كانت تهدف تحقيق استقلال البلاد. فوجدت السلطات الفرنسية أن هذا الموضوع قد يؤدي إلى تجدد المواجهات بين الطرفين، وعملت على الحد من تنامي الطموح الوطني لديهم، والقضاء على النشاط السياسي الجزائري خلال المرحلة الأولى من الحرب، والفصل التالي من الأطروحة يسلط الضوء على مسار المرحلة الثانية، من الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الجزائر ١٩٤٢- ١٩٤٥.

الفصل الثالث

التطورات السياسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤٢- ١٩٤٥

أولاً: الحركة الوطنية الجزائرية وموقفها من أنزول قوات الحلفاء في الجزائر :

ثانياً: الحركة الوطنية الجزائرية وتطور مواقفها بعد أنزال قوات الحلفاء:

ثالثاً: وقائع أحداث الثامن من أيار ١٩٤٥ والمواجهة الفرنسية:

أولا: الحركة الوطنية الجزائرية وموقفها من انزال قوات الحلفاء في الجزائر :

كان من الطبيعي أن يكون للحركة الوطنية في الجزائر موقف مما كان يشهده العالم، لاسيما أن تلك التطورات أخذت بالتدريج تلقي بظلالها على الوضع الداخلي في الجزائر، وعلى الرغم من أنها لم تكن ساحةً للصراع المسلح، إلا أنها كانت أكثر تأثراً بما كان يجري من أحداث في أوربا من تطورات سياسية وعسكرية. وذلك بحكم كونها جزءاً من فرنسا آنذاك[١]، فأنها كانت تدفع فاتورة كون فرنسا طرفاً في الحرب العالمية الثانية،[٢]، وحينما احتلت أراضيها من قبل القوات الألمانية وانهار الحكم الفرنسي انتقلت تداعيات ذلك إلى الساحة الجزائرية، ومن هنا أخذت الحركة الوطنية تتبلور مفاهيمها الوطنية وتعي حجم الخطر الذي هدد مستقبل الجزائر في ظل تلك المتغيرات. وبالمقابل غدت الجزائر مهمة، مثل بقية مناطق شمال إفريقيا الأخرى، في الإستراتيجية العسكرية لدول الحلفاء بعد عام ١٩٤٢، ومن هذا المنطلق شهدت حراكا سياسيا وعسكريا خلال المرحلة الثانية من الحرب العالمية الثانية، إذ ركز على حراك سياسي من قبل الحركة الوطنية الجزائرية من اجل تحقيق الغاية التي ظهرت من أجلها، عبر بناء كيان سياسي وطني يتجاوب مع المتغيرات الدولية آنذاك، إلى جانب الدور السوقي والعسكري لها في أطار الإستراتيجية العسكرية الجديدة التي تبناها الحلفاء بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في الحرب. ومن هنا كان لابد من تتبع هذه التطورات من اجل فهم حقيقة ذلك الحراك السياسي والعسكري.

١ـ مسار الحرب وتداعياتها على شمال إفريقيا:

---

(١) صدر قرار إلحاق الجزائر بفرنسا في الثاني والعشرين من تموز عام ١٨٣٤، وعدتها مستعمرة فرنسية عسكرية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد المجيد بلخروبي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١١، ص ٣٠.

(٢) تأثر المجتمع الجزائري، بما فيهم المستوطنين الفرنسيين وغيرهم، كثيرا من الركود الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وللتفاصيل، ينظر: الفصل الرابع من الأطروحة.

أحدث دخول أطرافاً جديدة للحرب العالمية الثانية إلى تغير في مجرى العمليات العسكرية ووسع من مساحتها، كما انه أعطى زخماً قويا لطرفي الصراع (الحلفاء والمحور)، آذ دخلت كل من الولايات المتحدة واليابان، إذ لا يمكن تجاوز المكانة التي كانت تتمتعان بهما، ودخولهما الحرب يعني تطورا إستراتيجيا في مسار العمليات التعبوية[١].

أرادت الولايات المتحدة من دخولها الحرب وضع بصمتها على الأحداث وسحب البساط من تحت القوى التقليدية على الساحة الأوربية، ومنها كل من بريطانيا وفرنسا. وكان من أولى التحركات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية، حينما استضافت واشنطن في اليوم الثاني من كانون الثاني عام ١٩٤٢ اجتماعاً ضم ستة وعشرون دولة على رأسها الولايات المتحدة، بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وتمخض عن توقيع اتفاقا تعهدت بموجبه الدول المجتمعة بمواصلة الحرب حتى تحقيق النصر

---

(١) جاء دخول كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان طرفا في الحرب العالمية الثانية نتيجة تطورات سريعة للأحداث في الشرق الأقصى، إذ كانتا تتنافسان على النفوذ هناك. وتوتر الموقف بين البلدين اثر الدعم العسكري الأمريكي للقوات الصينية التي كانت تقاتل القوات اليابانية. وفي عام ١٩٤١ زاد التوتر أكثر حينما أعلنت اليابان حمايتها لمستعمرة الهند الصينية الفرنسية، وحاولت اليابان خداع الأمريكان، حينما أرسلت وفدا إلى واشنطن لإزالة أسباب التوتر بينهما. وفي ذات الوقت قامت اليابان دون سابق إنذار بهجوم جوي مفاجئ على قاعدة بيرل هاربر في السابع من كانون الأول عام ١٩٤١. وأعلن الكونغرس في اليوم التالي الحرب على اليابان. وكان دخولهما مؤثر على طرفي الحرب. للمزيد من التفاصيل، ينظر: فوزي درويش، **اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، ط٣، د.ن، ١٩٩٤،ص١٧١؛ مسعود ظاهر، **النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٧؛هـ . أ. ل. فشر، المصدر السابق، ص ص ٦٨٦– ٦٨٧.

ضد دول المحور[1]، وان لا تقوم أية دولة بعقد هدنة منفردة، كما وافقت هذه الدول على مبادئ ميثاق الأطلسي[2].

أسهمت تلك الأحداث في تغيير موازين القوى خلال السنوات ١٩٤٢-١٩٤٥ وكان من الطبيعي، أن تكون لهذه التطورات أثارها المباشرة على الجزائر على مختلف الصعد، لاسيما وان صراعا خفيا كان يجري بين المؤيدين لحكومة الجنرال بيتان وحكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول، فقد وجدت دول الحلفاء أهمية الاستفادة من الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها دول شمال إفريقيا لمواجهة التهديد الألماني، والذي تجاوز حدوده الإقليمية في أوربا ليشمل مناطق أخرى خارج القارة بعد دخول اليابان طرفا في الحرب العالمية الثانية، ومن هنا نستطيع القول، أن نزول الحلفاء في الجزائر كان له الأثر الأكبر في تحريك الأحداث وتسارعها في الجزائر من الناحية السياسية، وهنا نقصد تأثيرها على الحياة السياسية في الجزائر، فضلاً عن الناحية العسكرية لأنها حسمت تبعية الجزائر لحكومة فرنسا الحرة[3].

كان أنزال قوات الحلفاء في شمال إفريقيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لا

مفر منه، وذلك بعد المتغيرات التي حدثت في الجبهة الأوربية، إذ شهدت الجبهة الأوربية، انطلاق حملة أدولف هتلر لغزو الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من

---

(1) ميلاد المقرحي، **موجز تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، منشورات جامعة قان، تونس، ١٩٩٨، ص ٣١٠.

(2) **ميثاق الأطلسي**(Atlantic Charter) هو إعلان مشترك صدر في الرابع عشر من أب عام ١٩٤١، من قبل رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت، بعد اجتماعهما في نيوفوندلاند، وتضمن الميثاق عدة بنود منها: الاتفاق على عدم القيام بأي توسّع إقليمي؛ ومعارضة أيٍّ تغييرات لا تنسجم مع رغبات الشُّعوب، واحترام رغبات الشعوب في اختيار نوع الحكم؛ بذل الجهود من اجل مساعدة الدول اقتصاديا؛ العمل على القضاء على النازية؛ أقامة سلام عالمي وغيرها من البنود الأخرى. للمزيد من التفاصيل، ينظر: The new Encyclopaedia Britannica, vol . ١ ,p.٦٧٢.

(3) هنري غريمال، **حركات التحرر الوطني في أسيا وإفريقيا منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر**، ترجمة: صباح كعدان، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤، ص ١٣٠ .

حزيران عام١٩٤١[١] التي أثارت مخاوف الدول الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا) في حال انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن ذلك سوف ينعكس سلبا على ساحات القتال الأخرى، وهو ما لم تكن كلا الدولتين ترغبان فيه[٢]. وطلب الاتحاد السوفيتي من بقية دول الحلفاء فتح جبهات قتال جديدة من أجل تشتيت المجهود الحربي الألماني، والضغط عليه، وكانت منطقة شمال إفريقيا هي المنطقة المثالية للاشتباك بدول المحور، إذ اشتبك البريطانيون مع الألمان في ليبيا[٣]. وتمكن الألمان من الاستيلاء على طبرق، وإلحاق هزيمة منكرة بالقوات البريطانية، وفقدانها معظم قواتها المدرعة (١١٣ دبابة من أصل ١٤١ دبابة) في تلك المعركة وكميات كبيرة من العتاد والمؤن، وأصبح الطريق نحو قناة السويس مفتوحا أمام قوات المحور[٤].في تلك الأثناء كان تشرشل يحضر جلسة مهمة يعقدها المجلس الحربي لمنطقة المحيط الهادي في واشنطن الذي أيد فكرة فتح الجبهة الثانية بعد سماعه أنباء تقدم قوات المحور[٥].

([١]) أحكم أدولف هتلر سيطرته على منطقة البلقان وعلى شمال وشرق أوربا، فاتجه إلى تنفيذ خطته التي عرفت (باربا روسا) والتي كان يهدف من ورائها إلى غزو الاتحاد السوفيتي من خلال ثلاث جبهات هي جبهة أوكرانيا وجبهة موسكو عن طريق روسيا البيضاء وجبهة ستالينغراد عن طريق دويلات البلطيق. للمزيد من التفاصيل، ينظر: **مذكرات تشرشل**، إعداد: الحسني الحسني معدي، دار الحرم للتراث، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٣٣؛ موسى طوريش، المصدر السابق، ص ١٣٤.

([٢]) بيوتر. س فاندش، **ثمن الحرية**، ترجمة: أحمد رمو، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص ٣٧١؛ صبحي ناظم توفيق، **العمليات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ -١٩٤٣**، ج١، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٧.

([٣]) صحيفة "**الحوادث**"، بغداد، العدد ٢٧٢، ٢٤ تموز ١٩٤٢.

([٤]) هـ. أ. ل. فشر، المصدر السابق، ص ٦٩٦ .

([٥]) زمن حسن كريدي الغزي، **السياسة الأمريكية تجاه فرنسا ١٩٣٩– ١٩٤٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص ١٥٥.

اثأر هذا التطور العسكري في مسار الحرب قلق الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت(Franklin D. Roosevelt)[1]، وقيادة القوات الأمريكية، التي كانت تخشى انهيار المقاومة الروسية ومن ثم خروج الاتحاد السوفيتي من الحرب، وبذلك تخسر الولايات المتحدة دولةً حليفةً قويةً فأخذت القيادات الأمريكية تصر على وجوب تطبيق خطة عرفت باسم المطرقة الثقيلة (SledgeHammere) مفادها إنزال محدود في منطقة (شربورغ)، أو في (بريست) في فرنسا عام ١٩٤٢[2]، إلاّ أن القيادة البريطانية رفضت هذه المقترحات رفضاً قاطعاً، لأنها كانت تعد تلك الحركة غير مدروسة، وذلك لعدم تيسر القوات الكافية، والمعدات اللازمة للإنزال، وبالنتيجة تصبح غير نافعة، ولن تساعد في تخفيف الضغط على الاتحاد السوفيتي[3]، وفي تموز ١٩٤٢ أرسل الرئيس روزفلت الجنرال مارشال(Marshal)، والأميرال كنك لمناقشة تشرشل، وقيادة الأركان البريطانية حول مقترح فتح جبهة ثانية ومقتضياتها، وتنفيذها بالتعاون مع القيادة الأمريكية المتواجدة في لندن حول ذلك الغرض، وعلى

([1]) **فرانكلين ديلانو روزفلت** ولد في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٨٨٢ في نيويورك، تخرج بجامعة هارفارد عام ١٩٠٤، ثم التحق بجامعة كولومبيا للحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق ولكنه فشل في اجتياز الامتحان، أصبح سيناتوراً في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك لدورتين، رشح عام ١٩٢٠ نائباً عن الحزب الديمقراطي، شغل منصب حاكم على ولاية نيويورك بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢. انتخب رئيسا للولايات المتحدة في الرابع من آذار عام ١٩٣٣ وأعيد انتخابه أربع مرات متتالية، توفي في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٤٥على اثر إصابته بنزيف دماغي. للمزيد من التفاصيل، ينظر: كفاح أحمد النجار، **فرانكلين ديلانو روزفلت وسياسته الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي ١٩٣٣– ١٩٤٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة ديالى، ٢٠٠٢؛ جون ودز، **روزفلت وأمريكا الحديثة**، ترجمة: أحمد شناوي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٩.

([2]) شكري محمود نديم، **حرب أفريقيا الشمالية ١٩٤٠– ١٩٤٣**، ط ٦، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٧٤، ص١٢١.

([3]) جون ودز، المصدر السابق، ص ١٧٨.

رأسها الجنرال دوايت ديفيد إيزنهاور (Dwight D. Eisenhower)[١]، ودارت مناقشات بين الطرفين[٢]، وبعد مناقشات مطولة، تغلبت وجهة النظر البريطانية على الأمريكية، مما دفع إلى تأجيل عملية غزو فرنسا في عام ١٩٤٢ بصورة نهائية على أن يتم ذلك باستعداد اكبر في عام ١٩٤٣، والتوجه آنذاك نحو شمال إفريقيا[٣].

وفي الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٤٢، عقد إجتماع ضم قيادات الأركان لقوات الحلفاء(البريطانية والأمريكية) في مدينة لندن، وذلك من أجل وضع التفاصيل الدقيقة للعملية العسكرية لاحتلال شمال إفريقيا، والتي عرفت باسم جيمناست(Gymnaste)[٤]، ولكن جرى تغيير اسمها إلى عملية المشعل (Torch) باقتراح من ونستن تشرشل، كما جرى الاتفاق بين المجتمعين على تكليف أحد القادة

---

(١) **دوايت ديفيد إيزنهاور**، ولد في الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٨٩٠ نشأ في أسرة فقيرة، وتخرج من كلية وست بوينت العسكرية عام ١٩١٥ برتبة ملازم ثان في سلاح المشاة. رقي عام ١٩٢٦ إلى رتبة رائد، اختير مساعداً لرئيس الأركان الجنرال دوكلاس مارك آرثر ورافقه عام ١٩٣٥ إلى الفلبين. ثم عين رئيساً لأركان الجيش الثالث. ثم وقع عليه الاختيار ليكون قائداً للقوات الأمريكية في أوربا عام ١٩٤٢، ثم اختير لقيادة عمليات الحلفاء في شمالي إفريقية وإيطاليا وعمليات الإنزال في النورمندي لغزو فرنسا. أدت انتصاراته إلى حصوله على شهرة كبيرة فعينه الرئيس هاري ترومان رئيساً لهيئة الأركان العامة، وفي أيار عام ١٩٤٨ أصبح رئيساً لجامعة كولومبيا. انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٣ مرشحا عن الحزب الجمهوري وأعيد انتخابه للمرة الثانية عام ١٩٥٦. توفي في الثامن والعشرين من آذار عام ١٩٦٩. للمزيد من التفاصيل، ينظر: أودو زاوتر، **رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم**، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٢٣٥.

(٢) شكري محمود نديم، المصدر السابق، ص ١٢٢ .

(٣) عيسى الحسن، **الحرب العالمية الثانية الأسباب الوقائع النتائج**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩.

(٤) نخبة من العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص ٣٤٦ .

الأمريكان لقيادة هذه العملية، وجاء الاختيار أن يكون الجنرال إيزنهاور قائدا عاما لها؛ لما عرف عنه من حسن القيادة، والكفاءة[١]، على أن لا يتأخر الإنزال عن الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٤٢؛ وذلك بسبب المخاوف من زيادة الضغط على الجبهة السوفيتية، وكذلك استمرار تقدم جيوش المحور نحو مصر، ومن ثم السيطرة على قناة السويس[٢]. كانت القيادةُ العامة للقوات الأمريكية منقسمةً على نفسها في ترجيح الميدان الأوربي على جبهة شمال إفريقيا، أو العكس بالعكس، إلا أن إصرار روزفلت على أن ألمانيا هي العدو الرئيس، وليس اليابان، وأن النصر في جبهة شمال إفريقيا مهما كان محدودا وجزئيا سوف يعيد الثقة إلى الرأي العام الأمريكي الذي كان يعاني من الهزائم المتلاحقة في المحيط الهادي هو ما رجح وجهة النظر على اختيار جبهة شمال إفريقيا [٣].

من الطبيعي أن تكون هناك أهداف إستراتيجية عدة وضعتها قيادة الأركان للحلفاء للإنزال على سواحل إفريقيا الشمالية في الجزائر، والمغرب، ومن أهمها: وضع الجنرال أرفين روميل(Erwin Rommel)[٤] وقواته بين فكي كماشة، حيث الجيش الثامن من جهة الشرق، والقوات المشتركة(البريطانية والأمريكية) من جهة الغرب.وبذلك يصبح الخطر محدق بقوات المحور في المنطقة مما يحول دون التحرك بحرية من قبل الجنرال روميل، وهو الذي جعل قوات المحور تتعرض لضربة

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٥٩ .

(٢) شكري محمود نديم، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٣) نخبة من العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(٤) **إرفين روميل:** قائد عسكري شهير لقب باسم (ثعلب الصحراء)، ولد في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٨٩١ في مدينة هايد نهام، شارك في الحرب العالمية الأولى ونال وسام الصليب الحديدي، رقي في الرتب العسكرية حتى تولى قيادة فرقة البانزر السابعة، وفي عام ١٩٤١ عين قائدا عاما لقوات المحور في ليبيا وحقق هناك نجاحا عسكريا كبيرا في بداية الأمر ضد القوات البريطانية مما زاد من شهرته العسكرية، هزم في معركة العلمين، انتحر في الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٤٤. للمزيد من التفاصيل، ينظر: بول كايل، **مغامرات جيش أفريقيا**، ترجمة: دار السياسة، بيروت، د.ت، ص ١٢؛ عبد المنعم إبراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص ص٢١٣-٢١٤.

قاسية ومهلكة[1].إلى جانب العمل على مراقبة شواطئ البحر المتوسط من أجل ضمان منطلقا آمناً عند التوجه لغزو أوربا[2]، فضلاً عن ذلك منع الجنرال فرانكو، في إسبانيا من التعاون مع دول المحور ضد الحلفاء[3]، والعمل على إثارة العداء بين الفرنسيين، والألمان من جديد من خلال استمالة القطعات الفرنسية، وإشراكها في القتال ضد الألمان بالتعاون مع القوات الأمريكية بصورة خاصة مما يسهل في النهاية نشوب حركات المقاومة في داخل فرنسا نفسها[4]، وتوجيه جانب كبير من العمليات القتالية نحو إيطاليا التي ستصبح في الخط الأمامي بعد أن تطهر أفريقيا الشمالية من جيوش المحور، وتقصير خطوط المواصلات البحرية في البحر المتوسط [5].

كان هدف الحلفاء الأساسي هو تسهيل عملية انتقال قوات الحلفاء إلى شمال أفريقيا، والنزول بلا مشاكل، فعملت على ذلك في اتجاهين: **الأول: دعائياً**: إذ قام الحلفاء بحملة دعائية إعلامية ونفسية في الجزائر تحديداً، وشمال إفريقيا عموما، فلم تكن الجزائر خلال عهد حكومة فيشي مسرحاً لدعاية المحور فقط، وإنما كانت أيضا مسرحاً لدعاية الحلفاء إلى جانب حكومة فرنسا الحرة، التي كانت تبث دعايتها من لندن ضد الحكم النازي، وحكومة فيشي، ومع توجه الحلفاء إلى شمال أفريقيا، وعشية الإنزال لأمريكي في الجزائر والمغرب، فقد عمل الحلفاء على تكثيف أعمالهم الدعائية الموجهة نحو الجزائريين، والفرنسيين المتواجدين في الجزائر، وخارجها من خلال راديو موسكو، وواشنطن، ولندن[6]، كما عززت دعايتها بإصدار الصحف، والمجلات، ومنها: مجلة النصر (Victory) أسبوعية ناطقة باللغة العربية،

([1]) فرنسوا جورج دريفوس وآخرون، **أوربا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا**، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، ١٩٩٥، ص ٤٣٨.

([2]) عيسى الحسن، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

([3]) يوسف كعوش ومحمود عبد الرزاق، **معارك شمال إفريقيا ١٩٤٠– ١٩٤٣**، سلسلة دروس عسكرية، ط٢، د. ن، ١٩٧٢، ص ١٣٦ .

([4]) شكري محمود نديم، المصدر السابق، ص ٢١٣ .

([5]) عيسى الحسن، المصدر السابق، ص ٣٣١.

([6]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٢٠٤.

وصحيفة(أخبار الأسبوع) وهي الأخرى ناطقة باللغة العربية، وتصدرها القنصلية العامة البريطانية في مدينة طنجة، وكانت تصل أعداد منها إلى الجزائر، ونشرات صحفية أخرى، مثل: نشرة (المستمع العربي) التي تطبع في لندن وتوزع في الجزائر(١)، وكانت تلك الدعاية تركز على كل ما يحرك عواطف، ومشاعر الجزائريين، والفرنسيين نحو الحرية والاستقلال من خلال تقرير مصير الشعوب، والمساواة في الحقوق والواجبات(٢). كما ركزت في دعايتها على استنكار الفاشية، واضطهادها للشعوب، والظلم الذي يقع على الشعوب من قبلها، وكانت مبادئ ميثاق الأطلسي تردد في كل مكان، وأصبحت وسيلة لمطالب الشعوب المستعمرة التي تجدد من خلالها الأمل لتحقيق استقلالها(٣)، وساهمت تلك الدعاية في زرع مبادئ الديمقراطية، وتنبيه الشعوب سياسيا وإيقاظ الروح القومية لدى شعوب إفريقيا المستعمرة ضد النازية، وقوات المحور، فضلا عن ذلك دعايتهم بتأسيس حكومة جزائرية مستقلة وحق الشعب الجزائري تقرير مصيره بنفسه. هذه الدعاية دفعت الجزائريين بالترحيب بنزول الحلفاء في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٤٢، على أساس أنهم يمثلون بداية مرحلة التحرر وحق تقرير المصير لتحقيق مبادئ ميثاق الأطلسي(٤).

لكن في حقيقة الأمر أن الموقف الرسمي للحلفاء، وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، كان مجرد ذر الرماد في العيون، إذ إنّ العمل الدعائي كان من أجل كسب جميع الأطراف؛ لتحقيق تسهيل سير للعملية العسكرية المقررة. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن جادة في حقيقة ما تقول، وما ورد في ميثاق الأطلسي فيما يخص مطالب شعوب دول شمال إفريقيا، بما فيها الجزائر، فقد سجلت المراسلات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية الأمريكية، وقنصلها في تونس دليلا على عدم جدية الادعاءات حول الاستقلال والحرية قبل عدة شهور من الإنزال، إذ كانت حكومة

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٦٥ .

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٢٠٤ .

(٣) بو عبد الله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٤) A.W.C. Extraits du rapport sur le moral, deja, citer, du général André Rapports Avec-les autorites alliés, ١ H ٢٨١٢, ٣٠ avril ١٩٤٣, Algérie

الولايات المتحدة الأمريكية لديها ثوابت، ومنها احترام سيادة فرنسا على الجزائر، وبقية شمال إفريقيا، وعدم الاعتراف بالحركة الوطنية، ومطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. وفي هذا الاتجاه يشير الدكتور أبو القاسم سعد الله، بالقول:" **هناك مراسلات جرت ما بين وزارة الخارجية الأمريكية، وممثلها القنصل الأمريكي بتونس حول مطالب الحركات الوطنية في تونس، والجزائر، والمغرب، ورغبتها في إقامة دولة عربية مستقلة تحت الحماية الأمريكية، وكان رد وزارة الخارجية الأمريكي على قنصلها رداً واضحاً لا يقبل الشك في عدم رغبتها المس بالسيادة الفرنسية في منطقة شمال إفريقيا؛ لأنها تعد الحركة الوطنية العربية هناك قضية ثانوية بالنسبة إليها**"(١).

أما عن الدعاية الموجهة نحو الفرنسيين، فقد قام الأمريكيون بحملة دعائية لكسب الفرنسيين إلى جانبهم، إذ أشار الرئيس الأمريكي روزفلت في رسالة باللغة الفرنسية موجهة إلى الشعب الفرنسي في فرنسا والجزائر، بين فيها الروابط التاريخية بين البلدين، إذ قال:" **إننا ما جئنا إلى بلادكم إلا لطرد الغزاة الظالمين القساة الغلاظ الذين ليس لهم سوى سلب حقوقكم، وحرمانكم من إدارة شؤونكم بأنفسكم، وتقرير مصيركم، اجل إننا ما جئنا إلى بلادكم إلا لسحق عدوكم ونحن لا نريد بكم شرا، وأننا نؤكد لكم أننا راحلون من بلادكم حالما نفرغ من إزالة شبح الخطر الذي يتهددكم من القوات الألمانية، والإيطالية، واني أتوسل إليكم ألا تعرقلوا مسعانا، وألا تقيموا العقبات في طريقنا حتى نؤدي العمل الذي من أجله أتينا بلادكم**"(٢). كما أشار الجنرال إيزنهاور قائد حملة الحلفاء في خطاب له وجهه إلى الفرنسيين في شمال إفريقيا عن هدف قوات الحلفاء من النزول في المنطقة، بالقول:" **أيها الفرنسيون المقيمون في أفريقيا الشمالية، إن الحملة التي أتشرف بقيادتها إنما تدخل بلادكم لمقاتلة أعدائكم فحربنا الآن موجهة ضد القوات الألمانية، وليس ضدكم**"(٣).ومن خلال ذلك، يتضح لنا أن القيادة الأمريكية تعاملت مع الوجود

---

(١) الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٢٠٥.

(٢) صحيفة "**الحوادث**"، العدد ٣٥٥، بغداد، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٢.

(٣) صحيفة الحوادث، العدد ٣٥٥، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٢.

الفرنسي في الجزائر على أنّه حقيقة ثابتة لا يمكن المساس بها، وأن ما روجت له من شعارات حول الحرية والاستقلال لا تنطبق على الجزائريين، وكأن هؤلاء خارج إطار المقتضيات التي حددتها الولايات المتحدة. ويمكن الإشارة هنا، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت على جملة من الأهداف عملت على تحقيقها من خلال حملتها العسكرية، وهي[١]:

١- الحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر.

٢- استعادة استقلال فرنسا في أوربا وفي ما وراء البحار.

٣- أعادة قرار كريميو بخصوص منح الجنسية لليهود.

٤- بناء الحياة الاقتصادية المخربة من جديد.

أما **الاتجاه الثاني:** فقد ركزت السياسة الأمريكية فيه على مسألة إيجاد شخصية فرنسية قادرة على تلبية متطلبات السياسة الأمريكية في الجزائر في حال نزول القوات الأمريكية فيها، وهنا كلف الرئيس روزفلت ممثله الخاص روبرت مورفي Robert (Murphy)[٢] للبحث عن شخصية من بين القادة الفرنسيين تكون قادرة على جعل السلطات الفرنسية في الجزائر تعمل لصالح قوات الحلفاء، وله التأثير على رجال الإدارة بهدف تقليص حجم المقاومة إلى أدنى حد ممكن[٣].

٢. <u>الإنزال لعسكري في الجزائر:</u>

بدأ روبرت مورفي تحركاته للبحث عن شخصية عسكرية فرنسية من بين القادة الفرنسيين تكون قادرة على جعل السلطات الفرنسية في الجزائر تعمل لصالح قوات الحلفاء، وتم اختيار الجنرال جيرو لتلك المهمة، على الرغم من التردد الذي سبق

---

(١) يسرى ياسر حامد غائب عبد الله، المصدر السابق، ص ٥٨ .

(٢)**روبرت مورفي(١٨٩٤-١٩٧٨):** من مواليد مدينة ميلواكي، تدرج في العمل الدبلوماسي حتى جرى استدعائه من قبل الرئيس روزفلت وكلفه بمهام دبلوماسية في شمال إفريقيا أثناء الحرب، شغل عام ١٩٥٩ نائبا وزير الخارجية الأمريكية. للمزيد من التفاصيل،ينظر:عبد الوهاب ألكيالي وكامل زهيري،الموسوعة السياسية العربية للدراسات والنشر،بيروت،١٩٧٤ص ٤١٩.

(٣) سلسلة معارك الحرب، **معركة المغرب والجزائر عملية الشعلة**، ترجمة: كمال عبد الله، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٨.

عملية اختياره لكونه من المناهضين للجنرال ديغول، وحركه المقاومة ضد ألمانيا. تبنى مورفي في السادس عشر من أيلول ١٩٤٢ قضية الاتصال بالجنرال جيرو، والعمل معه على وضع الخطوط العريضة للتعاون فيما بينهما[١]، كما أنّه بيّن أهداف سياسة الولايات المتحدة في شمال إفريقيا عموما، والجزائر على نحو خاص، والتي تصب في مصلحة فرنسا في حال القيام بعمليات عسكرية في المنطقة ومن أهمها: استعادة استقلال فرنسا في أوربا وما وراء البحار، ففي حال قيام الحلفاء بعمليات عسكرية في فرنسا، أو في مستعمراتها عليها ضمان حقوق فرنسا في ذلك، ولاسيما الجزائر التي تعدها جزءاً من فرنسا، وليس مستعمرة[٢]،كما أشار إلى عدم تدخل السلطات الأمريكية بأي طريقة من الطرق في هذه القضايا؛ لأنها من حق السلطات الفرنسية وإدارتها[٣].

بدأ النشاط الفعلي لعملية المشعل في ليلة ٢١/٢٠ تشرين الأول ١٩٤٢،عندما وصل الجنرال الأمريكي مارك كلارك على متن الغواصة البريطانية (سيراف) قرب سواحل مدينة شرشال التي تقع غرب مدينة الجزائر في سرية تامة[٤]. وفي الثاني من تشرين الثاني عقد اتفاق أولي مع الجنرال جيرو بخصوص دعم مهام الحملة في الجزائر، كما تم الاتفاق معه على تحديد موعد للقاء مع الجنرال إيزنهاور[٥]، وعقد اجتماع بينهما في السابع من تشرين الثاني عام ١٩٤٢ في منطقة جبل طارق، وتم الاتفاق على التهيئة، والتعاون المشترك عند نزول قوات الحلفاء[٦].

---

(١) بيير سلنجر، **أمريكا المستبدة**، ترجمة: حامد فرزات، أتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١، ص ٨٦.

(٢) **تاريخ الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع: www. ١novembre٥٤ .com.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٢٠٦ .

(٤) صحيفة "**العراق**"، العدد ٦١٣٤، بغداد، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٢؛ نخبة من العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

(٥) صحيفة "**صوت الشعب**"، العدد ٤١٥٤، بغداد، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢.

(٦) قررت قيادة الحلفاء عدم أشراك الجنرال ديغول والفرنسيين الأحرار بهذه العملية، وجعلها تتخذ الصبغة المشتركة للحلفاء، وذلك تفاديا لردود الفعل المعادية ضد قوات الحملة في حال مشاركة

سارعت قوات الحلفاء إنزالها في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٤٢[١]، وقدر عددها بحوالي ٧٢٠٠٠ جندي (منهم ٤٩٠٠٠جندي أمريكي و٢٣٠٠٠ جندي بريطاني)[٢]، وبلغ عدد السفن التي شاركت في الحملة ٥٠٠ قطعة حربية، و٣٥٠ سفينة نقل وشحن وإمداد، توزعت على ثلاث مجاميع: الأولى بقيادة الأميرال وايت (White) ونزلت هذه القوات تحت أمرة الجنرال بالتون (Pelton) في المغرب، أما الثانية التي ضمت القوات البحرية الأمريكية فكانت بقيادة الكومودور البريطاني تروبرج (Trowbridge) ونزلت في مدينة وهران تحت إمرة الجنرال الأمريكي فريدندال (Fredndal)، بينما ضمت المجموعة الثالثة قوات بحرية أمريكية بقيادة نائب الأميرال البريطاني بوروغ (Borough) التي حددت إليها مهام النزول في مدينة الجزائر، وكانت تحت أمرة الجنرال الأمريكي رايدر(Ryder).وقد تولى القيادة العامة، وإدارة عمليات الإنزال الأميرال البريطاني كانينغهام(Cunningham)، تحت إدارة وتوجيه القيادة العليا للعملية بقيادة الجنرال إيزنهاور[٣].

وقد وزعت عملية نزول قوات المجموعة الثانية في مدينة وهران على نقاط عدة، وهي كالآتي[٤]:

١- خليج أرزيو الذي يبعد ٤٠ كلم شرق مدينة وهران، وتم اختيار هذا الخليج لصلاحياته لنزول الآليات المدرعة فيه، إذ بدأ الإنزال فيه الساعة الواحدة صباحا.

ديغول وجماعته. للمزيد من للتفاصيل، ينظر: نخبة من العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

(١) وليد عبود محمد، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٢) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) نخبة من العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، المصدر السابق، ص ٦١؛ صحيفة "**العراق**"، العدد ٦١٣٦، بغداد، ١١ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٢- خليج الأندلس، ويبعد ٢٥ كلم غرب مدينة وهران، بدأ الإنزال فيه الساعة الثانية صباحا.

٣- شاطئ بوزجار، ويبعد ٥٠ كلم غرب مدينة وهران، بدأ الإنزال في الساعة الثانية صباحا .

٤- سبخة وهران تم فيها الإنزال جواً لقوات الكوماندوز التي قدرت بـ ٥٥٥٠ مظليا، نقلوا من قواعد بريطانية على متن ٣٨ طائرة في الأيام الثامن والتاسع من تشرين الثاني ١٩٤٢، كان الهدف الأول من العملية هو السيطرة على المطارات العسكرية، والمدنية في المدينة، ومن ثم التوجه إلى مدينة وهران[١].

لم تواجه تلك القوات أي مقاومة تذكر على الشاطئ، ولكن بعد توغلها داخل المدينة، لاقت مقاومةً عنيفةً، بعض الشيء، من قبل القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي، وذلك نتيجة عملية التجنيد السريعة التي نظمتها السلطات الفرنسية، إذ قدر تعداد العسكريين الذين جندوا لمقاومة قوات الحلفاء بحوالي ٢٠٠٠٠ جندي من مختلف الصنوف إلى جانب المتطوعين من المدنيين الذين كانوا يؤيدون حكومة فيشي، خلفت الصدامات المسلحة في وهران ضحايا قدر عددهم (٧٠٠) جندي ما بين قتيل وجريح[٢]، ولكن تلك القوات تمكنت من التوغل والسيطرة على الطرق الرئيسة، وعلى المطارات الموجودة، والطائرات التي كانت في تلك المطارات[٣].

أما عن دخول قوات الحلفاء إلى مدينة الجزائر التي كانت تعدها مفتاح الموقف الحربي في كسب معركة شمال إفريقيا، فقد تم انزال القوات غرب مدينة الجزائر بالقرب من قرية (كاستليون) الواقعة شمال مطار (البليدة)، وتحركت الكتيبة الثالثة بعد نزولها إلى الطريق المؤدي شرقا إلى الجزائر، وواجهت هذه الكتيبة بعض

---

(١) سلسلة معارك الحرب، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٢) هـ .أ.ل. فشر، المصدر السابق، ص ٦٩٦ .

(٣) صحيفة "**العراق**"، العدد ٦١٣٧، بغداد، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢.

المقاومة من قبل القوات الفرنسية، تمكنت من القضاء عليها. ولم تكن المقاومة في مدينة الجزائر كبيرةً مما جعل قوات الحلفاء تسيطر على المدينة بعد مدة قصيرة (١).

بعد نزول قوات الحلفاء في الجزائر، حاولت القيادة الأمريكية التفاوض مع القادة العسكريين الفرنسيين من اجل تسهيل عمل قوات الحلفاء، وإبعاد التأثير الألماني، إذ حاول روبرت مورفي أيجاد تفاهمات مع القادة الفرنسيين بهدف عقد الهدنة بينهما، وإنهاء القتال في الجزائر تحديداً وشمال أفريقيا عموماً(٢). وانتظر روبرت مورفي وصول الجنرال كلارك، مخول بصلاحيات التفاوض من قبل الجنرال إيزنهاور، وكان من المقرر أن تكون المفاوضات مع الجنرال جيرو(٣). ولكن تطورات سريعة حدثت أثناء ذلك، حينما تفاجأ بوجود الجنرال دارلان في الجزائر (٤).

ومن أجل تدارك هذا الموقف من قبل قوات التحالف، عقد في مساء يوم العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٢ لقاء ضم كل من الجنرال الأمريكي كلارك، وروبرت مورفي، والجنرال دارلان والجنرال جوان من أجل وضع شروط الهدنة بين الطرفين، وتم الاتفاق المبدئي على أن يستأنف اللقاء في اليوم التالي الحادي عشر من تشرين

---

(١) ديمترى يفيموف، **الحرب العالمية الثانية ومصائر شعوب آسيا وأفريقيا**، دار الموقف العربي، القاهرة، د.ت، ص ٨٨ .

(٢) كان سبب أختيار التفاوض مع الجنرال جيرو، قناعة الأمريكان صعوبة قبول الجنرال دارلان الفكرة تلك، لكونه عضوا مهم في حكومة فيشي منذ عام ١٩٤٠، فضلا عن كونه من المؤيدين للتعاون مع الألمان. وأدرك الأمريكان خطا اختيارهم هذا، حينما وجد الجنرال جيرو صعوبة في أقناع الجنود الفرنسيين الذين لم يلتزموا بالأوامر الصادرة من قبله، واتضح لهم أن الجنرال دارلان هو الشخص المناسب لسياستهم. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ديمترى يفيموف ، المصدر السابق، ص ٩٤؛ صحيفة "**العراق**"، العدد ٦١٣٥، بغداد، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢؛

French Admiral Jean Darlan isassassinated

مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع:

www.historylearningsite.co.uk/admiral-darlan.htm

(٣) صحيفة "**العراق**"، العدد ٦١٣٧، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢.

(٤) يسرى ياسر حامد غائب عبد الله، المصدر السابق، ص ٤؛ صحيفة "**العراق**"، العدد ٦١٣٦، المصدر السابق.

الثاني[١]. وكان الجنرال دارلان متردّداً في قبول شروط الهدنة ، لأنه عندها سيكون محرجاً من المارشال بيتان، ولكنه عندما أدرك عدم جدوى القتال مع قوات الحلفاء، وافق على شروط الهدنة، وأعلن وقف إطلاق النار في الجزائر والدار البيضاء. ومن جانبها قامت ألمانيا، وبعد سماع أنباء عقد الهدنة بين الطرفين، بعملية اجتياح للأراضي الفرنسية التي كانت غير محتلة، وبالضغط على المارشال بيتان بالسماح لهم باستخدام الأراضي التونسية، وعندما وصلت أنباء اجتياح القوات الألمانية الأراضي الفرنسية، اصدر الجنرال دارلان أوامره لسائر القوات الفرنسية بمقاومة القوات الألمانية أينما وجدت[٢].

وبعد ذلك تم الاتفاق بين القادة الفرنسيين، وقوات الحلفاء على تعيين الجنرال دارلان مندوبا ساميا، والقائد البحري، والجنرال جيرو قائدا عاما للقوات البرية والجوية، وان يتولى الجنرال جوان القطاع الشرقي وشمال أفريقيا الجزائر وتونس، أما الجنرال نيس (Nuces) فعين مقيما في مراكش وقائدا للقطاع الغربي، كما اتخذ قراراً بتعاون الفرنسيين مع قوات الحلفاء[٣] .

لم يشر ذلك الاتفاق الذي عقد بين قوات الحلفاء والفرنسيين إلى قضية شمال إفريقيا من ناحية مستقبلها السياسي، وإنما ركز فيه على السيادة الفرنسية، والسلطة الفرنسية التي تعني الطرف الفرنسي الحليف معها، كما نص الاتفاق على أنه في حالة حدوث خطر يهدد الوضع الداخلي في الجزائر وبقية مناطق شمال إفريقيا تقوم السلطة الفرنسية باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة ذلك الخطر بالتنسيق مع القائد العام للجيش الأمريكي[٤].

---

(١) **War in North Africa**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع: www.historylearningsite.co.uk

(٢) Robert o Paxton, **La France de Vichy** , Edition du seuit, France, ١٩٧٣, p. ٢٦٨ .

(٣) ديمترى يفيموف ، المصدر السابق، ص ٩٦ .

(٤) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج٣، ص ص٢١٣– ٢١٤ .

وفي الخامس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٢،تعرض الجنرال دارلان لعملية اغتيال على يد شاب فرنسي يدعى بونييه فرديناند دي لاشابيل، وهو مناهض للفاشية في قصر الولاية بالجزائر، وخلفه الجنرال جيرو قائداً عاماً مدنياً وعسكرياً لشمال إفريقيا(١). واتخذ الأخير بعض الإجراءات السريعة، ومنها: تعيين مارسيل بيروتون (Marcel Peyrouton)(٢)،حاكماً عاماً في الجزائر، وإطلاق سراح الشيوعيين من السجون الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية قبيل قيام الحرب العالمية الثانية وذلك بضغط من قبل حكومة الاتحاد السوفيتي ، كما أطلق سراح المعتقلين السياسيين باستثناء أعضاء حزب الشعب الجزائري، وفي مقدمتهم مصالي الحاج، وأعضاء جمعية العلماء المسلمين(٣)، وقام باستدعاء زعماء الأحزاب السياسية، وأعيان الشعب من أصحاب المهن الحرة من التجار، والفلاحين، والنواب، وغيرهم من أصحاب المهن(٤)، واجتمع معهم مطالبا منهم مشاركة أبناء الشعب الجزائري في المجهود الحربي، ومساعدة الحلفاء من اجل تحقيق النصر، وتحرير الأراضي المحتلة من قبل قوات المحور، وتحرير فرنسا الأم من قوات ألمانيا النازية، وقدم

---

(٣) Robert o Paxton , op.cit. ,p.٢٦٩.

(٢) ولد في الثاني من تموز عام ١٨٨٧ في باريس ، اكمل دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون، بدأ حياته السياسية في المغرب العربي كسكرتير عام في الجزائر عام ١٩٣١، إلى عام ١٩٣٣، ثم عين مقيماً عاماً بالمغرب، وانتقل في نفس المهمة إلى تونس في أذار عام ١٩٣٦، عمل مارسيل بيروتون سفيراً لفرنسا في الأرجنتين ما بين الأعوام ١٩٣٦ و١٩٤٢، عين حاكم عام للجزائر في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٤٣ واستمر في هذا المنصب حتى حزيران من نفس العام، ألقي القبض عليه بعد تحرير فرنسا، وبعد خمس سنوات في السجن الاحتياطي تم تبرئته في الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٨، توفي في السادس من تشرين الثاني عام ١٩٨٣. للمزيد من التفاصيل، ينظر: d'activités après Schneegans Martine, Peyrouton, Hommes et Destins, tome VIII, ١٩, ١٩٣٦.

مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع:
www.memoireafriquedunord.net

(١)Benyousf Benkhedda, **les origines du ١NovembreLes١٩٥٤**,éddahalal, Algérie, ١٩٨٩, p. ٨٤.

(٤) يسرى ياسر حامد غائب عبد الله، المصدر السابق، ص٦٥ .

وعودا في حال تحقيق النصر بأن تكون الجزائر من بين البلدان التي ستتمتع بثمار ذلك النصر، وتنال ما تستحق من مكافئة على تضحياتها في تلك الحرب[١].

ثانياً: الحركة الوطنية الجزائرية وتطور مواقفها بعد أنزال قوات الحلفاء:

عد نزول قوات الحلفاء على الأرض الجزائرية في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٤٢ منعرجاً حاسماً في مسار الحركة الوطنية الجزائرية على الرغم من الفراغ السياسي الذي سادَ الساحة السياسية الجزائرية نتيجة الإجراءات التي اتخذت من قبل السلطات الاستعمارية آنذاك، والتي تمثلت في سجن الزعماء السياسيين، وإبعادهم عن الساحة السياسية[٢].

سجلت نهاية عام ١٩٤٢، ومطلع عام ١٩٤٣ بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية مرحلة جديدة تميزت بتقديم الجزائريين مطالب جماعيةً موحدةً إلى السلطة الاستعمارية، بعد تنسيق مشترك وحدت من خلاله الصفوف الوطنية أمام تعنت

---

(١) حميد عبد القادر، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) بوعبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ١٠٦.

الاستعمار في إنكار حقوق الجزائريين(١)، إذ بادر فرحات عباس الذي كان من أكثر الزعماء ظهوراً ونشاطاً على الساحة السياسية في تلك الأثناء(٢)، بتقديم مذكرة في العشرين من كانون الأول عام ١٩٤٢ إلى قيادة قوات الحلفاء، والسلطات الفرنسية تعكس مطالب الجزائريين التي يرغبون الحصول عليها، والتي عبر من خلالها عن الاستعداد للمساهمة في تعبئة الجزائريين للقتال ضد قوات المحور(٣). ولكن ذلك مقابل توفير حق أدنى من الحقوق للجزائريين(٤)، كما طالب بتسهيل عقد ندوة تجمع الشخصيات الممثلة لجميع المنظمات المسلمة الجزائرية بهدف إعداد قانون أساسي، ويكون ذلك القانون بمثابة الدستور للجزائريين يشمل معالجة كل القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بالجزائريين(٥)، وتضمنت تلك المذكرة التزام فرنسا بضمان حقوق الجزائريين، وجاء نص المذكرة بعنوان "**رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة** " وجاء فيها:" **إذا كانت هذه الحرب كما أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحرير الشعوب، والأفراد بدون تمييز بينهما في العرق والدين، فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرير والاستقلال**"(٦).

---

(١) صبرينة الواعر، **وحدة تاريخ الجزائر ١٨٣٠– ١٩٥٤**،ج٢، مطابع جامعة التكوين المتواصل والمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، د. ت، ص٣.

(٢) كان فرحات عباس له القدرة على الحركة لكونه لديه بعض الحصانة إذ كان احد أعضاء اللجنة المالية في تلك الآونة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٣) صلاح العقاد، **المغرب العربي الجزائر– تونس– المغرب الأقصى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٠٦ .

(٤) مصطفى أوعامري، **نشاط فرحات عباس بتلمسان ١٩٤٣– ١٩٤٥**، مجلة أفكار وآفاق، العدد ٣، جامعة الجزائر، حزيران ٢٠١٢، ص ١٣٦.

(٥) Benyousf Benkhedda, Op , Cit , p . ٨٦ .

(٦) فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، د.ت، ، ص ١٨٢.

رفضت قيادة قوات الحلفاء، المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، الرد على تلك المذكرة بدعوى أنها تعني السلطات الفرنسية، وهي شأن داخلي فرنسي، وأن مهمة الحلفاء محاربة ألمانيا النازية، وتحرير الأراضي التي تحتلها[١]. أما السلطات الفرنسية المتمثلة بشاتيل (Chatel)، الحاكم العام للجزائر، فقد رفض تلك المذكرة، بحجة أنها موجهة إلى الحلفاء،وليس للحكومة الفرنسية، وإنها تحمل شروطاً. وأوضح أنَّ الحرية السياسية لا تتم بتلك الشروط، وإنما تتم في داخل الإطار الفرنسي، وبذلك تصبح السلطات الفرنسية غير مسؤولة عن الإجابة، أو الرد على تلك المذكرة [٢].

أحدث ذلك الموقف السلبي من قبل الحلفاء في الرد على المذكرة غلياناً ونفوراً حاداً في الأوساط السياسية الجزائرية ولدى أبناء الشعب الجزائري اتجاه الحلفاء، كما شجع ذلك الرد السلطات الفرنسية على التقليل من نشاط الحركة الوطنية، وضرب تطلعاتها بإقامة دولة جزائرية مستقلة[٣].

بعد رد السلطات الفرنسية والحلفاء، طلب فرحات عباس من الشخصيات التي وقعت على تلك المذكرة بعقد اجتماع، تم فيه الاتفاق على توجيه مذكرة ثانية إلى الحاكم العام للجزائر في يوم الثاني والعشرين من كانون الأول من العام نفسه، وقدمت هذه المذكرة "**رسالة من ممثلي المسلمين إلى السلطات الفرنسية**" من قبل فرحات عباس وعلي بومنجل والدكتور سعدان إلى الأمين العام للحكومة الفرنسية مارسيل بيروتون، وجرى خلال تقديم تلك المذكرة محادثات بينهما، وبذلك كانت موجهة إلى السلطات الفرنسية وحدها، وتضمنت تلك المذكرة الاعتراف بسيادة فرنسا على الجزائر، وتضمنت ايضاً إصلاحات للتخفيف من معاناة الشعب الجزائري، ولم يوجهها هذه المرة إلى الحلفاء بل حدد فيها السلطات الفرنسية وحدها دون الآخرين لتتحمل مسؤوليتها الكاملة تجاه الجزائريين المسلمين، وربط تحرير الجزائر السياسي من الاستعمار بتحرير فرنسا، وحتى لا تتحجج السلطات الفرنسية بتجاوزها، وتقديمه إلى

---

(١) مها ناجي حسين، المصدر السابق، ص ٥١.

(٢) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٣) عبد القادر حميد، المصدر السابق، ص ٨٧.

الحلفاء وتعد ذلك إهانة لها[1].لم يعط القائد العام لشمال إفريقيا الجنرال جيرو أي أهمية لتلك المطالب التي تقدم بها الزعماء الجزائريون مدعياً بانشغاله بالحرب القائمة وبين انه لم يأتِ لمناقشة السياسة، وإنّما أتى من اجل تجنيد الرجال، إذ قال:" **أنا لست سياسياً أنا رجل حرب** "[2].

حرك الرد السلبي، والتعنت من قبل السلطات الفرنسية الزعماء السياسيين الجزائريين نحو اتخاذ خطوة جديدة للضغط على الفرنسيين من اجل الاستجابة لمطالبهم. وكان فرحات عباس أبرز من حاول سد الفراغ السياسي في الجزائر والتحدث باسم الجزائريين، وقد جدد الزعماء الجزائريون تلك المطالب بشكل اكبر، وبمطالب أكثر وضوحا من خلال بيان الشعب الجزائري في العاشر من شباط عام ١٩٤٣[3]، وربما كان فرحات عباس، والزعماء الذين معه يحاولون الضغط على السلطات الفرنسية للحصول على بعض المكاسب بدل الحصول على مجرد وعود لا غير، وحاولوا استغلال موقف فرنسا الحرج، وهي تمر في أيام عصيبة، وحاجتها إلى المجهود الحربي، والى مشاركة الجزائريين معها في الحرب؛ لتحريرها مما جعلهم يكثفون من مطالبهم المقدمة إلى السلطات الفرنسية.

١- <u>بيان عام ١٩٤٣:</u>

كان فرحات عباس من أبرز من حاول سد الفراغ السياسي في الجزائر والتحدث باسم الجزائريين وقد جدد الزعماء الجزائريين تلك المطالب ببيان الشعب الجزائري في عام ١٩٤٣، إذ كانت لأحداث الحرب العالمية الثانية، وتعنت السلطات الاستعمارية الفرنسية بعدم الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري، وعدم قبول قوات الحلفاء مطالب فرحات عباس، سبباً في تنامي الوعي الوطني بين صفوف الشعب الجزائري، وتناسي الخلافات القائمة بين القيادات السياسية الجزائرية[4]، إذ رأت تلك القيادات ضرورة

---

(1)Alistair Horne,**Histoire de laguerredAlgérie**, éditionsAlbinMichel, Paris, ١٩٨٠. p١٨٥.

(2) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٣٠٦.

(3) عز الدين معزة، المصدر السابق، ص ص ٢١٢ – ٢١٣.

(4) محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ٣٤٠ .

التحرك، واختيار طريق أكثر راديكالية، ووضع برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل للبلاد، لأن أبسط المطالب قد رفضت، ونتيجة لذلك دعا فرحات عباس إلى عقد اجتماع سياسي يضم جميع القوى السياسية لمناقشة مسألة إقامة نظام فيدرالي بين الفرنسيين، والجزائريين(١).وجرت الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع، وكانت هناك مخاوف لدى الساسة الجزائريين من احتمالات تهور السلطات الفرنسية، واتخاذها إجراءات قد لا يحمد عقباها. وبناءً عليه، تم إبلاغ ممثل الولايات المتحدة روبرت مورفي بضرورة قيام قوات الولايات المتحدة الأمريكية المتواجدة في الجزائر بتوفير الحماية اللازمة لهم من ردود الفعل الفرنسية(٢). وعلى ما يبدو أن سبب هذا التحول السياسي من جانب فرحات عباس، وميوله نحو النظام الفيدرالي جاء متأثرا بالدعاية، والمفاهيم الأمريكية التي روجت لها بعد دخولها الحرب، إذ أراد منها الأساس الذي ينطلق من خلاله نحو تحقيق برنامجا تحرريا فيما بعد. عقد الاجتماع في الثاني من شباط عام ١٩٤٣ في مكتب المحامي علي بو منجل في مدينة الجزائر، وحضر الاجتماع إلى جانب فرحات عباس جمع من الوطنيين الجزائريين(٣)، ومن أبرز هؤلاء نذكر:

أ. الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبائلي في مجلس المندوبين الماليين.

ب. غرسي أحمد مندوب مالي.

ت. قاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين.

ث. الدكتور أمين دباغين (عضو حزب الشعب الجزائري)

ج. أمين عسله (عضو في حزب الشعب الجزائري)(٤).

---

(١) مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر ١٩٥٤ في الجزائر**، دار هومة للطباعة، الجزائر، د.ت، ص٦٢ .

(٢) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ٣٦٧ .

(٣) Mahfoud Kaddache ,Op ,Cit, P.٦٤١.

(٤) بوعبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ١٠٩.

ح. الشيخ العربي التبسي (قيادي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

خ. الشيخ خير الدين.(قيادي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

د. الشيخ توفيق المدني من قيادات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(١).

ذ. الدكتور بن جلول. مفوض مالي ومستشار عام.

ر. محمد الهادي جمام رئيس جمعية الطلبة المسلمين.

ز. الدكتور سعدان مستشار عام(٢).

وجرى خلال الاجتماع طرح التصورات التي تبناها فرحات عباس، مذكرا الحضور أن فرنسا لا يمكن أن تقدم أي تنازلات لصالح الشعب الجزائري مهما كانت الظروف. وبعد تدخلات من جانب الحاضرين اتفق الجميع على تحديد المطالب الوطنية، وجعلها محاور مشروع إصلاحي جديد يقدم إلى السلطات الفرنسية. وكلف فرحات عباس بمهمة وضع مسودة المشروع(٣).

بعد النجاح الذي حققه فرحات عباس في جمع الساسة الجزائريين، ومن مختلف القوى الوطنية، على سقف محدد من المطالب. واتفاق الجميع على أهمية العمل المشترك من أجل إجبار الفرنسيين على الاستجابة للمطالب الجزائرية بصورة أو بأخرى(٤). إذ عكف بعد عودته إلى مقر سكناه في مدينة سطيف، في وضع مسودة المشروع الإصلاحي. وأشار فرحات عباس إلى أهمية هذا المشروع في كتابه(ليل الاستعمار)، إذ كتب يقول:" **إنَّ هذا البيان كان حصيلة موضوعية، ونزيهة لمائة واثنتي عشر عاما من الاستعمار الفرنسي للجزائر، واستقراء للماضي وتذكيراً به، وتعبيراً صادقاً عن التطلعات الوطنية لشعبنا الجزائري بدون حقد، ولا انفعال، فهو يحدد المشكلة الجزائرية بكل صدق**"(٥). ومن خلال النص السابق يظهر لنا فرحات عباس قراءة واقعية

---

(١) فرحات عباس ، الثورة الجزائرية، ص ١٨٦.

(٤) Mahfoud Kaddache , Op , Cit, P P.٦٤١- ٦٤٢.

(١) Mahfoud Kaddache , Op, Cit , p. ٦٤٢.

(٤) مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥) فرحات عباس، ليل الأستعمار، ص ص ١٨٢– ١٨٣ .

للواقع الجزائري، واعترافاً ضمنيا لفشل المفاهيم السياسية التي كان يؤمن بها بخصوص تبنيه مسألة الاندماج أملا في حصول الجزائريين على حقوقهم.

في العاشر من شباط عام ١٩٤٣ انتهى فرحات عباس من وضعه مسودة المشروع الإصلاحي، وحمل عنوان:" **الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري**"[١]. ومن أبرز المسائل التي ركز عليها البيان، هي:

- إدانة الاستعمار، والعمل على إلغائه.
- تحريم استغلال شعب لشعب آخر، لأن هذا الاستعمار لا يمثل إلا مظهرا جماعيا للعبودية الفردية التي كانت سائدة في العصور القديمة[٢].
- تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، تطبيقاً للالتزامات التي اتخذتها الدول الكبرى.

ويلاحظ من خلال المشروع الإصلاحي الذي تقدم به فرحات عباس، أنه استوحى مبادئه متأثراً بما ورد في تصريح الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون(W.Wilson)[٣]، وميثاق الأطلسي الذي صدر في عام ١٩٤١[١]،

---

(١) فاروق بن عطية، **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير ١٩٥٤- ١٩٦٢**، دحلب، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٩.

(٢) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ٦٢ .

(٣) **توماس وودرو ويلسون،** ولد في الثامن والعشرين من كانون الأول عام ١٨٥٦، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية من الرابع من آذار عام ١٩١٣ إلى الثالث من أذار عام ١٩٢١، كان اكاديمياً في مقتبل حياته، أصبح رئيسا لجامعة برنستون، ومن ثم الحاكم لولاية نيوجيرسي ، كسب الانتخابات الرئاسة في عام ١٩١٢، ثاني رئيس ديمقراطي يحكم لمدتين متواليتين، كان من أهم أعماله تبني برنامج تشريعي شديد الطموح عام ١٩١٣،في عام ١٩١٦ تبنى الرئيس ويلسون سلسلة من الإصلاحات شملت تحديد ساعات عمل الأطفال، وتحديد يوم العمل بثمان ساعات ، تحسين مستوى التعليم ، وتعبيد الطرق في المناطق الريفية، وعند اندلاع

وهذا يظهر حجم الدعاية الأمريكية الطاغية في الساحة السياسية في الجزائر آنذاك.

لقد أكد فرحات عباس من خلال مشروعه الإصلاحي على وضع دستور خاص بالجزائر يضمن لشعبها حقوقا عدة، هي:

١- الحرية والمساواة المطلقة بين كل السكان، من دون تفرقة عرقية أو دينية[٢].

٢-إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة إصلاح زراعي كبير لفائدة الفلاحين الواسعة[٣].

٣- حرية العبادة لكل السكان، وتطبيق مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة على الديانة الإسلامية.

٤- حرية الصحافة، والحق في إنشاء الجمعيات[٤].

٥- التعليم المجاني، والإجباري لكل الأطفال من الجنسين.

الحرب العالمية الأولى أعلن حياد الولايات المتحدة، ولكن عندما بدأت ألمانيا في شباط عام ١٩١٧ مهاجمة كل السفن التجارية بما في ذلك الغواصات، قرر ولسون مضطرًا إعلان الحرب على ألمانيا في السادس من نيسان عام ١٩١٧، في تموز عام ١٩١٨ ألقى ولسون أهم خطاب له أمام الكونجرس، إذ حدد أربع عشرة نقطة للاسترشاد بها في حالة الوصول إلى تسوية سلمية للحرب. قاد ولسون بنفسه الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في باريس، إذ كان مصممًا على تنفيذ نقاطه الأربع عشرة، كما كان مصممًا على خطة لإنشاء عصبة الأمم، توفي في الثالث من شباط عام ١٩٢٤. للمزيد من التفاصيل، ينظر: روبين متشلاوشروود ، **الحرب العالمية الأولى وسياسة حق تقرير المصير**، ترجمة: أحمد السورميري، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ص ١٢- ١٣ .

(١) رابح لونيسي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ**، مقال منشور في مجلة: عصور، العدد ١٦، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣٥؛ بوعبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٢) محمد علي داهش، المصدر السابق، ص ١٥.

(٣) فرحات عباس، الثورة الجزائرية، ص ١٩١.

(٤) صبرينة الواعر، المصدر السابق، ص ٤.

٦- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية [١].

٧- المساهمة الفورية، والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم كما فعلت الحكومة البريطانية، وكما فعل المفوض السامي الفرنسي الجنرال كاترو (Catroux) في سوريا[٢].

٨- تحرير كل السياسيين، المحكوم عليهم، أو المعتقلين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه[٣].

توقع فرحات عباس أن تعترض السلطات الاستعمارية الفرنسية على هذا المشروع الإصلاحي، وأن تنعته بمشروع الأقلية النخبوية. ومن هنا قرر أن يجعل من هذه المشروع مطلباً شعبياً يعكس آمال، وطموحات الشعب الجزائري كافة. وبناءً على ذلك، قام فرحات عباس، بعد مصادقة جميع القوى والشركاء السياسيين على البيان، بجولة في جميع أنحاء الجزائر دامت شهراً كاملاً عرض خلالها مسودة البيان على جميع الشخصيات الوطنية، والدينية، والاجتماعية من أجل المصادقة عليه[٤].

بعد أن نال هذا المشروع الإصلاحي التأييد الكامل من جانب مختلف القوى السياسية الجزائرية التي منها جمعية العلماء المسلمين، وحزب الشعب الجزائري، وشرائح المجتمع المدني. شكل وفداً من الساسة الجزائريين، ضم: فرحات عباس، والدكتور بن جلول، والدكتور تامزالي، وأورابح، وبن علي الشريف والدكتور الاخضري. وسلم هذا الوفد نص البيان الجزائري. وكانت مهمته عرض المشروع على السلطات الفرنسية، ومناقشتها بخصوص مستقبل الجزائر. وفي الحادي والثلاثين من آذار عام

---

(١) زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص ٥١٦.

(٢) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٣.

(١)Alistair Horne, op, cit , p .١٨٩.

(٤) حميد عبد القادر، المصدر السابق، ص ٨٨ .

١٩٤٣ قابل الوفد الحاكم العام الفرنسي مارسيل بيروتون[١]وسلم له نسخة من المشروع[٢]. وبعد استلامه إياه تعهد بالأخذ به كأساس للنظام السياسي القادم للجزائر[٣]، كما أوضح للوفد بأنّ البيان لا يكتسب معنى حقيقياً إلا إذا شفع بمقترحات ملموسة، وللنظر في تلك المطالب، وعد بتشكيل لجنة تأخذ على عاتقها تجسيد بنود المشروع الإصلاحي إلى واقع ملموس[٤]. وعلى ما يبدو، أن قبول بيرتون استلام البيان جاء من منطلق امتصاص الغضب الجزائري التي عبر عنها مضمونه بكل وضوح، وذلك من اجل كسب الوقت، لأنّ فرنسا والحلفاء كانوا عام ١٩٤٣ في وضع محرج، وما زالوا يقاتلون، ولم تحسم الأمور بعد في الحرب.

وفي اليوم التالي من مقابلة الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، قام الوفد الجزائري بتسليم نسخ من البيان إلى ممثلي الحلفاء الآخرين: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا المتواجدين في الجزائر، كما بعثوا نسخة منه إلى الجنرال ديغول في لندن، والى الحكومة المصرية في القاهرة[٥].

في الثالث من نيسان عام ١٩٤٣ صدر قرار من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر بتشكيل لجنة رسمية للنظر في المطالب التي قدمها وفد الساسة الجزائريين[٦]، وحملت اسم:" **لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي والإسلامي**"[٧]، والتي اجتمعت مرتين فقط: الاجتماع الأول عقد ما بين الرابع عشر إلى السابع عشر من نيسان

---

(١) عين في في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٤٣ حاكما عاما للجزائر. للمزيد من التفاصيل، ينظر: شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٢) نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس ١٩٢٧ – ١٩٥٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٤٢.

(٣) مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣١٦ .

(٥) نفيسة دويدة، المصدر السابق، ص ٤٢ .

(٦) فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص ١٩.

(٧) بوعبدالله عبد الحفيظ، المصدر السابق، ص ١١٣ .

عام ١٩٤٣، والاجتماع الثاني في المدة من الثالث والعشرين إلى السادس والعشرين من حزيران من العام نفسه. وحضر الاجتماع مفوض الحكومة الفرنسية أ. بيرك (A. Berque) الذي كان يشغل منصب المدير العام للشؤون الإسلامية[١]. وصادقت اللجنة في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٤٣ على لائحة إصلاحات عرفت باسم (ملحق البيان)، وتضمن قسمين، الأول: مخصص بالإصلاحات التي سينظر فيها بعد نهاية الحرب، كما تضمن مسألة قيام دولة جزائرية مستقلة لها دستورها[٢]،أما الثاني: فتضمن البحث بالإصلاحات التي طالب بها الشعب الجزائري، وجرى التأكيد فيه على ضرورة الأخذ بالظروف الحالية بعين الاعتبار من اجل رسم خطوط مستقبل البلاد[٣]، كما تضمن الملحق إصلاحات سياسية، ومنها:

١- تحويل حكومة عموم الجزائر إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء موزعين بالتساوي ما بين الفرنسيين والجزائريين، وتحول الإدارة المحلية إلى إدارة وزارية كما يصبح رئيس الحكومة حاكما عاما، ويلقب بالسفير الفرنسي في الجزائر[٤].

٢- التمثيل المتساوي للفرنسيين والجزائريين في المجالس المنتخبة والأجهزة الاستشارية، ومنها مجلس الحكومة الأعلى، ومجلس البلديات، وغرف التجارة والزراعة، وغيرها من المجالس[٥].

---

(١)Charles Robert Ageron**, Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français,١٩٣٦ -١٩٥٦,** les ٤ et ٥ octobre ١٩٨٤, et publiée dans les actes de ce colloque par les Editions du CNRS, septembre, Paris, ١٩٨٦, p. ٣٥٧.

(٢) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ص ٣٦٩ .

(٣) مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٤) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية،ج٣، ص ٢٢٨.

(٥) أحمد حسن الباقورى وآخرون، **مغرب الاستعمار الفرنسي**، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ص ١٢٥.

٣- السماح للجزائريين بتولي جميع الوظائف العامة بما فيها منصب الحاكم العام، ويطبق عليهم ما يطبق من شروط على الفرنسيين .

٤- تطبيق قانون عام ١٨٨٤ المتعلق بالمديريات المختلطة على أن تصبح إدارة الدوار مستقلة في المديريات المختلطة، وعمدة الدوار يكون رئيس الدوار .

٥- إلغاء جميع القوانين، والإجراءات الاستثنائية، وتطبيق القانون العام ضمن نطاق التشريع الجزائري[١] .

واجهت تلك الخطوات نحو تحقيق مطالب الشعب الجزائري رفضا مباشرا من قبل حكومة فرنسا الحرة، التي سبق وإن وافقت يوم الرابع والعشرين من أيلول عام١٩٤١ على ميثاق الأطلسي، لأنها لم تكن مستعدة للقبول بها بكونها تمثل نقلة نوعية في الكفاح الوطني الجزائري[٢].وحسم الجنرال ديغول الموقف الفرنسي من المسألة في تصريح أعلنه في الثلاثين من أيار عام ١٩٤٣،حين قال:"**إن قاعدة الوحدة الوطنية تستند إلى مبدأ السيادة الوطنية الفرنسية الكاملة على كل أجزاء الإمبراطورية، ولا يمكن التخلي عن شيء من هذا المبدأ**"[٣]. وهذا يعني أن ما قررته لجنة البحث الاقتصادي، والاجتماعي، والإسلامي سيكون مجرد حبر على ورق، وهو ما كان بالفعل.

سلمت لجنة البحث الاقتصادي، والاجتماعي، والإسلامي نسخة من ملحق البيان في العاشر من حزيران عام ١٩٤٣للجنرال ديغول، ونسخة أخرى إلى ممثله الجنرال كاترو، الذي خلف مارسيل بيرتون[٤]. ورفض الجنرال ديغول الإشارة إلى البيان

---

(١) صلاح العقاد، **العرب والحرب العالمية الثانية**، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٦ ص ١٥٩.

(٢) أحمد إسماعيل رشيد، المصدر السابق، ص ١٦٠ .

(٣)Ferhat Abbas,**guerre et révolution d'Algérie la nuit coloniale**, éditions René Julliard, Paris, ١٩٦٢, p.١٤٠.

(٤) شارل أنري فافرود، **الثورة الجزائرية**، ترجمة: كابوية عبد الرحمن و سالم محمد، دحلب، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٣٧.

الجزائري خوفاً من أن يكون ذلك ترويجاً لأفكار الخصم[١]. وحتى الجنرال كاترو المعروف بميوله الليبرالية في معالجة المسائل الاستعمارية، لم يكن

موقفه بالنسبة للمطالب الجزائرية مختلفاً عن مواقف بقية ساسة حكومة فرنسا الحرة، فهو لم يتقبل إثارة قضية تمس مبدأ السيادة الفرنسية، مما دعاه إلى رفض المطالب التي تضمنها البيان الجزائري، وملحقه[٢]، ووصف ذلك البيان بالقول:" **إنه العاصفة ومن الحكمة وقف هذه العاصفة** "[٣].

امتنع الجنرال كاترو عن استخدام البيان مرجعاً للمشروع الإصلاحي الذي كان ينوي إنجازه في الجزائر بحجة أنّه لا يمكن الالتزام بتعهدات من سبقه، واكتفى فقط بأنه أصدر قانوناً نص على استحداث منصب **(خليفة شيخ البلدية)**، ويتولى ذلك المنصب الأهالي المسلمون، كما عمل على إحداث تغيير شكلي على بعض القوانين الأساسية كقانون الأهالي على سبيل المثال[٤].

جدد كاترو رفضه للبيان مرة أخرى في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٤٣ أمام أعضاء لجنة الإصلاحات البرلمانية المالية، وكان ذلك الرفض نابع من مبدأ أن الحكومة الفرنسية لن تلتزم بتغيير قانون الجزائر، أو الإمبراطورية الفرنسية، وأن الفكرة الوحيدة التي يمكن القبول بها هي تلك الفكرة التي تعد الجزائر بأنها تشكل ثلاث مقاطعات فرنسية وتلك المقاطعات الثلاث لا يمكن أن تتطور إلا داخل الإطار الفرنسي[٥].

قاطع الأعضاء الجزائريون في لجنة المندوبيات المالية الاجتماع الذي عقد في يوم الثالث والعشرين من أيلول لمناقشة ما حدث من تطورات في المرحلة السابقة، وذلك

---

(٥) Charles Robert Agero n, op ,cit , p.٣٥٨.

(٢) صلاح العقاد، العرب والحرب العالميةالثانية، ص ١٥٩ .

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢١٠ .

(٤) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ٢٤٨ .

(٤) Callot Claude – Jean Robert Henry, Op. Cit, p. ١٦٨ .

احتجاجا على تجاهل السلطات الفرنسية لمطالبهم التي وردت في ملحق بيان الشعب الجزائري(١)، وعد الجنرال كاترو تلك المقاطعة بمثابة إهانة للسلطات الفرنسية، فأصدر قراراً في ٢٣ أيلول ١٩٤٣ بحل الفرع الأهلي للمندوبيات المالية، وذلك بتأثير من المتنفذين من المستوطنين الفرنسيين(٢).وأمر باعتقال عدد منهم، وفي مقدمتهم: فرحات عباس، وعبد القادر السايح، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية في مدينة وهران غرب البلاد(٣).

أثار هذا الإجراء القمعي من جانب الجنرال كاترو غضب الشعب الجزائري الذي خرج في مظاهرات احتجاج حاشدة في مدن جزائرية عدة مثل: الجزائر، وسطيف، وقسنطينة، للتعبير عن رفضها لما تقوم به السلطات الفرنسية من إجراءات تعسفية(٤). وشكل ذلك التطور ضغطاً على السلطات الاستعمارية الفرنسية التي سارعت من أجل امتصاص الغضب الجماهيري للإفراج عن فرحات عباس، وعبد القادر السايح يوم الثاني من كانون الأول عام ١٩٤٣، وإلغاء قرار حل الفرع الأهلي للنواب المسلمين(٥). وحاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية تشويه صورة رموز وطنية، وتعكير صفو العلاقة بين الجماهير الجزائرية، وقادتها الوطنيين، حينما ادعت أن اعتقالهما جاء بسبب أن تحركاتهما، ومواقفهما نابعة من مصالحهم الشخصية ليس أكثر، وذلك من اجل تخفيف الضغط عليها من جهة، وإفشال المشروع الاستقلالي الجزائري من جهة أخرى(٦).

ومن أجل تخفيف التوتر السياسي الحاصل في الجزائر خلال هذه المرحلة، تقدم اثنا عشر من الموقعين على بيان الشعب الجزائري، من أعضاء لجنة المندوبيات المالية،

---

(١) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٢) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ٢٥؛

Charles Robert Ageron, Op.Cit, p.٣٦٠.

(٣) مصطفى همشاوي، المصدر السابق، ص ٦٢ .

(٤) مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٥) محمد تقية، المصدر السابق، ص ١٠٤؛ مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٦) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٢٩.

بالاعتذار للجنرال كاترو؛ بسبب مقاطعتهم اجتماع اللجنة مؤكدين ولاءهم لفرنسا[١]. وكان لهذا الموقف أثره في تراجع الجنرال ديغول، والإعلان عن مجموعة من الإصلاحات التي هدف من خلالها تفتيت اللحمة الوطنية، وإحداث انشقاق بين قيادات الحركة الوطنية الجزائرية[٢].

أدرك الجنرال ديغول أنه لن يستطيع إدارة عجلة التاريخ إلى الوراء، وليس من مصلحة فرنسا أن تتجاهل المطالب الوطنية للجزائريين بشكل تام؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى احتقان سياسي قد يفرز اضطراباً يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر، ونتيجة ذلك قرر ديغول أن يتقدم بمبادرة إصلاحية محدودة؛ سعيا منه لإبطال فتيل الأزمة، فضلا عن سحب البساط من تحت أقدام قادة الحركة الوطنية التي ازدادت نضجا في هذه المرحلة، وغدت تسير باندفاع كبير نحو اعتناق الأفكار الوطنية الراديكالية التي كانت من قبل حكراً على حزب الشعب الجزائري وحده[٣]، وخلال زيارته مدينة قسنطينة يوم الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٤٣[٤]،أعلن من هناك مبادرته السياسية، وأشار إلى أحقية الجزائريين بالتمتع بحقوق المواطنة أسوة بالفرنسية، والتمتع بحق العمل، وغيرها من الامتيازات. وفي هذا الصدد أشار بالقول:" **إن هيئة التحرير قررت في دورتها المنعقدة في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٤٣ إسناد حقوق المواطن الكاملة فورا إلى عدة عشرات من آلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر، ولا يقبل أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق باعتراضات أسسها قانون الأحوال الشخصية وسترتفع في الوقت نفسه نسبة المسلمين الفرنسيين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح**

---

(١) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، ص ١٦٠.

(٢) شارل أندري جوليان ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦.

(٣) Ferhat, Abbas, Op.Cit,p,١٤٣.

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحررية ١٩٥٠ – ١٩٥٤ في عمالة وهران**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠١١، ص ٢٤٩ .

المحلية. ويرتبط بذلك فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم قدرة على الاضطلاع بها ".وأضاف قائلا:" **في الوقت نفسه، سيتخذ قرار نسبة المسلمين الفرنسيين الجزائريين في مختلف المجالس التي تعالج المصالح المحلية، بحيث سيمنح عدد كبير من المناصب الإدارية للذين يتمتعون منهم بالكفاءة، كما تعتزم القيام بسلسلة من التدابير الكفيلة بتحسين مستقبل مجموع السكان، وستعلن عنها قريبا** "[١].

ومن اجل تحويل هذه الادعاءات إلى واقع ملموس، قرر الجنرال ديغول في يوم الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩٤٣ تشكيل لجنة حكومية، كلفت بمهمة وضع برنامج للإصلاحات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية لفائدة الجزائريين، وتقدم توصياتها إلى لجنة فرنسا الحرة[٢]. وضمت تلك اللجنة ستة عشر عضوا، ستة أعضاء جزائريين، وستة فرنسيين، وأربعة أعضاء من موظفي الإدارة الفرنسية. ومن هذا نستنتج أن التمثيل الجزائري كان يشكل أقلية إزاء التمثيل الفرنسي، بينما كانت نسبة السكان المحليين، أي الجزائريون، مقارنة بالمستوطنين هي نسبة عشرة إلى واحد [٣]. وتم اختيار الممثلين الجزائريين الستة بشكل دقيق، وهم:

- الدكتور بن جلول.
- الشيخ الطيب العقبي.
- تامزالي.
- الشيخ القاسمي.
- فضيل.
- قاضي عبد القادر.

---

(١) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٢٦ .

(٢)Charles Robert Ageron , Op.Cit, p.٣٦١.

(٣) مجيد حميد يونس الحمداني، المصدر السابق، ص ١٤٠.

- وابن قانة[1].

ويرى الدكتور بنجامين ستورا من أن اختيار هؤلاء بناءً على ولائهم لفرنسا. وأشار إلى الشيخ الطيب العقبي، على سبيل المثال، أن اختياره في هذه اللجنة كان بسبب كونه من مؤيدي فرنسا في الحرب. وعدَّ استقالته من جمعية العلماء المسلمين قبل الحرب خير دليل على ذلك[2].

على العموم، مارست اللجنة نشاطها وعقدت سلسلة من الاجتماعات خلال المدة الممتدة من الحادي والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٣، و حتى الثامن من تموز عام ١٩٤٤[3]، ووضعت خلالها مشروعين، أحدهما يمنح المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين، ولكن مع تحديد لحقوقهم السياسية[4]. والثاني أعدته اللجنة الفرعية، واستلهم خطوطه العريضة من توجيهات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، ولم تكن تلك اللجنة في الحقيقية سوى واجهة هشة للديمقراطية الفرنسية؛ لأن لجنة فرنسا الحرة في تلك الأثناء كانت قد توصلت إلى وضع محتوى قرار آذار عام ١٩٤٤[5].

ومن خلال نظرة خاطفة لما قامت به اللجنة من عمل نجد انه يتناقض مع مضمون الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول في برازفيل، عاصمة الكونغو، في تموز عام ١٩٤٤، الذي أشار فيه إلى أن هدف السياسة الفرنسية القادمة هي جعل شعوب المستعمرات تحكم نفسها بنفسها. ولابد من الإشارة هنا، إلى أن ديغول، وبقية

---

(١) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٢٣٢ .

(٢) Benjamin Stora, **Algérie, Histoire Contemporaine(١٨٣٠-١٩٨٨)**, Edition Casbah, Alger:٢٠٠٤, p.٣٣٢؛Charles Robert Ageron, Op.Cit, p.٣٦١.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ٢٣٣ .

(٤) Benjamin Stora, Op.Cit, p.٣٣٢.

(٥) سنتحدث عن ذلك القرار، الذي تشير بعض المصادر بأن محتوى هذا القرار قد تم وضعه من قبل لجنة فرنسا الحرة حتى قبل أجتماع اللجنة التي تم تشكيلها. للمزيد من التفاصيل، ينتظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣ ، ص ٢٣٣

الفرنسيين لم يكن يعني ذلك شمول الجزائريين بهذا التوجه على اعتبار أن الجزائر هي جزء من الأراضي الفرنسية، ومسألة الاستقلال مسألة غير قابلة للنقاش(١).

في السياق ذاته، قام الجنرال ديغول بإصدار قانون(**Ordonnance**) في يوم السابع من آذار عام ١٩٤٤ الذي يمكن اعتباره رداً فرنسياً رسمياً على المطالب الوطنية التي تضمنها البيان الجزائري(٢).ونص في مادته الأولى على أن:" **الفرنسيين المسلمين الجزائريين يتمتعون بكل حقوقهم، ويخضعون لكل الواجبات التي يخضع لها الفرنسيون غير المسلمين**"(٣)، وأكدت المادة الثانية على:" أن **القانون يطبق على الفرنسيين المسلمين، والفرنسيين غير المسلمين من دون تفريق، وكل القوانين الاستثنائية المطبقة على الفرنسيين تعتبر ملغاة** "(٤)، وهي القوانين التي أخضع لها الأهالي المسلمون منذ القرن التاسع عشر، كمحاكم الإجرام التي أنشأت عام ١٩٠٣ خصيصاً لمحاكمة المسلمين، لتكون أكثر قسوة من محاكم الجنايات المعروفة في القانون الجنائي الفرنسي، والتي كانت متخصصة في البت في الجرائم المنسوبة للمتهمين المسلمين في مناطق الحكم المدني داخل المدن (**Provences**) الثلاث منذ تاريخ إنشائها عام ١٨٥٤(٥)، إلى جانب مجالس الحرب في مناطق الحكم العسكري، وقانون الأهالي العنصري، وغيرها من القوانين المجحفة، التي ظل الجزائريون بكل توجهاتهم الأيديولوجية ينددون بها، ويطالبون بإلغائها منذ أواخر القرن التاسع عشر(٦).

---

(١) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣ ، ص ٢٣٣ .

(٢) عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**، ص ٢٤٩ .

(٣) شايب قدادرة، **قضية التجنيس في التشريعات الاستعمارية**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع : www.univ-skikda.dz/revolution

(٤) المصدر نفسه.

(٥)Charles Robert Ageron, Op.Cit p.٣٦٣.

(٦) A.W.C. Cabint, une Messieurs les Sous-préfets Messieurs les Maires et Adminis, L'ordonnance du ٧ mars ١٩٤٤, ١ H ٢٨١٢, ١٦ mars ١٩٤٤, Algérie.

وفي مجال الأحوال الشخصية أقر الأمر على" **بقاء المسلمين الفرنسيين خاضعين لأحكام القانون الإسلامي، والعادات البربرية** "، وحدد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول مباشرة على الجنسية الفرنسية بصفة شخصية، ويسجلون مباشرة على القوائم الانتخابية التي تحتوي كذلك أسماء الفرنسيين غير المسلمين، وهؤلاء الأشخاص هم: الفرنسيون المسلمون، الذين بلغوا سن الواحد والعشرين عاما[١]، وينتمون إلى الفئات الآتية:

- الضباط القدامى الذين انتسبوا إلى مختلف وحدات الجيش الفرنسي.
- الأشخاص الذين حصلوا على الشهادات الآتية: شهادة التعليم العالي، التعليم الثانوي شهادة الأهلية العليا، شهادة الأهلية الأولية، الأهلية للدراسات الابتدائية العليا، شهادة نهاية الدراسة الثانوية، شهادة المدارس، شهادة تخرج من مدرسة وطنية كبرى، خاصة بالتكوين المهني الصناعي، والزراعي، والتجاري، والحائزين على شهادة الأهلية في اللغة العربية أو البربرية [٢].

يتبين مما سبق أن عرض المواطنة الفرنسية بما تحمله من امتيازات على هذه الفئة، بوصفها تمثل نخبة المجتمع المسلم، كان نوعاً من الرشوة، يهدف إلى فصلها عن تبني هموم، وانشغالات مجتمعها، والحيلولة دون انغماسها في النشاط الوطني الذي تزايد آنذاك بوتيرة سريعة .

٢- الحركة الوطنية ومشروع إصلاحات اللجنة الاقتصادية:

من خلال الصفحات السابقة لاحظنا أن السلطات الفرنسية في الجزائر اتخذت موقفاً يتعارض مع المطالب التي نادت بها الحركة الوطنية الجزائرية على الرغم من أنها كانت مطالب تمثل الحد الأدنى مما كان يتمناه الشعب الجزائري، إذ قدمت السلطات الفرنسية مقترحات إصلاحية متواضعة، وفي مضمونها تكرار لما ورد في مشروع بلوم فيوليت الصادر في عام ١٩٣٦؛لأن لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي،

---

(١) أحمد حسن الباقورى وآخرون، المصدر السابق، ص ١٢٦ .

(٢) توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، **دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية**، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٤، ص١٦١.

والإسلامي لم تكن بمستوى طموح القوى الوطنية بالمطلق. ومن هنا كان لابد من تتبع موقف رجال الحركة الوطنية من هذه اللجنة ومقترحاتها[1].

سارع كل من فرحات عباس، وعبد القادر السائح بالرد على المشروع الإصلاحي الفرنسي، وبعثا برسالة إلى أعضاء اللجنة أوضحا فيها موقفهما المعارض لتلك الإصلاحات، والتأكيد على ضرورة أن يتضمن المشروع الإصلاحي مجموعة من النقاط الأساسية التي إذا ما زيدت ستمكنه من النجاح، ومن بين ما جاء في ردهما:" **أن مبادرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، المعلن عنها بواسطة رئيسها الجنرال ديغول، ليست إلا أعادة لمشروع بلوم فيوليت الذي أدت معارضته، في الجزائر وفرنسا إلى إقصائه نهائيا، مع العلم أن الأوضاع اليوم قد تغيرت عما كانت عليه عام ١٩٣٦. فالأمر لم يعد يتعلق بتوسيع امتيازات طبقة إلى واحدة أو أكثر من فئات الأهالي، وإنما أصبح الهدف هو إلغاء تلك الامتيازات الدكتاتورية في الجزائر**"[2]. كما أوضحا أنه في حال كانت فرنسا ترغب في أن تظهر بصورة جديدة فلا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مبدأين، الأول: أن الناس يولدون، ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق، والثاني: كل شعب حر في تقرير مصيره بنفسه. وقد عدا أن الحكم الذاتي هو الذي سيعزز العلاقات ما بين فرنسا، والجزائر بشكل منطقي، وعقلاني[3]، ويترك لفرنسا حق النظر في عملية تطور الجزائر، ويضع حدا للغموض في السياسة التي يلجأ إليها الاستعمار الفرنسي لتأييد سيطرته على الجزائر، وأن تلك المبادئ التي تقرر الشعوب من خلالها مصيرها يمكن عند تطبيقها أن تعطي إمكانية تكوين فدرالية شمال إفريقيا مع تونس والمغرب، تحت إشراف فرنسا[4].

([1]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٣٦؛ محمد تقية، المصدر السابق، ص ١٠٥.

([2]) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج١، أتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص ٤٥.

([3]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٣٦؛ محمد تقية، المصدر السابق، ص ١٠٥.

([4]) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ١٩٩ .

أما جمعية العلماء المسلمين، فقد عبر الشيخ البشير الإبراهيمي عن رأي الجمعية في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٤٤ عن موقفها الرافض للمشروع الإصلاحي المقدم من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. ووصفه في مذكرة طويلة[١]، بأنه محاولة لإحياء مشروع بلوم فيوليت. وأشار بالقول:" **الإعلان الرسمي عن منح المواطنة الفرنسية لبضع عشرات الآلاف من المسلمين الجزائريين دون الاستشارة المسبقة للشعب المعني مباشرة، وقد أعاد إلى الأذهان ذكرى مشروع بلوم فيوليت الذي ذهب أدراج الرياح؛ لأنه لم يكن صالحا ... إن الشعب الجزائري المسلم يعد أن مثل هذا المسعى يقود إلى الاندماج الذي يرفضه كما يرفض بشدة استبدال هويته وشخصيته الإسلامية**"[٢]. وشكك الإبراهيمي في مدى مصداقية السلطات الفرنسية في تلك الإصلاحات ومراعاته لمصالح الشعب الجزائري[٣]، وبين انه في حال كانت السلطات الفرنسية جادة، ولها الرغبة الحقيقية في إجراء الإصلاحات السياسية فيجب عليها عَدُّ مصلحة الجزائريين هي الأولى وبين أن تلك المصلحة لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل على إبعاد الشبح المخيف الذي يتمثل في استعمارهم من طرف جنس معين، واستقلالهم من قبل فئة معينة من الأجانب[٤]. وأوضح الشيخ الإبراهيمي ضرورة أن تأخذ اللجنة ببعض المقترحات كي تتمكن من النجاح في تحقيق مسار إصلاحي صحيح، ومنها:

- استبدال الإدارة الاستعمارية الحكومية بحكومة جزائرية تكون تلك الحكومة مسؤولة أمام المجلس الوطني الجزائري .
- إنشاء المواطنة الجزائرية التي تخدم مختلف عناصر سكان هذا البلد بدون تمييز عرقي أو ديني، والكل لها نفس الحقوق والواجبات .

---

(١) نوال حمادوش، **استراتيجيات الشباب حيال التشكيل الهوياتي في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد ١٥، الجزائر، تموز ٢٠٠٦، ص ٢٥.

(٢) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص٤٥.

(٣) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٤٥٤.

(٤) بشير فايدة، **موقف السلطات الاستعمارية من الأمير شكيب أرسلان والشيخ البشير الإبراهيمي**، مجلة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، العدد١٠، الجزائر، تموز ٢٠١٢، ص ٩.

- جعل الباب مفتوحاً أمام الجزائريين بالارتقاء إلى جميع المناصب الوظيفية على أساس الكفاءة المهنية اللازمة لذلك، وليس على أساس شروط أخرى(١).
- جعل اللغة العربية اللغة الرسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .
- حرية الدين، ولكل مجموعة دينية الحق في الإشراف على أوقافها، ومؤسساتها الدينية(٢).
- إخضاع الأحوال الشخصية الإسلامية لقضاء إسلامي فقط، وليس للقضاء الفرنسي حق التدخل فيه(٣).

أما موقف مصالي الحاج، وحزب الشعب الجزائري من تلك الإصلاحات، فقد نشر تصريحا في مدينة الشلالة يوم السابع من كانون الثاني عام ١٩٤٤ وأرسله إلى اللجنة. وأشار مصالي الحاج واصفا تلك الإصلاحات من أنها مجرد صيغة استعمارية جديدة لمشروع بلوم فيوليت، الذي عارضه حزب الشعب الجزائري بكل قوة في عام ١٩٣٦، والذي لم يجد أنصاره من الجزائريين إلا، بسبب اليأس الذي كان يخيم عليهم، من الحصول على شيء آخر(٤)، وقد أشار مصالي الحاج إلى أن الخبرة الاستعمارية لمدة ست سنوات من المشروع الأول قد غيرت الأوضاع، ومكنت من ظهور تطور واضح على الساحة السياسية في الجزائر(٥)، وأشار مصالي الحاج إلى أسباب معارضته وحددها بما يأتي :

- إن المشروع يتناقض مع طموحات الشعب الجزائري المسلم ، الذي هو وفي لغته، ودينه، وماضيه التاريخي العريق.

---

(١) أحمد توفيق المدني، **الإبراهيمي كان أمة، كان جيلا، كان عصراً**، مجلة، الثقافة، العدد ٨٧، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٤٤؛ محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٥ .

(٣) أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد بشير الإبراهيمي**، ج٢ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٢ .

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ٩٤ .

(٥) البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الروافد الثقافية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٦.

- إن المشروع منافٍ لكل الأعراف الديمقراطية التي نادت بها الشعوب؛ لأن المشروع يخص فئة من ذوي الامتيازات، ويبقي الأغلبية الساحقة خاضعة للسياسة الاستعمارية(١).
- لم يعد المسلمون الجزائريون راضين على معاملة السلطات الاستعمارية لهم في بلدهم ، كأنهم دون الأقليات الأخرى التي تعيش في الجزائر، التي تتمتع بجميع الامتيازات التي هم محرومون منها(٢).
- يرى الانسان الجزائري أن الديمقراطية تكمن في حريات الإنسان، وفي حياة الشعوب في تقرير مصيرها .
- يرغب الجزائري المسلم بالمواطنة الجزائرية التي تضمن له احترام دينه، ولغته، وحقوقه السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية تلك الحقوق التي يعدها أساس تقدمه(٣).
- فشلت سياسة الاندماج، وأصبح من الضروري استبدالها بسياسة تحررية لحل المشكلة الجزائرية(٤).
- لا يمكن الاستمرار تحت نظام استعماري، ذلك النظام يحرم ثمانية ملايين عربي من تسيير بلادهم، وترك تسيير تلك البلاد تتحكم فيه أقلية(٥) .

ومن أجل تجاوز هذه المعوقات غير الطبيعية أشار مصالي الحاج إلى المطالبة بممارسة الديمقراطية في جميع المجالس الجزائرية، وأن تحوّل المندوبيات المالية إلى المجلس الوطني الجزائري الذي ينتخب أعضاؤه بواسطة الاقتراع العام من قبل جميع الجزائريين بدون تمييز عرقي، أو ديني(٦). وقبل أن ينهي مصالي

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ٩٤.

(٢) Benjamin Stora, Op.cit, p.٣٣٤

(٣) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٤٦ .

(٤) الجيلالي صاري وآخرون، ص ٧٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٦ .

(٦) قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي، ص ٣٢٨ .

الحاج من عرض مطالبه في التصريح الذي وجهه، أوضح أمرين إلى أعضاء اللجنة بهدف لفت انتباههم، الأول: بين فيه أن الأفكار السياسية التي أوردها في تصريحه هي ليست بالأفكار الجديدة، وليست وليدة اللحظة، وإنما هي أفكار دافع عنها من قبل في فرنسا، وفي الجزائر، وامتثل أمام المحاكم من جراء مطالبته بتطبيق تلك الأفكار على ارض الواقع. والثاني: التوجه بطلب من اللجنة بتقديم مشروع عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين سواء كانوا في السجون، أو تحت الإقامة الجبرية، مبرراً ذلك الطلب من منطلق التقاليد الجمهورية في فرنسا التي تقضي أن يسبق كل إنجاز تحرير الذين سجنوا من اجل ذلك الإنجاز، أو طالبوا فيه [١].

٣- حركة أحباب البيان والحرية :

أثرت مجريات الحرب والسياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على استنزاف مقدرات البلاد في الكثير من الجزائريين، فأصبحوا مدركين لخطورة ذلك التأثير، وأهداف الاستعمار الفرنسي، ودفعهم إلى استغلال الظروف المناسبة للمطالبة بحقوقهم، فساد جو من التقارب، والاتحاد بينهم، والمشاركة الجماعية التي انتهت بتقديم مطالب شملت كل الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية[٢].

بالمقابل حدث تطور في التوجهات السياسية التي تبناها فرحات عباس، إذ كان يرى في السابق بضرورة الاعتماد على الأوساط البرجوازية في المشروع الوطني الذي يدعو اليه. ولكن بعد أن خذله هؤلاء، وجد حتمية الاتكال على القوى الشعبية التي هي الأساس في النضال الوطني، فهو بعد فرض الإقامة الجبرية عليه، شعر بالعزلة السياسية حينما ابتعد عنه من اتكل عليهم من قبل، واخذ يبحث عن أنصار أكثر إخلاصا ونشاطا، وأوفر عددا فاتجه إلى القوى الشعبية[٣].

ومن هذا المنطلق، قام فرحات عباس بدور محوري في توحيد المطالب، والجهود بين التيارات السياسية الممثلة لحركة أحباب البيان، والحرية، وهي كتلة النواب، وجمعية

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ٩٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

العلماء المسلمين الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري[١]، فكانت تلك التيارات عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزباً سياسياً متماسك الإيديولوجية والعضوية[٢].ويمكن وصفها منعطفا مهما في تطور الوعي السياسي الجزائري خلال هذه المرحلة[٣].

كانت الحركة في بداية تشكيلها تعرف باسم حركة أحباب البيان، واشترط

حزب الشعب زيادة كلمة الحرية؛ لتصبح حركة أحباب البيان والحرية[٤]، وتجلى ذلك الاتحاد في الرابع عشر من آذار عام ١٩٤٤ بتأسيس الحركة في مدينة سطيف من أجل توحيد الجهود للحصول على تلك المطالب، كما كانت تلك الحركة رد فعل مباشر على مرسوم السابع من آذار عام ١٩٤٤ الذي أصدره الجنرال ديغول[٥]. قدم فرحات عباس في نيسان عام ١٩٤٤ القانون الأساسي للحركة إلى السلطات الفرنسية في مدينة قسنطينة، والى الحكومة الفرنسية[٦]، موضحا من خلال ذلك القانون أهداف هذه الحركة، والغاية من تشكيلها، وقد نصت تلك الأهداف على ما يأتي:

أولا: الهدف الأساسي الدفاع عن بيان الشعب عام ١٩٤٣ وملحقه، وعد ذلك الدفاع مهمة مستعجلة، على الحركة العمل عليه، وحرية التعبير، والكرامة، ونشر أفكار

---

(١) محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصرة دراسات ووثائق**، دار بن كثير، بيروت، ٢٠٠٥ ، ١٧٥.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٤٠.

(٣) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٤) عبد الحميد زوزو، المصدر السابق، ص ٢٢٥ .

(٥) مذكرات الرئيس علي كافي، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٦) جوان غيلسبي، ثورة الجزائر، ص ٥٧ .

بيان الشعب، والاستنكار النهائي لنظام الاحتلال الفرنسي، ومحاربة التمييز العنصري، وجبروته(١).

ثانيا: تقريب فكرة الأمة الجزائرية، والترغيب في إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة يجمعها نظام فيدرالي مع جمهورية فرنسية متجددة مناهضة للاستعمار، وللامبريالية(٢).

ثالثا: عَدُّ الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما وحدهما الكفيلان بضمان الأمن للجزائري، وإيجاد حل منطقي واضح لمشكلة تقدمه(٣).

أكد قادة الحركة أن عملها يجب أن يوجه نحو تحقيق الآتي: إنقاذ كل ضحايا القوانين الاستثنائية وظلم الاحتلال، وإنشاء تيار فكري مستمد من البيان، ونشر فكرة الأمة الجزائرية، وتأسيس جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، ومتحدة فيدرالياً مع الجمهورية الفرنسية(٤)، وهي ضد الاحتلال، والإمبريالية، وخلق روح التضامن بين جميع الجزائريين باختلاف أجناسهم، ودياناتهم يهود، أو مسيح، أو مسلمين، وبث روح التضامن الجزائري، والشعور بالمساواة، والرغبة في التجمع بينهم في السراء والضراء (٥).

حينما فتح باب الانخراط في صفوف الحركة لاقت إقبالا جماهيريا كبيراً، وأمام هذا الإقبال الجماهيري شعر قادة حركة أحباب البيان والحرية بأنها يمكن أن تتكلم باسم الشعب الجزائري وتدافع عن حقوقه. ونتيجة ذلك ضاعف فرحات عباس جهوده واتصالاته السياسية مع مختلف الشخصيات ذات العلاقة بموضوع المطالب

---

(١) عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال ١٨٩٩-١٩٨٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٨٤.

(٢) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٢٩ .

(٣) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٤) A.W.C. Compte rendu journalier n ° ٥٩ (extrait) Signe GENRAL UN Destinataire: général commandant le ١٩e CA, ١ H ٢٨١٢, ٢٠ mai ١٩٤٤, Algérie.

(٥) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص ٥٨ .

الجزائرية[١]، ولاسيما روبرت مورفي وأ. بيرك، مدير شؤون المسلمين في الولاية العامة بالجزائر، وقد أبديا تجاوبهما، وتعاطفهما مع مطالب الجزائريين، وأصبح فرحات عباس نتيجة هذا النشاط هو القائد، والمسؤول الأول عن الحركة، ومطالبها[٢].

وفي الوقت ذاته، كثف فرحات عباس اتصالاته مع قادة الحركة الوطنية الجزائرية بعدما تأكد من مرونة، وتجاوب روبرت مورفي وأ. بيرك، فحصل على تأييد المندوبين الماليين، والأعضاء في المجالس البلدية[٣]، كما أيدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الحركة على الرغم من المخاوف التي كانت تنتاب الإبراهيمي من سياسية فرحات عباس المتمثلة في المطالبة باتحاد فيدرالي مع فرنسا، والتي قد تؤدي إلى نتائج سلبية على الحركة الوطنية الجزائرية[٤]، وقد أعطى انضمام الجمعية لحركة أحباب البيان والحرية دفعةً معنويةً، وعزز من مكانتها في عيون أبناء الشعب الجزائري [٥].

هذه النجاحات التي حققتها حركة أحباب البيان والحرية شجعت فرحات عباس للعمل من اجل جمع كل القيادات، والتيارات السياسية الجزائرية تحت لوائها. وبناءً على ذلك التوجه، اتصل فرحات عباس بمصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري، الذي كان يخضع للإقامة الجبرية في قصر الشلالة[٦]، وجرت بينهما مناقشات حول بنية، بنية، ونشاط الحركة. وقد عبر مصالي الحاج عن رأي قيادة حزب الشعب، وموقفها من المقترحات، والمطالب التي طرحها فرحات عباس، بالقول:" **أثق فيك من أجل**

---

(١) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ١٨٢.

(٢) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٣) عباس محمد الصغير، المصدر السابق، ص ٨١ .

(٤) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٤٣ .

(٥) يسرى ياسر حامد غائب عبد الله، المصدر السابق، ص ٨١ .

(٦) مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٤١.

جمهورية جزائرية مندمجة مع فرنسا، ولكن في المقابل لا أثق في فرنسا، لأنها لا تعطيك أي شيء، ولا تتنازل إلا بالقوة، ولا تعطيك أي شيء تنتزعه أنت "(١).

فضلت قيادات حزب الشعب في أن يكون للحزب دور فعال في نشاطات حركة أحباب البيان والحرية لتقارب أهدافه مع مطالب الحركة، على الرغم من قناعتهم بضرورة أن يبقى الحزب يتمتع باستقلاليته(٢)، ونتيجة ذلك انضمت أعداد كبيرة من أعضاء الحزب لحركة أحباب البيان والحرية(٣). ويرى الكاتب عبد القادر جيلالي بلوفة من أن الاندفاع الذي توجه به أعضاء حزب الشعب للانخراط في صفوف الحركة راجع لاتخاذها وسيلة للتوغل، والانتشار، والوصول إلى مختلف فئات المجتمع الجزائري(٤).

نشطت قيادات حزب الشعب و أعضاؤه في صفوف حركة أحباب البيان والحرية وأدت دوراً مميزاً، وفعالاً في تأسيس الخلايا، وسعوا لاحتلال المناصب القيادية فيها. فقد شغل بعض قيادات حزب الشعب مناصب قيادية، أمثال: سعد دحلب، وسويح هواري، الذين شغلوا مناصب أمناء خلايا في الحركة في منطقة قصر الشلالة، ومدينة وهران(٥). واشارت الإحصائيات إلى أن نسبة المنخرطين في صفوف حركة أحباب البيان والحرية من أعضاء حزب الشعب، ومؤيديه بمدينتي معسكر، وتلمسان قاربت الـ ٨٠ % من مجموع المنظمين، ونجد أن تلك النسبة في عين الصفراء، والبيض، والمشرية وصلت إلى الـ ١٠٠% من مجموع المنظمين(٦).

---

(١)Mohamed Harbi, **Aux origines du FLN: le populisme en révolution-nnaire en Algérie**, Paris, ١٩٧٥, p. ١١٨.

(٣)Mahsas Ahmed, **Le mouvement revolutionnaire en Algerie de la ١ere ١٩٥٤**, Algera, ED Barkat,Paris ١٩٩٠, p ١٧٧.

(٤) mahfoud kaddache, ,Op .Cit , p. ٦٧٥.

(٤) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٠٠.

(٥) قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي، ص ٣٣٠.

(٦) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٠٠ .

تمكنت قيادات، وأعضاء حزب الشعب من أن تكون الموجه، والمرشد لنشاطات الحركة وعلى مختلف المستويات من قيادة الخلايا إلى المركز[١]، إذ ضمت اللجنة الإدارية لحركة أحباب البيان أعضاء من حزب الشعب الجزائري، وهم: محمد الأمين دباغين، وعسله حسين، ومسطول محمد، وشاذلي مكي، وغيرهم، وذلك باقتراح من مصالي الحاج عندما التقى بفرحات عباس في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٤[٢].

كان لوجود قيادة قوات الحلفاء في الجزائر، واتصال بعض الشخصيات الوطنية بها، على الرغم من تحفظ، وتنصل تلك القيادات من وعودها، ونشاط قادة الحركة الوطنية، ولاسيما حزب الشعب الجزائري الذي أصبح أكثر فعالية خلال هذه المرحلة، جعل السلطات الفرنسية في مأزق وحرج. وهذا الموقف دفع السلطات الفرنسية للعمل على مراقبة وتضييق الخناق على عناصر حزب الشعب الجزائري. وكإجراء احترازي قامت تلك السلطات بتغيير مقر الإقامة الجبرية لزعيم الحزب مصالي الحاج ونقله إلى مدينة بوغار، ونقل ممشاوي محمد إلى مدينة تريزان، ومعروف بومدين إلى مدينة تلاغ[٣].

أما عن موقف الحزب الشيوعي من حركة أحباب البيان والحرية، نجده رفض الفكرة قلباً وقالباً، وأعلن رفضه الانضمام للحركة بحجة أن فرحات عباس قد تسرع في تأسيسها، بالمقابل أعلن الحزب تأييده سياسة الإدماج مع فرنسا[٤]، وشكل لهذا الغرض حركة أطلق عليها اسم"**أصحاب الديمقراطية والحرية**". ولم يكن موقف

([١]) من الدلائل التي تظهر هيمنة حزب الشعب على نشاطات حركة أحباب البيان والحرية، وهو صدور تعليمات باعتبار بطاقات الانتماء في صفوف حزب الشعب هي ذاتها التي تستخدم من قبل أعضاء الحركة. وجاء ذلك بناء على تعليمات صدرت من قبل قيادة الحركة إلى جميع فروعها في ٢٠ نيسان ١٩٤٤. للتفاصيل ينظر:

A.W.C. Dirertion du Parti ALM au Sections du Parti, setif, n° ١ H ٢٢١١, ٢٠ Avril ١٩٤٤, Algérie.

([٢])Mahfoud Kaddache, Op .Cit, p. ٦٧٧ .

([٣])عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية ، ص ٨٩ .

([٤]) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص٧٧.

الحزب الشيوعي خلال هذه المرحلة مهتماً بالقضايا الوطنية التي تهم الجزائريين بقدر اهتمامه بمسألة محاربة النازية، والوقوف مع فرنسا، وحمايتها في مقدمة أولويات العمل السياسي. في حين عَدُّوا القضية الجزائرية قضية ثانوية، ويمكن تسويتها بعد انتهاء الحرب، وقد تجلى ذلك الموقف واضحا في موقف زعيم الحزب عمار أوزغا الذي نشر في صحيفة الحزب "**صحيفة الحرية**"، إذ قال:" **لو لم يكن الثامن من نوفمبر عام ١٩٤٢، لما وجد الجزائر سوى شعب أنهكته المجاعة، وأن على الشعب الجزائري ألا ينتظر شيئا من هتلر، بل يجب عليه من الآن اتخاذ موقف معين من الألمان، لأن الشعب الجزائري تلقى الكثير من الوعود الكاذبة، وعليه أن يبرهن بأنه لن يبقى مضطهدا على أرض آبائه**"(١).

ساهم تفاعل غالبية القوى، والتيارات السياسية الجزائرية، واستجابتها لنداء قادة حركة أحباب البيان والحرية في اتساع قاعدة الحركة، وتنامي أعداد المنظمين فيها. ومن خلال نظرة سريعة لرقعة نشاط الحركة، نجد أن فروع الحركة بلغت (١٦٥) فرعا توزعت في مختلف مناطق الجزائر(٢). في حين قدر عدد المنظمين في صفوف الحركة بعد عام واحد من تأسيسها ليبلغ (٥٠٠،٠٠٠٠) منظم، وكانت قيادة الحركة تعمل على توسيع قاعدتها الشعبية من خلال الوصول بعدد المنظمين إلى (١/٧) مليون شخص(٣).

أصدرت حركة أحباب البيان والحرية في الخامس عشر من أيلول عام ١٩٤٤صحيفة خاصة بها حملت اسم "صحيفة **المساواة**" (٤)، وكان رئيس تحريرها عزيز كسوس(٥)، وأدت الصحيفة دوراً كبيراً في العمل الدعائي لصالح نشاطات الحركة ومبادئها(٦)، لاسيما في جانب التعريف بأهداف الحركة وتثقيف مناضليها

---

(١) Mahsas Ahmed, op.cit, p .١٨٠ .

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣ ، ص ٢٤١ .

(٣) محمد تقية، المصدر السابق، ص١٠٩؛ فرحات عباس، الثورة الجزائرية، ص١٩٩.

(٤) شارل أنري فافرود، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥) عز الدين معز، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية، ص ١٨٥ .

(٦) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٧.

بثقافة سياسية، وتوعية الرأي العام بها، وتنتقد السياسة الاستعمارية، وإصلاحاتها الهزيلة من خلال المقالات العديدة التي كانت تنشرها[1]، ولقيت الصحيفة رواجاً كبيراً، إذ ارتفع معدل توزيعها من خمسة عشر ألف نسخة خلال الشهرين الأولين من صدورها إلى ثلاثين ألف نسخةٍ بعد عام واحد. لقد انتهجت الصحيفة سياسةً واضحةً ركزت على ضرورة تلبية المطالب الجزائرية، فضلاً عن توجيه الانتقادات اللاذعة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وانتقاد الخطة الإصلاحية التي أطلقها الجنرال ديغول[2]، كما خاطبت الجزائريين(المجنسين)المرشحين في القوائم الفئة الأولى للانتخابات حسب قرار السابع من آذار للامتناع عن دخول الانتخابات. كما عملت الصحيفة على إبراز مسيرة تطور نضال الحركة الوطنية الجزائرية ومدى تعاون قياداتها، وتوسيع الخلايا، وتزايد المنظمين في حركة أحباب البيان والحرية[3].

أثار النجاح الذي حققته حركة أحباب البيان والحرية مخاوف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وأخذت تعمل على تقويض نشاطها، وتحجيم دورها من أجل وئد المشروع الاستقلالي الجزائري خلال هذه المرحلة، لاسيما أن تحركات، ونشاطات عناصر حركة أحباب البيان والحرية التي توزعت في مختلف مناطق الجزائر أخذت تثير الرعب والخوف في نفوس المستوطنين الأوربيين في الجزائر[4]. ونتيجة ذلك، أخذت الشرطة الفرنسية تضيق الخناق على قادة الحركة، ولاسيما فرحات عباس، إلا أنَّ الأخير كان يقظاً في تحركاته[5]، وحذر من التورط في مسألة قد تعطي الفرنسيين الذريعة من أجل اعتقاله، وحاولت الشرطة الفرنسية من خلال بعض الممارسات الاستفزازية التأثير على حركة أحباب البيان والحرية[6]. ومن جملة ما قامت به السلطات الاستعمارية من أجل إضعاف الحركة أنها أوعزت لبعض العناصر

---

(1) مصطفى أوعامري، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(2) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ٩٦ .

(٦) Mahsas Ahmed, op.cit, p .١٢٠ .

(4) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٥٦.

(5) فرحات عباس، الثورة الجزائرية، ص١٩٩.

(6) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ٢٠٠ .

المحسوبة عليها بالانتماء للحركة من اجل تكريس الفتنة والفوضى في صفوفها، وعلى الرغم من كل المحاولات التي قام بها فرحات عباس من أجل صد مثل هذه المحاولات، إلا أنّه لم يتمكن من إنهائها، مما اثر على طبيعة نشاط الحركة بعض الشيء[١].غير أنَّ احتماء الحركة، وقادتها، بالإرادة الشعبية من جهة، وبالقانون من جهة أخرى، مكنها من الصمود في وجه تلك التحركات الفرنسية[٢].

وبعد عام كامل من النشاط السياسي الوطني من أجل تدعيم المطالب الجزائرية في الحرية والاستقلال. قررت قيادة الحركة عقد مؤتمر عامٍ يجمع كل أطياف الحراك السياسي المنضوي تحت لواء الحركة. وتم الاتفاق على عقد المؤتمر الأول للحركة خلال المدة الممتدة ما بين الثاني والرابع من آذار عام ١٩٤٥، ويعد الأول من نوعه في الجزائر. حضرت جلسات المؤتمر القوى الوطنية الثلاث، جمعية العلماء المسلمين، حزب الشعب الجزائري، والنواب بزعامة فرحات عباس[٣]، سادت أجواء المؤتمر حالة من التفاهم والتقارب ما بين تلك القوى. إلا أنّه لوحظ أن أعضاء الحركة من أتباع حزب الشعب الجزائري شكلوا الأغلبية، وهؤلاء اثروا بشكل كبير على مقررات المؤتمر[٤]، ومن أبرز ما تم إملاؤه على قيادة الحركة من خلال مقررات المؤتمر، المصادقة على برقية احتجاج أرسلت إلى السلطات الاستعمارية ضد بقاء مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية، والمطالبة بإطلاق سراحه[٥]، كما تم الاتفاق على تبني المؤتمر في قراراته التأكيد على مبدأ الاستقلال التام عن فرنسا، ورفض مطلب الجمهورية الجزائرية المستقلة ذاتياً، والمتحدة فيدرالياً مع فرنسا، إذ أعلن المؤتمر بأغلبية ساحقة معارضته لذلك النظام، بل طالبَ بجمعية تأسيسية جزائرية تشكل بواسطة الاقتراع العام من قبل الجزائريين المسلمين، وترك الحرية للدولة الجزائرية المقبلة في اختيار النظام الذي تراه هو الأصح، والمناسب لها[٦]،

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٠٢.

(٢) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ٢٠٠ .

(٣) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٢٩ .

(٤) نفيسة دويدة، المصدر السابق، ص ٤٨ .

(٥) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٦) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية ، ص ١٠٢ .

واتخاذ علم جزائري تحدد مواصفاته وألوانه من قبل المجلس الوطني الجزائري المنتخب[١].

عدت السلطات الاستعمارية الفرنسية انعقاد المؤتمر الأول لحركة أحباب البيان والحرية والتوافق الذي حققه عباس فرحات ما بين القوة السياسية، بمثابة واجهة اخفت من ورائها أهداف سياسية منها أهداف حزب الشعب الجزائري المنحل، لأنه كرس المطالب والدعوات إلى الاستقلال [٢].

يظهر أن طبيعة قرارات المؤتمر عكست جرأة، وشجاعة قيادة الحركة، وهو ما اقلق الإدارة الاستعمارية الفرنسية من تصاعد سقف المطالب الجزائرية وجديتها، وأنها تنذر بحدوث انفلات سياسي قد تكون أثاره عكسية على الفرنسيين. كما أسهمت العناصر المرتبطة بحزب الشعب في رفع سقف المطالب الجزائرية، والتي يمكن اعتبارها استنباطا من الأهداف التي تبناها الحزب في برنامجه السابق.

أشرت قرارات مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية اندفاعا غير مدروس في التوجهات، والسبل المتبعة من أجل إجبار السلطات الفرنسية على الاعتراف بالمطالب التي حددتها الحركة، إذ فضل فرحات عباس التريث والتهدئة، وتجنب المواجهة مع الفرنسيين، بينما نلحظ أن حزب الشعب كان متمادياً ومندفعاً في التنديد بالأوضاع المزرية نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية وصعوبة الأوضاع الاجتماعية آنذاك. وفي هذا الصدد أشارت تقارير الشرطة الفرنسية، والجيش إلى احتمال حدوث خروقات أمنية قد تؤدي إلى وقوع أحداث عنف، ولمح عدد من المسؤولين الفرنسيين من أن أي أحداث للشغب مرتقبة ستدفع الإدارة الفرنسية بالتراجع عن الإصلاحات، وتلغي تطبيق قرار السابع من آذار[٣]. وفي نيسان عام ١٩٤٥ أشار لستراد كاربونيل (Lestrade Carbonnel) رئيس الشرطة في مدينة قسنطينة في سرية تامة إلى

---

(١) بشير كاشه ألفرحي، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٤) A.W.C. Compte rendu journalier n o ٤٥ (extrait) Signe GENRAL ANDRE Destinataire: général commandant le ١٩e C.A, ١ H ٢٨١٢, ١٢ avril ١٩٤٥, Algérie.

(٣) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٣٠ .

الدكتور سعدان بقوله:" **ستقع اضطرابات عن قريب يحل على أثرها حزب عتيد**"، والمقصود هنا هو حركة أحباب البيان والحرية[1]. ومن هذا الكلام نستنتج، أن السلطات الفرنسية وصلت إلى مرحلة اللا عودة بخصوص مسألة رفض المطالب الجزائرية التي تبنتها القوى الوطنية من خلال المشروع الوطني الذي تقدمت به حركة أحباب البيان والحرية، لاسيما أنّ التطورات العسكرية على جبهات القتال في أوربا أفرزت متغيرات جديدة كانت في صالح الحلفاء، الأمر الذي عزز من موقف الفرنسيين في الوقت الذي انتفضت فيه حاجتهم إلى التسويف والمماطلة بخصوص المطالب الجزائرية. أي أنها سوف تتعامل مع المطالب الجزائرية بالعنف والبطش من اجل خنق الروح الوطنية للجزائريين.

ساهمت بعض الأمور في إضعاف حركة أحباب البيان والحرية، ويمكن عّدها معوقات حالت دون استمرار الحركة أولا، والإجهاز على مطالبها ثانياً. ومن جملة هذه المعوقات:

١. لم تكن حركة أحباب البيان والحرية تمتلك إيديولوجية سياسية واضحة،

تمكنها من العمل على وفق أسس سياسية، ونضالية منطقية موحدة، وإنما على العكس كان تأسيس الحركة كرد فعل لسلوك السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ومحاولتها تسويف المطالب الوطنية الجزائرية. ومن هنا كانت، أروقة الحركة حلبة صراع بين أيديولوجيات مختلفة. وعلى سبيل المثال كانت الأفكار الراديكالية لحزب الشعب الجزائري تجد رواجا لها بين صفوف أعضاء الحركة على اعتبار أن غالبية أعضائها ممن كانوا أعضاء في الحزب استمر انتماؤهم للحزب، وهم ينشطون داخل صفوفها. وهذا الوضع جعل سقف المطالب يأخذ أبعادًا جديدةً غير التي سعى إليها فرحات عباس، وغيره من القادة التقليديين، واشارت المصادر إلى أن هذا المتغير دفع فرحات عباس، وبقية قيادات الحركة إلى الدعوة بضرورة التحلي بالهدوء واحترام المبادئ، والالتزام بالقوانين التي نصت عليها الحركة[2].

---

(1) نفيسة دويدة، المصدر السابق، ص ٤٩ ؛ فرحات عباس، الثورة الجزائرية، ص ٢٠١.

(2) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٧.

٢. فقدان قيادة الحركة القدرة على لجم الاندفاع وجموح بعض قواعد الحركة، لاسيما أعضاء حزب الشعب، ووجدت هذه القيادة في هذه التصرفات تمرد قواعد الحركة على قيادتها، وعدّته اندفاعا غير مدروس. وهذا ما كان ينذر بقرب وقوع حوادث دامية، ولاسيما أنّ السلطات الفرنسية أخذت ترفع من سقف الأعمال الاستفزازية تجاه حركة أحباب البيان والحرية بهدف دفعها للمواجهة من اجل القضاء عليها نهائياً[١]. وهذه المخاوف دفعت قيادة الحركة إلى عقد الاجتماعات والندوات ونشر المقالات عبر صحيفة المساواة من أجل التهدئة وضبط النفس، والتحلي بالنظام والانضباط[٢]، وهذا التسيب، وفقدان الانضباط دفع فرحات عباس إلى الإعلان في شباط عام ١٩٤٥ أن حركة أحباب البيان لن تتحمل أي مسؤولية في حال وقوع أحداث تقف من ورائها عناصر مشبوهة[٣].

٣. من المعوقات التي كانت سبباً في تراجع أداء حركة أحباب البيان والحرية، فضلا عن فقدان الإيديولوجية وسوء التنظيم، هو ذلك التهافت الذي شهدته الحركة في انتماءات عناصر من مختلف التيارات، والتوجهات السياسية الجزائرية، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما ظل الباب مفتوحاً أمام الجميع بالانتماء للحركة في أن تقوم السلطات الاستعمارية الفرنسية بدس عناصرها من اجل ضرب الحركة من الداخل، وهو ما تحقق بالفعل حينما شهدت الحركة العديد من المشاكل التي هددت كيانها، وقضت عليها بالفعل[٤].

---

(١) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٣) مؤمن العمري، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٤) نفيسة دويدة، المصدر السابق، ص ٤٧ .

٤. كما أسهم الحسد السياسي، كما يبدو، والتنافس بين قيادات الحركة، وانتقال ذلك إلى قواعد الحركة فبإضعافها وافتقادها القوة اللازمة من أجل الضغط على السلطات الاستعمارية الفرنسية. إذ نجد أن كل طرف كان يريد تجيير الحركة، ومطالبها لصالحه[١]. ومن هنا، نجد محاولات أعضاء حزب الشعب الانفراد بتوجيه، وتسيير الحركة ظاهرا[٢]، لاسيما أنهم كانوا يرون في بروز فرحات عباس، و تنامي شعبيته في أوساط الشعب الجزائري، بالمقابل كانت قيادة حزب الشعب، ولاسيما مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية، تخضع للحجز، والمنع من ممارسة النشاط السياسي العلني[٣]، بالمقابل كان فرحات عباس ينظر بعين الخوف، والقلق من أن يهيمن أعضاء حزب الشعب على أجواء العمل داخل الحركة. وهذه أطر الأجواء التي كانت تدل على فقدان الثقة بين الطرفين، دعت فرحات عباس إلى عقد لقاء مع مصالي الحاج بهدف تهدئة الأجواء، وبناء جسور الثقة من اجل الأهداف التي حددتها الحركة قبل فوات الأوان[٤].ولكن على ما يبدو أن الأمور لم تكن في صالح الحركة، وأهدافها النبيلة. وإنما بقيت المطالب والمصالح الضيقة هي التي تحكم، وهي المعضلة التي عاني منها السياسيين العرب.

٥. رفض البرجوازيون الجزائريون الحركة، وتقاطعوا معها بما عزز من دورها في الضغط على السلطات الاستعمارية الفرنسية[٥].

---

(١) قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي، ص ٣٣٠.

(٢) عز الدين معز، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية، ص ١٨٦.

(٣) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ٩٨.

(٥) Mahsas Ahmed, Op .Cit , p .١٨٥ .

(٥) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص١٥٥.

خلاصة القول، إن نبل الأهداف التي دعت اليها حركة أحباب البيان والحرية لم تكن كافية لتطغي على سلوكيات ومواقف أعضائها، وإنما على العكس ساهمت في إضعافها، وتراجع دورها على الرغم من القاعدة الجماهيرية التي تحظى بها؛ لأنها كانت تعبر عن مطالبه. وهذا الوضع الهش للحركة جعلها تنهار عاجلا أمام الرفض المطلق من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، لاسيما أنها أصبحت في موقف أكثر قوة مما كانت عليه في سنوات الحرب السابقة، لكون أن التطورات العسكرية في جبهات القتال الأوربية كانت تصب في صالح فرنسا آنذاك. فقد كان للمصالح الضيقة، والشعارات الحزبية أثرها الكبير في تنامي الخلافات، وبروز التنافس بين قيادات الحركة أعضائها. وهذا في نهاية المطاف كان له الأثر الكبير في إضعاف قدرات الحركة، فضلا عن ابتعادها عن أهدافها الحقيقية التي وجدت من أجلها، وهو ما كانت تتمناه السلطات الاستعمارية الفرنسية، ومما زاد الطين بلة، إيعازها لعملائها من الجزائريين للتغلغل دخل الحركة، وتأجيج الخلافات، والمشاكل بين أعضائها.

ويبدو أن هذا الإخفاق الذي رافق نشاط حركة أحباب البيان والحرية قد أسهم فيما بعد في تبلور وتنامي مطلب النضال المسلح، لكون المطالب السياسية لا يمكن أن تحقق للشعب الجزائري ما يريد من حرية واستقلال. ولكننا لا يمكن تجاهل مسألة مهمة في الحركة الوطنية الجزائرية، وهي أنها استمرت تعمل من اجل مطالبها الشرعية على الرغم من تلك الخلافات. فقد عملت جمعية العلماء المسلمين على خلق توازن في المسألة الوطنية حينما سارت على النهج الثوري، وأرادت من خلال منشور صدر لها عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية حمل عنوان" **تحيا الجزائر**" أكدت من خلاله على مسألة أن الشعب الجزائري تتوافر فيه جميع مقومات الأمة، كما دعا الشعب للاستعداد لمواجهة الاستعمار من خلال معركة التحرر التي باتت قريبة(١).

---

(١) إبراهيم مياسي، **ثورة أول نوفمبر والدولة الوطنية الإبعاد الحضارية للثورة الجزائرية**، إشراف: محمد مجاود، دار الغرب للنشر والتوزيع، د. ت ، ص٨٧.

ثالثاً: وقائع أحداث الثامن من أيار ١٩٤٥والمواجهة الفرنسية:

شكلت الأحداث التي شهدتها الجزائر في يوم الثامن من أيار عام ١٩٤٥، وما تلاها من أيام أخرى، منعرجاً مهماً في تطور مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية، والانتقال بها إلى مرحلة جديدة من العمل، وهو الكفاح المسلح، إذ اقتنع الشعب الجزائري، وقياداته السياسية أن الحصول على الحرية، والاستقلال لا يمكن أن يتحققا من دون الكفاح

المسلح. ونتيجة هذا كان لابد من تسليط الضوء على هذه الأحداث لفهم التصور الجديد الذي فرض على الحركة الوطنية في الجزائر[١].

كانت أحداث الثامن من أيار ١٩٤٥ بحق تعبيراً صادقاً عن عمق الإحساس الوطني، وما يحمله من آمال، وتطلعات لبعث جزائر حرة ذات سيادة، وبداية حتمية لتحول مسار الكفاح السياسي من مطالب سياسية مبنية على الأساس السلمي إلى العمل الثوري عبر انتهاج أسلوب المقاومة المسلحة[٢]، كحل نهائي من أجل وضع حد للوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر. بالمقابل لابد من الإشارة هنا، إلى أن السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هي الأخرى أرادت التحرك سريعاً من أجل القضاء على الحركة الوطنية التي أخذت تتبنى مطالبا راديكالية أكثر خطورة من السابق حسبما ترى تلك السلطات[٣].

أسهمت الأحداث السياسية المتسارعة وكذلك الأحداث، الاقتصادية والاجتماعية، على الساحة الجزائرية في المدة الممتدة من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٥، وتفاعلها مع المتغيرات، والتطورات الدولية التي أخذ العالم يشهدها، واعني هنا قرب انهيار دول المحور في الحرب، ووعود الحلفاء والجنرال ديغول، ولاسيما تصريحه في مدينة برازفيل عام ١٩٤٥[٤]، وظهور هيئات دولية، وإقليمية منها تأسيس جامعة الدول العربية[٥]، إذ أسهمت تلك الإحداث في حث الجزائريين في الحصول على حريتهم،

---

(١) عبد القادر وقواق، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) محمد قناش، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٣) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٢٠.

(٤) محمد تقية، المصدر السابق، ص ١١٤ .

(٥) منظمة عربية رسمية تجمع في إطارها اثنين وعشرون بلداً عربياً. أُعلن تأسيسها بتاريخ الثاني والعشرين من آذار عام ١٩٤٥ في القاهرة، بعضوية مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسورية وشرق الأردن التي أصبحت الأردن منذ عام ١٩٤٦ واليمن. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، ومقرها الاستثنائي في تونس بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٠. ينصّ ميثاق الجامعة العربية على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون

واستقلالهم[١]، كما شجعت الجزائريين وشكلت دعما إضافيا للأطروحات المتجددة للحركة الوطنية بخصوص نهاية الحرب العالمية الثانية، وما ستفرزه من نتائج إيجابية على الشعب الجزائري[٢]،أملا في تطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي، من أجل حقوق عادلة للدول الصغرى، وتنظيم عادل للعلاقات الدولية، وإقرار حق تقرير المصير[٣].

وربما أن تراجع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، في تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها، جعلت شعوب العالم الخاضعة للاستعمار، بما فيه الشعب الجزائري، ينخدع بتلك الدعاية الكاذبة. وهي التي كلفت الجزائريين آلاف الشهداء في أحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥.

١. أسباب وتداعيات الأحداث:

من الطبيعي أن تكون هناك أسبابٌ ودوافع عديدة ساهمت في وقوع تلك الأحداث. إذ يعود الدافع الأول إلى ميلاد حركة أحباب البيان والحرية، وما تركته تلك الحركة من تأثير إيجابي في خلق حالة من اليقظة الشعبية والوطنية تتجاوب مع التطورات المتسارعة على الساحة الداخلية والخارجية. وذلك لأنّ مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية الأول الذي عقد في مطلع آذار عام ١٩٤٥ كان هو الأساس للانطلاقة الجريئة والموحدة للشعب الجزائري الذي راحت من خلالها تلك الحركة تعبر بكل صراحة، عن رغبة الجزائريين في الحرية والاستقلال، تلك المطالب كانت هي الدافع

الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية – مقدماتها وتطورها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ .

(١) بشير بلاح ، المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

(٢) مومن العمري، المصدر السابق، ص ٦٣ .

(٣) البخاري حمانة، المصدر السابق، ص ٨٦.

وراء تهافت أعداد كبيرة لفئات الشعب الجزائري للانضمام إلى حركة أحباب البيان والحرية [١].

كانت تلك التطورات واجهة جديدة في مسيرة الحركة الوطنية، والمطالب البعيدة عن فكرة الاندماج مع فرنسا محل اهتمام السلطات الفرنسية، بل بصورة أدق أثارت تلك التطورات مخاوف الفرنسيين من المستوطنين وسلطاتهم، فسارعت السلطات الفرنسية إلى التصدي بمختلف الوسائل، والأساليب إلى تلك التطورات في مسيرة الحركة الوطنية[٢]، ومن تلك الأساليب أنهم وعدوا بتحقيق بعض الإصلاحات لصالح الجزائريين محاولة منهم لتهدئة التوتر الشديد الذي اتسم فيه الجو الوطني في الجزائر خلال تلك المدة، لم تحقق السلطات الفرنسية ما كانت تصبو إليه في سياستها؛ لأنها أصبحت في نظر الجزائريين ضعيفة عسكرياً وسياسياً، إلى جانب فقدانها المصداقية لدى الشعب الجزائري، إذ كان الفرنسيون في هذه الظروف منشغلين بتحرير بلادهم من الاحتلال الألماني، وذلك بسبب عدم اطمئنانهم من ناحية الحلفاء[٣].

ظل الفرنسيون يبحثون عن الحجج ،والمبررات التي تمكنهم من توجيه ضربة قاصمة للحركة الوطنية الجزائرية، وكانت الفرصة مؤاتية في يوم الثامن من أيار عام ١٩٤٥، وهو يوم الاحتفال بانتصار الحلفاء على النازية[٤]، إذ شارك في تلك الاحتفالات الشعب الجزائري[٥]، وأراد من خلالها تذكير الفرنسيين بوعودهم، إلى جانب التعبير عن رغبته في الحصول على الحرية والاستقلال، لكن السلطات

---

(١) محمد الأمين بلغيث ، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٢)Hassan Remoun, **les Evenement de Mai ١٩٤٥ Le Mouvement national et** ,Paris,٢٠٠٥, p. ٥٥.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٢٤ .

(٤) مصطفى همشاوي، المصدر السابق، ص ٦٤ .

(٥) محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)** ، دار الفجر، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٥٩.

الفرنسية أقدمت في ذلك اليوم على ارتكاب واحدة من أبشع جرائمها بحق الشعب الجزائري[١].

عشية وقوع هذه الحوادث الدامية ساد جو من التوتر الشديد بين الجزائريين والمعمرين الفرنسيين، ففي الأول من أيار عام ١٩٤٥ نظمت الحركة الوطنية الجزائرية مظاهرات جماهيرية شملت كل التراب الجزائري؛ وذلك بمناسبة عيد العمال العالمي، وسارت الأمور بهدوء وسلاسة، على الرغم من قيام المتظاهرين برفع العلم الجزائري أثناء المظاهرة[٢]، وفي غضون ذلك عممت قيادة حزب الشعب الجزائري تعليمات على أعضائها بضرورة التميز والبروز في مواكبهم مقارنة بمواكب النقابات العمالية، ورفع شعارات وطنية محضة تدعو إلى إطلاق سراح زعيم الحزب مصالي الحاج وبقية المعتقلين السياسيين، وتشكيل مجلس وطني جزائري[٣]. وعلى ما يبدو، أن قيادة حزب الشعب أرادت من وراء هذه التدابير إيصال رسالة إلى السلطات الفرنسية أنَّ الحركة الوطنية الجزائرية قوية، ولها تأثيرها على الساحة الجماهيرية في الجزائر.

لم تكتف الحركة الوطنية عند حد إيصال صوتها للمستعمر بصفتها ممثلة للشعب الجزائري، وإنما أخذت تعمل على توعية الجماهير بأهمية دورها، واستعدادها للعمل من أجل إفهام الفرنسيين بأنَّ الشعب الجزائري مصر على الحرية والاستقلال[٤]. ومن هذا المنطلق، شهدت الأوساط الشعبية توزيع منشورات سرية تدعو إلى ضرورة الاستعداد لمواجهة العاصفة إذا ما حدثت، بمعنى الاستعداد لما قد تقدم عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية من أعمال، وتصرفات طائشة لمواجهة المطالب الشعبية[٥]. ومن بين ما جاء في تلك المنشورات:" **أيها الأخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر، فالاستعمار قد خربها ماديا. إن الشعب الجزائري لم يتمتع**

---

(١) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، ص ١٦١ .

(٢) يسرى حامد ياسر غائب عبد الله، المصدر السابق،ص٨٥ .

(٣) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٩ .

(٤) إيناس الجزائر، المصدر السابق، ص ٨٧ .

(٥) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ٣٣٤ .

بالحضارة لوجود الاستعمار الفرنسي، فاللغة العربية مضطهدة منذ عهد الاحتلال، والإسلام أصبح محل سخرية، وأن حريتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في أطار كيان جزائري وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري، وترفض أية سيادة أجنبية ومن اجل هذا الهدف مات إخوانكم في الزنزانات، وهم يعانون الآن في السجون والمحتشدات "[١]. وهذا المنشور يظهر جليا تبلور الفكر السياسي الوطني في الجزائر، وصحة قراءته للواقع السياسي السائد في البلاد. لذا ساهم هذا التحرك في شحن الأجواء وتوترها[٢]. وفي تلك الأثناء، قامت قيادة حزب الشعب الجزائري بإصدار توجيهاتها إلى أعضائه بضرورة تسليح أنفسهم بسرعة؛ وذلك استعداداً لأي طارئ قد يحدث، كما كثر الحديث عن عدم جدوى الإصلاحات التي تعهد الجنرال شارل ديغول، ومساعده كاترو بتنفيذها. وبدأت تظهر على جدران الأحياء الجزائرية في مختلف المدن الجزائرية مثل: بسكرة، وجيجل، وسطيف وحمام المسخوطين عبارات تدعو إلى اليقظة، والحذر، والاستعداد للقادم المجهول[٣]. ومن بين تلك العبارات:" **استعدوا فأن ساعة الصفر قد قربت** "،" **فلنعد أنفسنا للثورة**"،" **أيها الجزائريون حاربوا من اجل الحرية، وموتوا، إذا اقتضى الأمر، ولكن لا هوادة مع المضطهدين، أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم، فساعة التحرير قد اقتربت**"[٤].

وافقت السلطات الفرنسية على الطلب الذي تقدم به أحد قادة الحركة الوطنية الجزائرية بخصوص تنظيم مسيرة في مدينة سطيف يوم الثامن من أيار عام ١٩٤٥ بمناسبة الاحتفال بانتصار الحلفاء على النازية[٥]، ووضع أكليل من الزهور على نصب الجندي المجهول. ويبدو أن موافقة السلطات الفرنسية على إعطاء هذه الموافقة كانت فخاً محكماً من جانبها لحسم المواجهة مع الحركة الوطنية الجزائرية،

---

(١) أحمد مريوش، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث الثامن من ماي ١٩٤٥**، مجلة، الدراسات التاريخية، العدد ١٠، الجزائر،١٩٩٧، ص ١٢٨.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج٣، ص ٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٤) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ص ١٨٦– ١٨٧.

(٥) بسام شبيب محمد العنزي، **مواقف جريدة اليقظة من القضايا العربية ١٩٤٦– ١٩٥٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ٢٢٥.

لاسيما أن الأجهزة الأمنية كانت على اطلاع بحالة الغليان التي شهدها الشارع الجزائري آنذاك(١). فهل يعقل أن تصب الزيت على النار، إن لم تكن هي قد ساهمت بإشعالها. والدليل على ذلك، أن رئيس الشرطة في مدينة قسنطينة كاربونيل كان قد أعطى أوامره بإطلاق الرصاص على المتظاهرين في حال رفعهم للراية الجزائرية (٢).

كان يوم تنظيم التظاهرة صبيحة يوم الثامن من أيار، قد مع نشاط السوق الأسبوعي في مدينة سطيف، والذي يتجمع فيه آلاف المتبضعين من مختلف المناطق المحيطة بالمدينة(٣)، تألف موكب المتظاهرين من أعداد كبيرة من المواطنين تتقدمهم فرق الكشافة الإسلامية الجزائرية(٤)، ومناضلو حزب الشعب الجزائري الذين عملوا على إبقاء طابع المسيرة سلمياً، إذ عملوا على تجريد المتظاهرين من أي نوع من

---

(١) شارل اندي جوليان، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٢) أحمد مريوش، المصدر السابق، ص ١٢٨ .

(٣) سيدي زيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس صفحات من تاريخ الاستعمار الفرنسي**، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٣٠ .

(٤) تأسست النشاط ألكشافي في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى على يد الفرنسيين، وهي امتداد للنشاط الكشفي بفرنسا وانخراط بعض الشبّان الجزائريين في صفوفها. إلاّ الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال وما رافقها من استعراضات استفزازية شاركت فيها الكشافة دفعت الجزائريين إلى الانسحاب من صفوفها والاتجاه نحو تأسيس كشافة إسلامية جزائرية، تأسّس أول فوج كشفي بمدينة مليانة على يد صادق الغول حمل اسم فوج ابن خلدون، وبعدها وفي عام ١٩٣٥، أسس محمد بوراس فوج ثاني بمدينة الجزائر تحت اسم فوج الفلاح الريفي. ومن ثم تعدد الأفواج الكشفية وانتشرت في باقي المدن الجزائريين. وأمام تزايد الأفواج الكشفية الجزائرية فكر محمد بوراس في تأسيس جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية، وعقد مؤتمرها التأسيسي بمدينة الحراش وكان شعار هذا المؤتمر" **الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا**". وخلال الحرب أعدم قائدها العام محمد بوراس بتهمة التعامل مع دول المحور وتهريب السلاح. وقد ساهم الكشافون الجزائريون في النضال ضد الاستعمار في أحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥ ووصولا إلى قيام الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤.للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد صالح رمضان، **تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية**، مجلة، الثقافة، العدد ٧٠، الجزائر، ١٩٨٢،ص ص ٥٩ – ٦٨؛ عبد القادر جيلالي بلوفة،الحركة الاستقلالية، ص ص ١٠٤– ١١٤ .

الأسلحة حتى البيضاء منها[1]. وركزت قيادة حزب الشعب الجزائري على مسألة مهمة من خلال هذه المظاهرة على إظهار تعلق الشعب الجزائري بالمثل العليا التي أكدها الحلفاء، ولاسيما مسألة حرية الشعوب في تقرير مصيرها، إذ كان الشعب الجزائري يطمح في ذلك شأنه شأن بقية الشعوب الأخرى، التي سعت إلى الحرية والاستقلال[٢].

ركزت هتافات الجماهير الجزائرية بحياة الجزائر المستقلة، وحملوا لافتات كتب عليها:(أطلقوا سراح مصالي)، (تعيش الجزائر حرة)، (ليسقط الاستعمار)، (نريد أن نصبح سواسية)، (يحيا ميثاق الأطلسي). وأثناء المسيرة رفع شاب من الشباب المشتركين في المظاهرة يدعى بو زيد سعال العلم الجزائري[٣]، كما انشد الكشافة الإسلامية الأناشيد الحماسية، ومنها نشيد (حيوا الشمال الإفريقي)، وفي الوقت ذاته، حمل المتظاهرون باقات من الزهور لوضعها على ضريح الجندي المجهول، ومع وصول المتظاهرين[٤]،خرج محافظ الشرطة القضائية الفرنسية أوليفري (Olivierri) من إحدى مقاهي المدينة، وأوقف المتظاهرين، وطلب منهم إنزال العلم الجزائري، فاشتبك المتظاهرون مع الشرطة الفرنسية، فأطلق المفتش لافون النار على الشاب بو زيد سعال، وسقط قتيلا[٥]. فأثار هذا التصرف من جانب الشرطة ثائرة المتظاهرين، وبدأت الأحداث تتصاعد بالتدريج، وتنتشر النار في الهشيم حسبما يروي ذلك فرحات عباس الذي عاصر تلك الأحداث[٦]. وكتب يقول:" **لقد كانت الجماهير تلتهب وطنية، وتتقد حماسا مصممة العزم على التطلع إلى حياة أفضل، فاتخذت**

---

(١) Hassan Remoun, Op. Cit, p. ٥٧.

(٢) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٧٩ .

(٣) صبرينة الواعر، المصدر السابق، ص ٧ .

(٤) سيدي زيان المصدر، السابق ، ص ٣٢ .

(٥) شارل أنري فافرود، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٦) سيدي زيان المصدر، السابق ، ص ٣٢ .

المسيرات في كل من سطيف وقالمة شكلا من التحدي، والمواجهة لتتحول فيما بعد إلى أعمال عنف، ومناوشات بين جموع المتظاهرين، والعناصر الأوربية"[١].

بدأت المصادمات بين المستوطنين الأوربيين، والجزائريين في شوارع مدن سطيف، وأسفر عن مقتل عدد من المستوطنين بلغ اثني عشر مستوطناً، منهم رئيس المحكمة الفرنسي، وبعد وصول أنباء تلك المواجهات بين الجزائريين، والفرنسيين إلى البلديات والقرى المجاورة لمدينة سطيف مثل: بلدية عين الكبيرة التي تبعد عن مدينة سطيف حوالي ٤٠ كم[٢]، حتى شهدت هي الأخرى مظاهرة ضد عمليات القمع التي تقوم بها السلطات الاستعمارية، وأعلنوا مساندتهم لأهالي مدينة سطيف. ورافقت تلك الأحداث انتشار شائعات بأنّ ثورة عامة حدثت، وبأنه تم تنصيب حكومة عربية في مدينة الجزائر[٣]، وعلى نحو عام لتنامي المظاهرات، وتزايد أعدادها أثره في تحرك القوات الفرنسية من اجل قمع المتظاهرين[٤].

ونظرا لاتساع حجم المظاهرات في مدينة سطيف ومحيطها، وقمع الفرنسيين لها بكل قوة وعنف، أخذت أنباء تلك المظاهرات بالانتشار في المدن الأخرى، ومنها مدينة قالمة. وعلى اثر ذلك، تجمع قرابة ١٢,٠٠٠ مواطن جزائري، وخرجوا في مظاهرة وحملوا لافتات كتب عليها الشعارات نفسها التي رفعت في مدينة سطيف[٥]، وردد المتظاهرون الأناشيد الوطنية، وفي وسط المدينة، اعترض رجال الشرطة الفرنسية،

---

(١) عيناد رضوان ثابت،**٨ ماي ١٩٤٥**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص ٤٢.

(٢) أحمد إسماعيل رشيد، المصدر السابق، ص ١٦١ .

(٣) وجدت تلك الإشاعات مع غرابتها ومنافاتها لواقع الجزائر آنذاك تصديقا عفويا في أوساط الشعب الجزائري، لاسيما ما بين البسطاء منهم، لأنها كانت تعبر في الواقع عن طموحاتهم وميولهم، ولعل هذا ما جعل حاكم دائرة فج مزالة يشير في تقريره للإدارة الفرنسية ويؤكد أن أحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥ ما هي ألا ثورة تحت راية الإسلام. للمزيد من التفاصيل، ينظر

: ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٤٩ .

(٤) عيناد رضوان ثابت، المصدر السابق، ص ٤٤ .

(٥) Hassan Remoun, Op .Cit , p.٦٠ .

بقيادة اشياري، طريق المظاهرة، وطلبوا منهم إنزال العلم الجزائري والشعارات المرفوعة. إلاّ أنَّ المتظاهرين رفضوا ذلك، وعلى اثر ذلك صدرت الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين[١].

وفي اليوم التالي التاسع من أيار عام ١٩٤٥ وصل خبر ما جرى من مجازر إلى مسامع سكان القرى المجاورة لمدينة قالمة، فثار أهلها، وتوجهوا إلى المدينة في مسيرةٍ كبيرةٍ لمساندة إخوانهم [٢]، فوجدوا المدينة محصنة من قبل السلطات الفرنسية، فقام المتظاهرون بقطع سكك الحديد، وأسلاك الهاتف، لاسيما التي تربط بين قالمة وقرية بوشقوف، كما تم الهجوم على مزارع المستوطنين في قرى عدة[٣]، بالمقابل نجد أن المستوطنين وقفوا إلى جانب السلطات الفرنسية، فشرعوا بمعية السلطات الفرنسية في ارتكاب الجرائم، والمجازر ضد الجزائريين[٤]، وكانت الشرطة الفرنسية قد اعتقلت المواطنين الجزائريين بشكل عشوائي، ونقلتهم بواسطة شاحنات عسكرية إلى مكان يسمى (كاف ألبومبا) الواقع على بعد كيلو مترين من قالمة عند قرية هيليوبوليس[٥]، وتم هناك إعدامهم حرقا في احد أفران الجير العائد إلى احد المستوطنين الفرنسيين الذي يدعى لويس لافتس (Louis Lavis)، ودفنوا بصورة جماعية، و قدر عدد الضحايا في مدينة قالمة ونواحيها (١٨٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠) قتيل[٦]، ويصف الكاتب احمد توفيق المدني وهو ممن عاصروا الحدث قائلا:" **وعند وصولنا إلى مدينة قالمة، كنا في حالة حرب حقيقية، وكان الجيش الفرنسي و رجال الطابور الخامس المغربي المؤلف من وحوش بشرية من جنوب جبال الأطلس تجندهم فرنسا، وتطعمهم، وتكسوهم، وتبيح لهم الفواحش، إذ كانوا يُجلسون كثيرا من الرجال والشيوخ على الأرض، وتحيط بهم الحراسة من كل مكان، ونسمع أصوات وصراخ استغاثة ممزوجة بأنين الألم، ثم تأتي طائرات حربية**

---

(١) يسرى ياسر حامد غائب عبد الله، المصدر السابق، ص٨٩ .

(٢) محمد قناش، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٣) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ٦٤ .

(٤) محمد الشريف عباس، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥) عبد الحميد زوزو، المصدر السابق، ص ٢٣١؛ محمد حربي، المصدر السابق، ص ١٦.

(٦) عيناد رضوان ثابت، المصدر السابق، ص ٤٥ .

صغيرة الحجم تطلق قنابلها المحرقة على طول الأفق، وكنتُ أرى ألسنة اللهب تتصاعد اثر كل قنبلة "[١].

انتقلت أنباء ما حدث في شرق الجزائر إلى غربها، وشهدت مدينة وهران، التي وصلتها أخبار المجازر التي حدثت بعد يومين من حدوثها، حراكاً سياسياً من اجل دعم أخوانهم في سطيف وقالمة، وغيرها من المناطق التي شهدت مجازر دموية من قبل الفرنسيين، وأمام تلك الوحشية الفرنسية، حملت قيادة حزب الشعب الجزائري على الطلب من مناضلي المناطق في الجزائر والقطاع الوهراني بتكثيف أعمالهم المؤيدة للمناطق التي تتعرض للأعمال التعسفية[٢]، من قبل السلطات الفرنسية والدعوة إلى الثورة العامة، وأعطى الحزب الأوامر للقيام بها، وحدد ليلة الثالث والعشرين على الرابع والعشرين من أيار ١٩٤٥ يوم اندلاع الثورة[٣]، وعلى اثر ذلك، عمل أبناء مدينة وهران بالتخطيط على صنع جو تضامني شعبي، وفكري، ذلك الجو الهدف من ورائه رفع الغبن والضغط الاستعماري عن المناطق المتضررة والتي تلاقي أعمالا تعسفية من قبل الاستعمار الفرنسي[٤]، ومن اجل صنع ذلك الجو المتضامن، زار عدد من قادة حزب الشعب الجزائري تلك المدينة في الحادي عشر من أيار عام ١٩٤٥، ومنهم محفوظي، وفيلالي عبد الله ، على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر في تلك الأثناء من جراء الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاستعمارية، لاسيما عملية التنسيق، والربط ما بين قيادة الحزب، وتنظيم رد الفعل الوطني الجماهيري[٥].

---

(١) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج٢،ص ٣٨١.

(٢) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٧.

(٣) محمد تقية، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٤) عيناد رضوان ثابت، المصدر السابق، ص ٤٥ .

(٥) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٢٠ .

عقد أعضاء الحزب اجتماعا سريا برئاسة الأمين دباغين[١]، وحضر الاجتماع كل من طالب محمد، ومزغنة أحمد، وعبدون محمد، وشرشالي حاج، وتم اتخاذ قرار تعميم الانتفاضة على كامل التراب الجزائري، وبعد أيام من اتخاذ ذلك القرار، اتخذ قرار أخر لوقف الأعمال الفدائية، إلاّ أنّ تلك القرارات لم تعمم بشكل كلي فلم تصل إلى مناطق مثل دلس وشرشال وسعيدة ، مما يدل على مدى الصعوبة في التنسيق ما بين زعماء، وأعضاء الحزب وبين نواحي المدينة هو وصول القرار اليها متأخراً في مناطق عدة، لذلك ظهرت بعض الإنتفاضات في مناطق شبه معزولة، وكانت تلك الانتفاضات غير منظمة رافقها حدوث أعمال تخريب[٢]. ففي مدن وهران ونواحيها حدثت مظاهرات شارك فيها العديد من أنصار حزب الشعب الجزائري، فقد شارك في سيدي بلعباس قرابة (٤٠٠٠) متظاهرٍ في مسيرة انطلقت من المدينة الغربية رفع خلالها المتظاهرون شعارات لا تختلف عن المناطق الأخرى ومن تلك الشعارات (الجزائر حرة، حرروا مصالي) بينما شارك في مدينة تلمسان حوالي (٢٠٠٠) شخص بالنهج نفسه، وفي مدينة مستغانم، كان عدد المشاركين (٨٠٠) شخص حملوا شعارات باللغتين العربية والفرنسية، أثارت تلك المظاهرات المستوطنين

---

(١) ولد في عام ١٩١٧ بشرشال احدى نواحي مدينة الجزائر، تابع دراسته في كلية الطب وتخرج طبيباً، ونخرط في حزب الشعب وهو لا زال طالبا، واصبح احد أعضاءه البارزين، كان ضمن اللجنة المديرة لحزب الشعب، ترأس اللجنة السرية لحزب الشعب، من عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٤٧، ترأس كتلة البرلمانيين منتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في عام ١٩٥٥ تم القبض عليه من قبل السلطات الفرنسية بتهمة العمل مع أشخاص مشبوهين، وتم الإفراج عنه بعد مدة، عين أحد أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، أصبح في آب عام ١٩٥٦أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وعند تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى شغل منصب وزيراً للشؤون الخارجية حتى عام ١٩٦٠، توفي في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: شارل أنري فافرود، المصدر السابق، ص ٢١٦. منتديات **عز العز**،على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع: www.٣zal٣z.com/vb/t٧٠٤١.html

(٢) Hassan Remoun, Op .Cit , p.٦٢.

الأوربيين، والسلطات الفرنسية مما دفع بالشرطة الفرنسية إلى التدخل لتفريق المتظاهرين، وقمعهم[١].

أدى القمع الوحشي الذي قامت به السلطات الفرنسية بإشراف الجنرال دوفال (Duval) الذي تولى عملية القمع ضد المدنين الجزائريين، والذي منحت له صلاحيات مطلقة ووضعت تحت تصرفه فرقة من اللفيف الأجنبي بقيادة الكومندان باري دوشافان (P.de Chavnnes) كما جعلت تحت إمرته طوابير من جنود المستعمرات المؤلفة من آلاف السنغاليين والجزائريين المجندين[٢]، تساندهم قوة من الطيران، وقطع من الأسطول وتشد أزرهم جماعات مسلحة من مليشيات المستوطنين، وقد سمحت هذه القوة بالفعل للجنرال دوفال، ومساعديه، وفي مقدمتهم الكومندان روير بتطبيق مخطط إرهابي، قال عنه الجنرال دوفال نفسه "**الضرب بقوة، وبسرعة للحيلولة دون انتشار حالة التمرد**"[٣]، وبالفعل فقد أسفرت هذه الإجراءات القمعية التي استمرت إلى غاية السادس والعشرين من أيار عام ١٩٤٥ إلى استشهاد (٤٥٠٠٠) ألف شهيد جزائري[٤]، ذلك حسب إحصائية حزب الشعب الجزائري[٥]،

---

(١) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٢٦ .

(٢) حاج حفصي محمد ، **من ذكريات الكفاح مذكرات مجاهد** ، فيسيرا للنشر ، الجزائر ، ٢٠١٠ ،ص ٦٠ .

(٣) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٣ .

(٤) منقذ محمود السفار، **الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية** ، مكة المكرمة، ٢٠٠٧، ص ١١.

(٥) اختلفت التقارير عن عدد القتلى والجرحى في حادثة الثامن من أيار عام ١٩٤٥ ، فوزير الداخلية الفرنسي تيكسيه، ذكر في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث (٠٠٠ ،٥٠) شخص أي ما يساوي ٥% من مجموع السكان، ونتج عن ذلك مقتل(٨٨) فرنسيا و(١٥٠) جريحا. أما من الجانب الجزائري فمن (١٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠) قتيل، ولم يذكر في تقريره عدد الجرحى و(٢٤٠٠) معتقل أطلق سراح ٥١٧ منهم، وتم محاكمة الباقين. ومن الملاحظ أن كثيراً من الأحكام قد صدرت بالإعدام على يد المحاكم العسكرية، أما التقديرات الجزائرية عن عدد الضحايا فقد تراوحت ما بين (٠٠٠، ٤٥ إلى ٠٠٠، ١٠٠) ألف قتيل، إما التقديرات الأجنبية فتختلف أيضا فالبعض من تلك التقديرات يقترب من التقديرات الفرنسية والبعض الأخر يقترب من التقديرات الجزائرية وهي على العموم من (٠٠٠، ٥٠ إلى ٠٠٠

كما صاحب أعمال الإبادة هذه، عملية اعتقالات جماعية في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، ولاسيما من المفكرين، والسياسيين استمرت إلى غاية شهر تشرين الثاني١٩٤٥[١]، إذ تم إلقاء القبض على (٤٥٦٠) شخصاً وزجهم في السجون منهم (٣٦٩٦) في مدينة قسنطينة وأكثر من (١٠٠٠) شخص في مدينة سطيف، و(٥٠٥) في وهران و(٣٥٩) في مدينة الجزائر وكانت معظم تلك الاعتقالات من دون أي مبررات قانونية وإنما كانت تقوم على أساس الأعمال التعسفية[٢]، فقد عذب الكثير منهم تعذيباً وحشياً تركت عند الكثير منهم عاهات مستديمة، ومن ثم تلت مرحلة الاعتقالات، مرحلة جديدة تمثلت في القمع القضائي الذي حل محل القمع العسكري الذي كان أشبه بقانون الموت على الجزائريين، وتأسيس محاكم تصدر أحكاما دون محاكمة حتى ولو صورية. وحتى جمعية المحامين رفضت الدفاع عن الضحايا المسلمين في تلك القضايا، فقد حكمة المحاكم العسكرية على (٥٥٧) دون سماع أقولهم[٣]، وأصدرت على (١٣٠٧) أحكاما مختلفة فقد حكمت على (٦٤) شخصاً بالأشغال الشاقة مدى الحياة، وحكمت على (٣٢٩) بالأشغال الشاقة لمدة معينة، وحكمت ببراءة(٢٥٠) وحكمت على (٩٩) شخصاً بالإعدام[٤]، سلم اغلبهم إلى مليشيات المستوطنين لإطلاق النار عليهم، كما حدث للمسجونين بسجن مدينة قالمة يوم الرابع عشر من أيار إذ كان بعضهم ممن حكم عليه بالأشغال الشاقة،

---

٧٠)، وقدرت صحيفة النيويورك تايمز، بعد شهرين ونصف من الحادثة عدد القتلى من(٧٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠) ألفا عندما أستعمل الفرنسيين القنابل والإعدام الجماعي بحسب تعبير الصحيفة، ويتفق المعلقون على أن حادثة الثامن من أيار لم يعرف عنها العلم ألا القليل، نتيجة الإجراءات الفرنسية التي استعملوها والتي كانت إجراءات حاسمة وسريعة وقوية، للمزيد من المعلومات ينظر: أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، ج٣ ، ص ٢٥٣؛ شارل أندري جوليان ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ – ٣٣٦؛ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني ، ص ١٧.

(١) مفقود صالح، **الرواية العربية في الجزائر التأسيس والتأصيل**، مجلة، المخبر، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٣٢ .

(٢) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٢٩ .

(٣) عبد السلام عكاش، المصدر السابق، ص ٩٧ .

(٤) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٤ .

وليس الإعدام[١]،كما قامت السلطات الاستعمارية في التاسع من أيار باعتقال الشيخين العربي التبسي، ومحمد خير الدين، ونقلهما إلى سجن قسنطينة، كما القي القبض على فرحات عباس، والدكتور سعدان، وتم في يوم الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٥ حل حركة أحباب البيان والحرية [٢].

٢. <u>نتائج أحدث الثامن من أيار ١٩٤٥وموقف القوى السياسية الجزائرية منها:</u>

أسدل الستار على حوادث الثامن من أيار عام ١٩٤٥ بآلاف الضحايا من الجزائريين، في وقت صرحت فيه السلطات الفرنسية أن الإجراءات التي اتخذت كانت ضرورية للقضاء على بوادر ثورة كان من الممكن أن تعصف بالوجود الفرنسي في الجزائر[٣]. أفرزت تلك المجاز نتائج عدة كان لها عميق الأثر على الأوضاع الجزائرية بصورة شاملة، وعلى نفسية الجزائريين بصورة خاصة، إذ نتج عنها، تعميق الأحقاد والكراهية ضد السلطات الاستعمارية التي لم تف بوعودها فحسب، بل كشفت عن طبيعة الغدر والخيانة المتأصلتين فيها من خلال الممارسات القمعية، والإبادة والقتل[٤].وأحدثت شرخا كبيرا في الثقة بين الطرفين، ولم يكن ممكنا معالجته نتيجة حمامات الدم التي ذهب ضحيتها آلاف الجزائريين، كما أوجدت جداراً حديدياً ما بين الشعب الجزائري والسلطات الاستعمارية، إذ أوأدت تلك المجازر حقيقة فكرة التعايش، أو الاندماج التي كان يحلم بها بعض الجزائريين، وتروج لها السلطات الفرنسية [٥]. وفي هذا الشأن كتب مصطفى الأشرف، يقول:" **ومهما يكن من أمر، فان الحوادث المؤسفة التي وقعت كشفت لبعض الجزائريين المترددين بين الحق والباطل، والمؤيدين للسياسة الفرنسية، كشفت لهم الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي**"[٦].

---

(١) عبد الرحمن زكي، **المسلمون في العالم اليوم إفريقية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٢١؛ مؤمن العمري، المصدر السابق، ص ٦٥ .

(٢) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٣) محمد قناش، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٤) مسعود كواتي، **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١١، ص ٤٨.

(٥) عبد الحميد زوزو، المصدر السابق، ص ٢٣٩ .

(٦) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص١٨٨.

من جهة أخرة عمقت مجازر أحداث ٨ أيار ١٩٤٥مفاهيم الوعي الثوري في نفوس الجزائريين، وكان لها الأثر الفعال في ولادة روح جديدة، لاسيما لدى الشباب المتحمس، للارتقاء بوسائل العمل النضالي من حالة الاحتجاج، والتنديد، والاستنكار إلى حالة جديدة، تتمثل بضرورة رفض فكرة التعاطي مع الإصلاحات، والمشاريع الوهمية، بوصفها تمثل نضالا عقيماً لا فائدة ترجى منه، والأخذ بحتمية الكفاح المسلح من اجل الحصول على الاستقلال والحرية[١].

لاشك أن اعتماد أسلوب الكفاح المسلح فرضته طبيعة الاستعمار نفسها في الجزائر، فهو استعمار إستيطاني جعل من أرض الجزائر جزءا لا يتجزأ من ترابه الوطني، فالنضال الإصلاحي في ظل هذا الوضع لن يؤدي إلى أية نتيجة، و هذا ما أكدته تجربة النضال الوطني منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، فالكفاح المسلح يمثل امتداداً للنضال الوطني الأصيل، فهو تعبير بأسلوب جديد عن رفض المساومة على مقومات الشخصية الوطنية، و رفض رهن مستقبل الأجيال و التأكيد من جهة أخرى بكون الشعب الجزائري أمة لها تاريخها تكونت مثلما تكونت بقية الأمم، فهي ليست فرنسا، و لا تريد أن تكون فرنسا[٢]، ومن ثم بلورت تلك المذابح بشكل جيد، وواضح أطروحة الإعداد والتحضير لثورة مسلحة كبديل لتلك المطالب التقليدية، إذ أثبتت مذابح الثامن من أيار عام ١٩٤٥ أنها لا تحقق ما يصبو إليه الشعب الجزائري من حياة كريمة وحرة، وهذا أكده أحد الكتاب بقوله " **لقد أحدثت مذابح الثامن من أيار ١٩٤٥ بحق تمزقاً مع الجالية الأوربية في الجزائر، ومست جميع الفئات الاجتماعية، وجرت الجزائريين إلى أعادة بلورة موقف جديد**"[٣]. وفي الوقت نفسه حاولت بعض الشخصيات الفرنسية، أو من الشخصيات الموالية اليهم من الجزائريين أن إيهام الرأي العام بأن الأحداث كانت من تدابير أقلية مشاغبة على نحو ما صرح

---

(١) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٢) مسعود كواتي، المصدر السابق، ص٤٩ .

(٣) نادية حرز الله ، **حوادث ٨ ماي ١٩٤٥**، مجلة، التاريخ، العدد ٤، الجزائر، نيسان ١٩٧٧، ص ١٧٣ .

به إيف شاتانيوه (Yves Chantaigneau) الحاكم العام للجزائر عندما قال:" **إن جمهور الحاضرين في المظاهرات كانوا من المغرورين، وأرسلوا في وسط جموعهم جلادين أقاموا المجزرة**"[١]. يظهر أن هذا القول فيه محاولة لتبرير الموقف الفرنسي الذي أرتكبته بكل قسوة ووحشية تجاه شعب أعزل.

والى جانب الأحكام بالإعدام دون محاكمة قضائية التي قامت بها السلطات الفرنسية في المدن الجزائرية خلال تلك الأحداث، حاولت فرنسا أيهام الرأي العام العالمي بأن العدالة هي الفيصل في صدور الأحكام. ولجأت الحكومة إلى تحويل كثير من المعتقلين على المحاكمة في مدة قصيرة لا يمكن معها جمع المعلومات الكافية لإدانتهم[٢]، كما أن أساليب التعذيب التي اتبعتها السلطات الاستعمارية أدت إلى اعترافات غير حقيقية على الإطلاق، وكمثال على ذلك في تسرع السلطات الاستعمارية في إصدار الأحكام، محاكمة مسجوني مدينة البليدة الذين حوكموا يوم الخامس والعشرين من أيار والذين صدرت بحقهم أحكام تراوحت ما بين اثني عشر عاما و خمسة عشر عاما[٣].

مقابل هذه الإجراءات شدد المستوطنون من مطالبهم الداعية إلى إلغاء جميع الإصلاحات التي شهدها النظام في الجزائر، أو حتى الإصلاحات التي من المحتمل أَنْ تصدر[٤]، ودعمهم في رأيهم النواب الفرنسيين في المجالس المختلفة. ففي الخامس عشر من أيار، طالب أعضاء المجالس المالية بتطبيق إجراءات قاسية على الجزائريين كالاستمرار في فرض حالة الحصار، وإقامة محاكم عسكرية لمحاسبة من تم القبض عليهم، كما ودعوا إلى تسليح المستوطنين الفوري من اجل تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم، لاسيما في مراكز الاستيطان الاستعمارية التي لا توجد فيها حاميات عسكرية[٥]، كما عمل المستوطنون الفرنسيون على محاولة عزل الحاكم

---

(١) سليمان الهادف قريري، المصدر السابق، ص ١٠٩ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٠ .

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٣١٠ .

(٤) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص ٣٤٠ .

(٥) سليمان الهادف قريري، المصدر السابق، ص ١١٠ .

العام إيف شاتانيوه الذي اتهم بأنه مسؤولٌ عن الإحداث بتساهله مع زعماء الحركة الوطنية، واستبدالهِ بوالٍ مدنيّ تكون له السلطة الكافية لينفذ سياسة حازمة، وعادلة، واشار شارل أندري جوليان في هذا الخصوص إلى أنّ منشوراً راج في مكاتب الولاية العامة طالب فيه الموظفون الفرنسيون بإعدام المسببين للمظاهرات، والمقصود هنا زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في حركة أحباب البيان والحرية بلا محاكمة، وفي مقدمة من طالب بإعدامه فرحات عباس(١).

والى جانب المستوطنين كان هناك بعض الجزائريين الذين رأوا في هذه الحوادث سببا من الممكن أن يؤدي إلى التقليل من امتيازاتهم، فراحوا يتكلمون عن الوفاق الفرنسي– الجزائري، ووصفوا تلك الأحداث بأنها مؤامرة القصد من ورائها القضاء على ما حققه الفرنسيون في الجزائر من نجاحات عديدة، بل وذهب البعض من الموالين لفرنسا إلى ابعد من ذلك، من خلال تنظيم المهرجانات للتعبير عن ولائهم للسلطات الفرنسية وإلقاء الخطب المعبرة عن ذلك ومن تلك الخطب التي أشار فيها احد الموالين لفرنسا إلى القول:" **إن الأمور كانت في الجزائر منذ عام ١٨٧١ ممتازة بالتفاهم بين الجنسين، وزاد أمل ذلك التفاهم باستصدار ديغول قوانين السابع من آذار عام ١٩٤٤، التي كانت وسيلة لتذويب الشعبين تذويبا كاملا، إلا أن جرثومة الفساد التي لا نعلم من أين أتت أفسدت الحالة، وأقامت سدا بين المتماسكين**"(٢).

على الرغم من أن المتكلم لم يشر إلى من هو الجرثومة التي أفسدت الأوضاع، أو التماسك الذي يذكره ،إلا أنه ربما قصد بالمفسدين زعماء الحركة الوطنية، وأعضاء حزب الشعب الجزائري على وجه الخصوص(٣).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن تلك المجازر من حيث طبيعتها، قد تعرضت إلى تأويلات كثيرة، فمنهم من عدها مؤامرة حاكت خيوطها وأشعلت نيرانها جهاتٍ بريطانية وأمريكية، وهو ما ذهب اليه اليسار الشيوعي الفرنسي، واستند ذلك إلى

---

(١) شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٢) سليمان الهادف قريري، المصدر السابق، ص ١١١– ١١٢.

(٤) Hassan Remoun, Op. Cit , p.٦٥.

رواية مفادها أن السيد موريس الذي كان يشغل منصب وكيل قنصل بريطانيا، قد وزع على المتظاهرين من الأهالي الجزائريين الذين كانوا في الصفوف الأولى من الموكب رايات الحلفاء[١].

إن هذه الروايات في حقيقة الأمر لا تمثل سوى محاولة للهروب إلى الإمام، بهدف تبرئة مرتكبي المجازر من ذنبهم، وإن المؤامرة الفعلية، والحقيقية هي تلك التي دبرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لإبادة الشعب الجزائري .

إنّ ما يمكن استخلاصه من كل ما تم ذكره حول أحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥ أنها كانت مؤامرة، ومكيدة استعمارية، دبرت ضد الجزائريين، الذين كانوا ضحية عملية إجرامية مبرمجة كان الهدف من ورائها إبادة الشعب الجزائري لتحقيق جملة من الأهداف التي تخدم المصالح الاستعمارية، وتحقق في النهاية مصالح السلطات الاستعمارية في الجزائر، وإن ادعاءات السلطات الاستعمارية بأن المذبحة أو الحوادث التي حدثت هي بداية ثورة شعبية، ما هي إلا ذر للرماد في العيون لتبرير هذه المجازر الرهيبة التي لم يشهد التاريخ مثلها إلا القليل، والتي كشفت عن طبيعة المستعمر الذي لا يتوانى في ارتكاب أي جريمة مهما بلغت بشاعتها عندما يتعلق الأمر بمصالحه، وهذه الطبيعة الاستعمارية الوحشية شكلت في النهاية قناعة لدى الوطنيين بأنّ الثورة هي الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال، والخلاص من الاستعمار الفرنسي، وذلك أدى إلى تكثيف جهودهم من اجل الأعداد للثورة .

أما بخصوص موقف القوى السياسية الجزائرية من النتائج التي تركتها أحداث الثامن من أيار عام ١٩٤٥، الدامية من جرح عميق في نفوس غالبية الجزائريين، بدت آثارها واضحة على الخارطة السياسية في الجزائر، وكان على القوى الوطنية الجزائرية أن تتخذ موقفاً واضحاً وملموساً بلا تردد، لأنها سوف تكون خارج الإطار الوطني الذي يؤمن بحتمية الحرية والاستقلال[٢]؛ لأن سقوط آلاف من الشهداء كان

---

(١) عيناد رضوان ثابت، المصدر السابق، ص ٥٣ .

(٢) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٥.

يعني موقفاً موحداً من القوى والتيارات السياسية الجزائرية لمواجهة العنف الفرنسي[١]، لذلك فإن القوى السياسية الجزائرية اصطفت بغالبيتها إلى جانب الشعب، وعدّت ما قامت به السلطات الاستعمارية الفرنسية جريمة لا يمكن السكوت عنها[٢]، وان الواجب الوطني يستدعي الوقوف يداً واحدة لمواجهة هذه الجرائم البشعة؛ لأن القتل من أجل القتل كان هو الشعار الذي رفعته القوات الفرنسية، والمستوطنون أيضا، في التعامل مع الموقف العفوي للشعب الجزائري في الثامن من أيار١٩٤٥[٣]. ولعل من ابرز القوى السياسية التي اتهمت بأنها وراء تأجج الإحداث، والوصول بها للمواجهة مع سلطات الاحتلال الفرنسي هو حزب الشعب الجزائري، إذ اتهمته السلطات الاستعمارية الفرنسية بأنه يقف وراء أحداث الثامن من أيار، فقد أشارت التقارير الفرنسية التي أعدتها لجان التحقيق في الأحداث إلى ضلوع ومسؤولية مناضلي حزب الشعب عن تلك الأحداث[٤]، وذهبت بعض التصريحات للمسؤولين الفرنسيين في الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى القول إن الأحداث تكشف عن مخطط لثورة شاملة، وأشارت تلك التصريحات بأن الأوامر قد وجهت إلى مناضلي حزب الشعب الجزائري بالتمهيد لتلك الثورة عن طريق تنظيم تظاهرات كبيرة في جميع المدن الجزائرية في يوم الأول والثامن من أيار تكون تلك المظاهرات سببا في خلق تمرد، وفوضى في الأوساط الإسلامية [٥].

وعدَّ حزب الشعب الجزائري من جهته، أن تلك الأحداث تأكيدا لوجهة نظره التي كان مؤمناً بها وداعياً اليها منذ عام ١٩٢٦، وهي ضرورة استعادة استقلال الجزائر، وكل بلدان شمال أفريقيا. وكان الحزب يرى أنه ذلك لن يتم إلا بالقوة لأنّ الاستعمار

---

(١) محمد قناش، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) الجيلالي صاري وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٢ .

(٣) عيناد رضوان ثابت، المصدر السابق، ص ٥٥ .

(٤) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٥) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ٦٤ ؛ ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٦ .

الفرنسي لا يفهم إلا القوة، ولا يخضع إلا لها[1]، ولم تثنِ تلك الأعمال الإجرامية من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية حزب الشعب عن موقفه، إذ إستمر الحزب بعد الأحداث في مواصلة موقفه الثابت حيال القضايا الوطنية. ففي الأشهر التي تلت الأحداث، أعطى الحزب الأوامر بمقاطعة الانتخابات المحلية، والإقليمية لأنها لا تمثل ما يصبو إليه الشعب الجزائري في تحقيق طموحاته بحسب تعبير قيادة الحزب[2]. مع الإشارة إلى أن حزب الشعب الجزائري كان محظورا من النشاط العلني. ونتيجة ذلك واصل الحزب نشاطه بشكل سري، وأخذت القيادة تنسق جهودها للتكفل بعائلات المناضلين المعتقلين، والشهداء الذين سقطوا في الأحداث[3].

أما موقف الحزب الشيوعي الجزائري، فقد حاول هذا الحزب جعل تلك الأحداث فرصة تصب في صالحه، وسعى أن يعطي تفسيرات تتناسب والأيديولوجية التي يتبناها، كما حاول الحزب ملء الساحة على المستوى السياسي بعد حل الأحزاب، والتنظيمات السياسية من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، وبما أن الحزب الشيوعي الجزائري من دعاة إلحاق الجزائر بفرنسا والاندماج معها، فقد أصدر في الثالث عشر من أب عام ١٩٤٥ بيانا مطولا حول الأحداث بين من خلاله أن يربط سبب اندلاعها بالمسائل الاقتصادية، والفاشية التي شهدتها الجزائر، وحمل البيان المسؤولية كل من الإدارة الفرنسية، وزعماء الحركة الوطنية معاً[4].

اتخذ الحزب الشيوعي الجزائري موقفاً مماثلاً لنظيره الفرنسي، في معاداته للحقوق الوطنية للشعب الجزائري[5]، إذ شن الحزب حرباً دعائية، وإعلامية ضد الرموز الوطنية وحملها مسؤولية الأحداث، ووصفها بالقوى الرجعية، واتهمها بالارتباط بالقوة

---

(1) يحيى بو عزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري ١٨٣٠– ١٩٤٥**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص ٥٠ .

(2) محمد تقية، المصدر السابق، ص ١١٨ .

(3) عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ١٣٢ .

(4) سليمان الهادف قريري، المصدر السابق، ص ١١٢ .

(5) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، ص ١٤.

الفاشية، والدفاع عن الإقطاع[1]. وفي المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي، أشار مندوب الحزب الشيوعي الجزائري خلال حضوره جلسات المؤتمر إلى موقف حزبه من حادثة الثامن من أيار بالقول:" **إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى، وأن الحزب الشيوعي الجزائري يعمل، ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الشعبين الجزائري والفرنسي** "[2]. وكان الحزب الشيوعي يستهدف من وراء موقفه هذا تحقيق أهداف سياسية آنية ضيقة، إذ كان يمهد لتقديم مشاريع إصلاحية معتدلة، تلك المشاريع ترفض فكرة الانفصال، وتنادي بمبدأ الاستقلال الذاتي، وان الأمة الجزائرية في طريق التكوين تاريخيا بحسب تعبير الحزب[3].

كانت قيادة الحزب الشيوعي تأمل من خلال ذلك الموقف أن تملأ الفراغ السياسي، وأن يكون حزب الشعب الجزائري في الوقت نفسه طرفا له وزنه لدى الحكومة الفرنسية. وكانت رؤيتها تكمن في أنَّ ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بدفع السلطات الفرنسية، والمعمرين إلى تحطيم القوة الوطنية، ومن ذلك نفهم تنديد الشيوعيين بحزب الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية[4]. وفي بيان أصدره في الثالث عشر من آب عام ١٩٤٥ جاء فيه:" **أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات إن الأحداث الدموية بنواحي قسنطينة لشهر أيار أظهرت طبيعة المحرضين الفاشستيون الحزب الشيوعي الذي توقعها لم يكن في وسعه منعها، ولهذا فهو يشهر بالسياسة الرجعية والتجويع لمائة يد إقطاعي للجزائر** "[5]. وربما ذلك الموقف من قبل الحزب الشيوعي الجزائري جعله ينسلخ نهائياً عن الواقع الجزائري، وتحول إلى وسيلة وأداة في خدمة الإدارة الاستعمارية، ومن ثم جعل الحزب يحول دون توطنه، وتأصله في

---

(1) يحيى بو عزيز، السياسة الاستعمارية، ص ٥٢ .

(2) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٥؛ محمد تقية، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(3) البخاري حمانة، المصدر السابق، ص ٨٧ .

(4) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، ص ٣٤٧ .

(5) ناصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص ١٣٥ .

البيئة الجزائرية فيما بعد، ويجعل اغلب عناصره أفراداً مغتربين ثقافياً، ومهمشين فكرياً ومعادين في غالبيتهم للانتماء الحضاري العربي الإسلامي للجزائر.

وإما بشأن موقف جمعية العلماء المسلمين، فقد كان لانطلاق المظاهرات في الثامن أيار ١٩٤٥ من مدينة سطيف له وقعه عند قيادة الجمعية، ولاسيما عند الشيخ البشير الإبراهيمي الذي ينتسب إلى تلك المدينة، وسقوط أول شهيد برصاص قوات الاستعمار الفرنسي، إذ بارك أعضاء الجمعية وأعلن تأييدها، وهذا الموقف جعل السلطات الفرنسية توجه أصابع الاتهام لجمعية العلماء المسلمين[١].

وقد بينت الجمعية موقفها من حادثة الثامن من أيار عام ١٩٤٥ على لسان زعيمها البشير الإبراهيمي الذي علق على حوادث الثامن من أيار، وعدها بمثابة الثورة الفاصلة بين عهدين، وانه حان الوقت للمطالبة بالحقوق الجزائرية كاملة، إذ أشار قائلا: "**أن معركة الثامن من أيار ١٩٤٥ ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية، وبين الاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع هذه الحقوق المهضومة طال الزمن أَم قصر**"[٢]. كما أوضح الإبراهيمي من خلال كتاباته عن النوايا الفرنسية اتجاه القضية الجزائرية، وعدّ الحادثة وصمة عار في جبين الحضارة الفرنسية، وقد عبر الإبراهيمي عن ذلك بالقول:" **لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله**"[٣].

رد الإبراهيمي على الاتهامات الموجهة من قبل السلطات الفرنسية حول حادثة الثامن من أيار، وارجع أسباب هذه الجريمة التي ارتكبت في حق الأبرياء إلى تدابير المستوطنين الذين خشوا على مستقبل مصالحهم في الجزائر، وأشار بالقول: " **في يوم انتهاء الحرب دبر المستوطنون مذبحة الثامن من أيار ١٩٤٥، وكانت**

---

(١) أحمد مريوش، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢) محمد خير الدين، **مذكرات**، ج٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت، ص ٢١.

(٣) أحمد مريوش، المصدر السابق، ص ١٣٢.

قسنطينة مسرح الحوادث التي دبرها الاستعمار، وأهله"[1]. وقد ذكر الإبراهيمي بلسانه ونيابة عن جمعية العلماء بالموقف الشجاع للجزائريين مع فرنسا في محنتها، وان الشعب الجزائري قدم الكثير وضحى بالنفس والنفيس، لكن فرنسا تنكرت لكل ذلك، وتجاهلت الموقف الجزائري، بل ارتكبت جريمة شنعاء ضد الجزائريين. وعبر الإبراهيمي عن سخطه في مقال غاضب خلال إحياء ذكرى المجزرة عام ١٩٤٨ بقوله: " **لك الويل أيها الاستعمار أهذا جزاء من استنجدته في ساعة العسرة فأنجدك، واستصرخته حين أيقنت بالعدم فأوجد، أهذا جزاء من يسهر، وأبناؤك نيام، ويجوع أهله، وأهلك بطان، ويثبت في العواصف التي تطير فيها نفوس أبنائك شعاعاً. أيشرفك أن ينقلب الجزائري من القتال إلى أهله بعد أن شاركك في النصر لا في الغنيمة، فيجد الأب قتيلا والأم مجنونة من الفزع، والدار مهدومة أو محروقة، والغلة متلفة والعرض منتهكا والمال نهبا مقسما، والصغار هائمين في العراء**"[2].

([1]) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج، ص ٢٧٠.٠

([2]) البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، ج٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٣٧١ .

الفصل الرابـــــع

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ١٩٣٩ـ ١٩٤٥

أولاً: بنية الاقتصاد في الجزائر خلال الحرب:

ثانياً: تأثير الحرب على الحياة الاجتماعية:

أولاً: بنية الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية :

الأوضاع الاقتصادية

تمادت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تعسفها، وظلمها، وسعيها في تهميش المجتمع الجزائري عبر تجريده من كل المقومات التي تساعده في بناء مؤسسات المجتمع المدني، وتشكيل الأحزاب السياسية، والمشاركة في الحياة السياسية بما يمكن جميع الإطراف من بلورة رؤى سياسية تحاكي التطور الحاصل في العالم آنذاك. وهذا الواقع السياسي المظلم كان له امتداده في جوانب الحياة الأخرى، وانعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. إن هذه السياسة الممنهجة من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية كان الغرض منها تجريد الشعب الجزائري من دوره، ورغبته في التطور والرقي. وهذا الوضع خلال الحرب العالمية الثانية خلق جواً من التوتر الشديد في المدن، والأرياف أدى تدريجياً نحو الغليان(١). لاسيما وأنَّ، الجزائر شهدت أزمة اقتصادية خانقة تسببت في حدوث مجاعة قاتلة بالأرياف، حيث عرفت البلاد نقصاً فادحاً في المواد الغذائية الأساسية(٢). وهذا الوضع المتردي أدى إلى انتشار الأوبئة، وتنامي السوق السوداء بشكل مخيف، كما أودى بحياة الآلاف من الجزائريين(٣).

ومن أجل فهم أدق، وأعمق كان لابد لنا من تتبع هذه المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية وفهمها حتى تتبلور الصورة، ونضعها في شكلها الحقيقي. وعليه سنعمل من خلال هذا الفصل على دراسة الجانبين الاقتصادي، والاجتماعي في الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

---

(١) إسماعيل سامعي، **انتفاضة ٨ مايو ١٩٤٥ بقالمة ومناطقها**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٤٤.

(٢) بنيامين سطورا، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٣) مصطفى طلاس وبسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط١، دار الشورى، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٠.

ساهم أتساع الرقعة الجغرافية للجزائر في تنوع بيئتها الطبيعية، وتعددت مواردها، وأصبحت مقصد التجار، حيث عرفت سواحلها مراكز تجارية مهمة ترسو عندها السفن التجارية. ولم تكن الصحراء أقل أهمية من ساحلها؛ كونها البوابة المؤدية إلى مناطق أفريقيا الداخلية جنوب الصحراء. وعرفت الجزائر نشاطاً اقتصادياً متعدد الموارد خلال المرحلة التي سبقت الاحتلال الفرنسي حيث تميزت بوجود زراعة متطورة، وإنتاج صناعي حرفي متنوع، ونشاط تجاري بشقيه بري وبحري، لذا عدت من الدول المهمة في تصدير الحبوب. ومن هنا فأن الأهمية الاقتصادية التي تمتعت بها الجزائر هي نفسها التي حركت فرنسا للعمل من أجل احتلالها. واستمرت هذه الأهمية الاقتصادية خلال مدة الاحتلال الفرنسي، ولكن أخذت أبعاداً اقتصادية مغايرة لما كانت عليه(١).

لم يقتصر الاستغلال الاستعماري الفرنسي في الجزائر على نهب خيرات، ومقدرات الجزائر، وإنما كان الإنسان الجزائري، هو الآخر، عرضة للاستغلال. فقد استغل الجزائريون من طرف المستوطنين للعمل بأبخس الأثمان في شتى المجالات الاقتصادية، وحرموا من أبسط الحقوق والضمانات الاجتماعية، والمهنية، هذا لمن وجد عملاً، أما العاطلون عن العمل فأجبر الكثير منهم على الهجرة نحو الخارج، لاسيما فرنسا(٢).

وهذه السياسة الاستعمارية القائمة على الاستغلال، ونهب الثروات لم تتغير طوال مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولكن الظروف كانت تختلف في أيام الظروف الحرجة، والصعبة، كما هو الحال في الحرب العالمية الثانية، إذ شكلت مجريات هذه الحرب عبئاً ثقيلاً على الشعب الجزائري، إذ شهدت البلاد تدهوراً في الجانب الاقتصادي في مختلف مفاصله. وهذا التدهور كانت آثاره سلبية، وواضحة على الواقع الإجتماعي، والثقافي، والإنساني. فقد سبب هذا التراجع الاقتصادي، مآسي إنسانية في الجزائر، وأجبر هذا الوضع المتردي، لاسيما مع تراجع حجم الخزين

---

(١) مصطفى طلاس وبسام العسلي، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ... ما قبل التاريخ إلى غاية ١٩٦٢**، دار المعرفة، الجزائر،٢٠٠٩، ص ٣٣١.

الاستراتيجي للمواد الغذائية الأساسية، السلطات الاستعمارية الفرنسية على العمل بنظام بطاقات التموين من أجل مواجهة هذه الأزمة[١].ولم تكتف عند هذا الحد، وإنما وضعت يدها على كل الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال سنوات الحرب[٢].

تدهورت الحالة الاقتصادية للجزائريين خلال مدة الحرب، لأنها وضعت، في مقدمة أولوياتها تموين القوات الفرنسية المتواجده في جبهات القتال والجزائر على حساب الأهالي[٣].إذ رفعت الحكومة الفرنسية، في عهد حكومة فيشي، شعار،**(تغذية الوطن الأم فرنسا أولاً)**. ونتيجة ذلك تم تسخير إمكانيات الجزائر البشرية والاقتصادية لخدمة المجهود الحربي، وأفرغت المخازن من موادها المخزونة، لاسيما الحبوب[٤].

لذلك كان من الطبيعي أن يساهم هذا الإجراء من جانب الفرنسيين في إحداث حالة من عدم الاستقرار في حياة الفرد الجزائري ، والأكثر من هذا أن السلطات الفرنسية لم تكتف بهذا ، وإنما قامت بالاستيلاء على ممتلكات الأهالي من خيول، وأبقار، وبغال لاستخدامها في المجهود الحربي[٥]. وهذه السياسة كانت لها تداعياتها الواضحة على سلوك الجزائريين، ونظرتهم للوجود الفرنسي في بلادهم، وإنما يجد البعض أنها كانت الحافز الذي حرك الأحداث نحو الثورة؛ بسبب الجوع والفقر والعازه[٦] والحاجة[١].

([١]) بشير كاشه ألفرحي، المصدر السابق، ص ١٢٣ .

([٢]) البخاري حمانة، المصدر السابق، ص ٩٦ .

([٣]) الطاهر بن خروف الله، **التحول الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للريف الجزائري ١٨٣٠ – ١٩٦٢**، مجلة، الذاكرة، العدد ٢، الجزائر، ١٩٩٥، ص ص١٦٣– ١٦٤.

([٤]) إسماعيل سامعي، المصدر السابق، ص ١٠.

([٥]) حاج حفصي محمد، المصدر السابق، ص ٤٥.

([٦]) أن ظاهرة الفقر في الجزائر كانت موجودة خلال مدة الأستعمار نتيجة الأساليب التي طبقتها على الشعب الجزائري التي أدت إلى إفقاره ومعاناته، بالرغم من أنها من أهم الدول الناشطة

ومن هنا اتضح أن النهج السياسي للسلطات الاستعمارية تجاه الجزائريين استمر بالتصاعد. ولم يؤخذ بنظر الاعتبار أن الأمور ستبقى على حالها. وأن السياسة التي تتبعها لا يمكن لها أن تستمر. وعليه، فإن أهمية المرحلة التاريخية التي عاشتها الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت من الأهمية بما يلزمنا ضرورة إلقاء الضوء على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري، وعلى النحو الآتي:-

١- الزراعة:

لاشك أن عماد الاقتصاد الجزائري، خلال مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر هو القطاع الزراعي. وهذا الأمر لم يتغير كثيراً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. ومن خلال قراءة تاريخية موضوعية لهذا الميدان، نجد أن سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت تقوم على أساس الاستيلاء على الأراضي الزراعية قبل كل شيء فقد شرعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر على إتلاف وثائق ملكية الأراضي وصكوك الأوقاف[٢]، فضلاً عن ذلك إصدار العديد من القوانين الجائرة[٣]، وذلك لتسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية، مثل: أملاك العروش، والقبائل. ونتج عن هذه السياسة تفاوت هائل بين الملاكين الأوربيين، والملاكين الجزائريين[٤].حينما أعادت توزيعها للأراضي على المستوطنين وتشجيعهم على استثمارها وفق الإستراتيجية التي حددتها في الميدان الاقتصادي. وتحول الكثير من الجزائريين، بعد أن كانوا ملاكاً، إلى خماسين في أراضيهم لا يحصلون إلا على ما

اقتصادياً في منطقة البحر المتوسط. للمزيد من التفاصيل، ينظر: شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، المصدر السابق، ص ٧١.

(١) ينظر: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ، ص ٣٥٥.

(٢) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٣) من بين القوانين الجائرة التي هدفت إلى السيطرة على أراضي الجزائريين قانون فارنييه عام ١٨٧٣ الذي ينص على مصادرة الأراضي من الأهالي ولا يعترف بملكيتهم للأراضي من دون تقديم عقود الملكية. للمزيد من التفاصيل، عن موضوع الأستيلاء على الأراضي، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد موفق، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٣.

(٤) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج١، دار البعث، الجزائر، ١٩٩١، ص ص ٦٤-٦٦.

يسد رمقهم، واضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء مستلزمات الزراعة من المؤسسات المصرفية الفرنسية بفوائد كبيرة جداً بلغ بعضها ٢٠ بالمائة شهرياً[١].

وبناءً على ذلك، نجد أن الأراضي الزراعية التي بلغت مساحتها ثمانين مليون دونم، كانت موزعة على النحو الآتي[٢]:

- عشرون مليون دونم تملكها الدولة الفرنسية، ومنها أراضي الأوقاف الإسلامية التي تقدر مساحتها بـ (أربعة ملايين دونم) [٣].
- ستة عشر مليون دونم تملكها السلطات الاستعمارية في الجزائر يتم استغلالها من قبل الإدارة الاستعمارية في العمالات الثلاث الجزائر، وقسنطينة، ووهران.
- أحد عشر مليون دونم كانت ملك خاص للمستوطنين، وهي من أجود الأراضي وأخصبها وأحسنها موقعاً وملائمة للمناخ وتتوفر على نظم الري الحديثة يملكها ٢٦٠٠٠ مستوطن.
- ثلاثون مليون دونم من الأراضي القاحلة، والجرداء بقيت في حوزة الجزائريين موزعة في الجبال، والهضاب، والصحراء، متوزعة على تسعة ملايين نسمة من الجزائريين[٤].

ومن خلال التوزيعات السابقة، يظهر أن ٢٦,٠٠٠ فلاح مستوطن يمتلكون أحد عشر مليون دونم ، إذ يكون نصيب كل واحد منهم: ٤٢٣ دونماً . بينما نجد ٥٣٢,٠٠٠ فلاح جزائري يملكون حوالي ثلاثين مليون دونم، أي بمعدل ٥٦ دونماً،

---

(١) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٢) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ٩٤.

(٣) سعد زغلول فؤاد، **عشت مع ثوار الجزائر**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠،ص٩٦.

(٤)Colette et Francis Jeanson. op.cit. p.١٦٨.

تقريبا ثلاثة أرباعها غير صالح للزراعة، وهذه الأرقام تمثل الإحصائيات التي أجرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عام ١٩٤٠[١].

تلك المعطيات تشير إلى أن الهدف من الوجود الفرنسي الاستعماري في الجزائر هو لجعلها السلة الزراعية التي تمكنها من توفر البدائل الغذائية في حال تعرضها، أي فرنسا، لأيام صعاب مثلما شهدته في سنوات الثورة الفرنسية[٢] ومدة حكم نابليون بونابرت[٣] في فرنسا. وبناء على هذا، حرصت السياسات الاستعمارية في الجزائر على استمرار هذا النهج الاقتصادي الذي زيد عليه مع نهاية القرن التاسع مسألة استثمار الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر.

أ- السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر :

انتهجت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر سياسة إقصاء، وتهميش المواطن الجزائري. وكان من إفرازاتها أننا نجد أن غالبية سكان الأرياف عانوا الفقر

---

(١) Ibid, p, ١٦٨.

(٢) **الثورة الفرنسية:** هي الثورة التي جاءت نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فرنسا، والموقف المتزمت من جانب الملاكين والإقطاعيين في رفض المطالب الشعبية، وهذا الوضع أدى إلى تحركات سياسية وحتى عسكرية حتى أنتهت بقيام ثورة ١٤ تموز ١٧٨٩ حينما هاجمت الجماهير الغاضبة سجن الباستيل. وخضع المجتمع الفرنسي لعملية تحوّل مع إلغاء الامتيازات الإقطاعية والأرستقراطية والدينية وبروز الجماعات السياسيّة اليساريّة الراديكالية. وكان شعار الثورة: المساواة والحرية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: البيرسوبول، **تاريخ الثورة الفرنسية**، ترجمة: جورج كوسى، ط٤،البحر المتوسط، بيروت، ١٩٨٩.

(٣) **نابليون بونابرت:** ولد في عام ١٧٦٩ في جزيرة كورسيكا من أصل إيطالي، ألحق بمدرسة سان سير العسكرية، برز في عام ١٧٩٥ بالوقوف في وجه المتظاهرين. برز كثيرا بعد قيادته حملتين عسكريتين في إيطاليا. وفي عام ١٧٩٩ نصب نفسه القنصل الأول، وبعد خمس سنوات أعلنه مجلس الشيوخ الفرنسي إمبراطورًا. خاض حروباً عدة عرفت باسم الحروب النابليونية ودخلت فيها جميع القوى العظمى في أوربا. انتهى حكمه بعد هزيمته في معركة واترلو. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مجدي سيد عبد العزيز، **موسوعة المشاهير**، ج٢، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٥.

والعوز، ويقومون بالأعمال الزراعية على مختلف أنواعها بمقابل ثمن بخس يدر الأرباح على المستوطنين[١]. وفي أغلبهم يقتصر قوته اليومي على الخبز والماء ليس زهداً بالحياة وإنما فاقة وحاجة ويكتسون رث الثياب في غالب الأحيان؛ كونهم عاجزين عن توفير متطلباتهم اليومية[٢]. ونتيجة ذلك، تزايدت معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، مما شكل ضغطاً آخر على النشاط الاقتصادي للجزائريين. ولا غرابة في تلك المعاناة لكون السياسة الزراعية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية تصب في غير صالح هؤلاء[٣]. إذ لم تضع نصب عينيها العمل على وقف هجرة الفلاح الجزائري من الريف إلى المدينة، أو تراجع مستوى الإنتاج الزراعي للأهالي، أو تدعيم تراكم رأس المال الزراعي لديهم[٤]. وإنما على العكس من ذلك، ركزت كل جهودها على تعزيز، وتقوية مكانة المستوطنين في القطاع الزراعي على الرغم من أنهم كانوا يشكلون أقلية في هذا القطاع[٥].ومن أجل تطبيق تلك السياسة عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على أساسين[٦]:

الأول: الدعم المالي لعمليات التجهيز للمزارعين من المستوطنين. واستفادت البرجوازية الزراعية منه بشكل كبير، وحققت من ورائه أرباحاً كبيرة.

الثاني: تشجيع عمليات الاقتراض من المصارف الفرنسية، وأهمية ذلك تنشيط عمل تلك المصارف،مثل:(المصرف الأهلي للاحتياط) و(الصندوق المركزي).

---

(١) إسماعيل سامعي، المصدر السابق، ص ٩.

(٢) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٣) إسماعيل سامعي، المصدر السابق، ص ٩.

(٤) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣١٠ .

(٥) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٦) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣٤٩ .

لم تحقق تلك الإجراءات النتائج المطلوبة، بل أدى ذلك إلى نتائج سلبية، منها: زيادة قدرات وإمكانيات المؤسسات المصرفية الكبيرة في نزع ملكية الأراضي بالنسبة للفلاحين الصغار، وذلك نتيجة عجزهم عن التسديد، والوفاء بتعهداتهم المالية.ومن جراء ذلك تدخلت السلطات الفرنسية وألزمت المصارف بضرورة تنظيم عملية منح القروض للمزارعين، وتنظيم عملية توزيعها طبقاً لعقود مبرمة بين الطرفين(١). ويرى الكاتب الفرنسي شارل روبير أجيرون أن هدف الحكومة الفرنسية كان من وراء هذا التدخل في عملية تشجيع الأستثمارات في القطاع الزراعي هو لتوسيع قاعدته بما يكفل توفير سلة الغذاء الأساسية، فضلاً عن مساعدة المصارف على الاستفادة وتحقيق الأرباح، لكونها مؤسسات حكومية، وفضلاً عن محاولتها منع عمليات الاقتراض الفوضوي التي كانت تجري خارج نطاق الإشراف الحكومي، ولا تعود بأي فائدة للدولة(٢). وعلى ما يبدو،أن تلك المصارف لم تدخل مجال الاستثمار الزراعي من أجل تقديم القروض لخدمة الجزائريين بل جاءت لاستغلالهم بطريقة غير مباشرة؛ لأنهم كانوا خارج حسابات السلطة الاستعمارية في الجزائر(٣).

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية بعد عام ١٩٤٣ بضرورة العمل من أجل إيجاد السبل الكفيلة للمحافظة على الاستقرار السياسي المهدد بعد تفاقم الأوضاع الاجتماعية في المدن، والأرياف. وبناءً على ذلك أنشأت لجنة الإصلاح الإسلامية عام ١٩٤٣، التي قامت بدراسة الواقع الاقتصادي الجزائري، وقدمت توصيات للسلطات الاستعمارية، وأكدت من خلالها ضرورة رسم سياسة زراعية، وتحديد خطة للتصنيع. وقد أشارت صحيفة" صدى وهران" إلى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري، وكتبت تقول:" **إن الزراعة هي أهم نشاط اقتصادي، لذلك لابد من الاهتمام بهذا القطاع أكثر من غيره، والاهتمام بشؤون الفلاحين،**

---

(١) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص ٥٧.

(٢) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص ١٣٤.

(٣) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣٥٠ .

وتوفير القروض اللازمة لهم، للتحسين من مردودية إنتاجهم من جهة، ولتحسين وضعهم الاقتصادي من جهة أخرى"[١].

يظهر من خلال ما سبق، أن السياسة الزراعية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لم يكن هدفها منح القروض، وتوفير الأدوات الزراعية الحديثة لتطوير قدرات، وإمكانيات الفلاح الجزائري، وإنما أرادت تمكين المستوطنين الذين كانوا يحصلون على تلك الآلات بناءً على قروض تمنح لهم من قبل السلطات الفرنسية، كما نرى أن تلك الآلات كانت في تزايد مستمر مع مرور السنوات والجدول رقم (٥) يوضح تطور استخدام تلك الآلات ، لذا نجد أن ظروف الحرب، والظروف المناخية لم تؤثر على توفير الآلات مثلما أثرت على الزراعة، وعلى الفلاحين من الجزائريين[٢]. وبالمقابل كان الجزائريون يستعملون أبسط الآلات، وقد أوصدت البنوك أبوابها في أوجههم، وكان هذا ترجمة لطبيعة التوجه للسلطات الاستعمارية الفرنسية في إهمال الأهالي، وعدم الاهتمام بمتطلباتهم الحياتية[٣].

جدول رقم(٥)

يبين تطور استخدام عدد الآلات في الجزائر ما بين

(١٩٣٠ ــ ١٩٤٥) [٤].

نوع الآلة/السنوات	١٩٣٠	١٩٣٦	١٩٤٥
الحاصدات	٤٤٠	٤٩٦	١٢٠٠
الجرارات	٥٣٣٤	٤٣٣٩	٥٩٠٠

ب-الإنتاج الزراعي:

(١) نقلاعن: تابتي حياة،**الأوضاع الإقتصادية والأجتماعية بالقطاع الوهراني ١٩٢٩-١٩٥٤**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٧١ .

(٢) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ١١٣.

(٣) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ١١٣.

(٤) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ص٣٤٧ - ٣٤٩.

كان الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال سنوات الحرب متأثراً بعاملين مهمين هما:

العامل الأول: الظروف المناخية، كان للظروف المناخية الدور المؤثر في مجال الزراعة، وبما أن طبيعة المناخ في الجزائر تتصف بأنه مناخاً متذبذباً،الأمر الذي جعل الفلاح الجزائري رهينة هذا التقلب والتذبذب.

الثاني: طبيعة السياسة الاستعمارية التي كانت تتبعها السلطات الفرنسية في الجزائر، فإلى جانب سياستها التقليدية القائمة على مصادرة الأراضي ذات الخصوبة العالية من الفلاح الجزائري، وتسليمها للمستوطنين من فرنسيين، وأوربيين[١]، وفرضها الضرائب الباهظة، وما لهذا السلوك من اثر سلبي على مستوى الإنتاجية العامة.

فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية، ثقلاً جديداً على الفلاح الجزائري، وتجسد هذا في قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بتوظيف مفاصل الاقتصاد الجزائري عموماً، والقطاع الزراعي على نحو خاص[٢]، لدعم اقتصاد الحرب الفرنسية، وهذا بدوره شكل عبئاً على الوضع الاقتصادي في الجزائر. وعلق الدكتور أبو القاسم سعد الله على هذه المسألة، قائلا: "**وكان عام١٩٤١ بالخصوص عاماً صعباً على السكان من الوجهة الاقتصادية، على الرغم من أن الجزائر كانت بلاداً غنية بالمواد الأولية، والاستهلاكية، وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتي، لو لم تقم السلطات الفرنسية بإرسال منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوربيين، والفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا) أولاً، وعلى الرغم من هذا كله كان المارشال بيتان يخاطب الجماهير الجزائرية بلغة الاستسلام للقضاء، والقدر، وأنه لابد من تكفير الذنوب التي ارتكبها الإنسان الجزائري في حق الإله**"[٣]. يتضح من هذا النص أن فرنسا كانت تعمل

---

(١) حلمي عبد القادر، **جغرافية الجزائر(طبيعية – بشرية – اقتصادية)**، ط٢، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٨٠، ص ٢٥٥ .

(٢) شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، المصدر السابق، ص ٧١.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج ٣، ص ١٨٨ .

باستمرار من أجل مصالحها، ومخططاتها قبل كل شيء. ولم تكن تهتم لمصلحة الفرد الجزائري بقدر ما كان تهمها المخططات التي تسعى إلى تنفيذها، وتحقيق استراتيجيتها. وانطلاقاً من هذا الفهم، أصبح قطاع الزراعة في الجزائر موجهاً نحو خدمة المجهود الحربي خلال سنوات الحرب. وبناءً عليه، لا نجد غرابة من أن الإحصائيات التي تخص القطاع الزراعي في الجزائر كانت تسجل دائماً مؤشرات سلبية، وتراجعاً في مردودية الإنتاج بالنسبة للفلاح الجزائري يقابله باستمرار تصاعد معدلات الإنتاج للمستوطنين؛ لأن السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت حريصة على توفير كل متطلبات النجاح التي تساعد على تنامي وارتفاع مردودية الإنتاج الزراعي بالنسبة لهؤلاء[١].

ركزت السلطات الاستعمارية الفرنسية في سياستها الزراعية على إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي[٢]، والمصالح المادية للمستوطنين، وعليه كان التركيز على إنتاج زراعة الكروم لإنتاج الخمور، والحمضيات، والتبغ، واستغلال الحلفاء، والفلين[٣]، إذ استثمرت السهول الخصبة في مناطق عنابة، والجزائر، ووهران في زراعة الكروم[٤]، وخصصت مساحة قدرت بـ ٥٣٦٠٠٠ دونم في عمالة وهران[٥]، ضمت مناطق، سهول عين تيموشنت، ووهران، وهضاب مستغانم، وتلال تلمسان، وسهول وتلال معسكر، وسيدي بلعباس[٦]. و٣٦٠٠٠٠ دونم في عمالة الجزائر[٧]، وشملت مناطق: هضاب مليانة، والمدية، وسهل متيجة وتلال ساحل مدينة الجزائر[٨]، و٥٦٠٠٠ دونم في عمالة قسنطينة[١]، وشملت

---

(١) هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال إفريقيا**، ترجمة: أبو العيد دودو، ج٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،١٩٧٦، ص ٣٢.

(٢) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٣) سمير أمين، المصدر السابق، ص ٤١.

(٤) رابح تركي، التعليم القومي، ص ٨٧.

(٥) أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار البصائر للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤٧٧.

(٦) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٧) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص ٤٧٧.

(٨) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

مناطق: سهل عنابة، وسهل سكيكدة[٢] وكانت تنتج خموراً بمعدل ١٠ ملايين هكتو لتر في العام[٣].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية قانوناً في ٢٠ آب عام١٩٤٠ ألزم بموجبه كل مزرعة كروم تنتج أكثر من ٥٠٠ هكتولتر أن تخصص ١٠% من مساحتها المزروعة لزراعة محاصيل أخرى، مثل: زراعة الخضراوات[٤]، ونتيجة هذا القرار حققت زراعة الخضراوات تقدماً كبيراً، واتساعاً ملموساً[٥]. وعلى الرغم من ذلك، فأن هذا التطور لم يغير في هيمنة زراعة الكروم على الواقع الزراعي في الجزائر حتى في سنوات الحرب العالمية الثانية، على الرغم من الحاجة الماسة للمواد الغذائية الأساسية[٦]. وقد هيمن قطاع زراعة الكروم وتبعاتها الصناعية، إذ تصدت زراعة الكروم لتطوير زراعة القمح، وتربية الماشية ولوثت مجاري الأنهار التي كانت ترمى فيها الفضلات الناجمة عن صناعة الكروم[٧].

عدت الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي جرى إنتاجها في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، لاسيما القمح والشعير[٨]، لأنهما يعدان من المواد

---

(١) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ، ص ٤٧٧.
(٢) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٢٥٤.
(٣) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص ٤٧٧.
(٤) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة، ص ٨٠٤.
(٥) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ٤٨.
(٦) بشير بلاح، المصدر السابق، ص ٢٥٦.
(٧) بن داهة عدة، المصدر السابق، ص ٢٠٠.
(٨) كانت الجزائر من الدول المهمة في منطقة البحر المتوسط في أنتاج الحبوب. وكانت تسهم في التجارة الدولية بشكل مؤثر في هذا الميدان، لاسيما وإنها حققت نسباً عالية من إنتاج القمح. حيث كانت الدولة الأولى التي هبت لتنجد فرنسا بمدها العون عبر شحنات متتالية من القمح لمواجهة المجاعة التي إجتاحتها نتيجة ثورتها الكبرى. وأصبحت فرنسا مدينة للخزينة الجزائرية بمبلغ مقدار ٢.٥ مليون فرنك، وهذا يدل دلاله واضحة على أن الجزائر

الأساسية، وذات الاستهلاك المباشر في يوميات المجتمع المحلي، والمستوطنين، وفي فرنسا. وشكل محصول القمح غالبية هذا الإنتاج. وغالبية إنتاج الأهالي منه يتم طبقا للتقاليد الزراعية السائدة لديهم من قبل، بمعنى أن غلة إنتاجهم هي اقل من غلة الإنتاج بالنسبة للمزارعين من المستوطنين، ومرد هذا يعود إلى السلوك الازدواجي الذي تقوم بها السلطات الاستعمارية الفرنسية، فهي تدعم، وتساند المزارع المستوطن من أجل نجاح عمله، في حين تضع العراقيل والعقبات أمام الفلاح الجزائري المغلوب على أمره[١].

ساهمت ظروف الحرب العالمية الثانية، والمتغيرات المناخية الاستثنائية التي شهدتها البلاد في تراجع معدلات إنتاج الحبوب[٢]. فقد شهدت الجزائر خلال المدة ما بين ١٩٤١–١٩٤٥ موجة جفاف أثرت كثيراً على النشاط الزراعي فيه[٣]. والأكثر من هذا، شهدت أعوام ١٩٤٤–١٩٤٥ تعرض الكثير من المدن الجزائرية مثل، وهران، وقالمة، وسكيكدة، وغيرها من المدن لموجات كبيرة من الجراد الذي أتلف مساحات واسعة من المحاصيل الزراعية، مما انعكس سلباً على الأهالي، والمستوطنين معاً[٤]. فعلى سبيل المثال، انخفض إنتاج الحبوب بالنسبة للمزارعين الجزائريين من سبعة عشر قنطاراً إلى ثلاثة قناطير في عام ١٩٤٥. في حين سجل

كانت ذات مكانة دولية في التجارة وأن اقتصادها كان جيداً، وحقق لها الأكتفاء الذاتي. للمزيد من التفاصيل، ينظر: شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، المصدر السابق، ص ٧٠.

(١) بيرم كمال، **الأوضاع الأجتماعية والأقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (١٨٤٠–١٩٥٤)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١١، ص ٣٣٦ .

(٢) سمير أمين، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٩؛ حلمي عبد القادر، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٤) جوان غيلسبي، **الجزائر الثائرة**، ص ٧٠؛ هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص٣٤.

إنتاج المزارعين من المستوطنين عجزاً كبيراً في الإنتاج، وخسارة في الأرباح نتيجة الجفاف، وقلة الاستثمارات نتيجة انشغال فرنسا بظروف الحرب، ومجرياتها[١].

وسبب ذلك أزمة خانقة للسلطات الاستعمارية الفرنسية، ووضعتها أمام

تحديات كبيرة. وعبر عن ذلك، محافظ عمالة الجزائر بالنسي (Balensi) بالقول:" **إنني أذكركم بأن حجم الاحتياجات من الحبوب بلغت ١٧ مليون قنطارٍ، وإنما أريد أن أبين لكم أن الكمية اللازم استيرادها تقدر بـ ١٢ مليون قنطار**"[٢]. هذا التصريح يظهر حجم الكارثة الزراعية التي ألمت بالجزائر خلال سنوات الحرب، وفي ذات الوقت تظهر عجز السلطات الاستعمارية الفرنسية في مواجهة هذه الكارثة، إذا ما أخذنا بنظر الحسبان أن الظروف المحيطة بفرنسا خلال سنوات الحرب غير طبيعية، على اعتبار أنها كانت محتلة من قبل الألمان، وأسهم هذا في تشتت قدراتها، وإمكانياتها حتى في مستعمراتها. ونتيجة ذلك، إن النقص الفادح في كمية إنتاج الحبوب التي هي أساس الغذاء للسكان الجزائريين، يدل دلالة واضحة على حجم الكارثة التي ألمت بالبلاد. والدليل على ذلك، أن مقدار ما استوردته الجزائر قدر مرتين من مقدار إنتاجها، بعد إن كانت تصدر الفائض إلى الخارج[٣].إن تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر خلال سنوات الحرب جعل الفرنسيين يتصرفون لأول مرة بخلاف ما كان معتاداً عليه في العلاقة بين الوطن والمستعمرة حينما فكرت السلطات الفرنسية في إرسال المواد الغذائية للجزائر من أجل وقف تداعيات أزمة الغذاء التي شهدتها[٤].

كانت لهذه الظروف الإستثنائية أثرها في إنخفاض الإنتاج الزراعي ليفرض على الفلاح الجزائري أوضاعاً وعلاقات جديدة بالأرض. وفي مقدمتها تحول الكثير

---

(١) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٢٥.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق،ص ٢٢٢.

(٣) انظر، جدول رقم (٦) .

(٤)عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص ٣٥٥ .

منهم من ملاك للأراضي إلى عمال أجراء في أراضيهم(١)؛ وذلك بسبب عدم تمكنهم من تسديد الديون التي بذمتهم لصالح المصارف الفرنسية وكثير منهم تنازل عن ملكية الأرض بعد العجز عن تسديد الديون، إلى جانب حاجتهم الماسة للغذاء(٢). ويمكن عدّ تلك الأعوام من أكثر الأعوام ضرراً على الفلاح الجزائري، وكانت حلقة متسلسلة من النكبات والمآسي والبؤس والفقر والمرض، وربما بتأثير أقل انعكست على الفلاح المستوطن. وهذا استدعى تدخل السلطات الفرنسية من أجل إيجاد الحلول المناسبة التي عانى منها القطاع الزراعي في الجزائر(٣).

جدول رقم (٦)

يوضح التناقص وعدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥(٤).

المحاصيل الزراعية(مليون طن)	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٥
شعير	٩	٦,٧	٧,٦	٢,٤
قمح	٧ ،٩	٧،٤	٣,٩	١,٦
زيتون	٦.٧	٩.٦	٦.٧	٤.٨
تين	٦.٤٨	٦.٩٦	٥.٣٥	٦.٩١

---

(١) انظر، جدول رقم(٧).

(٢) بيرم كمال، المصدر السابق، ص ٣٣٩ ؛هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص٣٤.

(٣)Annuaire Statistiquede,**LAlgerie**١٩٣٩-١٩٤٧,ImprimrieOfficielle,Alger, ١٩٧٤,pp.١٢٧– ١٣٧.

(٤)Ibid ,, p.١٣٨.

جدول رقم (٧)

يبين توزيع الأراضي بين المستوطنين الأوربيين والجزائريين عام ١٩٤٠[١].

المساحة / بالدونم	عدد الملاكين الجزائريين	مجموع مساحة الملكية	عدد الملاكين الأوربيين	مجموع مساحة الملكية
أقل من٤٠	٣٩١ ٠٠٠	٧٤٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٦٠٠٠٠
من ٤٠ – ١٩٦	١١٨ ٠٠٠	١٢٠٥٢٠٠٠	٧٠٠٠	٨٣٦٠٠٠
من ٢٠٠– ٣٩٦	١٧ ٠٠٤	٤٩٠٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٢٤٠٠٠
من ٤٠٠– ١٩٩٦	٥ ٠٠	٤٤٣٢٠٠٠	٥١٠٠	٤٨٠٨٠٠٠
أكثر من٢٠٠٠	٦٠٠	١٨٩٨٨٠٠	٩٠٠	٣٨٥٢٠٠٠
المجموع	٥٣٢٠٠٠	٦٦٨٨٤٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٠٨٨٠٠٠٠

ج- الإجراءات الفرنسية لمواجهة الأزمة الزراعية:

دفعت الأوضاع الصعبة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بمختلف مجالاته، لاسيما قطاع الزراعة للأهالي والمستوطنين، الحكومة الفرنسية للعمل من أجل وضع الحلول المناسبة لمواجهة هذا الموقف المتأزم، والحد من تدهور هذا القطاع المهم. فتقرر إرسال لجنة حكومية من أجل دراسة المسألة، ووضع التوصيات والمعالجات للحد من هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة. وصلت اللجنة إلى الجزائر عام ١٩٤١، وعقدت اجتماعين مع المسؤولين في الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر[٢]. وذلك بهدف دراسة الحالة الاقتصادية في الجزائر، ووضع الحلول لها. والملاحظ أن هذه اللجنة لم تضع الحلول الكفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي

---

(١) Chevalier, J. L ,**Le problème demographique Nord** Africain, Paris, ١٩٨٤, p. ٨٠.

(٢) عقد الاجتماع الأول ما بين السادس والعشرين من شباط إلى الرابع من آذار عام ١٩٤١. والاجتماع الثاني ما بين السادس من آذار إلى العاشر منه. للمزيد من التفاصيل، ينظر: أني راي غولدزيغر، المصدر السابق، ص ص ٣٣– ٣٤.

كانت تعصف بالجزائر مما زاد من سوء الأوضاع، والسخط الشعبي. وأمام هذا الوضع المتردي، يلاحظ أن تناقضاً بين موقف السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية في الجزائر[1]، والدليل على ذلك تصريح أحد الجنرالات الفرنسيين، قائلا: "**إن موقفكم قد برهن لفرنسا بأنكم فهمتم عبقريتها الإنسانية، وقد كافأتموها بإخلاص كبير**"[2].

يتضح من خلال ما تقدم أن السلطات الاستعمارية الفرنسية لم يكن يهمها سوى مصلحتها، وبقائها، وحينما شعرت بأنها أمام تحدي الحاجة والضرورة في مسألة تمويل قواتها العسكرية بعد أن أصبحت طرفاً في الحرب العالمية الثانية، لم تتردد في الاستيلاء على قوت الجزائريين، وتفريغ مخازنها من المواد الغذائية لصالحها، وعدته مكافأة لها من قبل الجزائريين بوصفها هي الأم، وأن الجزائر جزء من فرنسا وأنها الحامي للجزائريين من النازية، وجيوشها[3]. كما كان عامل سيطرة المستوطنين على الأراضي ذات المساحات الواسعة، والخصبة الأثر الكبير في تدهور معيشة الجزائريين، لاسيما في سنوات الحرب العالمية الثانية[4]. ومن خلال معطيات الجدول رقم(٧) يمكننا القول إن الظروف المتدهورة، وتردي وسائل العيش للجزائريين يرتبط أيضاً بمسألة مهمة هي تمكن المستوطنين وسيطرتهم على مساحات زراعية كبيرة في تجريد الفلاح الجزائري من القدرة على المناورة في توفير متطلبات الحياة اليومية له، والمجتمع الذي يعيش فيه. لأن ما كان يمتلكه الفلاح الجزائري من أراضٍ عاجزة عن تلبية تلك المتطلبات، فالإحصائيات الواردة في الجدول، تظهر لنا كيف أن الملاكين الأوربيين يمتلكون مساحات زراعية تفوق كثيراً مساحات الأراضي التي يمتلكها الجزائريون، لاسيما الملكيات الزراعية التي تتجاوز مساحتها ٤٠٠ دونم فأكثر. زيادة على ذلك، هناك مسألة مهمة جداً، يجب أخذها بنظر الاعتبار، تخلف وسائل الإنتاج الزراعي لكون غلة المنتوج لم تكن تصل إلى المعدلات الطبيعية في الإنتاج. مما شكل هذا أيضاً معضلة أخرى تواجه قدرة الفلاح الجزائري على مواجهة

(١) يوسف مناصرية، وجهة نظر فرنسا، ص ص ١٣٨- ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٣٩- ١٤٠ .

(٣) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٤) ينظر،جدول رقم (٧).

تحديات، وظروف الحرب العالمية الثانية. وهذا الأمر جعل الجزائريين الأكثر تضرراً بما كان يحدث من تطورات سياسية، وعسكرية في الجزائر على نحو خاص[١].

د- تدهور القطاع الزراعي وتداعياته على نشاط الفلاح الجزائري:

استحوذ المستوطنون على المساحة الأكبر من الأراضي الزراعية مقارنةً بالفلاحين الجزائريين. والجدول رقم(٨) يوضح المساحات المزروعة بالحبوب، وإنتاجها للمستوطنين خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥).إذ تظهر الأرقام الواردة فيه أن تطوراً ملموساً في المساحات الزراعية للمستوطنين رافقه تراجع واضح في إنتاجيتها خلال المدة المذكورة. وهذا يعني عدم وجود توازن بين التطور السكاني، والإنتاج من جهة، وإنما على العكس من ذلك شكل مؤثراً سلبياً على الوضع الصحي، والديمغرافي للمنطقة، وجعل الأمراض، والأوبئة ظاهرة منتشرة في بعض الأحيان في المنطقة[٢].

أما عن المساحات المزروعة من قبل الأهالي الجزائريين، وتطور إنتاج الحبوب فيها، نجد أن الفلاح الجزائري قد عانى كثيراً من تراكمات السياسة الاستعمارية الفرنسية في قطاع الزراعة، وهو ما أثر سلباً على تطور العملية الإنتاجية من حيث الكم، والنوع. وفي هذا السياق فأنّ الجدول رقم (٩) يتابع هذا التراجع في الكم والنوع بما يؤكد أن السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت تعمل بطريقة، أو بأخرى على عرقلة عمل الفلاح الجزائري، وإن كانت هي بأمس الحاجة إليه من أجل تلبية متطلباتها من المواد الغذائية نتيجة ظروف الحرب. كما يوضح لنا الجدول ذاته التراجع الشديد في إنتاجية الحبوب، بحيث وصلت إلى حدها الأدنى عام ١٩٤٥، إذ لم تشكل نسبة إنتاج الحبوب أكثر من ١٤ % من مجموع الإنتاج الزراعي في ذلك العام. والأكثر من هذا سجلت مردودية إنتاج القمح تراجعاً واضحاً،

---

(١) Chevalier, J. L, Op.Cit,p.٨٢.

(٢) بيرم كمال، المصدر السابق، ص ٣٣٧ .

بحيث إنها لم تتجاوز أكثر من ٢٠ %، فيما شكل إنتاج الزيتون المعلب حوالي ٦٠ % [١].

جدول رقم (٨)
يبين المساحات المزروعة بالحبوب وإنتاجها للمستوطنين خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥)[٢].

السنوات	المساحة المزروعة/ بالدونم	مقدار الإنتاج/ بآلاف الأطنان
١٩٣٩	٣٨٨٠	١٠٣٥٠
١٩٤٠	٣٧٢٨	٣٦٠٠
١٩٤١	٣٩١٢	٢٦٠٢
١٩٤٢	٤١٩٦	٤٧١٥
١٩٤٣	٧٧٧٢	٤٧٠٠
١٩٤٤	٤٤٨٨	٤٧٤١
١٩٤٥	٣٨٥٦	٣١١٢

جدول رقم (٩)

(١) بيرم كمال، المصدر السابق، ص ٣٣٨ ؛ شارل رؤبير اجيرؤن، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص ١٣٥.
(٢) بيرم كمال، المصدر السابق ، ص ٣٣٩ .

يبين المساحات المزروعة بالحبوب وإنتاجها من قبل الأهالي (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)[١].

السنوات	المساحة المزروعة/ بالدونم	حجم الإنتاج/ ألف طن
١٩٣٩	٢٠٨٣٦٠٠	١٠٣٥٠
١٩٤٠	٢٢٤٠٠٠	٣٦٠٠٠
١٩٤١	٥٧٣٦٠	٢٦٠٢
١٩٤٢	٤٠٢٥٦	٤٧١٥
١٩٤٣	٥٧٣٤٠٠	٤٧٠٠
١٩٤٤	٥٧٣٦٠	٤٧٤١
١٩٤٥	٢٠١٠٤	٣١١٢

من خلال الإحصائيات الواردة في الجداول أعلاه، يتضح لنا أن هناك تفاوتاً في إنتاجية الفلاح الجزائري، والمستوطن الأوربي في الجزائر. فإذا ما أخذنا إنتاج الحبوب، على سبيل المثال، نلاحظ تفاوتاً كبيراً في المردودية الإنتاجية بين الاثنين، فضلاً عن التراجع في هذه المردودية عاماً بعد آخر[٢].

ويظهر الجدول رقم (١٠) إنتاج المستوطنين عام ١٩٤٤ إذ كان يعادل تقريباً ضعف إنتاج الفلاحين الجزائريين، أما في عام ١٩٤٥، فنجد أن الإنتاج قد تقارب بعض الشيء، وعلينا أن نأخذ بعين الإعتبار أنّ عدد المزارعين من المستوطنين الأوربيين مقارنة بعدد المزارعين الجزائريين في تلك الأثناء كان يشير إلى أن عدد الجزائريين يفوق المستوطنين، وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن عدد السكان الجزائريين في عمالة قسنطينة كان يقدر بحوالي(٢٦٠٩٠٠٠) نسمة، بينما كان تعداد المستوطنين الأوربيين في ذات العمالة يقدر بـ (١٦٢٠٠٠)[٣].

---

(١) بيرم كمال، **بلدية المسيلة المختلطة دراسة أقتصادية وأجتماعية بين ١٨٨٤– ١٩٤٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٤٥ .

(٢) Radouane Ainad Tabet, Le ٨Mai ١٩٤٥ en Algérie. eto. P.U. Alger .١٩٨٥,p. ٢٦.

(٣) تابتي حياة، المصدر السابق،ص ٢٢٤.

ومن خلال تلك الإحصائيات نجد أن إنتاج الحبوب في الجزائر كان طوال سنوات الحرب العالمية الثانية متذبذباً وغير مستقر بالنسبة للمستوطنين الأوربيين والجزائريين معاً. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا سلباً على الواقع الاقتصادي للطرفين، وكذلك أنْ يشكل انعكاساً سلبياً على الواقع الاجتماعي في الجزائر، وأن يدفع الثمن الحلقة الأضعف، وهم الجزائريون بطبيعة الحال[1]. وأن الأسباب التي دفعت إلى تذبذب الإنتاج هو آثار الأزمة الاقتصادية العالمية[2]، إلى جانب الظروف الجديدة (تداعيات الحرب العالمية الثانية). وجعلها تفرض نفسها على القطاع الزراعي في الجزائر، إلا أن هذا التذبذب ظل يرافق عملية إنتاج الحبوب. ومن الطبيعي أن يكون لهذا التذبذب في الإنتاج أثره الكبير على الجزائريين بسبب اعتمادهم في أنشطتهم على الزراعة، ولاسيما زراعة الحبوب. والتي سبق وأشرنا إلى أنها كانت الغذاء الأساسي لهم وللمستوطنين معهم.

جدول رقم (١٠)
يبين الفرق ما بين إنتاج الأوربيين والجزائريين من الحبوب

---

(١) ينظر، جدول رقم (١١).

(٢) **ألكساد الكبير**:Great Depression هي أزمة اقتصادية حدثت للمدة(١٩٢٩- ١٩٣٣) وتعد أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين ويضرب بها المثل لما قد يحدث في القرن الواحد والعشرين وما مدى سوء الأزمة التي قد تحدث وقد بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع والعشرين من عام ١٩٢٩، والمسمى بالخميس الأسود. وكان تأثير الأزمة كبيراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. أكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن، ولاسيما المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، وتأثرت أصحاب القطاع الزراعي بشكل كبير وذلك بسبب هبوط أسعار المحاصيل الزراعية إلى ٦٠% من قيمتها، وكانت المناطق المعتمدة على قطاع الصناعات الأساسية كالزراعة والتعدين وقطع الأشجار هي الأكثر تضرراً وذلك لنقص الطلب على المواد الأساسية فضلاً عن ذلك عدم وجود فرص عمل بديلة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: كلود هنري، **من الأزمة الأقتصادية إلى الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: بدر الدين السباعي، دار القلم، د.ن، ١٩٥٤.

خلال عامي ١٩٤٤-١٩٤٥[١].

نوع المحصول	السنوات	المستوطنون	الجزائريون
القمح الصلب	١٩٤٤	٧٣٣	٤٠١
	١٩٤٥	٤٠٢	٤٨٤
القمح اللين	١٩٤٤	١٢٦	٤٤
	١٩٤٥	٨٦	١٣
الشعير	١٩٤٤	٢٦٦	٩٩٠
	١٩٤٥	٢١١	٣٢٣

جدول رقم (١١)
يبين زراعة الحبوب في الجزائر ما بين (١٩٣٩– ١٩٤٥)
بمليون قنطار[٢]

الحبوب	١٩٣٩	١٩٤٥
القمح	٢٠,٣	٥,٩
الشعير	١٢,٦	٣,١

على أي حال، إن ما أصاب إنتاج الحبوب من تراجع في معدلات الإنتاج؛ بسبب ظروف الحرب، والسياسة الاستعمارية في هذا القطاع انتقلت مؤثراتها إلى مجالات زراعية أخرى كانت تشكل إحدى الركائز المهمة في الإنتاج الزراعي في الجزائر، وأعني هنا زراعة الكروم. فقد شهد هذا المحصول الزراعي المهم تراجعاً في عملية الإنتاج، والتصدير. وتظهر إحصائيات الجدول رقم(١٢)، وجود تراجع في المساحات المزروعة بمحصول الكروم، مما أدى إلى قلة إنتاج ذلك المحصول وبالنتيجة أثر على عملية التصدير، فتناقصت الصادرات شيئاً فشيئاً، إذ كان الكثير

---

(١) فيليب رفله، **جمهورية الجزائر سياسياً واقتصادياً وطبيعياً**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٩٢؛ Radouane Ainad Tabet, Op.Cit , p. ٢٨.

(٢) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣١١.

من المستوطنين تدر عليهم مزارع الكروم أرباحاً كبيرة من خلال عملية التصدير إلى الخارج، ولاسيما فرنسا نفسها(١).

جدول رقم (١٢)
يبين زراعة وإنتاج وتصدير الكروم
(١٩٣٩- ١٩٤٥)(٢)

السنوات	المساحة بآلاف الدونم	الإنتاج بآلاف هكتوليتر	التصدير بآلاف هتكوليتر
١٩٣٩- ١٩٤٠	١٥٧٢	١٦٠٧٠	١٢٢٣٥
١٩٤١- ١٩٤٥	١٤٣٢	٩٦٥٤	٣١١٧

إذنْ ما تعرض إليه قطاع الزراعة في الجزائر خلال سنوات الحرب تفاوتت انعكاساته على الفلاح الجزائري، والمزارعين المستوطنين، ففي حين خسر الأول الكثير إزاء الضائقة المالية التي عانى منها؛ لكونه وجد نفسه وحيداً في مواجهة تحديات تتجاوز إمكانياته، وقدراته المادية، والعملية. في حين أن المستوطنين المزارعين تمكنوا من تخفيف وطأة تلك الظروف الصعبة والخسائر التي تعرضوا لها عبر الدعم الذي كانت تقدمه إليهم السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، أضف إلى ذلك، كان لتوجيه القطاع الزراعي لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية التي تخدم السوق الفرنسية خاصة، والأوربية عامة، وبذلك كانت مسألة قلة الغذاء الأمر الذي ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري(٣). وهذه الظروف عمقت الفجوة بين الجزائريين، والمستوطنين، وأسهمت في تعزيز التوجهات التي تدعو إلى الثورة ضد الاحتلال الفرنسي(٤).وبناءً على ذلك، فأن ظروف الحرب العالمية الثانية أفرزت قطاعين زراعيين، الأول حديث ومتطور ملك للمستوطنين، استخدمت فيه المكننة على نطاق واسع بأعداد كبيرة، فضلاً عن ذلك اعتماده على مساحات واسعة من الأراضي تعتمد على نظم ري حديثة. والثاني قطاع تقليدي، وخلاله اعتمد الفلاح

---

(١) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣١٠ .

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٧٣ .

(٣) شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، المصدر السابق، ص٧١.

(٤) إسماعيل سامعي، المصدر السابق، ص ٣٩.

الجزائري على الوسائل البدائية القديمة، يشغل مساحات زراعية فقيرة تنتشر في مناطق داخلية قليلة الإنتاج ومحدودة.

٢- النشاط التجاري:

استطاعت فرنسا بحكم كونها الدولة المحتلة للجزائر من أن تتحكم بالنشاط التجاري، وتوجيهه على وفق ما يتلاءم وتوجهات سياستها التجارية [١]. بمعنى أن النشاط التجاري الذي كان يحدث خلال مدة الحرب العالمية الثانية قائم على خدمه مصالح السلطات الاستعمارية في الجزائر. وخير دليل على ذلك أن معظم الصادرات الجزائرية كانت من المواد الأولية الخام، في حين شكلت الواردات التجارية المصنعة في فرنسا حوالي ٨٠% من نسبة الواردات، إلى جانب إستيراد المواد الغذائية مثل: السكر والشاي والقهوة، وغيرها من المواد الاستهلاكية المطلوبة على نطاق واسع في الجزائر [٢].

ومن أجل السيطرة على عملية التبادل التجاري عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على احتكار عمليتي الاستيراد، والتصدير، وقامت بإسنادها إلى التجار من الأهالي الموالين لها والمستوطنين الأوربيين، وذلك بهدف الحيلولة دون فسح المجال أَمام الجزائريين لممارسة الأعمال التجارية الخارجية. وخير دليل على ذلك أن أكبر تاجر من الأهالي الجزائريين لا تتعدى إمكانياته المادية، ورخصة عمله فتح محل لبيع المواد التجارية بالجملة، أو بالمفرد على نطاق ضيق جدا، بينما نجد التجار من

---

(١) جعلت الرأسمالية الفرنسية من الجزائر سوقا تباع فيه المنتجات المستوردة من فرنسا لتقضي بذلك على الصناعات التقليدية الأهلية، وصدرت في هذا المجال قرار أقامة الوحدة الكمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام ١٨٥١ ثم أحتكار النقل البري والبحري بعد ذلك، ونتيجة ذلك بدأت البضائع تغزو أسواق الجزائر بشكل واسع. للمزيد من التفاصيل، ينظر: يحيى بوعزيزي، سياسة التسلط الأستعماري، ص ٤٦.

(٢) بشير كاشه ألفرحي، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٥٥.

المستوطنين الأوربيين لهم الحرية المطلقة في توسيع نشاطاتهم، وتنوعها على الصعيد الداخلي، والخارجي[١].

أ - واجهات النشاط التجاري:

ارتكزت سياسة الاستعمار الفرنسي في موضوع النشاط التجاري على مسألة إبقاء الاقتصاد الجزائري ضمن نطاق توجهات السياسة الاقتصادية الفرنسية، وجعله مكملاً له، وهذه السياسة الاقتصادية تظهر جلية من خلال القوانين الكمركية التي شرعتها السلطات الفرنسية بين حين وآخر بهدف استنزاف ثروات البلاد الجزائرية. وكانت الخمور في مقدمة ما يصدر من سلع إلى فرنسا، وتأتي الفواكه في الدرجة الثانية، وتشكل ما نسبته ٩,٥ % من مجموع الصادرات الجزائرية إلى فرنسا، كما شكل خام الحديد احد أبرز المواد الأولية التي جرى تصديرها من الجزائر نحو مصانع الصلب الفرنسية، فضلاً عن ذلك بعض الصادرات الأخرى من المنتجات النباتية والحيوانية والمعدنية مثل: الفلين والحبوب والحلفاء والجلود والأصوا واللحوم والنحاس والبترول الفوسفات والرصاص[٢].

وفيما يخص الواردات القادمة من فرنسا، فأنها تشمل المواد الاستهلاكية، مثل: الأدوات المنزلية، والأقمشة، والورق، والمصنوعات الكهربائية، والسيارات، والمواد الغذائية، والخشب، والأقمشة، وغيرها[٣]. وقد ساهم ذلك الانفتاح التجاري للسوق الجزائرية في تراجع قيمة الصناعات الحرفية التقليدية، واختفائها؛ لأنها لم تكن قادرة على منافسة السلع الفرنسية والأوربية لكونها تفتقر للجودة اللازمة لكي تواجه المنتج الأوربي، لاسيما أنها كانت تعتمد في تصنيعها على المجهود الفردي بالدرجة الأساس مما جعل أسعارها مرتفعة جداً مقارنة بالبضائع الأوربية المشابهة لها، والتي كانت تعتمد في إنتاجها على الآلات الحديثة ذات الإنتاج الكبير مما ساهم في حفظ

---

(١) بسام العسلي، **الله اكبر وانطلقت ثورة الجزائر**،ط٢، دار النفائس، بيروت،١٩٨٦، ص ص٣٣- ٣٥ .

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٨٣ .

(٣) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص ٤٩٠.

أسعارها. ونتيجة ذلك غزت المنتجات الأوربية الأسواق التجارية الجزائرية، وهو ما انعكس ذلك بالسلب على الصناعة المحلية في الجزائر[١].

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية جاهدة على التحكم بزمام عملية التبادل التجاري في الجزائر على المستوى الداخلي، أو الخارجي. فقد منحت العديد من التسهيلات والتحفيزات للتجار الفرنسيين لكي يتمكنوا من التحكم بعمليات الاستيراد والتصدير[٢]، بالمقابل وضعت العقبات والمعوقات أمام التجار الجزائريين حتى أن هؤلاء لم يكونوا مشمولين بالتسهيلات التجارية التي كانت تعلنها السلطات الاستعمارية الفرنسية، والأكثر من هذا، كانت تفرض الضرائب الباهظة على نشاط هؤلاء[٣].

لم تتوقف العراقيل التي وضعتها السلطات الفرنسية الاستعمارية في وجه التجار الجزائريين عند هذا الحد، وإنما كان النظام الكمركي هو الآخر من الأمور التي زادت من سوء الأوضاع الاقتصادية، فقد ظلت الجزائر تعاني من سوء إدارة، هذا النظام الذي عانى من الإفلاس منذ الاستعمار الفرنسي للجزائر، إذ كانت خاضعة للنظام الكمركي الفرنسي الذي أصدر في قوانينه إعفاء الصادرات الجزائرية الداخلة إلى فرنسا من الضرائب الكمركية[٤].

تركت السياسة الاستعمارية الفرنسية في ميدان التجارة أثارها السلبية على النشاط التجاري في الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وساهمت في ارتفاع معدلات أسعار المواد الغذائية الأساسية مما أثقل كاهل الجزائريين، وساهم في إضعاف مستوى دخل الفرد في تلك المرحلة، والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك. إذ إن الأسعار المذكورة هنا هي الأسعار الرسمية، إلا أنَّ ندرة الإنتاج أدت إلى نمو، وتنظيم السوق السوداء، إذ يلاحظ أن كل هذه المنتوجات ارتفعت أسعارها خلال مدة

---

(١) حليمي عبد القادر، المصدر السابق، ص ٣٠٩ .

(٢) حزب الشعب الجزائري، **الحالة في الجزائر**، مطبعة الشرق، القاهرة، د.ت، ص٦.

(٣) حليمي عبد القادر، المصدر السابق، ص ٣١٠ .

(٤) هاينريش فون مالتسان، المصدر السابق، ص ٣٨.

الحرب العالمية الثانية، مما يدل على أن ظروف، وضغوطات الحرب لم تقتصر على فرنسا فقط وسكانها، بل وصل تأثيرها إلى الجزائر؛ لكونها مستعمرة من مستعمراتها، فتأثرت من سياسة توجيه أغلب المنتوجات لمتطلبات الحرب، دون التفكير بالوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري الذي انعكس أثره مباشرة على الوضع الاجتماعي لكل فئة بحسب مستواها الاجتماعي.

جدول رقم (١٣)
يبين ارتفاع أسعار المتوجات الغذائية في الجزائر
١٩٣٩ ١٩٤٥(فرنك فرنسي)[1]

المنتوجات	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الخبز	١,٣	٢,٣٠	٢,٨٠	٣,٧٠	٦,٣٠	٨,١٥	٨,٨٨
الزيت	٦	١٢,١٥	١٤,٣٠	١٧	٢٣,١٥	٣٠	٣٦,٢٥
اللحوم	١٥,٣٠	١٨,٢٥	٢٠,٤٥٠	٢٣,٦٠	٤٩,٢٣	٧١,٥٠	٩٨,١٥
البن	١٥,٧٥	١٧,٣٠	٢٠,١٥	٢٢,٤٠	٣٠,٧٥	٤٣,٣٠	٣١,٣٠
السكر	٥,٦٠	٦,٣٠	٧,١٥	٨,٢٠	٩,٨٠	١٠,٢٥	١٠,٩٠

---

(١) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣٤٤؛ عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية، ص ٧٦.

عانى المستهلك الجزائري من آثار ارتفاع الأسعار للمواد، والسلع الاستهلاكية خلال سنوات الحرب على الرغم من ارتفاع الأجور للعمال الجزائريين، وهذا أمر طبيعي نتيجة ظروف الحرب، وارتفاع تكاليف النقل البحري، فضلا عن ذلك تراجع مستوى الإنتاج المحلي، ومن هنا يمكننا القول أن القدرة الشرائية للفرد الجزائري كانت دون مستوى الذي يمكنه من مجاراة هذه التطورات الاقتصادية نتيجة الحرب، والجدول رقم (١٤) يوضح ذلك. نستقرأ من خلاله، أن ارتفاع الأجور فيه شيء من التوازن مع ارتفاع الأسعار، وأن القوة الشرائية كانت مرهونة أكثر بمدى توفر المنتجات، وتوزيعها إدارياً من قبل السلطة الفرنسية، والعمالات الجزائرية ركوداً في الأستخدام وتدهوراً في القوة الشرائية للأجور. أما ركود الاستخدام فيعود إلى انخفاض الطلب، بينما كان التضخم سبباً لتدهور القوة الشرائية. كما يلاحظ أيضاً أنّ أجور المتخصصين الزراعيين تفوق بنسبة عالية غير المتخصصين؛ وذلك لمعرفتهم بتقنيات زراعية مهمة، لا يمكن للمالكين الاستغناء عنها لخبرتهم، في حين نجد أن الفئة الثانية يمكن تغييرهم؛ لأنهم مجرد عمال مساعدين[1].

جدول رقم (١٤)
يبين الأجور اليومية للعمال الزراعيين في الجزائر لسنتين
(١٩٤٢ – ١٩٤٥) (فرنك فرنسي)[2]

الصنف	١٩٤٢	١٩٤٥
غير فني	١٢	٥٠
فني	١٤	٨٥

يتضح من أرقام الجدول أعلاه أن السلطات الفرنسية الاستعمارية سيطرت على النشاط التجاري الجزائري، عمليتي(الاستيراد والتصدير). وأن أغلب القوانين الصادرة من السلطات الفرنسية يكون هدفها الأول، إنعاش الاقتصاد الفرنسي، أو كما

---

(1) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

(2) يونس درمونة، **المغرب العربي في خطر**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، د.ت، ص ٢٧؛ تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

يطلق عليها الفرنسيون (فرنسا الأم) دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجزائر. فضلاً عن ذلك التسهيلات التي كانت تمنح للتجار الفرنسيين دون التجار الجزائريين، كل ذلك نتج عنه اقتصاد جزائري تابع للاقتصاد الفرنسي متأثر بكل ما يتأثر به الاقتصاد الفرنسي.

وفيما يخص نشاط التجارة الداخلية، نلاحظ أن السلطات الاستعمارية الفرنسية عملت على توسيع النشاط التجاري الداخلي التابع لها[١]. وساعدها في ذلك توفر طرق المواصلات الضرورية، طرق برية، وسكك حديد، فقد عملت على صيانة الطرق الضرورية التي تربط ما بين مناطق الجزائر المختلفة، وذلك لغرض تسهيل عملية نقل المحاصيل الزراعية، والسلع التجارية المختلفة العائدة للمستوطنين في الداخل بواسطة الشاحنات، أو القطارات[٢].

والى جانب اهتمامها بالطرق البرية، أبدت السلطات الفرنسية اهتماماً ملحوظاً بخطوط سكك الحديد، وكان هناك شبكة خطوط تربط المناطق الشمالية من الجزائر بشكل واسع إلى جانب بعض المناطق المهمة الأخرى فيما وراء مناطق سلسلة جبال الأطلس التلي التي تتوافر فيها موارد طبيعية[٣]. أسهمت تلك الخطوط في عملية نقل الأشخاص والبضائع عبر المدن والأرياف[٤]. ومن أهم الخطوط التي اسهمت في عملية النقل هي: خط سكة حديد الجزائر- وهران، الذي يعد من الخطوط الرئيسة المهمة في شبكة سكك الحديد في الجزائر، كما يربط عدداً كبيراً من المناطق التي تقع على جانبيه مثل منطقة(سيق ،غليزان، البليدة)، وغيرها من المناطق الأخرى، وجميع تلك المناطق مناطق خصبة فيها الكثير من الإنتاج الزراعي، فضلاً عن تركز السكان فيها. وهذا الإنتاج الزراعي والتركيز السكاني، أكسب هذا الخط أهمية كبيرة ليس بالنسبة لمدينة وهران وحدها، وإنما للبلديات التي

---

(١) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٣) حليمي عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٥٥ .

(٤) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٨٣ .

يمر بها في نقل مسافريها، وبضائعها، وجميع السلع المستوردة، أو المصدرة من الخارج وإليها[1]. وهناك خط ثانٍ لا يقل أهمية عن الأول، هو، خط سكة حديد الجزائر – عنابة، الرابط بين شرق البلاد بوسطها، وهو الآخر خط مهم؛ لأنه يسهم في تسهيل انتقال السلع التجارية، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة المواطنين. وخط سكة حديد الجزائر– الجلفة. وهو خط يمتد عبر سلسلة جبال الأطلس التلي وصولا إلى الجلفة بوابة الصحراء[2]. ويظهر أن خطوط النقل للسكك الحديدية ممتدة من شرق البلاد إلى غربها، ومن الشمال إلى الجنوب، وأن العلاقة إيجابية ما بين تقدم تلك المواصلات، ومناطق الإنتاج من جهة، وبينها وبين مركز الاستهلاك من جهة أخرى.

٣-الصناعة:

كان الاقتصاد الجزائري أداة من الأدوات الداعمة لمخططات المشروع الاستعماري الفرنسي، فقد استولى المستوطنون الأوربيون على المجالات الصناعية في البلاد من صناعة استخراجية، وتكميلية، وغيرها[3]، كان القطاع الصناعي في الجزائر أكثر يسراً وفق أسس تقليدية وتنظيم مستقر نوعاً ما، وتنظيماً، إذ كان لكل نوع من الحرف نقاباتها، وكل حسب تخصصه، فنجد الحرفيين لهم مكان محدد، والحدادين في شارع آخر، والصباغين في آخر، وغيرهم[4]، كما كان الاهتمام بالمناجم لمختلف المعادن أهمية كبيرة من قبل السلطات الحاكمة، ولاسيما أهم صناعتين كانتا موجودتين في تلك الأثناء هما: صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن[5]، وبعد احتلال الجزائر عام ١٨٣٠،عمدت السلطات الاستعمارية إلى إهمال تلك الصناعات مما جعلها تضمحل، وتندثر بالتدريج، لاسيما أنها كانت

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٤ .

(٢) حليمي عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

(٣) بشير كاشه ألفرحي، المصدر السابق، ص ١٢٣ .

(٤) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص٢١.

(٥) شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، المصدر السابق، ص ١٨.

تعمل من أجل الاستيلاء على ثروات الجزائر بصورة تدريجية بهدف تصدير المواد الأولية إلى فرنسا[١].

شهد قطاع الصناعة الحرفية في الجزائر تراجعاً واضحاً خلال سنوات الاحتلال التي سبقت الحرب العالمية الثانية؛ وذلك نتيجة الظروف التي أحاطت بها وفي مقدمتها السياسة الاستعمارية التي سعت إلى القضاء على هذا القطاع المكمل لمفاصل الاقتصاد الجزائري الأخرى، إلى جانب ذلك فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري خلال هذه المدة كان ذات طابع زراعي[٢]. ونتيجة هذه الظروف، فأن المؤسسات الصناعية في الجزائر محدودة جداً. لذا أحجمت السلطات الاستعمارية الفرنسية عن تطوير الصناعة في الجزائر رغبة منها في إبقائها تدور في فلك التبعية للاقتصاد الفرنسي[٣]. وقد عبر مدير الشؤون الاقتصادية في السلطة الاستعمارية في الجزائر عام ١٩٤٤، قائلا: "**ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر، فأن ذلك من شأنه أن يضعنا، بصفتنا مستعمرة، في موقف عدائي تجاه الصناعة الفرنسية**"[٤]. وقد صنفت القطاعات الصناعية وأدراجها على النحو الأتي:-

ركزت على قطاعات معينة يمكن إدراجها بالآتي:

١- قطاع إنتاج مواد البناء والأشغال العامة.

٢- قطاع التصنيع الذي يعتمد في تصنيعه على ١٥ % من المنتجات الزراعية .

---

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٢) إبراهيم كبة، **أضواء على القضية الجزائرية**، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦،ص ٥٩؛إسماعيل سامعي، المصدر السابق، ص ١٠.

(٣) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص ص١٤٨-١٤٩.

(٤) صالح لميش، **مصر وثورة التحرير الجزائرية ١٩٥٤- ١٩٦٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢٣.

٣- قطاع إنتاج المواد الاستهلاكية مثل الأدوات المنزلية، والكهربائية.

حدث تطور نسبيٌ في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، لاسيما أن هذا القطاع المهم قد شهد إقبالاً من جانب المستوطنين للاستثمار فيه. فظهرت صناعات جديدة مثل الصناعات التحويلية(١)، كما أسهمت ظروف الحرب العالمية الثانية، وحاجة فرنسا لكل الإمكانيات الاقتصادية لتوظيفها في صالح المجهود الحربي في الارتقاء بالقطاع الصناعي في الجزائر. وأدى هذا إلى انتشار المصانع في المدن الجزائرية، كما قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإنشاء مراكز مهنية كان الغرض منها تهيئة وإعداد العمال للعمل في تلك المصانع(٢). فعلى سبيل المثال شهدت عمالة وهران افتتاح مؤسسة تعليمية صناعية كان الغرض منها تهيئة الملاكات الصناعية للعمل في المؤسسات الصناعية الجديدة، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يتلقى خلالها الطالب دروساً نظرية، وتطبيقية في اللغة الفرنسية، والجبر، والهندسة التطبيقية، والرسم الصناعي(٣)،أما عن الدروس العملية، فتتمثل تلك الدروس بعملية صناعة البراميل وغيرها من الصناعات الأخرى(٤).

إن طبيعة الاهتمام الذي أبدته السلطات الاستعمارية الفرنسية في تطوير العامل الجزائري وإعداده صناعياً لم يكن بدافع تطوير إمكانياته، وإنما كانت هي بحاجة إلى العمال ذوي الإمكانيات المتطورة لإنجاح مشروعها الصناعي في الجزائر(٥)، ومن هذا المنطلق إستفادت من الإمكانيات المادية (الطبيعية والبشرية) المتوافرة في الجزائر، وتوظيفها في صالح اقتصاد الحرب. والدليل على ذلك، أن

---

(١) حليمي عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٣) عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٩٩**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٦٥.

(٤) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٥) حزب الشعب الجزائري، المصدر السابق، ص ١١.

النشاط الصناعي خلال الحرب العالمية الثانية في الجزائر كان ضعيفاً، والمؤسسات الصناعية متواضعة جداً، وفرص العمل المتوافرة فيها محدودة[١].

لقد فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية على السلطات الاستعمارية الفرنسية في قطاع الصناعة التركيز على بعض الصناعات المهمة والضرورية المرتبطة بالمتطلبات الاقتصادية، ومنها اقتصاد الحرب. ويمكن تحديدها في المجالات الآتية:[٢].

١- صناعة الطاقة.
٢- الصناعات الاستخراجية .
٣- الصناعات التحويلية .
٤- قطاع البناء والأشغال العامة.

من خلال قراءة سريعة لهذه التوجهات في القطاع الصناعي، يتضح لنا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية عملت على تطوير قطاع الصناعة، ليس بهدف الارتقاء بالواقع الجزائري بقدر ما أنها كانت حريصة على توظيف هذا القطاع من أجل سد احتياجات السوق الفرنسية، ومتطلبات قواتها خلال مدة الحرب .

كما شهدت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، تطور صناعة جديدة مثل صناعة الفواكه المجففة، والأسماك، واللحوم، والحلويات، والتبغ، وانتشاراً لصناعة الزيت التي تعتمد في صناعتها على الزيتون المحلي، ولهذا الغرض فقد انتشرت المعاصر الخاصة بالزيتون التي وجد كثير من الجزائريين من خلالها فرصاً للعمل، فكان عدد موظفي تلك المعاصر يحدد بحسب الطاقة الإنتاجية لتلك المعصرة، وكانت الأجور في تلك المعاصر لا تتعدى اثني عشر فرنكاً في اليوم، وعلى الرغم من أجور العمل القليلة، إلا أنها كانت لها أهمية اقتصادية بالنسبة للجزائريين بما توفره من فرص عمل لهم تسد فيها قوت يومهم[٣]، وبدأ تأثير تلك الصناعة واضحاً

---

(١) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٨ .

على العوائل الجزائرية، عندما تم تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الثانية، أو إرسالهم للعمل في المصانع الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية(١)، وإغلاق تلك المعاصر، ويذكر السيد بلعربي بن قادة، العضو في المجلس العام لمدينة وهران خلال مناقشات المجلس، إذ علق على مسألة تجنيد عمال معاصر الزيتون، وعلى مدى الأثر الاقتصادي الناجم عن غلق تلك المعاصر من جهة، وتسريح العمال من جهة أخرى، فأدت إلى انتشار البطالة في أوساط المجتمع الجزائري، ووجه طلبه إلى أعضاء المجلس بمراعاة الصناعة المحلية ودعمها بكونها مصدر رزق لمختلف العائلات الجزائرية، وفي حالة فقدانها تتأثر الأوضاع الاجتماعية للعمال، وعائلاتهم معاً(٢).

حاولت السلطات الفرنسية في عهد حكومة فيشي العمل من أجل وضع مخطط لإقامة مؤسسات تصنيعية تكون قادرة على توفير ٥٠٠٠٠ فرصة عمل للجزائريين، وقدرت المبالغ التي استثمرتها في الصناعة حوالي ١,٠١٤ مليون فرنك فرنسي من مجموع ١٤٩,١ مليار فرنك من الاستثمارات في الجزائر، وقد عدّت هذه النسبة غير كافية، وجرت تحضيرات لإنشاء مصانع للحديد، والصلب، والإسمنت، والزجاج، فضلاً عن ظهور بعض المؤسسات إلى الوجود، مثل معمل للآجر الصلب، الذي أنجز في مدينة وهران في تشرين الثاني عام ١٩٤٢. وفي عام ١٩٤٤ تقرر بناء مؤسسات صناعية بسيطة تسمح بتوفير متطلبات السوق الجزائرية وكذلك تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة من الجزائريين(٣). وتم اتخاذ إجراءات حكومية بهدف منح امتيازات مالية مهمة لتشجيع التنمية في القطاع الصناعي عبر إستبدال الواردات بمنتجات مصنعة في الجزائر(٤). ودعماً لهذا الاتجاه، توجه الرأسمال الخاص إلى الصناعات التحويلية للمواد الزراعية، مثل: زيت

---

(١) وزارة الإرشاد العراقية، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الرابطة، بغداد، د.ت، ص ٣١.

(٢) Boubaker A, **utilisation de droti coutumes DANS LA région de Tlemcen**, **dans l'affaire.**R. A, n ٧٩, ١٩٣٦, p. ٣٨.

(٣) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة، ص ص ٨١٦-٨١٧.

(٤) حزب الشعب الجزائري، المصدر السابق، ص ١٥.

الزيتون، وصناعة الصابون، ومطاحن الحبوب، وصناعة المعلبات، ومصانع النسيج إلى جانب بعض الصناعات الكيميائية، والميكانيكية، والتعدينية، كما أقدمت في ذات الوقت بعض الشركات الفرنسية الكبرى، مثل: بيشيني (Pechiney)، لافارج(La Farge) وشان غوبان(Saint Gobain)[١].

أ- الصناعات الحرفية:

عرفت الجزائر بصناعات محلية مشهورة بجودتها، ودقة عملها، ومن تلك الصناعات صناعة غزل المفروشات، والملابس الصوفية، وتطريز الملابس، وكانت صناعة الأواني الذهبية، والفضية، والنحاس هي الأخرى من الصناعات المهمة في الجزائر[٢]، ولكن تلك الصناعات لم تستطع الوقوف طويلاً أَمام طوفان الإنتاج الذي تدفقت به فرنسا على الجزائر. مما جعل هذه الصناعة اليدوية تصبح مهددة أَمام الآلة، والمعامل الكبرى الفرنسية. تمثلت الصناعات التقليدية الجزائرية في صناعة الملابس الصوفية، والفخار والمعادن، والجلود، والحلفاء، وغيرها. وكانت تصنع من الأصواف البرنوس، والجلابية، التي كانت تعد من الملابس الفاخرة عند البدو، ورعاة الغنم الجزائريين[٣]. وتصنع من الأصواف الأغطية، والمفروشات، وتلك المفروشات كانت تقوم النساء بصناعتها في المنازل. أما الطين فيصنع منه الأواني الفخارية كالقصع، والصحون، والقدور، وغيرها من الأواني الفخارية. وكانت تصنع من النحاس الأباريق، والمبخرات، والصحون والمصابيح، والأكواب، وهذه الصناعة من

---

(١) وبفضل هذه الشركات انطلقت، بعد الحرب العالمية الثانية، بسرعة صناعات جديدة، إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية المتوسطة عام ١٩٤٨ حوالي ٩٣ مؤسسة صناعية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص ٦٩؛ شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة، ص ٨١٧.

(٢) حزب الشعب الجزائري، المصدر السابق، ص ٦.

(٣) Boubaker A, , op . cit , p .٤٠.

اختصاص الرجال، إذ يقومون بصناعتها في ورشهم الصغيرة. وكانت هناك من ضمن الصناعات التقليدية دبغ الجلود، وصناعة الأحذية ،والأكياس، والحقائب[١].

حاولت السياسة الاستعمارية الفرنسية القضاء على الصناعات التقليدية التي تقوم على الورش الصغيرة، أو في المنازل، والتي تعتمد في الغالب على اليد العاملة الماهرة، وعلى الإبداع الفردي التي لم تتمكن من الاستمرار، بسبب قلة الأموال لدى أصحابها[٢]، هذا من جانب وعدم القدرة على الوقوف بوجه الصناعات الأوربية الحديثة من جانب آخر، وسيطرة الرأسمالية الأوربية على السوق الجزائرية، مما أدى إلى تخلي الصناع عن ورشهم، ومحلاتهم، وغلقها، إذ انتشرت الأسواق العصرية التي تدار من قبل الأوربيين على حساب الأسواق الوطنية الجزائرية. وقد شكل إنهيار الصناعات التقليدية عاملاً إضافياً زاد من صعوبة الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وزاد من أوضاع الفرد الجزائري صعوبة في العيش[٣].

ب- الموارد المعدنية والطاقة :

شهدت مرحلة الحرب العالمية الثانية تدنياً ملحوظاً في استغلال بعض المعادن الموجودة في الجزائر، مما دفع السلطات الفرنسية التي كانت بأمس الحاجة إلى تلك المعادن، ووارداتها نتيجة الحرب وتكاليفها، أن تعيد حساباتها فيما يخص المنتجات الصناعية، أو المواد الأولية، لذلك اتخذت إجراءات معينة للسيطرة على عملية استغلال الثروة الطبيعية لصالح فرنسا. وعلى سبيل المثال بعث الحاكم العام للجزائر رسالة إلى رئيس بلدية عين تموشنت في عام ١٩٤٠، وجه إليه فيها أمراً بالعمل على تكليف دائرة الإحصاءات الجزائرية بإجراء إحصائيات شاملة، وإحصاء خاص تحدد فيه أهم المواد الصناعية الاقتصادية في الجزائر[٤]. وقد اعتمدت

---

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢) حميد خروف، **سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية**، مجلة، الفكر السياسي، العدد، ٨، دمشق،٢٠٠٦، ص ١٩٠.

(٣) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ١٢٦.

(٤) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢١٨.

عمليات النهب من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على مبدأين أساسيين، هما:

الأول: الحصول على المواد الأولية التي تفتقر اليها الصناعة الغربية، بدون أي ثمن، أو في حدود الحد الأدنى من التكاليف.

الثاني: تصنيع هذه المواد الأولية، وإعادة تصديرها إلى البلاد التي يتم استعمارها– فتح الأسواق في وجه الصناعات الغربية[١].

احتوت الجزائر على مناجم عديدة، في مواقع متفرقة من الولايات الجزائرية الثلاث، ومدخراتها كثيرة. وكانت مدينة وهران هي أقل المدن الجزائرية التي كانت تتزود فرنسا منها بهذه المادة الإستراتيجية؛ لاحتوائها على منجم واحد، هو منجم (بني صاف) وتكمن أهمية هذا المنجم من حيث قربه للميناء ووجوده في مكان واحد، وهذا بدوره قلل من نسبة التكاليف في عملية استخراج، وتصدير معادن ذلك المنجم، ومن أهم المعادن فيه (الزنك، الرصاص، النحاس)[٢].

وفي الأول من كانون الثاني عام ١٨٧٥ اكتشف معدن الحديد بمنطقة بني صاف، وبعدها عرفت المنطقة بمقطع الحديد، وقد عمل في هذا المنجم عند بداية إنشائه حوالي (٢٠٠٠) عامل أوربي، وعدد من الجزائريين. ومن أجل استغلال حديد تلك المنطقة بكامله، فقد تم تأسيس مناجم أخرى مجاورة له، ومنها منجم (سيدي إبراهيم) الذي تم اكتشافه عام ١٩٠٧ في منطقة الصاف بالقرب من مدينة وهران[٣].

ارتفع إنتاج الحديد في مدينة وهران مع بداية الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في منطقة بني صاف نتيجة زيادة الطلب على الحديد من قبل الدول الأوربية ليصل ذلك الطلب إلى ثلاثة ملايين طن في عام ١٩٣٩، وتلك الزيادة في الطلب، دفعت

---

(١) بسام العسلي، الله واكبر وانطلقت ثورة ،ص ٣٠ .

(٢) Labarthe André ,**Document Surle petrole du Sahara**, Paris, ١٩٥٧, p. ٤٩ .

(٣) فيليب رفلة، جمهورية الجزائر سياسياً، ص ١٠٩.

الشركات الأوربية التي كانت تحتكر قطاع المعادن إلى زيادة الإنتاج، والتصدير نحو الخارج على حساب الاقتصاد الجزائري، وشعبه [١].

زاد استقلال السلطة الفرنسية لمناجم الحديد الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية؛ وذلك تبعاً لمتطلبات الحرب، والحاجة الماسة في صنع الأسلحة ، ولتحقيق هذا الغرض بطريقة منظمة، وسليمة، ووصول تلك المعادن إلى فرنسا، والدول الأوربية الأخرى، عملت السلطات الفرنسية على تعيين مجلس بلدي مكون من مهندسين، وتقنيين في مناجم الحديد؛ لإدارة تلك المناجم، ففي منجم بني صاف ترأس المجلس كابريل غونزاليز (Gabriel Gonzales) الذي كان يشغل منصب رئيس البلدية في تلك الأثناء، وشهدت مناجم أخرى نشاطاً كبيراً في تلك المرحلة ومنها: مناجم (كاميراتا، دار الريح) التي تعد من المواقع المنجمية المهمة في الجزائر [٢]. فقد بلغ إنتاج منجم بني صاف منذ عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٤٥ حوالي ٢٠ مليون طن، ويصدر إنتاجه إلى العديد من الدول الأوربية، ووصل عدد العمال في المناجم نحو (٨٨٨٤) عاملاً في الجزائر بأكمله مقارنة مع عام ١٩٢٥ التي قدرت (٧١١٢) عاملاً في قطاع المناجم[٣]، وتلك الزيادة ناتجة عن الحاجة إلى العمال من أجل تنظيم العمل في المناجم في تلك الآونة .

وفي عام ١٩٤٥ ارتفعت الصادرات إلى الخارج، إذ صدرت(٥١٧، ٢٢٨) طناً منها (٧٤٩ ١٧٣) طناً لبريطانيا و(٣٤٨٣٥) طناً إلى ألمانيا ، و (٤٢٠، ١) طناً إلى فرنسا[٤]. ومن خلال تلك المعطيات يتضح لنا حاجة السلطات الفرنسية للعمال في قطاع المناجم بهدف زيادة إنتاجها، وزيادة صادراتها إلى الخارج، وتحديداً الدول الأوربية. وشعرت السلطات الفرنسية بالحاجة لإقامة صناعات في

---

(١) Labarthe André, op . cit , p .٥١.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ١٧٤ .

(٣)Labarthe André, op . cit , p .٥٣.

(٤) عبد اللطيف بن آشنهو، المصدر السابق، ص ٣١٤ .

مستعمراتها لدعم مجهودها الحربي، ومن بينها تشجيع قطاع المناجم، وتظهر أهمية هذا القطاع من خلال أرقام الصادرات، والواردات[١].

أَما في منطقة القنادسة الواقعة في ناحية كولومب- بشار، فقد وصلت كمية الإنتاج فيها عام ١٩٤٥ إلى (٠٠٠ ٢٢١) طن مقابل (٠٠٠ ١٣) في عام ١٩٣٨.

أما في منطقة الصحراء فقد اهتمت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ عام ١٩٤١ بالبحث عن المعادن بالصحراء، ومصادر الطاقة(البترول، والغاز الطبيعي)، فاستدعت لذلك مجموعة من الشركات، والمكاتب الاستشارية التي تعمل في هذا الميدان بإجراء الدراسات والاستكشاف عن مصادر الطاقة والمعادن في الصحراء[٢]. ومنها نذكر[٣]:

- مكتب البحوث البترولية.
- مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر .
- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر .
- الشركة المالية للبحث البترولي.

يتضح مما تقدم أن الصناعات التي تم إنشاؤها في الجزائر هي صناعات بسيطة مقارنة مع الصناعات المتطورة الموجودة في فرنسا، إذ يلاحظ أن السلطات الفرنسية قد ركزت على الصناعات ذات الحجم الصغير، التي تقوم على قطاعين الأول: قطاع تحويل الإنتاج الزراعي، والثاني قطاع البناء، والأشغال العمومية، وذلك لكي تحقق فرنسا هدفها الذي عملت من أجله، وهو تبعية الجزائر الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، وتحويل المواد الأولية من الجزائر إلى مصانع فرنسا ومن ثم الحصول على أكبر قدر من الأرباح لفرنسا.

---

(١) انظر: جدول رقم(١٥).

(٢)Labarthe André , op ,cit, p.٥٣.

(٣) الحاج موسى بن عمر، **تطور المسألة النفطية في الجزائر ١٨٩٠- ١٩٥٦**، مجلة، المصادر، العدد ٥، الجزائر، أيار ٢٠٠٣، ص ٢٠٣ .

جدول رقم (١٥)

يبين صادرات ميناء بني صاف خلال عام١٩٤٥[١]

الإنتاج/ بآلاف الأطنان	الكمية	
	فرنسا	الخارج
منجم الحديد	=	١٢٩ ٥٦٢
مختلف المنتوجات	٤	=
النحاس	=	٣٠٤

إنَّ فشل السياسة الاقتصادية عموماً، والزراعية تحديداً التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية ومن خلال نظرة لمعدلات إنتاج الحبوب، فعلى سبيل المثال نجد أن الكميات المنتج عام ١٩٣٩ بلغت ٢٤ مليون قنطار لتتراجع، وتصل نسبة الإنتاج إلى ١/٥ ذلك الإنتاج عام ١٩٤٥، أي قرابة خمسة مليون قنطار. فأحدث ذلك خللاً في الأمن الغذائي الذي كان لازماً على السلطات الفرنسية تنميته، وتحسينه بإجراءات سريعة كفيلة بأن تحقق الاستقرار الغذائي اللازم. ولكن الذي حدث أن هذه السلطات الاستعمارية اتبعت سياسات قائمة على أساس تقنين توزيع المواد الأساسية، وهذا مما أثر سلباً على المجتمع المحلي الجزائري بشكل مباشر[٢].

ونتيجة ذلك تضررت شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود كالفلاحين، والعمال من غلاء المعيشة، وإتساع رقعة السوق السوداء، وزيادة على ذلك شهدت الجزائر خلال سنوات الحرب، توقف العديد من المشاريع ذات البعد الاقتصادي؛

---

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص١٩٩؛ نقولا زيادة، **إفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي**، مؤسسة رياض الريس للكتب، لندن، ١٩٩١، ص ٦٤.

(٢) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ، ص ٣٣٧.

بسبب نقص التمويل، لكون أن فرنسا وضعت نصب عينيها مسألة توجيه الاقتصاد؛ لخدمة المجهود الحربي[١].

إن هذا الوضع المتردي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية أفرزت آثاراً كارثية على المجتمع الجزائري. ويصف ذلك شاهد عيان قائلاً: " **كان الأهالي في وضع سيء جداً، فأصبحوا يأكلون أوراق الشجر، والحشيش، والترقودة الجافة، والحيوانات السائبة، فتفشى فيهم المرض، والموت حليف الأهالي، وأصبح يأخذ العشرات يومياً** "[٢].

في ضوء ما تقدم يتضح حجم المعاناة التي واجهها المجتمع الجزائري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ بسبب فشل السياسة الاقتصادية التي تتبعها السلطات الفرنسية في الجزائر إذ دفع ذلك الفشل في تحرك الحلفاء(الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا) عام ١٩٤٣ إرسال مساعدات غذائية عاجلة للجزائر؛ بغية توزيعها على السكان الذين عانوا من أزمة خانقة في الغذاء[٣].

٤- التنظيم الاقتصادي:

دفعت مقتضيات الحرب العالمية الثانية، وسوء الأوضاع الاقتصادية السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى اتخاذ بعض الإجراءات؛ لتنظيم الجانب الاقتصادي في الجزائر والسيطرة بعض الشيء على حركة الأسواق، والتقليل من الجشع الذي كان يقوم به التجار في تلك المرحلة، إذ فرضت مرحلة الحرب أَنْ يتبع برنامجاً اقتصادياً صارماً؛ لمعرفة أوضاع مختلف المدن الجزائرية[٤].

انشأت السلطات الفرنسية دائرتين أساسيتين تكلفتا بتموين السكان في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية هما، مديرية التموين العام التي أنشئت في عام ١٩٤٠، ولها فروع في العمالات الجزائرية الثلاث، والدائرة الثانية، مديرية الشؤون الاقتصادية

---

(١) أني راي غولدزيغر، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) نقلا عن: حاج حفصي، المصدر السابق ، ص ٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ، ص ٣٣٨.

التي تم إنشاؤها بأمر صدر في نيسان عام ١٩٤٢، وقد نصت بنود ذلك الأمر على أن المهمة التي ستقوم بها هذه المديرية هي معالجة الأوضاع الاقتصادية، فعلى سبيل المثال المادة الثانية من الأمر نصت: على أن مدير الدائرة الاقتصادية يقوم بتشكيل لجنة دائمة تحت إشراف حاكم العمالة، وتعمل على دراسة القضايا الاقتصادية التي تتعلق بالعمالة[١].

ظلت عملية التنظيم الاقتصادي مسألة مهمة في مختلف تسير شؤون اقتصاديات الدول، والأهمية تزداد في أيام الأزمات والحروب. وقد شكلت السلطات الاستعمارية الفرنسية لجاناً خاصة لمراقبة وتسيير الحياة الاقتصادية في المدن الجزائرية بهدف السيطرة على الأوضاع الاقتصادية ومكافحة السوق السوداء المنتشرة بشكل واسع، وخطير في تلك الأثناء[٢]، وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم هياكل مديرية الشؤون الاقتصادية، والمهام المناطة بها على النحو الآتي:

أ- مراقبة المؤسسات:

دفعت صعوبة ديمومة العلاقات الاقتصادية مع فرنسا بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، إلى جانب قلة الإنتاج المحلي، العمل من أجل تنظيم شؤون السوق المحلي، ولاسيما السلع الاستهلاكية. وقد أدى ذلك إلى مضاعفة الأعباء التي تحملتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، لأن عملية تسيير الشؤون الاقتصادية تحتاج إلى جهود كبيرة لاسيما في الحالات الاستثنائية، وتحديداً في ميدان النشاط التجاري، فضلاً عن ذلك أن تنظيم ومراقبة السوق، وعملية الاستهلاك للمواد الأساسية، وهو

---

(١) جمال الدين العويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر**، ترجمة: سعد الصديق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٠، ص١١.

(٢) كانت لهذه الدائرة فرع مكلف بالعمل والتجارة، ولكن أهمية الأعمال دفعت السلطات الفرنسية إلى أنشاء مديرية الشؤون الأقتصادية وأهم أعمالها تتعلق بالإنتاج منها الزراعي، زراعة الكروم، تربية المواشي، الصناعة، الأجور واليد العاملة، للمزيد من التفاصيل، ينظر: تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٢١.

الهدف الذي سعت إليه الإدارة الاستعمارية، واستمرت أعمالها حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[١].

كانت هذه الإعمال تقوم على أساس توزيع، وحصر جميع المواد الغذائية، وكل البضائع الخاضعة للتنظيم، والمراقبة، وتحديد أسعارها. ففي عمالة وهران مثلاً نجد أن تلك الإدارة تدخلت من أجل السيطرة على الحياة الاقتصادية في مرحلة الحرب العالمية الثانية، وما بعدها[٢]. ولكن على ما يبدو أنها لم تتمكن من السيطرة على السوق التجارية، لأن العملية التجارية كانت محصورة بيد الفرنسيين، وهؤلاء كانوا من أصحاب النفوذ الكبير في الإدارة الاستعمارية، مما اسهم في فشل تطبيق القوانين الاقتصادية في الجزائر. ونتيجة ذلك زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً وتدهوراً، مما انعكس سلباً على الحلقة الأضعف في البنية الاجتماعية في الجزائر آنذاك، وهو المواطن الجزائري، على اعتبار أن المستوطنين من فرنسيين وأوربيين كانوا يتمتعون بوضعية اقتصادية مريحة[٣].

ب - مراقبة الأرصدة التجارية:

عملت مصالح مديرية الشؤون الاقتصادية التي عنيت بالأمور الاقتصادية في مرحلة الحرب العالمية الثانية على الإشراف، وإدارة جميع القضايا الاقتصادية في جميع المدن الجزائرية، ولاسيما في المسائل التي تخص الأمن الغذائي. والتي تعد من القضايا الحساسة؛ لأنها تمس حياة المواطنين من الأهالي الجزائريين، أو المستوطنين الأوربيين[٤].

---

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٢) حاج حفصي، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣) عمار بوحوش، العمال الجزائريون، ص١٣٩.

(٤) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

ولم يقتصر نشاط مصالح مديرية الشؤون الاقتصادية على عملية التنظيم الاقتصادي، ومتابعة أوضاع النشاط التجاري في مختلف المدن الجزائرية. وإنما كانت مسؤولة أيضا على متابعة الأمور المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وأعني هنا، دراسة الطلبات المقدمة من قبل الأشخاص سواء كانوا جزائريين أو من المستوطنين الأوربيين لفتح الاعتمادات المالية لتنفيذ عمليات تجارية. وكان هدف السلطات الفرنسية من ذلك متابعة عملية تنقل رؤوس الأموال بين ملفات الأفراد، بما يجعل السلطات الاستعمارية على دراية بحركة رؤوس الأموال واتجاهاتها، فضلاً عن معرفة النشاط التجاري، والتحكم بها إذا كانت صالحة للتجارة أم للسكن، وكيفية التموين بالمواد الغذائية [١].

ج- مشكلات تجار النسيج :

كانت إدارة هذه الملفات مختصة في مراقبة التجار الصغار فنقابة الخياطة هي التي كانت تشغل ذلك المنصب، وكانت هناك جداول توضح قوائم أسعار الألبسة الجاهزة، قوائم خاصة بأسعار الأقمشة، أما بالنسبة للجزائريين، فكانت هناك دائرة النسيج، وتوزيع الأقمشة، واستطاعت تلك الدائرة معالجة بعض المشاكل بفضل المراقبة التي كانت تقوم بها، وفي الغالب تلك المعالجة كانت في المدن، وليس في الأرياف، إذ كانت عملية الحصول على الأقمشة من الأمور الصعبة جداً بالنسبة للجزائريين[٢].

د-مراقبة الأسعار:

لم يكن أمر تموين المدن، والبلديات في مرحلة الحرب العالمية الثانية بالأمر السهل؛ نظراً للمشاكل، وضعف الإنتاج المحلي. فتكوين مجلس لمراقبة الأسعار والإنتاج، هدفه الأساسّ هو تحديد أسعار المواد الأساسية، ومن هناك وجب على التجار أحترام حد مربح، أَما بالنسبة لتموين الفقراء من الأهالي الجزائريين، فقد

([١])San José ,**The Economy and Economic History of Algeria**:

مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:

www.sjsu.edu/faculty/watkins/algeria.htm

([٢]) إحسان حقي، المصدر السابق، ص ٢٣٩؛ جمال الدين العويسات، المصدر السابق، ص ١٣.

وضعت لهم بطاقات غذائية خاصة يتم بموجبها توزيع كمية قليلة من المواد الغذائية التي لم تكن كافية لمعالجة حالة الفقر التي مر بها الأهالي الجزائريون، كما أن عملية التوزيع قد اقتصرت على بعض المناطق دون الأخرى، وربما كان ذلك نوع من العمل الدعائي عملت عليه السلطات الفرنسية؛ لنيل رضا الأهالي الجزائريين وحاجتها لوقوفهم إلى جانبها من جهة، ومن جهة أخرى قيامها بتجنيد الجزائريين للعمل في مصانعها، أو في الجيش مما جعل الكثير من العوائل الجزائرية تكون بغير معيل توزع بموجبها المواد إليهم[١]. تقوم الإدارة في هذا الجانب بجمع المعلومات عن مدخرات التجار، وكذلك تقوم بكتابة التقارير الخاصة بالأوضاع الأقتصادية، وتقوم بإنشاء مجلس مراقبة الإنتاج، والتوزيع، وتدوين طلبات تسليم البضائع، وتوزيعها، وغيرها من مسائل التجارة[٢].

يتضح لنا من سياق ما تقدم أن السلطات الفرنسية أعطت بعض الاهتمام لمسائل التموين أثناء الحرب العالمية الثانية، بكونها سياسة اقتصادية تدخل في إطار إصلاح الوضع الاقتصادي بمختلف مجالاته مع محاولة ضبط الميزان التجاري، ولكن في حقيقة الأمر، تلك السياسة لم تلقَ نجاحاً واسعاً، إذ شهدت المدن الجزائرية والجزائريون أحوالاً معاشية، واقتصادية مزرية، ومجاعة لم تشهدها من قبل، ادت إلى هلاك الكثير من العوائل الجزائرية، وربما عدم نجاح ذلك التنظيم للعملية الاقتصادية في الجزائر ناتج بفعل عوامل سيطرة المستوطنين على التجارة، وعلى الصناعة، والزراعة، وكان هدفهم هو الربح الوفير، وليس خدمة الاقتصاد الجزائري، كما أن حاجة فرنسا، وجيوشها إلى التمويل الاقتصادي، الذي اعتمدت في جانب كبير منه على الجزائر لصالحها، وترك الجزائريين دون اهتمام عامل آخر افشل عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر التي كانت في حقيقتها تدار من قبل التجار الذين كانوا هم أصحاب السلطة، وبيدهم مركز القرار.

---

(١)Labarthe André , Op , Cit , p.٥٦.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٢٤ .

ثانياً:تأثير الحرب على الحياة الاجتماعية:

١- التوصيف الديموغرافي لبنية المجتمع الجزائري أثناء الحرب:

أن أول خطوة شرعت فيها السلطات الاستعمارية الفرنسية بعد احتلالها الجزائر عام ١٨٣٠، هي تشجيع الهجرة الاستيطانية، قصد بناء قاعدة ديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية، لتسهل عليها عملية تدمير البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمجتمع الجزائري، وهكذا أتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياسة استيطانية واسعة جندت لها كل الإمكانيات المادية، والبشرية؛ وذلك لإدراك الساسة الفرنسيين أن الاحتلال العسكري للجزائر لا يؤمن لهم السيطرة الكاملة عليها[1]. وهذا التوجه تجلى في تصريح الجنرال لاموريسيير(Lamoricière) بقوله:" **من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوربيين، وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي، فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثورا علينا... والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة ... ولهذا**

---

(1) حسينة حماميد، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، ط١، دار الخبر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ص ٢١-٢٢.

ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين على المجيء فوراً إلى الجزائر"[١].

وبناءً عليه، نجد أن السلطات الاستعمارية الفرنسية وضعت مسألة احتواء الجزائر، وتطويعها على وفق مخططاتها يعتمد على العناصر الفرنسية، والأوربية عبر إغرائها بالحصول على أخصب الأراضي الزراعية، والاستفادة من الطاقة البشرية المحلية بأبخس الأثمان. فوضعت خطتها التي تقوم على أساس جلب أعداد كبيرة من المهاجرين من أجل تغيير البنية الديموغرافية للجزائر بما يؤمن لها السيطرة على البلاد، واستمرار وجودها[٢]. ومن أجل ذلك قدمت السلطات الاستعمارية تسهيلات مغرية للمهاجرين، مثل: دفع تكاليف السفر، وتعويضات الإقامة، وتوزيع الأراضي مجانا، وتهيئة مساكن لهم، وتزويدهم بالتجهيزات، والإمكانيات التي تساعدهم على العمل والإنتاج. وهذا التوجه ساهم في تغيير البنية الديموغرافية لصالح المستوطنين في العديد من المناطق في الجزائر[٣].إلى جانب ذلك، عملت على تكريس فكرة دمج الجزائريين في الثقافة، والحضارة الفرنسية بما يحقق ما تسعى إليه في البقاء في الجزائر بصورة دائمة[٤].

ومن أجل تجنب مسألة ذوبان المستوطنين في المجتمع الجزائري عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على استمرارية تدفق المهاجرين بهدف تغيير البنية الديموغرافية في الجزائر، فهي لم تكتف بالمهاجرين الفرنسيين، بعدما أخذت أعدادهم تتراجع، وإنما بدأت تشجع المهاجرين الأوربيين من الجنسيات غير الفرنسيين، وهم خليط من العنصر اللاتيني من إسبانيا، وإيطاليا، ومناطق أخرى من أوربا[٥]. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الاستعمارية في تغيير توازنات البنية الديموغرافية لصالح المستوطنين، إلا أنها فشلت في ذلك، حينما لم تتجاوز الزيادة

---

(١) عمارة عمورة، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٢) عمار بوحوش، التاريخ السياسي، ص ١٣٩.

(٣) عمارة عمورة، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٤) عمار بوحوش، التاريخ السياسي، ص ١٤٠.

(٥) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ص ٤١-٤٢.

السكانية خلال النصف الأول من القرن العشرين على ١٠٠٠٠ نسمة، في حين كانت الزيادة السنوية بالنسبة للجزائر قد بلغت عشرة أضعاف المستوطنين(١). ومن أجل عكس هذا النمو المخيف من قبل السكان الجزائريين، عمدت السلطات الاستعمارية على اتخاذ الإجراءات اللازمة، لتشجيع الإنجاب عند المستوطنين. وأخذ نسبته تتصاعد تدريجياً خلال المدة ما بين الحربين حتى وصلت النسبة إلى حوالي ٢٠% في عام ١٩٣٦، ولكنها سرعان ما تراجعت في بداية الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٣٩، حينما بلغت ١٨,٥% بسبب توسع مراقبة النسل من جانب المستوطنين(٢).

ارتكز التوزيع السكاني للمستوطنين في أول الأمر في مدينة الجزائر، ومحيطها، ثم توسع بعد ذلك ليشمل جميع مدن، ومناطق الجزائر، وكان أكثر من ٨٠% في المدن الكبيرة، والباقي توزع على المناطق الريفية، والصحاري(٣).

أما بالنسبة للجزائريين، فقد اخذت معدلات النمو الديموغرافي بعد الحرب العالمية الأولى بالزيادة، على الرغم من عدم تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر(٤). ويرجع سبب ذلك إلى عوامل عدة منها(٥):

- ارتفاع نسبة الولادات عند السكان التي بلغت ٤٠ % ؛ نتيجة ارتفاع نسبة الزيجات في المجتمع الجزائري خلال مدة الحرب العالمية الثانية.
- الزواج المبكر .
- المنح الاجتماعية التي كانت تشجع العمال على زيادة الإنجاب.

---

(١) حسينة حماميد، المصدر السابق، ص ص ٧٦-٧٧.

(٢) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة، ص ٧٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٧٧٤ – ٧٧٥.

(٤) يحيى بوعزيزي، سياسة التسلط الاستعمارية ، ص ٥٤.

(٥) حسينة حماميد، المصدر السابق، ص ٨٤.

- تعدد الزوجات.

وكانت نسبة النمو الديموغرافي بالنسبة للجزائريين في المدن نسباً مرتفعة وتحديداً في المدن الساحلية، إذ بلغت تلك النسبة خلال المدة المحصورة ما بين عامي ١٩٤١ -١٩٤٥ حوالي ٤٤% [١].ولكن بالمقابل، فأن نسبة الوفيات خلال المدة المحصورة ما بين ١٩٤١-١٩٤٨ التي شهدت ارتفاعاً؛ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، إذ أسهم التجنيد، وعمليات السخرة التي تعرض لها الجزائريون، إذ تعرض كثير من الشباب الجزائري للموت، إلى جانب ذلك قّلَ عدد الزيجات[٢].

وفيما يخص التوزيع الجغرافي للسكان الجزائريين، فقد كان يخضع للظروف الطبيعية، مثل: السطح، والمناخ، والى عوامل اجتماعية، وسياسية، وإدارية، ولكن درجة تأثير هذه العوامل غير متساوية، إذ تختلف من زمن لآخر من جهة، ومن مكان لآخر من جهة ثانية[٣]. فقد كان لقساوة الطبيعة أثرها في أن يستقر عدد من السكان في المناطق الخصبة، والأكثر عَطاءً، رغم اغتصاب الأراضي التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، إذ فرض على السكان الانتقال إلى الأراضي الزراعية التي في حوزة المعمرين، للعمل فيها كأجراء. وكان الجزائريون يفضلون السكن في المناطق الأكثر أمناً، والتي تكون آهلة بالسكان الجزائريين من أجل تمتين علاقاتهم فيما بينهم[٤].

كان توزيع السكان في الجزائر متذبذباً سواء من الجزائريين، أو المستوطنين، والأولوية لعمالة الجزائر، وبنسبة ٥٧ نسمة في الكيلومتر المربع، وتعد مدينة الجزائر مثالاً حياً على قوة الكثافة السكانية، إذ تعدت نسبتها أكثر من ٤٧٣ نسمة في

---

(١) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص ٨٤.

(٢) قريشي محمد، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) مريبعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر ١٩٣٦-١٩٦٦**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٦٤.

(٤) محمد قريشي، المصدر السابق، ص ص ٣٠-٣٤.

الكيلومتر المربع، أما في عمالة وهران، فأنها لم تتجاوز الـ ٣٢ نسمة في الكيلومتر المربع، أما في عمالة قسنطينة، فقد بلغت ٢٩ نسمة في الكيلومتر المربع[١].

٢- توجهات العمل والبطالة وتأثيراتها على المجتمع الجزائري:

من البديهي القول أنَّ للعمل أهمية بالنسبة للفرد، والمجتمع، هو غاية إنسانية، وواجب اجتماعي في الحياة، وهو في الوقت نفسه من القيم الدينية التي تصل إلى مستوى العبادة، وأحد العوامل الرئيسة لاستمرار الحياة، وتوفر مستلزماتها. ومع قلة فرص العمل، واختلال سوق العمل بالجزائر أثناء الحقبة، ولاسيما العقدين الأخيرين من الاحتلال، إذ أصبح المجتمع الجزائري يعيش في ظروف صعبة للغاية حيث كانت البطالة، والفقر، والهجرة، إحدى الظواهر الاجتماعية البارزة آنذاك، فقد تسببت سيطرة المستوطنين على خيرات البلاد، ومواردها في أضعاف أهل البلاد الأصليين وانتشار الفقر المدقع بينهم. وأدى إلى انهيار الحرف، والصناعات التقليدية، وتحول أصحابها إلى عمال بسطاء عاطلين عن العمل، لاسيما بعد أنتشار الوسائل التقنية الحديثة، وتم استعمالها من طرف المستوطنين بشكل واسع[٢].

كما ساهم إبعاد الجزائريين عن الأرض، والوظائف الحكومية، وعدم وجود صناعة في البلاد، وتزايد عددهم بشكل كبير مع عدم توفر أسباب الحياة، أوجد أعداداً كبيرة من العاطلين، نتيجة فرص العمل المحدودة بحكم انخفاض المستوى التعليمي للكثير من الجزائريين[٣]. وأحياناً نجد التعسف من جانب المستوطنين يصل إلى حد لا يطاق، حينما نجدهم محرومين من أبسط الحقوق، والضمانات العمالية، فالعامل الجزائري يتقاضى أجراً يقل عن نظير العامل الأوربي بحوالي ٤٠%، على الرغم من أنهما يقومان بالعمل نفسه. هذا لمن كان محظوظاً، ويحصل على عمل،

---

(١) مريبعي السعيد، المصدر السابق، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(٢) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الأستعمارية، ص ٥٢؛ فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ١١٣.

(٣) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ص ١١٠-١١١.

أما البقية الباقية فتجدهم يقومون بأعمال مذلة، وشاقة مثل العمل في: مسح الأحذية، وبيع الجرائد، وحمل الأمتعة في الأسواق، ومحطات القطار، وغيرها من الأعمال التي كانت تدر أموالاً زهيدة على أصحابها[1].

ونظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأرياف، بسبب أحداث الحرب العالمية الثانية وتدني الخدمات، وغيرها من الأمور التي نفرت الفلاح الجزائري عن العيش في الريف ،انتقل الآلاف منهم إلى المدن بحثاً عن فرص عمل. وساهم ذلك في تصاعد معدلات البطالة وسط الجزائريين، إذ إن العرض أصبح أكبر من الطلب في سوق العمل، وهذا الأمر عقَّد كثيراً من حياة الجزائريين[2].لذا فأن هذا الوضع المأساوي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو فرنسا بحثاً عن العمل، وهرباً من البطالة التي شكلت كابوساً في حياة الجزائرين[3].

جدول رقم (١٦)

يوضح أعداد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا والعائدين في الأعوام ١٩٣٩- ١٩٤٢[4].

السنوات	المهاجرون إلى فرنسا	العائدون إلى لجزائر
١٩٣٩	٣٢٦٧٤	٢٤٤١٩
١٩٤٠	٢٧٨٢٤	١٣٩٧٤
١٩٤١	٣٥١٧	٣٠٨٢
١٩٤٢	١٣٧٧٣	٢٥٢٤

---

(1) عمار عمورة، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الأستعمارية، ص ص ٥٢-٥٣.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي، ص ص١٥٣-١٥٤. ينظر جدول رقم (١٦).

(4) حزب الشعب الجزائري، **مشكلة هجرة الجزائريين إلى فرنسا**، باريس، ١٩٥١، ص ٨.

٣- الوضع الصحي

لا شك أن تدهور المستوى المعاشي هو سبب كافٍ لتدهور الحالة الصحية للجزائريين، فضلاً عن ذلك الشروط السيئة للسكن الذي كانت تتراكم فيه الأوساخ والقاذورات، وانتشار الأمية، والجهل وسط فئات الشعب الجزائري[١]، واستخدام آبار غير صالحة للشرب، وسقي المزروعات بواسطة المياه الملوثة، والنقل غير الصحي للمياه كل ذلك، وغيره من العوامل أدت إلى جعل الجزائريين مُهيئينَ للإصابة بمختلف الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة آنذاك في العالم[٢].

شهدت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية انتشاراً كبيراً للأمراض الخطيرة وارتفعت نسبة الوفيات بشكل لافت للنظر، وكانت تلك نتيجة حتمية للبؤس، والفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وضيق المساكن، وتكدس السكان فيها، فتحولت أحياء الجزائريين إلى حقول خصبة لظهور، وانتشار الأمراض المعدية[٣]، وأصبحت أحياء الجزائريين مناطق لزرع الموت البطيء، كما أصبحت مناطق ممنوعة على الأوربيين، خوفاً على أنفسهم من نقل عدوى المرض. ومن الأمراض المنتشرة هو السل الذي انتشر انتشاراً واسعاً في معظم المدن الجزائرية، حتى وصل عدد الجزائريين المصابين بمقدار خمس مرات ضعف عدد المصابين من المستوطنين في ذات المرض، وذكرت الإحصائيات أن عدد المصابين من الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية قد بلغ (٤٠٠٠٠٠) شخص، أي ما يعادل عدد المصابين في فرنسا[٤].

ومن الأوبئة الأخرى التي كان لها نصيب في حياة الجزائريين، وباء الطاعون الذي قضى على عدد كبير من السكان الجزائريين، وأصبحت هناك بعض المدن

---

(١) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الأستعمارية، ص ٣٦.

(٢) محمد العيد مطر، **التنظيم الإداري في عهد الأحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الأجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس،** مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤ ، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٥٠.

(٣) محمد قريشي، المصدر السابق، ص ٩٧ .

(٤) يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية، ص ٩٥ .

مراكز لتفشي هذا الوباء الخطير، ومنها مدن عمالة وهران. وكان وباء الحمى المالطية هو الآخر من الأمراض التي أودت بحياة الكثير من الجزائريين، فعلى سبيل المثال ما أصاب سكان مدينة المسيلة خلال الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في عام ١٩٤١، الأمر الذي استدعى تدخلاً جدياً من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية لمعالجة الأوضاع المزرية. ومن خلال الإطلاع على بعض التقارير المتخصصة ندرك حجم الكارثة التي أصابت المدينة، إذ يذكر أن حالات الوفيات كانت مرتفعة جداً، ففي(شهر رمضان عام ١٣٦٠هـ) أيلول عام ١٩٤١ كان معدل الوفيات اليومي خمسة وعشرين شخصاً. كما أشار التقرير إلى تقاعس السلطات الصحية، والإدارية من القيام بأي عمل لفائدة السكان[١]. كما نجد أن مرض التيفوس فتك هو الآخر بالجزائريين بشكل لم تشهده البلاد من قبل، ولاسيما ما بين الأعوام ١٩٤١ – ١٩٤٣، ففي عام ١٩٤٢ بلغ هذا المرض ذروته[٢].

ارتبط تدهور الأوضاع الصحية بتردي الخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات الصحية، فأن عدد الأطباء في المدن الكبيرة مثل: الجزائر، ووهران، وقسنطينة، وعنابة التي يكثر فيها السكان من المستوطنين يبلغ حوالي ٨٠% من عدد الأطباء، بينما نجد أن عددهم لا يتجاوز الـ ٢٠% في المناطق الريفية حيث يعيش فيها حوالي ٨٠% من الجزائريين[٣]. وعليه كان طبيعياً أن تتردى الأوضاع الصحية للسكان، على عكس المناطق الحضرية التي تسكنها أغلبية أوربية، وفيها القطاع الصحي يحظى بالاهتمام والمتابعة، مع ملاحظة الخدمات المقدمة للأوربيين التي تختلف بالمطلق عما كان يقدم للجزائريين من حيث استخدام الوسائل، والأجهزة الحديثة[٤]. وهذا التفاوت في الخدمات سجل بوضوح تراجع مستوى الأمراض

---

(١) بيرم كمال، الأوضاع الأجتماعية والأقتصادية والسياسية في الحضنة، ص ٢٧٤ .

(٢) Genbarme, RenéLE, **Conomiede Laalgerie, sous- Développement Etpolitiquede Growth, édition ere,lescapricines** ,paris,١٩٦٠, p. ١٨١.

(٣) حسين تريكي، **هذه الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٦٣.

(٤) محمد قريشي، المصدر السابق، ص ٩٨ . ينظر جدول رقم(١٧).

والإصابات التي يعاني منها المستوطنون مقارنة بالجزائريين. والجدول رقم(١٧) يبين عدد المصابين من الجزائريين، والمستوطنين بمرض التيفوس. وهو دلالة واضحة على مدى الإهمال الذي تعرض له الجزائريون من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، وعدم الاهتمام بمعالجتهم، على العكس من ذلك توفير المستلزمات الطبية للمستوطنين الأوربيين على حساب الجزائريين.

جدول رقم (١٧)
يوضح عدد الإصابة بمرض التيفوس ما بين الجزائريين والمستوطنين (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) [١]

السنوات	الجزائريين	المستوطنين
١٩٣٩	١,٧٠٢	٣٣
١٩٤٠	٢,٢٨٧	٣٤
١٩٤١	١٢,٢٥٠	٦٤٦
١٩٤٢	٣٢,٢٥٥	٢,٧٨٢
١٩٤٣	٧,٧٢٨	٩٢٨
١٩٤٤	١,٥٥٤	١١٤
١٩٤٥	١,١١٦	٧٨

كانت المؤسسات الصحية متواضعة في إمكانياتها، وغير قادرة على محاربة جميع الآفات، والأمراض، ولم يكن في استطاعتها تقديم الخدمات الصحية اللازمة لمواجهة تلك الأمراض التي كانت تحصد يومياً مئات الجزائريين ولاسيما من الأطفال الرضع[٢]. ومن خلال الجدولين (١٨)،(١٩) يمكن توضيح أبعاد الوضع الصحي في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية من جميع جوانبه، إذ يوضح في تلك الجداول عدد المستشفيات الموجودة في الجزائر، وطبيعة تلك المستشفيات وعدد الأسر الموجودة فيها ما بين الأعوام ١٩٣٩– ١٩٤٥ .

---

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٩٠ .

(٢) حسين تريكي، المصدر السابق، ص ٦٤؛محمد قريشي، المصدر السابق، ص ٩٨ .

جدول رقم (١٨)

المستشفيات في الجزائر وقدرتها الاستيعابية ١٩٣٩- ١٩٤٥[١].

السنوات	المستشفيات				
	المدنية	العسكرية	الإضافية	مستشفيات الجزائريين	المجموع
١٩٣٩	٨٨,٦٤٣	٦,٦٠٩	٢٠,٦٨٤	٢,٤٩٠	١١٨,٤٢٦
١٩٤٠	٧٩,٠٩٨	٥,٣٢٨	١٨,٦٣٤	٢,٥٢٩	١٠٥,٥٨٩
١٩٤١	٩٤,٦٠٢	٦,١٢٤	١٩,١٨٠	٣,٢٨٠	١٢٣,١٨٦
١٩٤٢	١٠٠,٦٠٢	٥,١٦٤	٢٠,٦٢٤	٢,٩٦٣	١٢٩,٣٥٣
١٩٤٣	١٠٨,٣٧٤	٥,٨٦٩	١٧,٨٧٨	٣,٤٦١	١٣٥,٥٨٢
١٩٤٤	١٠٩,٩٠٥	٩,٢٢١	١٦,٢٥٧	٢,٥٧٩	١٣٧,٩٦٢
١٩٤٥	١١٤,٩٠٤	١١,٧١٨	٢٤,٣٥٨	٣,٢١٧	١٥٤,١٩٧
المجموع	٦٩٦,١٢٨	٥٠,٠٣٣	١٣٧,٦١٥	٢٠,٥١٩	٩٠٤,٢٩٥
النسبة المئوية	%٧٦,٩٨٠	%٥,٥٣٢	%١٥,٢١٧	%٢,٢٦٠	%١٠٠

جدول رقم (١٩)

عدد الأسرة والحركة العامة للمرضى في المستشفيات الجزائرية ١٩٣٩- ١٩٤٥[٢].

السنوات	الجزائريون	الأوربيون
١٩٣٩	١,٧٠٢	٣٣
١٩٤٠	٢,٢٨٧	٣٤

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٩٧ .

(١) Genbarme, op cit, p .١٨٥.

١٩٤١	١٢,٢٥٠	٦٤٦
١٩٤٢	٣٢,٢٥٥	٢,٧٨٢
١٩٤٣	٧,٧٢٨	٩٢٨
١٩٤٤	١,٥٥٤	١١٤
١٩٤٥	١,١١٦	٧٨

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (١٨) والجدول رقم(١٩)، امتلاك الجزائر عدداً لا بأس به من المؤسسات الصحية خلال مدة الحرب العالمية الثانية. ولكن هذا لا يعني أن تلك المستشفيات كانت كافية لتلبية متطلبات واحتياجات المرضى، فالملاحظ في الجدول رقم(١٨) أَن عدد المستشفيات ذات الطابع المدني عددها كبير، ألا أن المستشفيات المخصصة للجزائريين قليلة من حيث العدد، والقدرة الاستيعابية عند مقارنتها مع عدد المستشفيات، والقدرة الاستيعابية الخاصة بالمستوطنين. وكان من الطبيعي أن تكون مستشفيات الجزائريين غير قادرة على توفير كل الاحتياجات التي يحتاجها السكان الجزائريون. وإذا كان هذا الحال بالنسبة للمدن، فأن الصورة أكثر مأساوية مما عليه في الريف الجزائري، إذ كانت الحالة أصعب بكثير؛ لكون الخدمات كانت معدومة، بسبب قلة الكوادر البشرية، ونقص المعدات مقارنة بعدد السكان. ونتيجة ذلك، كانت نسبة الوفيات عالية جداً في الأرياف الجزائرية التي يسكنها غالبية الشعب الجزائري[١]. وكتبت لجنة تحقيق حكومية فرنسية تصف تردي مستوى الخدمات، بالقول: "**لقد زرنا مستشفيين، الأول يقع على بعد ٢٠٠ كم من مدينة الجزائر، والثاني على بعد ٣٠٠ كم، والمستشفيان يغطيان مناطق يسكنها ١٠٠٠٠٠ نسمة، الأول يحتوي على ١٢٠ سريرا، والثاني على ٧٠ سريرا، ويعتمد على طبيب واحد؛ لمعالجة المرضى في كل يوم، أو يومين في هذين المستشفيين**"[٢].

---

(٢) إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص ص ٦٦-٦٧.

(٢) حسين تريكي، المصدر السابق، ٦٤.

ومن خلال نظرة فاحصة للأرقام الواردة والجدول رقم (٢٠) الذي يوضح أعداد الملاكات الطبية في المستشفيات في الجزائرية، فأنها قليلة جداً، ولا تغطي الكثافة السكانية للبلاد. والأكثر من هذا أن عملية توزيعها كانت غير عادلة بين الجزائريين، والمستوطنين.

جدول رقم (٢٠)
يبين أعداد الملاكات الطبية المتواجدة في مستشفيات الجزائر
١٩٣٩ -١٩٤٥(١)

التخصص / السنة	طبيب عام	طبيب أسنان	قابلة توليد	صيدلي
١٩٣٩	١٠٣٣	٢٢١	٤٠١	٣٥٨
١٩٤٠	١٠٩٦	٢٢٨	٤١٣	٣٨٥
١٩٤١	١١٤٣	٢٣٤	٤٠٤	٣٨٨
١٩٤٢	١١٣٩	٢٥٦	٤٣٤	٤٠٩
١٩٤٣	١٠٧٤	٢٧٦	٣٩٦	٤١٣
١٩٤٤	١٣١٥	٢٦٨	٤٣٨	٤١٣
١٩٤٥	١٣٣٦	٢٧٠	٤٢٧	٤١٧

وهكذا يتضح أن لتردي الخدمات الطبية التي كانت تقدمها المستشفيات الفرنسية للجزائريين تركت اثراً واضحاً على حياتهم، لذلك تصاعدت نسب الوفيات، لاسيما بين الأطفال، وانتشار الأوبئة، والأمراض الخطيرة؛ بسبب غياب وسائل مكافحتها، وبسبب احتكار المستوطنين للخدمات الطبية.

٤-التعليم وواجهات السياسة الفرنسية في الجزائر:

(١) محمد قريشي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

لقد أدرك المستعمر الفرنسي منذ أن وطئت قدماه أرض الجزائر خطورة الرسالة التي تؤديها المساجد، والكتاتيب، والزوايا في المحافظة على شخصية المجتمع الجزائري، إذ عدها من أبرز مقومات الشخصية الجزائرية، وإن شعار هذا التوجه يعني بقاء الشخصية الوطنية للجزائريين[١]. فلم تكن هذه المراكز قاصرة على أداء الشعائر الدينية فحسب، بل كانت أيضاً مراكز للتربية، والتعليم، وإعداد الأجيال الصالحة، لذلك ركزت السلطات الاستعمارية الفرنسية جهدها من أجل تهميش هذه المؤسسات ومنعها من أخذ دورها الديني، والعلمي في الجزائر[٢]؛ لأن السلطات الاستعمارية الفرنسية أرادت منذ البداية ممارسة سياسة الإقصاء، والتهميش، وإشاعة الجهل في أوساط المجتمع الجزائري. ومن هذا المنطلق، لم يخف الفرنسيون مشاريعهم الإدماجية، وعنصريتهم، وتحيزهم المفرط لثقافتهم، ولغتهم[٣].

ولم تتوانَ سلطات الاحتلال الفرنسي في استخدام شتى السبل من أجل منع المدارس الدينية من ممارسة دورها، فنجدها تصادر تلك المؤسسات وتستولي على أوقافها وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى إخماد جذوة العلم والمعرفة[٤]. فعلى سبيل المثال قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بمصادرة مباني المدارس الدينية، والزوايا، وتحويلها إلى ثكنات، أو كنائس، فقد استولى الفرنسيون على مبنى زاوية

---

(١) للتفاصيل عن موضوع التعليم الديني وسياسة السلطات الاستعمارية الفرنسية نحوه خلال القرن التاسع عشر، ينظر: كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور ١٨٥٠-١٩٥١**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والأجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص ٣٢-٦٤.

(٢) إيمان محمد علي نونو، **دور زعماء الإصلاح اتجاه المرأة في الجزائر في العصر الحديث**، مجلة كان التاريخية، العدد ٢٠١١،١٢، ص٩٨.

(٣) صالح لميش، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٤) محمد لحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٩، ص٣٠.

التلمساني، وهي من المراكز العلمية، والدينية المهمة في غرب الجزائر، وحولته مقراً لكتيبة الهندسة العسكرية، ومن ثم جعله مركزاً تبشيرياً للراهبات[١].

وبذلك أرادت السلطات الاستعمارية الفرنسية من خلال سياستها التعسفية تجاه المؤسسات التعليمية العربية في الجزائر إطفاء جذوة العلم، والدين الإسلامي[٢]، ولم تصمد في وجه هذه السياسة إلا بعض المؤسسات التعليمية، دفعتها الغيرة على دينها للعمل، والصمود، فحافظت على لغة القرآن ومبادئ الدين الحنيف في تعليم بسيط، وأساليب بدائية[٣]، وعلى الرغم من ذلك، استطاعت هذه المؤسسات من المحافظة على الثقافة العربية الإسلامية، كما قام كثير من رجالاتها بالتصدي لسياسة الاستعمار الفرنسية، ومحاربتها[٤]. وحينما شعر الفرنسيون بالترابط الوثيق بين التعليم والدين، اتبعت السلطات الاستعمارية أساليب خبيثة لمواجهة هذا الوضع بما يخدم مصالحها واستراتيجيتها الاستعمارية في الجزائر[٥]. وفي مقدمة تلك الأساليب، وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من السيطرة على توجهات المجتمع الجزائري

---

(١) عميراوي أحميدة، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط٢، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٢٨.

(٢) لم يتجاوز عدد المدارس الدينية(الكتاتيب) في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر الـ (١٨٧٨) مدرسة يعمل فيها حوالي (٢٠٠٠) معلم، وكان عدد طلبتها حوالي (٢٨٠٠٠) تلميذة. وهذه الأرقام تدل على تراجع مستوى التعليم، وإن كان بأبسط أشكاله. للمزيد من التفاصيل، ينظر: كمال خليل، المصدر السابق، ص ١٩.

(٣) إيمان محمد علي نونو، المصدر السابق، ص ٩٨ .

(٤) **التعليم التربوي في الجزائر**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:.www .salimprof.hooxs.com/t١٠٧٣-topic

(٥) حينما صدر مرسوم ١٩٠٥ الذي نص على فصل الدين عن الدولة الفرنسية، تم تطبيقه في الجزائر بموجب قانون صدر في ٢٧ أيلول ١٩٠٧. ولكنه لم يطبق على الدين الإسلامي ألا نظرياً، على عكس المسيحيين واليهود، وذلك رغبة من السلطات الاستعمارية الفرنسية في منع تشكيل مؤسسات دينية إسلامية تطالب بالإشراف على المؤسسات الدينية، بما فيها المؤسسات التعليمية، بما يؤثر على توجهات السياسة الاستعمارية في هذا الخصوص. للمزيد من التفاصيل، ينظر: كمال خليل، المصدر السابق، ص ١٢.

وتطلعاته[١]، وذلك من خلال محاربة التعليم العربي، وتشجيع الجزائريين على الانضمام للمدارس الفرنسية من أجل تغريبهم عن عاداتهم، وتقاليدهم لخدمة المشروع الاستعماري الفرنسي في بلادهم[٢]. واستندت هذه السياسة في مواجهة التعليم العربي الإسلامي في الجزائر إلى مسألتين مهمتين، هما[٣]:

- العمل على ترغيب الشعب الجزائري بالديانة المسيحية عبر عمل تبشيري منظم.
- إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية، وجعلها لغة المؤسسات الحكومية، والنشاطات اليومية.

وعلى وفق هذه الرؤية الاستعمارية الجديدة، بادرت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى وضع الأسس اللازمة لتنفيذ سياستها الجديدة (الفرنسة) من أجل سلخ المجتمع الجزائري من واقعه العربي الإسلامي إلى واقع يخدم المستعمر الفرنسي، ومن الخطوات المهمة في هذا الأتجاه، نذكر ما يلي[٤]:

- انشاء مدارس على النمط الأوربي تحل محل الزوايا، والمدارس الدينية.
- تأسيس مدارس مميزة يحظى طلبتها بامتيازات كثيرة من أجل إغراء الطلبة العرب بالانتماء إلهيا[٥].
- منع القائمين على المؤسسات التعليمية العربية من مزاولة نشاطهم، وذلك لإجبار الطلبة إزاء قلة أعداد المعلمين العرب إلى الانضمام للمدارس الفرنسية[١].

---

(١) يونس درمونة، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٢) نوال حمادوش، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٣) عبد الله حمادي، **الحركة الطلابية الجزائرية ١٨٧١-١٩٦٢**،ط٢،المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٩٥، ص ١٠.

(٤) عميراوي أحميدة، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٥) عمار هلال، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصرة ١٨٣٠- ١٩٦٢**، ديوان المطبوعات المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ١٩٩٥، ص ١١٠.

وهناك من الدلائل التاريخية ما يثبت صحة ذلك، حينما نجد أن السياسة الفرنسية كانت من بين الأهداف الاستراتيجية المهمة في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر. فكانت الإدارة الاستعمارية توجه حكام المناطق على ضرورة الالتزام بالآليات التي تساهم في نشر الثقافة، واللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري. واشار أحد التقارير بشكل واضح إلى هذه المسألة، بالقول: "**أن الجزائر لن تصبح حقيقة فرنسية إلا عندما تصبح لغتهم فرنسية" يقصد الجزائريين" هي اللغة القومية في الجزائر، ومن أجل ذلك يترتب على السلطات الفرنسية وإدارتها في الجزائر أن تقوم بالسعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم** "[٢]. وعلق الشيخ البشير الإبراهيمي على هذه المسألة، قائلاً: "**كل الوسائل التي تتذرع بها حكومة الجزائر (يقصد الإدارة الاستعمارية) لمقاومة التعليم العربي هي: أما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة، ولأسباب متنوعة، وأما قرارات إدارية فردية مصدرها حكومة الجزائر، ومبناها على إيعازات بوليسية توجهها الروح الاستعمارية، كلما زادت الأمة إقبالاً على تعليم لغتها، ودينها، زادت الحكومة في القيد تضييقا، حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربياً**"[٣].

على العموم، لم تختلف السياسة الاستعمارية الفرنسية طيلة الاحتلال الفرنسي للجزائر في ميدان التعليم. لاسيما أن من النتائج المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر هو انخفاض مستوى الدخل، والمعيشة للغالبية العظمى من الجزائريين[٤]، وهذا أسهم بدوره في حرمان الكثير منهم من التمتع بالخدمات العامة، ومنها: التعليم، بينما على العكس نجد أن المستوطنين الفرنسيين والأوربيين

---

(١) عبد الله حمادي ، المصدر السابق، ص ١٣.

(٢) نقلا عن: إيمان محمد علي نونو، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) نقلا عن: محمد لحسن أزغيدي، المصدر السابق، ص ص ٣٠-٣١.

(٤) عبد الله صحراوي، **نظام التعليم الجزائري وكفاته الإنتاجية للفترة(١٩٦٢- ٢٠٠٠) المؤشرات النوعية والكمية**، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد ١٥، الجزائر، تموز ٢٠١٢، ص ٣٢.

يتمتعون بها وعلى أحسن مستوى، وكان محظوظاً جداً من الجزائريين من أن يحظى بمثل هذا المستوى من التعليم(١). ومن هنا، يمكننا أن نتصور طبيعة التعليم الذي كان يحظى به الأهالي من الجزائريين في ظل سياسة فرنسية تقوم على أساس تغريب المجتمع الجزائري عن بيئته، وواقعه العربي، والإسلامي. ومن هنا لا يمكننا الحديث عن تعليم حقيقي قادر على النهوض بقدرات المجتمع الجزائري، ويساهم في توعيته لمواجهة التحدي الاستعماري الفرنسي في بلاده(٢). وإزاء هذه الصورة القاتمة التي كان عليها واقع التعليم العربي في الجزائر خلال مدة الاحتلال الفرنسي لا يمكننا مقارنته بالتعليم الفرنسي الذي كان يحظى بالاهتمام، والرعاية لغايات استراتيجية تصب في مصلحة المشروع الاستعماري الفرنسي. وعلى الرغم من أن السلطات الاستعمارية أسست عدداً من المدارس الخاصة بالجزائريين، ولكن لم تكن تهدف من وراء هذا إلى منحهم ثقافة حقيقية، تبصرهم بأحوال وطنهم، ولغتهم، وحضارتهم، بل كان الهدف، هو تهيئة أعداد من الموظفين الصغار للعمل في الإدارات المحلية وبعض المعلمين وغيرهم من المناصب المتواضعة(٣).

٥- <u>خلفية التعليم في الجزائر وموقف الإدارة الفرنسية منه</u>

لم يقتصر عداء الإدارة الاستعمارية، وغلاة المستوطنين، على محاربة التعليم العربي، وتعليم الأهالي فحسب، بل نجدهم ينجحون منذ عام ١٨٨٠ في منع تعليم اللغة العربية في المدارس القليلة التي كانت موجودة، بحجة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة. وقد نجحت السلطات الاستعمارية في خطوتها هذه حينما تمكنت من فرنسة الكثير من الجزائريين، وهؤلاء كانوا مقربين لها، ويحظون بدعمها، والدليل على ولاء هؤلاء للاستعمار الفرنسي، وتخليهم عن هويتهم العربية الإسلامية ما ذهب إليه احدهم،

---

(١) بوفجلة غياث، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٢٢.

(٢) عميراوي أحميدة، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) بوفجلة غياث، المصدر السابق، ص ٢٢.

بالقول: "**إن تعلّم اللّغة العربية أصعب من تعلّم اللّغة الفرنسية حتى بالنسبة للجزائريين**"[١]. كما ضغط المستوطنون الأوربيون على الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ عام ١٨٩١ لكي تقضي على ما تبقى من المدارس الدينية التي تنشط في الزوايا، أو إخضاعها لرقابة صارمة من قبل الإدارة الفرنسية حفاظاً على مستقبل الجزائر[٢].

وهذا الموقف من جانب المستوطنين الأوربيين كان نابعاً من إيمانهم من أن الجزائري المتعلم سوف يتمسك بحقه في العيش بكرامة مثله مثل المستوطنين، كما أنّه سيجاهر برأيه، ويثقف أبناء شعبه، ولهذا كله طالب غالبية المستوطنين الإدارة الفرنسية بعدم الموافقة على إنشاء مدارس للأهالي حتى لا يثير ذلك الأمر المتاعب للمستوطنين، والإدارة الاستعمارية الفرنسية فيما بعد. وبمرور الوقت كان المستوطنون يزيدون من ضغطهم على الإدارة الاستعمارية الفرنسية من أجل وضع العراقيل أمام مسألة تعليم الأهالي الجزائريين[٣]، حتى أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة "جول فيري" عام ١٨٩٢، ولجنة شارل جونار المكلفة بالنظر بعملية تعليم الأهالي الجزائريين التي توصلت إلى قرارها الذي نص على:" **إنّ تنظيم التّعليم الوطني غير مفيد**"[٤]. وهذا الموقف، والتصريحات من جانب المستوطنين، والسلطات الاستعمارية دليل واضح على محاربة عملية التعليم لأبناء الأهالي من الجزائريين والرغبة في بقاء صور التخلف، والبؤس يسود كل فئات الشعب الجزائري، ولاسيما الشباب منهم.

---

(١) عبد القادر جغلول، **الأستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة: سليم قطوس، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١١.

(٢) أحمد شقار الثعالبي، **ومضة في التعليم**، مجلة، البصائر، العدد ٨١، الجزائر، ١٩٣٧، ص ٣٢.

(٣) الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، مجلة، الثقافة، العدد٩٥، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٢٥٢.

(٤) عبد الله حمادي، المصدر السابق، ص ١٣.

وعلى العكس من ذلك نجد أن بعض غلاة الاستعمار يتحمسون لفكرة نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر، بل إنهم نادوا بتعليم الأهالي اللّغة الفرنسية بدلاً من اللّغة العربية، وعدوا اللغة الفرنسية " **أداة لغزو النفوس والقلوب** " ولذلك طالب هؤلاء الغلاة بأجتذاب الجزائريين إلى المدارس الفرنسية، عن طريق منحهم بعض المزايا حتى يمكن تكوين طبقة معتدلة من الزعماء الوطنيين، الذين يعملون على تدعيم النفوذ الفرنسي(١).

ومن خلال ذلك يتبادر إلى أذهان البعض أن الأهالي الجزائريين كانوا هم الذين يعارضون الذهاب إلى المدارس الفرنسية، وهو أمر تكذبه بعض الدراسات المحايدة، إذ تعترف بعضها بأن تعليم الأهالي لا يوجد إلا على الورق، ولا يتعلم من الأهالي الجزائريين في المدارس القليلة إلا أقلية فقط. وبالفعل هذا ما كانت تعمل عليه السلطات الاستعمارية الفرنسي فعلاً، وبالعودة إلى العام الدراسي ١٨٨٥/١٨٨٦، لم تتوفر فرص التعليم إلا لحوالي خمسة آلاف طفل جزائري، من بين حوالي خمسمائة ألف طفل، كانوا في سنّ التّعليم(٢).

وعلى صعيد آخر للصورة ، فقد كانت فرص التعليم تتوافر باستمرار لأبناء المستوطنين حتى يقول الكاتب، والمستوطن (ديفال-Duval): "**إن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس إلى مجموع السكان الأوربيين في الجزائر تفوق تلك في فرنسا نفسها**"، وأن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس إلى السكان كانت عام ١٨٨٨ في الجزائر ١/٧ وفي فرنسا ١/٩،ويعني ذلك أن أطفال المستوطنين محظوظون أكثر من أطفال فرنسا نفسها(٣).

وعلى الرغم من اهتمام نابليون الثالث بتعليم الأهالي الجزائريين لتسهيل استيعابهم، إلا أنه مما يؤسف له أن الإدارة أهملت التعليم بالنسبة للأهالي

---

(١) GuyPerville ,**Les etudiantsalgeriensdeluniversitefrancaise١٨٨٠ - ١٩٦٢, Algerie** , éditions Casbah, ٢٠٠٤, p.١٩ .

(٢) الطاهر زرهوني، المصدر السابق، ص ٢٥٤؛ **التعليم في الجزائر**، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع: www.saodiat.com/vb/saodiat

(٣) عبد الله حمادي، المصدر السابق، ص ١٥.

الجزائريين، لاسيما بعد، ثورة المقراني وانتشار المشاعر المعادية للجزائريين بين المستوطنين[١]، ومن جراء ذلك الإهمال، حيث نجد الإجحاف من قبل السلطات الاستعمارية في التخصيص المالي العائدة لتعليم الأهالي الجزائريين ففي عام ١٨٩٧ كانت تلك التخصيصات تقدر بـ (٣٣,٠٠٠) فرنك وبعد مرور آثني عشر عاماً تلك التخصيصات لم تصل إلا إلى (٤٩,٠٠٠) فرنك فقط [٢]. ولم يكن تدهور التعليم الجزائري يرجع إلى قلة التخصيصات المالية فحسب، وإنما كان يرجع ذلك التدهور أيضاً إلى معارضة المستوطنين، وأعضاء المجالس المحلية لفكرة تعليم الأهالي كما اشرنا سابقاً. ومن المهم أيضا أن نذكر أن تلك الظاهرة لم تكن قاصرة على جهة دون أخرى، أو على مدة دون مدة أخرى، بل إن تلك الظاهرة صاحبت عملية الاستيطان الأوروبي، وما نتج عنه من سيطرة المستوطنين على مقاليد البلاد، حتى أنه في ناحية ذراع بن خدة على سبيل المثال في عام ١٩١٢كان يعيش (٢٩٩) فرنسياً من المستوطنين و(٧٩٥٨) جزائرياً[٣]، وعلى الرغم من النسبة الكبيرة في التفاوت العددي، يلاحظ للأطفال الفرنسيين مدرسة خاصة بهم في حين لم يكن للأهالي ولو مدرسة ابتدائية واحدة لتعليم أولادهم، ولما طالب الأهالي بفتح مدرسة خاصة على نفقتهم اعترض المجلس البلدي الذي كان يضم مثل بقية المجالس غالبية فرنسية، وأعلن معارضته لتعليم الجزائريين، وبناء المدارس بحجة عدم توافر الأموال لبناء تلك المدارس[٤].

وفي عام ١٩١٦، وبما يخص التعليم الابتدائي في الجزائر كان عدد المدارس المخصصة لأبناء المستوطنين يصل إلى ١٢٩٦ مدرسة يتردد عليها (١٤٧٠٠٠) طفل أوربي، في حين كانت المدارس الابتدائية للأطفال الجزائريين لا تزيد عن (٤٩٣) مدرسة يتردد عليها (٣٦٠٠٠) طفل جزائري فقط، وعلى الرغم من الفارق الواضح، والضخم بين الأهالي، والمستوطنين. فلم تكتفِ السلطات الاستعمارية بسياستها الرامية إلى عدم فتح المدارس للأهالي الجزائريين وإنما عملت

---

(١) الطاهر زرهوني، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٢) GuyPerville ,Op . Cit , p. ٢١.

(٣) أحمد شقار الثعالبي، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٤) GuyPerville,Op.Cit,p. ٢٣.

تلك السلطات على الذهاب إلى أبعد من ذلك، إذ عملت على إغلاق خمس وعشرين مدرسة، وإلى عدم معالجة النقص الحاصل في هيئات التدريس في معظم المدارس العائدة للأهالي الجزائريين الأخرى التي لم تغلق[١]. فضلاً عن إجبار الطلبة الجزائريين التعلم باللغة الفرنسية، وسبب هذا الأمر لهم معاناة كبيرة، وبهذا الصدد يعلق فرحات عباس قائلاً :"**لقد دعينا إلى تحصيل معارف في لغة ليست هي لغة طفولتنا، حيث كانت اللغة الفرنسية لم تدخل بعد بيوت المسلمين، ومن الطبيعي أن تقابلنا صعوبات لم يكن رفاقنا الفرنسيون يلقونها، لقد كانت المدرسة الأهلية بجد تبحث عن دواء لهذه الوضعية، ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى ذلك، كان التلميذ يتحدث بلغته خارج فصله ويتحدث بها في ساحة المدرسة، وفي الشارع، ومع عائلته في حين أنه طالما لا يمتلك العناصر الأولى للغة الفرنسية، فإن تعلمه أي لغة أخرى يبقى بالنسبة إليه عديم الجدوى. وهنا ضياع وقت معتبر لنفكر لحظة واحدة في السن التي يبدأ فيها الطفل الأهلي دراسته؟، إن هذا السن يتراوح ما بين ثماني واثنتي عشرة سنة، وهو الوقت الذي يجتاز فيه الفرنسي الصغير شهادة التعليم الابتدائي**"[٢].

أَما عن طبيعة التعامل الاستعماري مع التعليم الثانوي، والعالي، والتمييز بين الطلبة من أبناء المستوطنين، والجزائريين، فإنه في عام ١٩١٧ كانت فرص التعليم الثانوي، والعالي شبه معدمة بالنسبة للشباب الجزائري، حتى لم يزد عدد الجزائريين في التعليم العالي خلال هذه المدة على حوالي مائتين من الجزائريين يقابلها ألف وثمانمائة من المستوطنين[٣]. وهذا يشكل نسبة متفاوتة كبيرة، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الكثافة السكانية للجزائريين، والمستوطنين آنذاك.

أَما في مرحلة ما بين الحربين، فقد امتازت بتبلور روح جديدة في نفوس الجزائريين، وبحركية واسعة للأماني الوطنية، وهذا أدى إلى اتحاد، وتقارب بين رجال الدين، ومناضلي الحركة الوطنية. وأجمعوا هؤلاء على أن السلطات

---

(١) عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية، ص ١٤.

(٢) فرحات عباس، **الشباب الجزائري**، ص ٧٠.

(٣) عبد الله حمادي، المصدر السابق، ص١٦.

الاستعمارية الفرنسية عاجزة تماماً عن تولي شؤون التعليم في الجزائر. وفي حال استمراره على الوتيرة التي يسير بها، فأنه سوف يؤدي إلى ترسيخ مفاهيم الجهل، والتخلف في الوسط الاجتماعي الجزائري. لاسيما أن الإحصائيات كانت تشير إلى أن اتساع قاعدة التعليم بالنسبة للجزائريين بطيئة جداً. والجدول رقم(٢١) يبين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم الابتدائي إذ كان ينمو بشكل محدود جداً مقارنة بالكثافة السكانية المتنامية للجزائريين خلال تلك المدة. ومن هنا، بذلت جهود استثنائية من جانب رجال الدين، والسياسيين الجزائريين من أجل تلافي هذا الخلل جهد الإمكان. وكانت جمعية العلماء المسلمين أكثر تمسكاً في أنشاء المدارس الحرة المستقلة عن تأثير السلطات الاستعمارية الفرنسية، ولتحقيق هذا الهدف كونوا ونشطوا جمعيات تربوية، وعملوا على إقناع الجزائريين بأنه من الواجب عليهم مساعدة هذه المدارس عبر إرسال أبنائهم إليها، كما حثوا الناس على الاهتمام باللغة العربية، والدفاع عنها، ومن جملة ما ورد في بياناتهم:"**من يبتعد عن اللغة العربية، فقد ابتعد عن عبادة الله، ومن يبتعد عن عبادة الله فسيلاقي عذاباً شديداً**"[١].

جدول رقم (٢١)
يبين عدد الطلبة من الجزائريين خلال الأعوام

---

(١) عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، ط٢، دار مداد يونيفارستي، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٧٨.

(١٩٢٠ – ١٩٣٨)[1].

السنوات	عدد الطلبة
١٩٢٠	٤٢,٢٦٩
١٩٢١	٤٣,٨٣١
١٩٢٢	٤٨,٧٥٠
١٩٢٣	٥١,٠٤٠
١٩٢٤	٥٤,١٥٠
١٩٢٥	٥٤,٨٥١
١٩٢٦	٥٧,٦٤١
١٩٢٧	٦٠,٦٨٣
١٩٢٨	٦٠,٧٦٥
١٩٢٩	٦٢,٩٠٨
١٩٣٠	٦٦,٦٣٧
١٩٣١	٧١,٥٧٨
١٩٣٢	٧٨,٠٩٤
١٩٣٣	٨٥,٩٩٨
١٩٣٤	٨٧,٤٥٨
١٩٣٥	٩٣,٤٣٣
١٩٣٦	١٠٢,٨١٦
١٩٣٧	١٠٦,٣٠٥
١٩٣٨	١١١,٧٥٠

لاشك أن قيام الحرب العالمية الثانية أسهمت في تدهور الحياة الثقافية عموماً، والتعليم تحديداً، إذ قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتجميد نشاطات الجمعيات الوطنية التي كانت تعمل من أجل إخراج المجتمع الجزائري من كابوس

---

(1) حزب الشعب الجزائري، **التعليم في الجزائر** ، د. ن، د. ت، ص ٨.

الجهل وشبح الأمية المظلم. ونتيجة ذلك أصيب التعليم في الجزائر بفتور كبير بل انه سجل تراجعاً كبيراً أدى إلى تقهقر عملية التعليم بشكل كبير[١]، والجدول رقم (٢٢) يوضح لنا أن أعداد الطلبة الجزائريين خلال مدة الحرب العالمية الثانية قد تراجع، لاسيما أن حالة النقص في أعدادهم أساساً كانت موجودة في ضوء سجلات المدارس الابتدائية الدارسين فيها[٢].

جدول رقم (٢٢)
يبين تراجع أعداد الطلبة الجزائريين خلال مدة الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩- ١٩٤٤)[٣].

السنة	عدد الطلاب
١٩٣٩	١١٤١١٧
١٩٤٠	١١٧٨٥
١٩٤١	١١٧١٥٥
١٩٤٢	١١٥,٢
١٩٤٣	١٠٨٨٠٥
١٩٤٤	١١٠٦٨٥

يتضح لنا من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن عدد الطلبة قد تراجع من (١١٤١١٧) في عام ١٩٣٩ إلى (١١٠٦٨٥) في عام ١٩٤٤. وذلك التراجع ناتج عن الإهمال الكبير من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية للتعليم، وكان ذلك الإهمال من جانب واحد هو جانب الأهالي الجزائريين، يقابله زيادة في عدد المتعلمين من المستوطنين، وذلك بحسب الإحصائيات الرسمية لعامي ١٩٤٣-١٩٤٤، أما عدد الذكور في سن الدراسة من الجزائريين فقد بلغ (١٢٥٠٠٠٠)،

---

(١) انظر: جدول رقم(٢٢).

(٢) أحمد محساس، **الحركة الوطنية الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٤٠٣.

(٣) حزب الشعب الجزائري، التعليم في الجزائر، ص ١٠.

ومن هذا الرقم(١٠٠٠٠٠) فقط يتلقون التعليم الابتدائي. أما المستوطنون الأوربيون، فكان عددهم في سن الدراسة(٢٠٠,٠٠) من الذكور يتلقون التعليم في (١٤,٠٠٠) مدرسة تحتوي على (٤٢٠٠) فصل[١]. هذا مع العلم أن عدد السكان الجزائريين كان يقدر بحوالي (٨,٠٠٠,٠٠٠) نسمة وعدد المستوطنين بحوالي (٨٠٠,٠٠٠) نسمة، وان نسبة الأطفال المتعلمين هم ١٠٠% بين أبناء الأوربيين بينما لا تتجاوز نسبة المتعلمين من أبناء الأهالي الجزائريين سوى ٨% فقط[٢].

ومن خلال تلك الإحصائيات، نلاحظ أن عدد الطلبة الفرنسيين كان ضعف عدد الطلبة من الجزائريين، مع أن عدد الفرنسيين اقل بنسبة كبيرة من عدد السكان من الأهالي الجزائريين، أما فيما يخص التخصيصات المالية في الميزانية الجزائرية فيمكن ملاحظتها من خلال التقرير الذي قدمه (لوجير) عميد أكاديمية عمالة الجزائر في عام ١٩٤٤، والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (٢٣)

جدول رقم (٢٣)

يبين التخصيصات المالية في الميزانية الجزائرية لعام ١٩٤٤[٣].

الجنس	عدد الطلبة	عدد المدارس	الاعتماد المالي
الجزائريون	١١٠٠٠٠	٦٩٩	٨٨٠٠٠٠٠٠

(١) حزب الشعب الجزائري، **التميز العنصري في الجزائر**، د. ن، د.ت، ص ٢٢

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) حزب الشعب الجزائري، التعليم في الجزائر، ص ١٠؛ إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص٦٧.

المستوطنون	٢٠٠٠٠٠	١٤٠٠	٣٣٩٠٠٠٠٠٠

ومن خلال ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن عدد الطلبة الفرنسيين هو ضعف أقرانهم من الجزائريين(١)، أما الميزانية المخصصة للفرنسيين فلم تكن ضعف ميزانية الجزائريين فحسب وإنما نجدها تساوي أربعة أضعافها(٢)، فكانت مخصصات التعليم الابتدائي للجزائريين(٨٨) مليون فرنك فرنسي، أي بنسبة (٨٨) فرنك لكل طالب، أما التعليم الابتدائي للفرنسيين، فكانت مخصصاته (٣٣٩) مليون فرنك، أي (١٦٠٥) فرنك لكل طالب فرنسي(٣). ويبدو واضحاً من تلك الأرقام للتخصيصات المالية العائدة لعملية التعليم تعمد السلطات الفرنسية في إهمال تعليم أبناء الأهالي الجزائريين، والاستمرار في عملية الكيل بمكيالين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

شهد التعليم الابتدائي للأهالي الجزائريين نسباً متفاوتة من ناحية المتعلمين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ويتضح لنا من خلال الإحصائيات التي وردت في الجدول رقم (٢٢)، أن نسبة الطلبة الجزائريين الدارسين قد ارتفعت لاسيما ما بين الأعوام ١٩٤١– ١٩٤٢، وكانت تلك الزيادة بالنسبة للمدارس العمومية، ولكل الفئات، إلا أن تلك النسبة المرتفعة نجدها قد تراجعت مع أواخر الحرب العالمية الثانية، في حين أنها انخفضت ما بين الأعوام ١٩٣٩– ١٩٤٤ في المدارس الخاصة، ولجميع الفئات، والجدول رقم (٢٤) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٤)
يبين التعليم الابتدائي للأهالي في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

(١) سعد زغلول فؤاد، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح، ص ١٤٦.

(٣) حزب الشعب ، التميز العنصري، ص ٢٣.

(١٩٣٩- ١٩٤٤)[1]

السنوات الدراسية	المدارس				التلاميذ		
	العمومية		الخاصة				
	تخص المسلمين	أقسام للمسلمين ملحقة بمدارس أوربية	تخص المسلمين	أقسام للمسلمين ملحقة بمدارس أوربية	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٣٩-١٩٤٠	٦٩٠	٢١٥	١٢	٠٢	١٧,١٠٣	١٠,٥٢٣	٨١,٦٢٦
١٩٤٠-١٩٤١	٦٩٥	٢٢٣	٠٩	٠١	٧٢,١٨١	١١,١٤٠	٨٣,٣٢١
١٩٤١-١٩٤٢	٧١٤	٢٢٨	١٠	٠٢	٧١,٦٣٨	١١,٤٨٣	٨٣,١٢١
١٩٤٢-١٩٤٣	٦٧٩	٢٢٥	١٠	٠٢	٧٠,١٣٦	١١,٧٩٥	٨١,٩٣١
١٩٤٣-١٩٤٤	٦٩١	٢٣٧	١٢	٠٢	٧٠,١٧٣	١١,١٨٤	٨١,٣٧٥

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٤، وبهدف معالجة عملية التعليم في الجزائر، وإيجاد الحلول للمعوقات، أصدرت السلطات الفرنسية مرسوماً، أنشأت بموجبه الإدارة العامة للثقافة الأهلية، التي وضعت برنامجاً واسعاً للمدارس، ونص ذلك البرنامج على أن يتم خلال عشرين عاماً اعتباراً من عام ١٩٤٤ فتح (١٠,٠٠٠) مدرسة يمكنها استيعاب(١,٢٠٠,٠٠٠) طالبٍ[2]. ولكن ذلك البرنامج لم ينفذ كما كان متوقعاً ومخططاً له، لعدم قيام السلطات الاستعمارية بتنفيذه بجدية، مما أدى بالتالي إلى زيادة تفاقم المشاكل بالنسبة لعملية التعليم في الجزائر مع زيادة

---

(١) شارل روُبير اجيروُن، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص ٣٣٦؛ أحمد محساس، المصدر السابق، ص ص٤٠٥ -٤٠٦ ؛ تابتي حياة، المصدر السابق، ص ص ٣٤٨- ٣٤٩.

(٢) حزب الشعب، التميز العنصري، ص ٢٣.

عدد السكان الجزائري[١].اوعزت السلطات الاستعمارية الفرنسية أسباب عدم تطبيق البرنامج، وفشله إلى ثلاثة أمور أساسية:

١- النقص في عدد الموظفين، وكان ذلك النقص؛ بسبب عدم تشجيع السلطات الاستعمارية من جانبها على المعلمين للعمل بجدية في المدارس العائدة لأهالي الجزائريين، بل عملت تلك السلطات دائماً على إخماد نشاط الطلبة للبقاء على حالة الخمول لدى أبناء الشعب الجزائري لأن التعليم والارتقاء بالأهالي لا يخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية.

٢- النقص في المواد الخاصة بعملية التعليم ومستلزماتها، بحجة العجز المالي، ولكن من جانب آخر نجدها، أي السلطات الاستعمارية، توسع عدد الحرس البلدي، وفي بناء السجون، ومراكز الشرطة[٢].

٣- الصعوبات المالية، إذ كانت السلطات الاستعمارية دائماً تجعلها ذريعة في حال عدم رغبتها في تنفيذ بعض المشاريع، بينما كانت الميزانية المخصصة لدعم الشرطة، وغيرها من الأعمال التي تنفع فرنسا ومستوطنيها تكون كبيرة مقارنة مع ميزانية الأهالي الجزائريين، وتلك التخصيصات كانت تصرف بخلاف تخصيصات التعليم العائد لأهالي الجزائريين[٣].

أما عن التعليم الثانوي في الجزائر فقد كانت لهذا التعليم مؤسساته الخاصة، وكانت المدارس الثانوية موزعة على العمالات الثلاث، الجزائر، ووهران، وقسنطينة. وكان لتلك المرحلة في التعليم برنامج فرنسي، وكان ذلك البرنامج يسمح للطلبة أن يختاروا الدراسة باللغة العربية الفصحى إلى جانب اللغة الفرنسية، ولم يكن ذلك بهدف الحفاظ على اللغة العربية، ولكن بسبب حاجة فرنسا إلى المتعلمين

---

(١) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

(٢) حزب الشعب، التعليم في الجزائر، ص ١٤.

(٣) تابتي حياة، المصدر السابق، ص٣٤٠.

باللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية؛ لخدمتهم في دوائرهم، وغيرها من المؤسسات التي يحتاجون فيها إلى بعض المتعلمين باللغتين العربية، والفرنسية. أما عن تعليم البنات فكانت هناك ثلاث ثانويات خاصة بالبنات وكل تلك المدارس الثانوية كانت تؤهل الطلبة للحصول على شهادة البكالوريا التي يمكن للطالب بعد الحصول عليها الانتقال إلى مرحلة التعليم العالي، ودخول إحدى الجامعات في الجزائر. كما انتشر في تلك العمالات الثلاث عدد من المعاهد، وكان لهذه المعاهد برنامجها الخاص القائم على اللغة الفرنسية [١].

وكان طلبة التعليم الثانوي هم من بين العائلات الغنية كالملاكين، والتجار، والموظفين الذين كانوا على استعداد بأن يضحوا في سبيل تعليم أبنائهم[٢]، وقد زاد عدد الطلبة الجزائريين المتعلمين في الثانويات الفرنسية ففي عام ١٩٤٠ كان عدد الطلبة (١٢٥٨) طالباً، وازداد هذا العدد ليصل في عام ١٩٤٥ إلى (١٨٠٠) طالبٍ، ثم وصل عدد الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا في العام نفسه إلى (٣٠٠) طالبٍ[٣].

جدول رقم (٢٥)
يبين عدد الطلبة من الجزائريين والفرنسيين في التعليم الثانوي أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) [٤].

العام الدراسي	طالب جزائري	طالب فرنسي	المجموع
١٩٣٩- ١٩٤٠	١,٣٥٨	١٦,٧٧١	١٨,١٢٩
١٩٤٠- ١٩٤١	١,٢٦٠	١٧,٢٧٤	١٨,٥٣٤

---

(١) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، ص٥٢.؛ نقولا زياده ، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٢) يحيى بو عزيز، السياسة الاستعمارية، ص ١٧٥.

(٣) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٣٤٢. ينظر جدول رقم (٢٥).

(٤) حزب الشعب، التعليم في الجزائر، ص ١٧.

١٩٤١ -١٩٤٢	١,٣٤٢	١٧,٥٧٠	١٨,٩١٢
١٩٤٢ -١٩٤٣	١,٣٠٠	١٧,٣٠٣	١٨,٦٠٤
١٩٤٣ -١٩٤٤	١,٢٠٩	١٦,٤٥٧	١٧,٦٦٦

يتبين لنا من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه، أن نسبة الطلبة الجزائريين في المدارس الثانوية تشكل نسبة (١ / ١٠)،ويعود ذلك إلى سببين أساسيين، هما:

الأول: الصعوبات التي يواجهها الطلبة الجزائريون في الدخول إلى المدارس الثانوية، إذ كان من ضمن القوانين التي فرضتها السلطات الاستعمارية الفرنسية عند الانتقال إلى مرحلة الدراسة الثانوية هو إجراء اختبار للطلبة في المرحلة الأخيرة من الدراسة الابتدائية أي (الصف السادس) وكان الحد الأقصى لسن القبول للطلبة في المرحلة الثانوية هو اثنا عشر عاماً للطالب، وبما أن تعليم الجزائريين كان متأخراً بسبب السياسة الاستعمارية التي اتبعتها السلطات الفرنسية تجاه الجزائريين، والتي أدت بطبيعة الحال إلى تأخرهم في الالتحاق بالمدارس، والتعلم فيها، فكانوا لا يلتحقون، ولا يتم تسجيلهم إلا في سن السابعة في أغلب الأحيان، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تجاوز السن المحدد، مما يؤدي إلى عدم قبول الطلبة الجزائريين في المرحلة الثانوية، كان الإهمال المقصود من قبل السلطات الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين، ونقص التعليم الذي كان يحصل عليه الطلبة الجزائريون، لاسيما في الصفوف إذ كانت الدراسة بنصف الوقت المقرر من ثم عدم إكمال المواد الدراسية، أدى ذلك إلى أن يكون عقبة في تخطي المرحلة الابتدائية والانتقال إلى المرحلة الثانوية، فكان عدد قليل جداً منهم يجتازون الاختبار في المرحلة المنتهية من المرحلة الابتدائية في السن المقرر. فضلاً عن ذلك فأن التعليم للفرنسيين كان يمهد بطبيعة الحال بالانتقال إلى المدارس الثانوية، أما التعليم في المدارس

العائدة للأهالي الجزائريين، فلم يكن التعليم فيه يؤدي إلى دراسات تكميلية وإنما خصصت لتخرج المعلمين، أو صغار الموظفين في الغالب[١].

والسبب الثاني: هي الصعوبات المالية، إذ كانت مصاريف القسم الداخلي مرتفعة جداً. تتراوح سنوياً ما بين (٤٠,٠٠٠)إلى (٥٠,٠٠٠) فرنك فرنسي، فضلاً عن المصروفات الأخرى مثل، الملابس، والمستلزمات الدراسية، وغيرها من الأمور المتعلقة بالتعليم. وتلك التكاليف كانت مرتفعة بالنسبة للجزائريين الذين كانوا لا يمتلكون القدرة على توفير تلك الإمكانيات لأبنائهم. إذ كانت العائلات تجتهد، بشتى السبل، من أجل توفير متطلبات الدراسية الضرورية فحسب[٢]. وكان السواد الأعظم من الجزائريين يواجه هذه الصعوبات خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال ما سبق عرضه نلحظ، أن تمييزاً عنصرياً كان يجري من جانب السلطات الفرنسية التي تسير التعليم في الجزائر، وأن حقيقة مجانية التعليم لم تكن تعني الجزائريين، وإنما تقتصر على الطلبة الفرنسيين من أبناء المستوطنين ليس إلاّ. ولم يكن إلا المحظوظين من أبناء الجزائريين الذين كانوا يحصلون على المنح فكانت المبالغ تمنح في الغالب للطلبة من فئة محددة من المتقدمين الذين تدعو حالتهم العائلية إلى الاهتمام بهم، وأن عدد من كان يمنح المجانية ضئيل جداً[٣].

أما التعليم العالي، فقد كانت فيه سياسة التمييز واضحة بين المستوطنين والجزائريين، إذ شهد تناقصاً في عدد الطلبة الجزائريين، وذلك يرجع إلى قلة عدد الطلبة من الأهالي الجزائريين في المدارس الابتدائية أولاً الذي كان يؤدي بدوره إلى قلة عدد الطلبة في المدارس الثانوية، فضلاً عن الصعوبات المالية، وصعوبة المسكن[٤]. كما أن التعليم العالي كانت تمثله جامعة الجزائر الوحيدة، وحتى لو تم قبول بعض الطلبة من الجزائريين في الجامعة، فكان يبدو ذلك القبول انه قد سخر لخدمة أغراض معينة هدفها خدمة الإدارة الاستعمارية، وهذا يقدم الدليل الواضح

---

(١) حزب الشعب، التعليم في الجزائر، ص ١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٤) يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية، ص١٧٦.

على وجود سياسة مدروسة لتجاهل أبناء الجزائر، فالجامعة الجزائرية كانت تضم عدداً من الكليات ومنها:(الحقوق، والآداب، والطب، والصيدلة والعلوم)، كما أنشأت الإدارة الاستعمارية تحت إشرافها المعاهد المتخصصة، ومنها معهد للدراسات العربية، كان الغرض منه معرفة مختلف المعلومات الخاصة بكل منطقة، وأساليب عيشها، وثقافتها، وتقاليدها، وطبيعة تفكيرها، لتتمكن من الوصول إلى أساليب السيطرة عليها بشكل أوسع، وأسهل، وبخسائر اقل[1]. وأن تلك الكليات في الجامعة الجزائرية والمعاهد التي أنشأتها السلطات الاستعمارية كانت لا تضم سوى (٤١٣٠) طالباً معظمهم من الأوربيين[2]. والجدول رقم(٢٦) يوضح أعداد الطلبة الجزائريين مقارنة بالطلبة الفرنسيين في مرحلة التعليم العالي خلال الحرب العالمية الثانية. إذ لا وجه للمقارنة بينهما، إذ تكاد أن تكون أعداد الطلبة الجزائريين قليلة جداً، بالقياس بأعداد الطلبة الفرنسيين على مستوى الدراسة في المعاهد الفرنسية في الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. ولكن هذا لا يعني أن أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي في تناقص، إلا أن زيادتها تتم بوتيرة بطيئة جداً.

جدول رقم (٢٦)
يبين عدد الطلبة من الجزائريين والفرنسيين في مرحلة التعليم العالي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) [3].

السنــوات	الطلبة الجزائريون	الطلبة الفرنسيون	المجموع
١٩٣٩-١٩٤٠	٨٩	١٧٧٧	١٨٦٦
١٩٤٠-١٩٤١	١٤٧	٣٦٢٦	٣٧٧٣
١٩٤١-١٩٤٢	١٤٨	٣٧٣١	٣٨٧٩
١٩٤٢-١٩٤٣	١٤٤	٣٠٦٨	٣٢١٢

(1) كريمة بوبكر، المصدر السابق،٣٩؛ إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص ٦٧.
(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، ص ٥٢.
(3) حزب الشعب، التميز العنصري، ص ٢٤.

١٩٤٤-١٩٤٣	١٨٩	٣٢٨٧	٣٤٧٦
١٩٤٥-١٩٤٤	٢٢٩	٣٨٩٩	٤١٢٨
١٩٤٦-١٩٤٥	٣٦٠	٤٦١٨	٤٩٧٨

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه مدى الفرق الكبير في نسبة طلبة مرحلة التعليم العالي ما بين الجزائريين والفرنسيين، ذلك الفارق ما هو إلا دليل واضح على سياسة التمييز التي عملت عليها السلطات الفرنسية في جميع المراحل من التعليم ونجدها أكثر وضوحاً في مرحلة التعليم العالي كونها محصلة لتلك السياسة من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم العالي.

استمرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في ممارسة سياسة التميز التي تتبعها في عملية التعليم تجاه الطلبة الجزائريين، فكان لا يقبل إلا أعداداً ضئيلة من الطلبة الجزائريين. وتلك السياسة دفعت أبناء الجزائريين بالهجرة إلى خارج الجزائر رغبةً منهم في طلب العلم، إذ بدأت موجة من الهجرة إلى فرنسا للدراسة في مدارسها وجامعاتها(١)، وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية، فقد وصل العدد إلى (١٤٢) طالباً ما بين الأعوام ١٩٤٠-١٩٤١، ثم إلى(٣٦٠) طالباً عام ١٩٤٥(٢).

خلاصة القول، إن السياسة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بخصوص التعليم كانت خطيرة جداً، لذلك تمكنت من تغريب الكثير من أبناء المجتمع الجزائري عن واقعهم الثقافي، والاجتماعي، وحتى الديني، وإلى اليوم. وهذا معناه إن لم ترغب في التعليم الفرنسي، فعليك أن تبقى جاهلاً، وإن تعلمت بالفرنسية، فإنك لن ترقى إلى ما يحظى به المستوطنون. وهذا يتجلى واضحاً في

---

(١) كان عدد الطلبة الجزائريين في عام ١٩١٦ (٦١) طالباً واستقر عدد الطلبة عند (١٠٠) طالب خلال المدة ما بين ١٩٢٩-١٩٣٢.للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد الله حمادي، المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩.

(٢) تابتي حياة، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

تقرير قدمته لجنة حكومية فرنسية إلى الحكومة المركزية في باريس، إذ كتبت قائلة: "**رأينا الجزائريين لا يشاركون في التعليم الابتدائي، إلا بنسبة ١٠% فقط، وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو ٣٠٠ طالب، ورأينا الأبواب العلمية مؤصدة في وجه الجزائريين، وخرجنا من كل ذلك بنتيجة عظيمة، إذا كنا في فرنسا نجهل معنى العنصرية، فإن العنصرية في الجزائر هي القانون الرسمي المعمول به**"[1].

---

(1) رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائري، ص ١٤٦.

الخـــاتمـــة

كان مشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر تعبيراً صريحاً عن الإرادة الاستعمارية التي أقدمت عليها فرنسا كدولة استعمارية ساعية إلى تأمين مواردها وتحقيق استراتيجياتها القائمة على احتواء مقومات الاقتصاد الجزائري بما يخدم عجلة الاقتصاد الكولونيالي القائم على أساس استنزاف الموارد الطبيعية، وتهميش السكان المحليين من خلال الاعتماد على القوى البشرية الأجنبية، مما أثر على دور الأهالي في بنية هذا الاقتصاد. وكانت واجهات النشاط الزراعي عماد الاقتصاد الاستعماري في الجزائر، إذ سخرت السلطات الفرنسية كل الإمكانيات وقدمت الامتيازات والمغريات المادية والمعنوية من أجل إنجاحها في ذلك، ورافق ذلك انتهاج سياسة استيطانية قائمة على سلب الأراضي من الأهالي بشتى الوسائل والسبل ومنحها للمهاجرين الأوربيين. هذه السياسة ولدت حالة النفور، والغضب، لدى الأهالي، وكذلك الحال بالنسبة إلى إنتاج الصناعات الاستهلاكية الذي أقتصر فقط على صناعة الخمور، والصناعات الغذائية الصغيرة. وركزت جل اهتمامها على مسألة تطوير الصناعات التي توفر المواد الخام لمصانعها. وبذلك كرست الإدارة الفرنسية من سيطرتها على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة، والصناعة، ووسائل النقل عن طريق شركات، ومصارف، وكبار الملاكين من المستوطنين.

لقد عانى المجتمع الجزائري من تدهور المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وتراجع دورها في بناء مكوناته، لذا سادت واجهات الجهل، والتخلف وانعدام المؤسسات الثقافية، والاجتماعية. بينما تمتع جميع المستوطنين بكل الأمتيازات والحقوق في هذا الجانب، ولكن مع كل ذلك التدهور الثقافي استطاعت الصحافة خلال هذه المرحلة من أن تأخذ دورها في ربط النخبة الجزائرية بجميع فئات المجتمع؛ لأنها كانت الوسيلة الوحيدة للاتصال بينهما. إذ عملت على نقل ونشر الأفكار الإصلاحية الجديدة وتجديد الأفكار القديمة بمختلف الوسائل الممكنة، وبذلك أسهمت في إنضاج المستوى الفكري، والثقافي لأبناء الجزائر. ولم يكن حال المرأة الجزائرية بأفضل، بل على العكس عانت من الإهمال، والتهميش اجتماعياً، وثقافياً،

وتعليمياً، مما جعل منها امرأة غير قادرة على أداء دور فاعل في الحياة بالشكل الذي يعطيها مكانتها في المجتمع، ولم تكن تلك الواجهات بعيدة عن عنف سياسة السلطات الفرنسية تجاه الشعب الجزائري بهدف منعه من الالتفاف حول قادته، وإضعاف مسيرة الحركة الوطنية في البلاد. لذلك تراجع نشاط المقاومة المسلحة من قبل الجزائريين مطلع القرن العشرين، وظهور بوادر حراك سياسي تبنى أفكاراً تدعو إلى ضرورة تغيير الواقع السياسي من خلال خلق روح وطنية متفاعلة. مع التركيز على فكرة الوطنية انطلاقا من منظور قومي تعود جذوره إلى النهضة العربية الإسلامية. من هنا فأن تعبير القومية الذي نقصده هو المحاولات التي ظهرت في شكل مقاومة سياسية هدفها تمييز الأمة الجزائرية العربية المسلمة عن فرنسا الاستعمارية، التي حاولت فصلها عن محيطها العربي والإسلامي، ودمجها مع فرنسا وبذلك فقدت هويتها وثقافتها الوطنية. ورداً على ذلك فأن الاحتلال الفرنسي كان عاملاً حاسماً في ظهور التيار القومي ومن ورائه الحركة الوطنية الجزائرية، لا لكونه خلقها، بل لأنه أيقظها.

عملت الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية خلال المدة ما بين الحربين على بلورة فكر سياسي قائم على أساس رفض المشروع الاستعماري الفرنسي للجزائر والعمل من أجل تكريس مفاهيم الحرية، والرقي الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي في البلاد. رغم اختلاف أيديولوجيتها، وتوجهاتها السياسية والفكرية، إلا أن الهدف المشترك دفع تلك القوى السياسية إلى العمل من أجل التنسيق المشترك لمواجهة المشروع الاستعماري. وعليه فأن النشاط السياسي في الجزائر خلال هذه المدة أخذ بعداً أكثر وضوحاً مما كان عليه في المدة السابقة، وهذا التغير لم يأت من فراغ بقدر ما كان للمتغيرات الثقافية، والاجتماعية أثرها في تغيير الرؤى لدى الجزائريين من إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية من خلال التمسك بالأهداف الوطنية على اعتبار أن الوضع الدولي يختلف عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى.

حاولت فرنسا اتخاذ الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية القاعدة الخلفية لها على أراضي فرنسا فأصبح من المؤكد أن تؤثر تلك الأحداث سلباً على الأوضاع العامة في الجزائر، لاسيما أن فرنسا علقت أمالاً كبيرة على المردود الاقتصادي الجزائري، وعدته من أهم مصادر التموين أثناء الحرب، إلى جانب القاعدة العسكرية

الخلفية لفرنسا في وقت الحرب، إلى جانب مشاركة الجزائريين كمجندين فيها. وحينما أخذت دائرة الحرب العالمية الثانية تتسع، أصبح هناك خطر داهم يهدد مستقبل المستعمرات الفرنسية، لاسيما في الجزائر، وحينها لجأت السلطات الفرنسية إلى اتباع نهج سياسي جديد اللين تارة، والشدة تارة أخرى، فمن جهة كانت تفرض ضغوطاً كبيرة على الجزائريين، وحركتهم الوطنية لإجهاض أي تهديد يؤثر على الوجود الفرنسي، لاسيما أن أبرز قادة الحركة الوطنية رفضوا تأييد فرنسا في حربها ضد ألمانيا. كمحاولة لإبراز، وحصر حالة التفاعل التي كانت عليها الحركة الوطنية في الجزائر، الإيجابية، والسلبية، داخل مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي من أجل تعريفه بما كان يحدث في الجزائر من أعمال فيها تجاوزات لحقوق الإنسان، وكرامته.

أثبتت وقائع الأحداث فشل مراهنات بعض السياسيين الجزائريين بصدد الاندماج بالمجتمع الفرنسي، وممارسة دور يوازي المواطن الفرنسي؛ لأنهم اكتشفوا أن فرنسا كل ما يهمها من الجزائر توظيفها لصالحها.

التطور التدريجي في تركيبة الحركة الوطنية في الجزائر، وإقناع الساسة الجزائريين أن لغة الحوار لا يمكنها أن تأتي بأي نتيجة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية، مما أسهم في تنامي، وبلورة فكرة الكفاح المسلح كبديل للنضال السياسي الذي لم يعد مجدياً .

تلقى الفكر، والعمل السياسي في الجزائر عشية قيام الحرب العالمية الثانية ضربة موجعة تمثلت في فرض السلطات الفرنسية قيوداً عليه بفعل تداعيات أحداث الحرب. وقد أدرك الجزائريون أن مسألة العمل المسلح لا يمكن أن تؤتي بثمارها. فأخذت النخبة المثقفة بشتى انتماءاتها تعمل من أجل تحقيق الهدف الأساس، وهو استقلال الجزائر الكامل.

أصيبت الساحة السياسية الجزائرية بالضعف الشديد، والتراخي؛ بسبب الانقسام والتناحرات بين قادة الحركة الوطنية الجزائرية. إذ اختلفت الرؤى بخصوص آلية تحقيق الأهداف الوطنية عبر تهيئة الرأي العام الجزائري لذلك. لاسيما أن هذه النخبة السياسية أصبحت على قناعة تامة أن مسألة الاستقلال، وبناء الدولة

الجزائرية لا يمكن أن تحقق بإرادة فرنسية؛ لان التجربة أثبتت أنَّ أيّاً من القوى الفرنسية غير مستعدة لتقديم تنازلات سياسية للجزائريين.

كانت الحياة السياسية في الجزائر عند اندلاع الحرب العالمية الثانية غير مستقرة، وشهدت تدهوراً أيديولوجياً من جانب بعض القادة السياسيين نتيجة قراءات مختلفة، واتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار على اعتبار أن عدداً من هؤلاء السياسيين حاول أتباع مبدأ ميكافيلي في التعامل مع فرنسا، ومسار الأحداث، إذ كانت الأحزاب الجزائرية عاجزة عن إظهار الحماسة التي كانت تزرع الأمل في نفوس المواطنين من قبل، فهي مجرد أسماء يستذكرها الجزائريون، بعدما أصبحت أحزاباً محظورة النشاط، وفرضت رقابة شديدة على قادتها من قبل السلطات الفرنسية. ولكن مع ذلك أن هذه الأحزاب أبدت موقفها من إندلاع الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال: نجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التزمت الصمت، ولم تبدِ موقفا صريحا من الحرب، وفرنسا غدت طرفاً فيها.

فشلت فرنسا في ترويض الأحزاب الجزائرية، وجعلها تعمل ضمن حلقة الدعاية الفرنسية بخصوص الأحداث القائمة آنذاك في أوربا من جراء الحرب. وهذا الفشل جعلها تتبع شتى أساليب البطش، والعنف في القضاء على الحركة الوطنية الجزائرية التي رأت فيها تهديداً لمصالحها في الجزائر، وهي بأمس الحاجة إلى مواردها، أما ظروف التجنيد للجزائريين في الحرب العالمية الثانية فكانت صعبة، ومختلفة عما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى. وذلك من جوانب عدة، إذ كان الوضع الاقتصادي في الجزائر يعاني تدهوراً كبيراً، وتنامي الكراهية للمستوطنين من قبل الأهالي، وانتصار الفاشية في أوربا، والفشل الذي لحق بالجبهة؛ الشعبية نتيجة عجزها في تحقيق وعودها ولاسيما أن الشعب الجزائري علق آمالاً عريضة على وعود الجبهة. ويمكن عد هذه العوامل سبباً في عدم الأستجابة بشكل كبير من قبل الجزائريين لدعوات التجنيد، والالتحاق بالجيش الفرنسي. إلى جانب ذلك، أدت الأحزاب الجزائرية دوراً كبيراً في تشجيع الشباب على عدم الاستجابة لدعوات الفرنسيين بالالتحاق بجبهات القتال؛ لأنهم الضحية التي قدمتها فرنسا في الحرب.

أحدثت الدعاية الألمانية انقساماً بين الجزائريين بين مؤيد، ومعارض لها، ولكن على ما يبدو أن مؤيديها كانوا أكثر خلال هذه المرحلة من الحرب. ولم تتوقف جهودهم عند مسألة العمل الدعائي المباشر، وإنما عملت السلطات الألمانية بعد احتلال باريس على إطلاق سراح السجناء السياسيين الجزائريين، وفسح المجال أمامهم لممارسة العمل السياسي بغية إضعاف الوجود الفرنسي في الجزائر خلال تلك المرحلة. لكن هذه الخطوة لم تحقق الهدف المرجو منها، حينما رفض غالبية هؤلاء المطلق سراحهم من مواصلة العمل السياسي تحت المظلة الألمانية. وكانت تهدف الدعاية الألمانية الموجهة لشعوب المغرب العربي إلى خدمة الإستراتيجية العسكرية لدول المحور، ولجعل المنطقة جسراً بين أوربا والمستعمرات الألمانية في أفريقيا الوسطى. تبلورت القناعة لدى الكثير من الشباب الوطني الجزائري خلال هذه المرحلة في أن الحل لا يمكن أن يأتي من المحتل، وإنما الإرادة، والعمل هي التي وف تجبر فرنسا على الاعتراف بما لا تريد الاعتراف به. لم يجد هؤلاء إلا سبيلاً من التعاون مع ألمانيا النازية من أجل تحقيق هذا الهدف. لاسيما أن مراهنة عدد من السياسيين الجزائريين على إمكانية منح فرنسا الجزائر استقلالها قد أثبتت عجزها عن تحقيق غايتها، واكتشفوا أن فرنسا لا يمكن أن تقوم بمثل هذا العمل. وخير مثال على ذلك، التجربة التي مر بها فرحات عباس الذي نادى بسياسة الاندماج مع فرنسا، خلال مشاركته في الحرب العالمية الثانية ضمن القوات الفرنسية، اكتشف حقيقة كانت غائبة عنه، وهي العنصرية التي مارسها الفرنسيون تجاه المجندين الجزائريين على الرغم من دفاعهم عن فرنسا.

انعكست آثار الحرب العالمية الثانية على الجزائر في مرحلتها الأولى ١٩٣٩-١٩٤٢، بسبب مسار الأحداث، التي شهدتها الساحة الدولية خلال تلك المدة لها آثارها على ما حدث في الجزائر من تطورات، لاسيما أن الحركة الوطنية الجزائرية لم تكن لديها الامتدادات الإقليمية، أو العربية التي تمكنها من مواجهة التعسف الفرنسي في الحد من نشاطها في الجزائر، لاسيما أن فرنسا كانت تنظر للجزائر على أنها العمق الاستراتيجي الذي يمكنها من مواجهة التهديد الألماني، إذ كانت أن الغالبية العظمى من المستوطنين تعارض الحكومة الفرنسية المرتبطة بالحلفاء، وتساند حكومة فيشي، وعينها كانت ترنو إلى هدف بعيد يتمثل في

انفصال الجزائر عن الدولة الفرنسية، لاسيما أنهم كانوا يدفعون حسابات حرب لا علاقة لهم فيها، بالمقابل أن الحركة الوطنية هي الأخرى سعت من أجل استقلال الجزائر، فوجدت السلطات الفرنسية أن هذا الموضوع يؤدي إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين، وعندها اتجهت نحو الطرف الأضعف ، وعملت على الحد من تنامي الطموح الوطني لديهم، والقضاء على النشاط السياسي الجزائري في تلك المرحلة. وأظهرت نتائج الدراسة أن فرنسا كانت تكيل بمكيالين، أي أنها تقدم الدعم، والمساعدة للمستوطنيين للرفع من مستوى إنتاجهم في الزراعة، والصناعة، والتجارة، بينما نجدها تتعامل بحال اللامبالاة مع احتياجات المجتمع الجزائري.

استاء الوضع الاقتصادي، وانعكس بشكل سلبي على كل مفاصل الوضع الاجتماعي في الجزائر، فسادت أوضاع الفقر، والجهل، والحرمان، وانتشار الأوبئة، والأمراض فضلاً عن ذلك استخدم سياسة التمييز لعملية التعليم، ومحاربة اللغة العربية لتي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية الأثر الكبير في تفشي ظاهرة الأمية، والتخلف بين أبناء الشعب الجزائري، ودفعت الكثير منهم إلى ترك بلادهم، والتوجه إلى بلدان أخرى؛ لطلب العلم مما زاد من العبأ الاقتصادي على كاهل العوائل الجزائرية وهي بالأساس تعاني من أوضاع، ومستويات إقتصادية بائسة.

قائمـــة المصـــادر

مصادر الأطروحة

أولاً: الوثائق:

أ- الوثائق الفرنسية غير المنشورة:

١- A.W.C. Extraits du rapport sur le moral, deja, citer, du général André Rapports Avec-les autorites alliés, ١ H ٢٨١٢, ٣٠ avril ١٩٤٣, Algérie .

٢- A.W.C. Cabint, une Messieurs les Sous-préfets Messieurs les Maires et Adminis, L'ordonnance du ٧ mars ١٩٤٤, ١ H ٢٨١٢, ١٦ mars ١٩٤٤, Algérie.

٣- A.W.C.Dirertion du Parti ALM au Sections du Parti, setif, n° ١ H ٢٢١١, ٢٠ Avril ١٩٤٤, Algérie.

٤- A.W.C. Compte rendu journalier n ° ٥٩ (extrait) Signe Genral un Destinataire: général commandant le ١٩e CA, ١ H ٢٨١٢, ٢٠ mai ١٩٤٤, Algérie.

٥- A.W.C. Compte rendu journalier n o ٤٥ (extrait) Signe Genral Andre Destinataire: général commandant le ١٩e C.A, ١ H ٢٨١٢, ١٢ avril ١٩٤٥, Algérie.

٦- C.A.O.M . (AIX), cart n°٩٠ ١H٢٠, rapport Date du ١٢ Septem-ber ١٩٣٩, Algérie.

٧- C.A.O. M.(AIX), cart ٩H٤٦, rapport n°١H ٢٨١١ Date du ٤ Octobre ١٩٣٩, Algérie.

٨- C.A.O.M.(AIX), cart ٩H٤٦, rapport n° ٢٢١١ Date du ١Aveil ١٩٤٠, Algérie.

<u>ب - الوثائق المنشورة:</u>

١- وثيقة استسلام الجيش الفرنسي مع الجانب الألماني في ٢٥ حزيران ١٩٤٠،منشورة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع:

lawwed/ Avalon / www. WWW.Yale.edu/:

٢- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومبادئها الإصلاحية، قسنطينة، ١٩٥٦.

٣- حزب الشعب الجزائري ، التميز العنصري في الجزائر، د. ن ، د. ت.

٤- ـــــ، التعليم في الجزائر ، د. ن، د.ت.

٥- ـــــ، مشكلة هجرة الجزائريين إلى فرنسا، باريس، ١٩٥١.

٦- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية - الفرنسية - التركية (الحلف البلقاني) في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦-١٩٥٧، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

<u>ثانياً- الكتب المطبوعة:</u>

أ- <u>الكتب العربية :</u>

١- إبراهيم كبه، أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.

٢- إبراهيم مهديد، الفكر السياسي النهضوي في الغرب الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، دار الأديب، وهران، د.ت.

٣- إبراهيم مياسي، ثورة أول نوفمبر والدولة الوطنية الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، إشراف: محمد مجاود، دار الغرب للنشر والتوزيع ، د. ت .

٤- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠- ١٩٣٠،ج ٢،ط٤، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢.

٥- ـــــ، الحركة الوطنية ،ج ٣، دار نافع للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧.

٦- ـــــ، تاريخ الجزائر الثقافي ١٨٣٠- ١٩٥٤،ج٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨.
٧- ـــــ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط ٣، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢.
٨- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح،ج١،الشركة الوطنية للنشر، الجزائر١٩٨٢.
٩- ـــــ، حياة كفاح،ج٢،الشركة الوطنية للنشر، الجزائر١٩٧٦.
١٠- ـــــ، كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩.
١١- ـــــ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.
١٢- أحمد حسن الباقورى وآخرون، مغرب الاستعمار الفرنسي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
١٣- أحمد الخطيب، ثورة الجزائر...دراسة تأريخية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨.
١٤- أحمد الصاوي محمد، مأساة فرنسا، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
١٥- أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد بشير الإبراهيمي، ج٢ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧.
١٦- أحمد محمد عاشور اكس، صفحات تأريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني ١٥٠٠- ١٩٦٢، المؤسسة العامة للثقافة، الجماهيرية العربية الليبية، ٢٠٠٩.
١٧- أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية – مقدماتها وتطورها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ .
١٨- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج ٢ ، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣.
١٩- إسماعيل سامعي، انتفاضة ٨ مايو ١٩٤٥ بقالمة ومناطقها، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، الجزائر، ٢٠٠٤.

٢٠- الأمير عبد القار الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، بيروت، ١٩٦٤.

٢١- أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦ .

٢٢- البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الروافد الثقافية، بيروت، ٢٠١٢.

٢٣- بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢.

٢٤-ـــ، الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢.

٢٥-ـــ ، الله اكبر وانطلقت ثورة الجزائر، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦.

٢٦- البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٤.

٢٧- بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(١٨٣٠- ١٩٦٢)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، ٢٠٠٧.

٢٨- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الاحتلال الفرنسي ١٨٣٠-١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢٩- بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية ١٨٨٨-١٩٧٤، دار القصبة للنشر، الجزائر، ١٩٩٩.

٣٠- بوفجلة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٢.

٣١- توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٤.

٣٢- جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠- ١٩٦٠)، ط١، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩.

٣٣- ـــ، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢.

٣٤- جوان جليبي، الجزائر الثائرة، مطبعة الطليعة، بيروت، د.ت .

٣٥- جورج الراسي، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، ط ١ ، دار الجديد للنشر، بيروت، ١٩٩٧.

٣٦- حاج حفصي محمد ، من ذكريات الكفاح مذكرات مجاهد ، فيسيرا للنشر ، الجزائر، ٢٠١٠.

٣٧- حزب الشعب الجزائري، الحالة في الجزائر، مطبعة الشرق، القاهرة، د.ت.

٣٨-حسن صنجي، تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

٣٩- حسين تريكي، هذه الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٢.

٤٠- حسينة حماميد، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، ط١، دار الخبر، الجزائر، ٢٠٠٧.

٤١- حلمي عبد القادر، جغرافية الجزائر(طبيعية - بشرية - اقتصادية)، ط٢، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٨٠.

٤٢- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠١.

٤٣-ـــ، دروب التاريخ... مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ١٩٥٤، دار القصبة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٤٤- خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية ١٨٣٠- ١٩٥٤، المركز الوطني للكتاب والبحث، الجزائر، د.ت.

٤٥- خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر، بغداد، ٢٠١١.

٤٦- خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.

٤٧- ديمترى يفيموف، الحرب العالمية الثانية ومصائر شعوب آسيا وإفريقيا، دار الموقف العربي، القاهرة، د.ت.

٤٨- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٥.

٤٩- ـــ،الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط٤، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥.

٥٠- ـــ،الشيخ عبد الحميد بن باديس... فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٦٩.

٥١- ربيع حيدر طاهر، التاريخ السياسي للدول الأوربية الكبرى بين الحربين، مطبعة الولاية، النجف، د.ت.

٥٢- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الإحداث فترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، ط ٢، المؤسسة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٣-ـــ،العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج١، بيروت، ١٩٨٣.

٥٤-ـــ،العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦.

٥٥- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

٥٦- سعد زغلول فؤاد، الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٧٥.

٥٧- ـــ، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.

٥٨- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، دور المرأة في الثورة الجزائرية التحررية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٧.

٥٩- سيدي زيان ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال اوساريس صفحات من تاريخ الاستعمار الفرنسي ، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٦٠- شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر ١٨٣٠- ١٩٦٢، دار هومة، الجزائر، د.ت.

٦١- شريط عبد الله ومحمد الميلى، الجزائر في مرآة التاريخ، ط١، مطبعة البعث، قسنطينة، ١٩٦٥.

٦٢- شكري محمود نديم، حرب أفريقيا الشمالية ١٩٤٠- ١٩٤٣، ط ٦، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٧٤.

٦٣- شوقي عطا الله الجمل وعبدالرزاق إبراهيم عبدالله، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتبة المصرية لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٤- صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من عام ١٨٣٠- ١٩٦٢، ط٢، مطبعة دحلب، الجزائر، ١٩٩٢.

٦٥- صبحي ناظم توفيق، عمليات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ -١٩٤٣، ج١، ط١، بغداد، ١٩٨٧.

٦٦- صبرينة الواعر، وحدة تاريخ الجزائر ١٨٣٠- ١٩٥٤، ج٢، مطابع جامعة التكوين المتواصل والمدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، د. ت.

٦٧- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية والدولية، بيروت، ١٩٨٤.

٦٨- ـــ،العرب والحرب العالمية الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٦.

٦٩- ـــ،المغرب العربي الجزائر- تونس- المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

٧٠- طالب الإبراهيمي، اثار الإمام البشير الإبراهيمي ١٩٤٠-١٩٥٢، ج ١،ط١، دار الغرب الإسلامي للطباعة، بيروت، ١٩٩٧.

٧١- ـــــ، اثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ١٩٥٤-١٩٥٦، ج٤، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧ .

٧٢- عبد الحميد براهيمي، في اصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨- ١٩٩٩، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٧٣- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

٧٤- عبد الحميد بن باديس، تفسير ابن باديس، جمع وترتيب: محمد الصالح رمضان وتوفيق شاهين، دار الكتاب الجزائري للطباعة، الجزائر، ١٩٦٤.

٧٥- عبد الرحمن بن إبراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، ج١، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤.

٧٦- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج٤، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢.

٧٧-عبد الرحمن زكي، المسلمون في العالم اليوم افريقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.

٧٨- عبد الرشيد زروقة، جهاد بن باديس ضد الأستعمار الفرنسي في الجزائر (١٩١٣-١٩٤٠)، ط١، دار الشهاب، بيروت، ١٩٩٩.

٧٩- عبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس ١٣٥٠هـ /١٩٣١. إعداد: أحمد بن ميلاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨.

٨٠- عبد العزيز الرفاعي، الحركة القومية في إفريقيا، المكتبة العالمية، القاهرة، ١٩٦٨.

٨١- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦.

٨٢- عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الأستقلالية في عمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١.

٨٣- ـــ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحررية ١٩٥٠ – ١٩٥٤ في عمالة وهران، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠١١.

٨٤- عبد القادر وقواق، المرافعة الكبرى، دحلب، الجزائر، ١٩٩٣.

٨٥- عبد الكريم بوصفصاف، الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٥.

٨٦- ـــ، جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، ط٢، دار مداد يونيفارستي، الجزائر، ٢٠٠٩.

٨٧- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية ١٨٧١-١٩٦٢،ط٢،المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٩٥.

٨٨- عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١١.

٨٩- عبد المجيد مسعود الجزائري، كفاح في سبيل الحرية والاستقلال، ط ٣، مطبعة دار المستقبل، القاهرة، د. ت.

٩٠- عبد المطلب السيد محمد أمين ومحمود المهدي، معركة فرنسا، مطبعة النقيض الأهلية، بغداد، ١٩٤١.

٩١- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تحليلية مقارنة، سلسلة كتب علم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤.

٩٢-عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجمعي، العالم الأوربي في التاريخ الحديث والمعاصر منذ عصر النهضة البروستريكا، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩١.

٩٣- عبد الوهاب شلالي، علاقة حزب الشعب بالحركة العمالية في الجزائر وموقفه من النشاط النقابي اليساري، المركز الجامعي بتبسة، الجزائر، ٢٠١٢.

٩٤- علال الفاسي، الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، ١٩٤٨ .

٩٥-علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين ١٩١٤-١٩٣٩، دار المنهل اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٣ .

٩٦- عمار أوزيغان، الجهاد الأفضل، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢.

٩٧- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧.

٩٨- ــ، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
٩٩- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ... ما قبل التاريخ إلى غاية ١٩٦٢، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠٩.
١٠٠- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج١، دار البعث، الجزائر، ١٩٩١.
١٠١- عمار هلال، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر المعاصرة ١٨٣٠- ١٩٦٢، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ١٩٩٥.
١٠٢- ــ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام ١٨٤٧- ١٩١٨، دار الحداثة للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٨٦.
١٠٣- عمر فروخ، وثبة المغرب، دار الكتب اللبنانية، بيروت، ١٩٦١.

١٠٤- عمر محمد طالب، موسوعة إعلام الموصل ،جامعة الموصل، ٢٠٠٨.
١٠٥- عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط٢، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ٢٠٠٤.
١٠٦- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٥.
١٠٧- عيسى الحسن، الحرب العالمية الثانية الأسباب الوقائع النتائج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
١٠٨- عيناد رضوان ثابت، ٨ ماي ١٩٤٥، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
١٠٩- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير ١٩٥٤- ١٩٦٢، دحلب، الجزائر، ٢٠١٠.
١١٠- فايزة سعد، سنوات الدم... تجربة الثورة الجزائرية، مطبعة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٩.
١١١- فرحات عباس، الثورة الجزائرية، مطبعة الاعتدال، دمشق، ١٩٦٤.

١١٢- فهمي سعد، حركة عبد الحميد بن باديس ودورها في يقضه الجزائر، ط١ ، دار الرحاب، بيروت، ١٩٨٣.
١١٣- فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط٣، د. ن، ١٩٩٤.
١١٤- فيليب رفله، جمهورية الجزائر سياسياً واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

١١٥- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين... تاريخ الجزائر ١٨٣٠- ١٩٥٤، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، ٢٠٠٨.
١١٦- محمد إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، العربي للإعلان والنشر، دمشق، ١٩٧٧ .

١١٧- محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصرة دراسات ووثائق، دار بن كثير، بيروت، ٢٠٠٥.

١١٨- محمد الحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٩.
١١٩- محمد الحسن فضلاء، من إعلام الإصلاح في الجزائر، ج١، مطبعة دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٠.
١٢٠- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر، ٢٠٠٥.

١٢١- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩.

١٢٢- محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، ط٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠.
١٢٣- محمد بهي الدين سالم، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

١٢٤- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠١٠.
١٢٥- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠٠٨.

١٢٦- ــ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٣ .

١٢٧- محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤.

١٢٨- محمد علي دبوز، نهضة الجزائر وثورتها المباركة، ج٢، ط١، المطبعة الغربية، الجزائر، ١٩٧١.

١٢٩- محمد قناش، المسيرة الوطنية وأحداث ٨ ماي ١٩٤٥، دحلب، الجزائر، ١٩٩٠.

١٣٠-ــ، محفوظ قداش، نجم الشمال الافريقي١٩٢٦- ١٩٣٧ وثائق وشهادات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤.

١٣١- محمد كمال الدسوقي، الحرب العالمية الثانية صراع استعماري، مطبعة دار المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

١٣٢- مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر ١٩٣٦-١٩٦٦، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤.

١٣٣- مسعود طاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.

١٣٤- مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١١.

١٣٥- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط١، دار الشورى، بيروت، ١٩٨٢.

١٣٦- مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ٢٠١٠.

١٣٧- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر ١٩٥٤ في الجزائر، دار هومة للطباعة، الجزائر، د.ت.

١٣٨- منقذ محمود السفار ، الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٧.

١٣٩- موسى محمد طويرش، تاريخ العالم المعاصر من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤- ١٩٧٥، بغداد، ٢٠٠٦ .

١٤٠- مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٣ .

١٤١- ميلاد المقرحي، موجز تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قان، تونس، ١٩٩٨.

١٤٢- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٠.

١٤٣- نبيل أحمد بلاسى، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ .

١٤٤- نقولا زيادة، أفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، مؤسسة رياض الريس للكتب، لندن، ١٩٩١.

١٤٥- هادي أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ٢٠٠٤.

١٤٦- وزارة الإرشاد العراقية، العمال الجزائريون في فرنسا، الرابطة، بغداد، د.ت،

١٤٧- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ١٨٣٠ – ١٩٥٤ ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ٢٠٠٧.

١٤٨-ــــ، السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري ١٨٣٠-١٩٤٥، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

١٤٩-ــــ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ١٨٣٠ – ١٩٥٤، دار البشائر للنشر والطباعة، الجزائر، ٢٠٠٩.

١٥٠-ــــ، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٩٤.

١٥١- يوسف كعوش ومحمود عبد الرزاق، معارك شمال إفريقيا ١٩٤٠-١٩٤٣، سلسلة دروس عسكرية، ط٢، د. ن، ١٩٧٢.
١٥٢- يوسف مناصريه، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين ١٩١٩- ١٩٣٩، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٨.
١٥٣- يونس درمونة، المغرب العربي في خطر،دار الطباعة الحديثة، القاهرة، د.ت.

<u>ب -الكتب المعربة (المترجمة)</u>

١- أ.ج. جرانت هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة: محمد علي أبو درة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧ .
٢- أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر، ٢٠٠٢.
٣- آرثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٠.
٤- أرجمند كوران، السياسة العثمانية إتجاها لإحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٢٧-١٨٤٧، ترجمة: عبد الجليل التميمي، ط٢، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ١٩٧٤.
٥- بول كايل، مغامرات جيش أفريقيا، ترجمة: دار السياسة، بيروت، د.ت.
ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، ١٩٨٩.
٦-البيرسوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: جورج كوسى، ط٤، البحر المتوسط، بيروت، ١٩٨٩.
٧- بيوتر.س فاندش، ثمن الحرية، ترجمة: أحمد رمو، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

٨- بيير سلنجر، أمريكا المستبدة، ترجمة: حامد فرزات، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١.

٩- جان بول سارتر، كارثة الجزائر، ترجمة: حسن حيدر اللبناني، ج١٥، ط ٢، دار التضامن للتجارة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٦١.

١٠- جمال الدين العويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة : سعد الصديق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٠.

١١- جنفيان تابوي ، عشرون عاماً من الفضائح والأسرار الدولية، تعريب: لجنة من الأساتذة الجامعيين، ط١، بيروت،١٩٥٩ .

١٢- جوان غيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٩.

١٣- جون ودز، روزفلت وأمريكا الحديثة، ترجمة: أحمد شناوي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، د.ت.

١٤- جي ديبورين، الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية، أعداد: ج.زويكوف، تعريب: خيري حمادة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

١٥-الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية ١٩٠٠- ١٩٥٤ الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٧.

١٦- روبين متشل اوشروود، الحرب العالمية الأولى وسياسة حق تقرير المصير، ترجمة : أحمد السورميري، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠٠٨.

١٧- سباستيان هافنر، حياة أدولف هتلر، ترجمة: منى نجار وكامران حوج، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٩.

١٨ـ سلسلة معارك الحرب ، معركة المغرب والجزائر عملية الشعلة ، ترجمة : كمال عبد الله ، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢.

١٩- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل داغر، ط٣، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١.

٢٠- شارل اندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: ألمنجلي سليم وآخرون، بيروت، ١٩٨٢.

٢١- شارل أنري فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمن و سالم محمد، دحلب، الجزائر، ٢٠١٠.

٢٢- شارل روُبير اجيروُن ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة ١٨٧١ إلى اندلاع حرب التحرير ١٩٥٤، ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، ج ٢، ط١، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢٣-ــــ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢ .

٢٤- شارل عيسوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة: سعد رحمي، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٢٥- عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة: سليم قطوس، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٢٦-عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي- الاجتماعي ١٨٣٠- ١٩٦٠، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط ١، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨٣.

٢٧- ف. تروخانوفسكي، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد الحميد الجمال، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦.

٢٨- فرحات عباس، الشباب الجزائري ١٩٣٠، ترجمة: الدكتور أحمد منور، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ٢٠٠٧.

٢٩- ــــ، حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، د.ت.

٣٠- فرنسوا جورج دريفوس وآخرون، أوربا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا، ترجمة: حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، ١٩٩٥.

٣١- كلود هنري، من الأزمة الاقتصادية إلى الحرب العالمية الثانية، ترجمة: بدر الدين السباعي، دار القلم، د.ن، ١٩٥٤.

٣٢- كولين وفرانسيس جونسن، الجزائر الثائرة، ترجمة: محمد عليوي الشريف وآخرون، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٧.

٣٣- ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، ط ٢، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، د .ت.

٣٤- محمود باشا محمد، الاستيلاء على أيالة الجزائر أو حادثة المروحة، ترجمة: عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٥.

٣٥- مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣.

٣٦- نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، ٢١٩٤ يوماً من أيام الحرب العالمية الثانية، ترجمة: الدار العربية للموسوعات، ج ١، ط ١، بيروت، ١٩٩٤.

٣٧- نيقولا ماكيافيلّي ، كتاب الأمير، ترجمة: عبد القادر الجموسي، ط١، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٣٨- هـ.أ.ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩- ١٩٥٠، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط ٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

٣٩- هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال أفريقيا، ترجمة: أبو العيد دودو، ج٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،١٩٧٦.

٤٠- هرمان روشنك، هتلر يريد العالم، تعريب: محمود حبيب، مطبعة الجزيرة، بغداد، ١٩٤١.

٤١- هنري غريمال، حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا منذ ١٩١٩ وحتى الوقت الحاضر، ترجمة: صباح كعدان، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤.

٤٢- وليام شيرر، ألمانيا الهتلرية نشأة وسقوط الرايخ الثالث، ترجمة: خيري حماد، ج٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦.

ثالثاً- الأطاريـــح والرسائل الجامعية غير المنشورة

١- أبو بكر كريمة، دور النخبة المثقفة الجزائرية إثناء الأستعمار وبعده دراسة سوسو تاريخية للمسار العلمي لحالة أبناء وطلبة أعضاء جمعية العلماء الجزائريين، رسالة ماجستير غير منشورة ، العلوم الإنسانية والأجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦.

٢- بسام شبيب محمد العنزي، مواقف جريدة اليقظة من القضايا العربية ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

٣- بشير فايد، قضايا العرب والمسلمين في أثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب ارسلان... دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠.

٤- بقبق الزهرة، إرهاصات بناء الدولة الجزائرية الحديثة ١٨٣٠- ١٨٤٧ أسسها- مبادئها- مظاهرها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السانية، وهران، الجزائر،٢٠٠٧.

٥- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ٢٠ آب ١٩٥٥، سكيكدة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٦- بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الاندماج و الوطنية ١٩١٩-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٦.

٧- بيرم كمال، الأوضاع الأجتماعية والأقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (١٨٤٠-١٩٥٤)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١١.

٨- ـــ، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين ١٨٨٤-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٦.

٩- تابتي حياة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني ١٩٢٩-١٩٥٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١.

١٠- توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٦.

١١- ثعبان حسب الله علوان الشمري، عبد الحميد بن باديس ودوره الفكري والسياسي (١٨٨٩- ١٩٤٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

١٢- حداد أحمد، الشيخ احمد حماني وقضايا عصره ١٩١٥- ١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر، ٢٠٠٨.

١٣- زمن حسن كريدي الغزي، السياسة الأمريكية تجاه فرنسا ١٩٣٩- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠.

١٤- زيلوخة بوقرة، سيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر... جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر،٢٠٠٩.

١٥- سليمان الهادف قريري، القوى الوطنية في الجزائر ومقدمات الثورة التحريرية ١٩٤٥- ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٦- سليمان بن رابح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين ١٩١٩- ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، ٢٠٠٨.

١٧- سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره في الحركة الاستقلالية في المغرب الأقصى ١٩٢٥ – ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

١٨- شرابي عبد العزيز وبوزيدي ناشدة، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩ .

١٩- شهرة شفري، الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة مقارنة بين عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي، رسالة لنيل ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٢٠- شيماء فاضل مخيبر العميري، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٢١- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة ١٩٥٦- ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٢٢- صالح لميش، مصر وثورة التحرير الجزائرية ١٩٥٤- ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨.

٢٣- عاشور حلاب وسمير هجرسي، الصحافة الإسلامية وكيفية معالجتها للجريمة، رسالة تخرج لنيل شهادة التعليم الثانوي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، ٢٠١٠.

٢٤- عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية ١٩٢٧- ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٧ .

٢٥- العربي الزبيري، أيديولوجية جبهة التحرير الوطني الجزائري ١٩٥٤- ١٩٦٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٢٦- عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب أبو رقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة ١٨٩٩-٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠.

٢٧- ـــ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الأستقلال ١٨٩٩- ١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٥.

٢٨- عزالدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري أرنست مرسييه نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢٩- عودة عبد الرحمن السيد الشوكي، مصر والحركة الوطنية في الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ١٩١٤- ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٩١.

٣٠- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري ١٩٣٤-١٩٥٤ ... دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري، قسنطية، الجزائر، ٢٠٠٧.

٣١- قريري سليمان قريري، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٤٠-١٩٥٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١١.

٣٢- قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحررية الكبرى ١٩٤٥ - ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٣- كفاح أحمد محمد النجار، فرانكلين ديلانو روزفلت وسياسته الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي ١٩٣٣- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٢.

٣٤- كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور ١٨٥٠-١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨.

٣٥- مجيد حميد يونس الحمداني، القوى السياسية وأثرها في الجزائر١٩٣٠-١٩٥٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.

٣٦- محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

٣٧- مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية – السوفيتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية ١٩٦٢- ١٩٧٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٣٨- نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس ١٩٢٧ – ١٩٥٥، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠٠٥.

٣٩- يسرى ياسر حامد غائب عبد الله ، سياسة فرنسا إزاء الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،قسم التاريخ ، جامعة الموصل ، ٢٠١١.

رابعاً -الكتب الأنكليزية:

١- A. Marwick, Britain in the century of total war, London,١٩٦٨.

٢- Black, C.E., and Helmreich, E.C.,Twentieth century Europe, New York, Fourth printing,١٩٦٧.

٣- Charles B. MacDonald, Campaign The Siegfriedline, Center of Military History, Washington, ١٩٩٠.

٤- Commager, H.S., The story of The second world war, London, ١٩٦٧.

٥- D.Low, Europe Since Verailles: A Histoany in one Hnndred Cartoons With anarrative Tex, , London, ١٩٧٣.

٦- E .M .Robertson,(ed), The origins of The second World War, London, ١٩٧١.

٧- Ele. J. Bois, truth an the trgedy of France, London ,١٩٧٤ .

٨- Elie . J. Bois, Truth an the Tragedy of France, London, ١٩٧٤.

٩- **Eric Linklater,The Defence of Calais the Army War the whitcfriars Press, London, ١٩٤١.**

١٠-**Garvin, J.L., The Life of Joseph Chamberlain, London, ١٩٣٥.**

١١- **Grigg, John, ١٩٤٣ The Victory That Never Was, London, ١٩٨٠.**

١٢- **H.F. Armstrong , Hitler's Reich , London , ١٩٥٨.**

١٣- **John Keegan, Who's Who in World War II, Pr.٢, Rutledge Press, London, ٢٠٠٢.**

١٤- **Patrick Cosgrave, Churchill at War, Pr.١, William Collins Sons & Co Ltd, London, ١٩٧٤.**

١٥-- **William L. Shirer, Russia at War ١٩٤١-١٩٤٥, No.٢١, New York, N.D.**

خامساً الكتب الفرنسية

١- **Aeduane, ainadtabet, Historied Algerie – sidibel abbes, Algera, ١٩٩٩.**

٢- **Ageronc . R , Politiques coloniaes au maghreb, editionp .u F . Paris, ١٩٧٢.**

٣- **Ageroncharles Robert, Revue D histolremaghribne, Janvier, Tunis, ١٩٧٧.**

٤- **Ahmed mahsas, Le MovementRevolutionaire en Algerie, de lapremiere guerre mondiale a ١٩٥٤, paris, ١٩٧٩.**

٥- **Alistair Horne, Histoire de laguerred Algérie, éditions AlbinMichel, Paris, ١٩٨٠.**

٦- **AnnuaireStatistiquede,LAlgerie١٩٣٩-١٩٤٧,Imprimrie Officielle, Alger, ١٩٧٤.**

٧- **Belkacem Recham, les musulmans Algeriens dans la lArmefrancaise ١٩١٩ – ١٩٤٥), paris ١٩٩٦.**

٨- **Benjamin stora, Algerie Histoire Contemporaine, édition casbah, Algerie, ٢٠٠٦.**

٩- **Benjamin Stora, Algérie, Histoire Contemporaine(١٨٣٠-١٩٨٨), Edition Casbah, Alger:٢٠٠٤.**

١٠-**Benyoucef ben khedda, Les orignes du ler novembre١٩٥٤, EditionsDahlab, Alger, ١٩٨٩.**

١١- **Benyousf Benkhedda,les origines du ١Novembre Les ١٩٥٤, éddahalal, Algérie, ١٩٨٩.**

١٢- **Boubaker A, utilisation de droti coutumes DANS LA région de Tlemcen, dans l'affaire.R. A, n, ١٩٣٦.**

١٣- **Callot Claude – Jean Robert Henry, le mouvement national Algérien textes ١٩١٢-١٩٥٤ édition, l' harmattan , Paris, ١٩٧٨.**

١٤- **Charles Robert Ageron, Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, ١٩٣٦ -١٩٥٦,**

les ٤ et ٥ octobre ١٩٨٤, et publiée dans les actes de ce colloque par les Editions du CNRS, Paris, septembre ١٩٨٦.

١٥- Chevalier, J. L ,Le problème demographique Nord Africain, Paris, ١٩٨٤.

١٦- Couget, George ،Voyages aux origines de l'Algérie et de la province de Constantine ١٨٣٠-١٩٠٠, France, édition Esprit livres, ٢٠٠٣.

١٧- d'activités après Schneegans Martine, Peyrouton, Hommes et Destins, tome VIII, ١٩, ١٩٣٦.

١٨- Ferhat Abbas, Autopsie D uneGuerre, Laurora , Edition Garnier , paris, ١٩٨٤.

١٩- Ferhat Abbas, guerre et révolution d'Algérie la nuit coloniale, éditions René Julliard, Paris, ١٩٦٢.

٢٠- Ferhat Abbas, Le jeune Algerien, Edition Garnier, paris, ١٩٨١.

٢١- Genbarme, RenéLE, ConomiedeLaalgerie, sous-Développement Etpolitiquede Growth, édition ere, lescapricines ,paris,١٩٦٠.

٢٢- H. Genvols, , lafemme kabyles tyavauxlesjours, F.D. B, Tizi –ouzou , ١٩٦٩.

٢٣-Guy Perville,Lesetudiantsalgeriensdeluniversitefrancaise ١٨٨٠ - ١٩٦٢, Algerie , éditions Casbah, ٢٠٠٤.

٢٤- Hassan Remoun, les Evenement de Mai ١٩٤٥ Le Mouvement national et ,Paris,٢٠٠٥.

٢٥- Labarthe André, Document Surle petrole du Sahara, Paris, ١٩٥٧.

٢٦- Letellier, R. P., Leproletaariaiariat ALgerien, in, Terresd, Afriques, centre C. R. E. E. R , meknes, maroc, ١٩٤٨.

٢٧- Mahfoud Kaddach, histoire du nationalisme Algérien, question national et politique Algérien(١٩١٩-١٩٥١)tome ٠١,éd, S.N.E.D Alger, ١٩٨٠.

٢٨- Mahmoud abdoun,Temoignage Dun Militant du Mouvement Nationaliste, Edition dahlab, Alger, ١٩٩٠.

٢٩- Mahsas Ahmed, Le mouvement revolutionnaire en Algerie de la ١ere ١٩٥٤, Algera, ED Barkat,Paris ١٩٩٠.

٣٠- Mohamed Harbi, Aux origines du FLN: le populisme en révolution- nnaire en Algérie, Paris, ١٩٧٥.

٣١- Mohamed tiab, La chronologie Algeriann (١٨٣٠– ١٩٦٢), Tl, Alger, ١٩٩٩.

٣٢- P .A. Baran, Economie politique de la croissance, maspero , ١٩٧٩.

٣٣- Paule,C.,Les jeunes Ouvrières visage à Chaleurs Difficultés de vie, IN, dafriques Terres, centre de CR. E. E. R, meknes, maroc, ١٩٨٤ .

٣٤- Petit laroussec, Documentaionlibraieslarousse ,١٧ Rue du Montparnasseet boulevard Raspail ١١٤, Paris,١٩٨٠.

٣٥- Radouane Ainad Tabet, Le ٨Mai ١٩٤٥ en Algérie. eto. P.U. Alger, ١٩٨٥.

٣٦- Robert Aron et Autres, Les origines de la guerre d'Algérie,ed : fayard, paris, ١٩٦٢.

٣٧- Robert Paxton, La France de Vichy, Edition du seuit, France, ١٩٧٣.

٣٨- Statuts .cert , ٣, Cite par Ernest picard, la monnaie et le credit en ALgerie depuis ١٨٣٠, Alger – paris, ١٩٣٠.

سادساً- كتب المذكرات:

١- الجنرال ديغول، مذكرات الحرب النفير ١٩٤٠-١٩٤٢،ط١، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧.

٢- الحسني الحسني معدي، مذكرات تشرشل، دار الحرم للتراث، القاهرة، ٢٠١١.

٣-عبد العزيز بوتفليقة، مذكرات مصالي الحاج ١٨٩٨ – ١٩٣٨، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٦.

٤- محمد خير الدين، مذكرات، ج٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت .

٥- مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ١٩٤٦- ١٩٦٢، دار القصبة للنشر، الجزائر، ١٩٩٩.

سابعاً- كتب الموسوعات

سابعاً- أ- الموسوعات العربية

١- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

٢- الان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين،ج١، ط١، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩٢.

٣-خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم، ج٤، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.

٤-روجز باركنس، موسوعة الحرب الحديثة، ج ٢، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩٠.

٥-عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٦- عمر محمد طالب، موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

٧- مجدي سيد عبد العزيز، موسوعة المشاهير، ج٢، ط١، القاهرة، ١٩٩٦.

٨- منير البعلبكي، موسوعة المورد، م٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.

ب - الموسوعات الأجنبية

١- The New Encyclopdia Britannica, Vol. ١١,١٥.ed,Chicago, ١٩٨٨.

ثامناً: الدوريات:

١-الصحف:

١- الأخبار (صحيفة)، العدد ١٥٢٢، الجزائر، ٢٧ أيلول ٢٠١١.

٢- الحوادث (صحيفة)، العدد ٢٧٢، بغداد،، ٢٤ تموز ١٩٤٢.

٣- ـــــــــــ، العدد ٣٥٥، بغداد، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٤- صوت الشعب (صحيفة)، العدد ٤١٥٤، بغداد، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٥- العراق (صحيفة)، العدد ٦١٣٤، بغداد، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٦- ـــــــــــ، العدد ٦١٣٥، بغداد، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٧- ـــــــــــ، العدد ٦١٣٦، بغداد، ١١ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٨- ـــــــــــ، العدد ٦١٣٧، بغداد، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢.

٩- من التاريخ (صحيفة)، العدد ١٣٢٩، الجزائر، ٢ آب ٢٠١١.

٢-المـــجلات :

١- مجلة البصائر، العدد ٢٣ ، الجزائر، ١٢ حزيران ١٩٣٦.
٢- ـــ، العدد ٢٤، الجزائر، ١٩ حزيران ١٩٣٦.
٣- ـــ، العدد ٢٩، الجزائر، ٢٤ تموز ١٩٣٦.
٤- ـــ، العدد ٣١، الجزائر، ٧ آب ١٩٣٦.
٥- ـــ، العدد ٤٠، الجزائر، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٦.
٦- ـــ، العدد ٤١، الجزائر، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦.
٧- مجلة الشريعة، العدد الأول، السنة الأولى، قسنطينة، الجزائر، ١٧ تموز ١٩٣٣.
٨- ـــ، العدد الثاني، قسنطينة، الجزائر، ٢٤ تموز، ١٩٣٣.
٩- ـــ، العدد السابع، السنة الأولى، قسنطينة، الجزائر، ٢٨ آب ١٩٣٣.
١٠- مجلة الشهاب، المجلد الثاني عشر،ج٢، قسنطينة، الجزائر، تموز ١٩٣٦ .
١١- ـــ،المجلد الثالث عشر،ج ، قسنطينة، الجزائر، تشرين الثاني١٩٣٧.
١٢- ـــ، المجلد الرابع عشر،ج٣ ، قسنطينة، الجزائر، ١ حزيران ١٩٣٨.
١٣- ـــ، المجلد الرابع عشر،ج ٤، قسنطينة، الجزائر، ١ حزيران ١٩٣٨.
١٤- ـــ،المجلد الخامس عشر،ج٧، قسنطينة، الجزائر، ١ حزيران ١٩٣٨.
١٥- ـــ، المجلد الخامس عشر، ج ٧،قسنطينة، الجزائر، ١٧ آب ١٩٣٩.

تاسعاً- الأبـحاث والـــدراســــــــات

١- إبراهيم لونيسي، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر أبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، مجلة المصادر، العدد ٤، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر ٢٠٠١.

٢-ـــ، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة عصور، العدد ٦، الجزائر، حزيران ٢٠٠٥.

٣- إبراهيم مهديد، الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية (الحق ألوهراني) نموذج ١٩١١-١٩١٢،مجلة،عصور، العدد ٦-٧، وهران، الجزائر، حزيران- كانون الأول، ٢٠٠٥.
٤ أحمد توفيق المدني، الإبراهيمي كان أمة، كان جيلا، كان عصراً، مجلة الثقافة، العدد ٨٧، الجزائر، ١٩٨٥.
٥- أحمد شقار الثعالبي، ومضة في التعليم، مجلة، البصائر، العدد ٨١، الجزائر، ١٩٣٧.
٦- أحمد مريوش، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوادث الثامن من ماي ١٩٤٥، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ١٠، الجزائر، ١٩٩٧.
٧- إيمان محمد علي نونو، دور زعماء الإصلاح اتجاه المرأة في الجزائر في العصر الحديث، مجلة، كان التاريخية، العدد ١٢، ٢٠١١.
٨- بشير فايد، موقف السلطات الاستعمارية من الأمير شكيب أرسلان والشيخ البشير الإبراهيمي، مجلة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، العدد١٠،الجزائر، تموز ٢٠١٢.
٩- بورغدة رمضان، الأقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر، مجلة، العلوم الإنسانية، العدد ٢٩، الجزائر، حزيران ٢٠٠٨.
١٠- توفيق برو، نظرات في نشوء وتطور فكر القومية، مجلة، سيرتا التاريخية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،العدد ٢، كانون الثاني ١٩٧٩.
١١- الحاج موسى بن عمر، تطور المسألة النفطية في الجزائر ١٨٩٠-١٩٥٦،مجلة، المصادر، العدد ٥،الجزائر، أيار ٢٠٠٣ .
١٢- حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة، الفكر السياسي، العدد ٨، دمشق،٢٠٠٦.
١٣- رابح لونيسي، العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ، مجلة، عصور، العدد ١٦،الجزائر، ٢٠١٠.

١٤- شبوط سعاد يمينة، تبلور فكرة العمل المسلح في الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، مجلة، حوليات المؤرخ، العدد ٧-٨، الجزائر، ٢٠١٠.

١٥- صباح نوري هادي وحنان طلال جاسم، تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ١٩٢٤-١٩٦٢، مجلة جامعة ديالى، العدد ٥٢، جامعة ديالى، ٢٠١١.

١٦- الطاهر بن خروف الله، التحول الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للريف الجزائري ١٨٣٠ - ١٩٦٢، مجلة، الذاكرة، العدد ٢، الجزائر،١٩٩٥.

١٧- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مجلة، الثقافة، العدد٩٥، الجزائر، ١٩٨٦.

١٨- عبد الحق دهبي، العلاقات المغربية- الألمانية ما بين ١٩١٢- ١٩٦٦، مجلة، الفكر السياسي، العدد ٢٦٢، الجزائر، ٢٠٠٦.

١٩- عبد الله صحراوي، نظام التعليم الجزائري وكفاته الإنتاجية للفترة(١٩٦٢-٢٠٠٠) المؤشرات النوعية والكمية، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد ١٥، الجزائر، تموز ٢٠١٢.

٢٠- عجيل النشمي، إعادة ترتيب أوراق سقوط الخلافة، مجلة الفسطاط ،على الموقع:
www.fustat.com.

٢١- علي العبيدي، بوادر العمل السياسي في الجزائر بين الحربين، مجلة، عصور، العدد ٩،الجزائر، ٢٠٠٨.

٢٢- محمد صالح رمضان، تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، مجلة، الثقافة، العدد ٧٠،الجزائر، ١٩٨٢.

٢٣- محمد العيد مطر، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤، الجزائر، ٢٠٠٣.

٢٤- محمد القورصو، إشكالية انتشار الصحافة المغاربية والمشرقية في الجزائر ما بين ١٩٢٠- ١٩٥٤: تلمسان ونواحيها أنموذجا، مجلة، أفكار وآفاق، العدد ٣، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.

٢٥- محمد موفق، السياسة الاستعمارية من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل، مجلة، عصور، العدد ٦ -٧، وهران، الجزائر، كانون الأول ٢٠٠٥.

٢٦- مصطفى أوعامري، نشاط فرحات عباس بتلمسان ١٩٤٣- ١٩٤٥، مجلة، أفكار وآفاق، العدد ٣، جامعة الجزائر، حزيران ٢٠١٢.

٢٧- مفقود صالح، الرواية العربية في الجزائر التأسيس والتأصيل، مجلة، المخبر، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠٠٢ .

٢٨- مي كحالة، فرنسا تحت الاحتلال، مجلة، تاريخ العرب والعالم، العدد ٢، كانون الأول ١٩٧٨.

٢٩- ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية، مجلة، التراث العربي، العدد ١٠٧، بيروت، ١٩٩٩.

٣٠- نادية حرز الله، حوادث ٨ ماي ١٩٤٥،مجلة، التاريخ، العدد ٤،الجزائر، نيسان ١٩٧٧ .

٣١- نوال حمادوش، استراتيجيات الشباب حيال التشكيل الهوياتي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد ١٥، الجزائر، تموز ٢٠٠٦.

٣٢- وليد عبود محمد، النشاط الألماني في المغرب العربي (١٩٣٣- ١٩٤٣)، مجلة، الآداب، العدد ٩٧، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٣٣- يوسف مناصرية، وجهة نظر فرنسية في تقيم الوضع الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة، المصادر، العدد ٨، الجزائر، أيار ٢٠٠٣.

عاشراً- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)

١-إدريس بولكعيبات، المؤتمر الإسلامي ١٩٣٦، موقع فيض القلم، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:www.٩alam.com

٢- بلحاج بن احمد ناصر، موقف سكان وادي مزاب من التجنيد الإجباري، مقال منشور على الشبكة للمعلومات العالمية(الإنترنيت) على الموقع:
www.Nafosa-net.com/vb/showthread.php.

٣- تاريخ الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:

على الموقع:.www. ١novembre٥٤ .com.

٤- التجنيد الإجباري للجزائريين، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:
www.١novembre٥٤.com/tarikh-djazai

٥- التجنيد الإجباري للجزائريين، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع: www. Fepi . inof. com

٦- التعليم التربوي في الجزائر،مقال منشور على شبكة العالمية للمعلومات (الأنترنيت)، على الموقع:.www .salimprof.hooxs.com/t١٠٧٣-topic

٧- الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع :
www.Edu.dz.onefd

٨- حسين بن علي الفضلي، حياة الشيخ الطيب العقبي، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت) على الموقع:
www.Benali ٢٠٠٧.Maktoobblg . com

٩- سارا سوسمان ، تميز فيشي ضد اليهود في شمال إفريقيا، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:

www.ushmm.org/wlc/ar/article

١٠- شايب قدادرة، قضية التجنيس في التشريعات الاستعمارية، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت)على الموقع :

www.univ--skikda.dz/revolution

١١- التعليم في الجزائر، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت)على الموقع: www.saodiat.com/vb/saodiat

١٢- مبروك سعدي، أهمية الصحافة عند جمعية العلماء المسلمين، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت)على الموقع: www.Firdaws.maktooddlg.com

١٣- محمد بوزريعة، الصحافة في الجزائر، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع : www.aboulyakdan.com

١٤- محمد بوزريعة، الصحافة في الجزائر، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع : www.aboulyakdan.com

١٥- محمد لعيد، تبلور الوعي الوطني الجزائري إلى الثورة، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت):www. Onefd.cdu.dz

١٦- مشروع بلوم فيوليت، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت)على الموقع:

www.lyceeb.com/t٨٤٥-topic

١٧- مصطفى الخشاب، المرأة في الجزائر، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت): www . El- jeel . com .

١٨- مقال منشور على شبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت)على الموقع: www.sjsu.edu/faculty/watkins/algeria.htm

١٩- منتديات عز العز، على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:

www.٣zal٣z.com/vb/t٧٠٤١.html

٢٠- نشأة الحزب الشيوعي الجزائري ١٩٣٦-١٩٤٥، مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت)على الموقع: www.marefa.org

٢١- d'activités après Schneegans Martine, Peyrouton, Hommes et Destins, tome VIII, ١٩, ١٩٣٦.

مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع:

www.memoireafriquedunord.net

٢٢-French Admiral Jean Darlan isassassinated

مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع:

www.attarikh-alarabi.ma

٢٣- Patrick,weil,Lestatut des musulmans en Algerie colonial unenationalitiefrancaisedenaturee,department of history and civilization , europeen university institute , Italy , ٢٠٠٠ , site: www. Iue . it /pud/he٠٣-٠٣pdh

٢٤- San José ,The Economy and Economic History of Algeria: war in North Africa-

مقال منشور على الشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنيت) على الموقع:

www.historylearningsite.co.uk/admiral_darlan.htm

٢٥- www . marefa . org

٢٦-www. ١novembre٥٤ .com

٢٧- www. ٩alam .com

٢٨-www. Firdaws . maktooddlg . com

٢٩-www.Nafosa-net.com/vb/showthread.php

Abstract

The general situations in Algeria witnessed a major influence in the course of Second World War (WWII). The Algerian people gave massive human and material sacrifices that exceeded all predictions of historians and readers .

However, this period of Algerian history is very important , it hadn't got the suitable care of searching, despite of its importance in changing the course of events. This period is needed to be focused on , purified and clarified to get the facts within their time and place range. It is considered a major transformation period, extracted from it a birth of various political currents ,changing in strategy of national Algerian resistance and uniting the national demands along with one target " independence ".

The importance of research came from its focusing on dealing with an important historical stage in Algeria. This stage remains till now in need to study deeply to reveal its secrets. It witnessed a big shift in political movement , that led to serious thinking to carry weapon against the French colonization .

The thesis is divided into an introduction and four chapters. The first chapter deals with (**The economical, social and political developments in Algeria between the two wars**), so this chapter deals with the economic activities , spotting the light on some cultural and social fields of life ,the political activity and the growing role of the national movement in demanding freedom and independence .

The second chapter , that is entitled (The **effects of the Second World War and its influences on Algeria up to ١٩٤٢**) , states the influences of (WWII) on Algeria within the period between ١٩٣٩ -١٩٤٢) because Algeria was in touch with war more than any other French colonies as it was natural expansion of the

French colonial economy. In other words, France depended on it completely in supplying that came from Algeria during the period before war and the German propaganda and the Algerian attitude about it .

The third chapter deals with (**the political developments in Algeria during WWII ١٩٤٣- ١٩٤٥**) it indicates to "National Algerian Movement attitude about landing of the Allies forces in Algeria , and the developments of those attitudes after landing the Allies forces " also it contains "**events of the ٨th of May ١٩٤٥ and the French encounter** " . It focuses on stating the conditions and motives that agitated the ٨th of May and its influence on the general situation in Algeria .

The forth chapter focuses on (**The social and economical life in Algeria ١٩٣٩- ١٩٤٥**), in this chapter it has studied what happened on the social and economical life in Algeria during (WWII) by tracking the changes which the structure of the economic Algerian witnessed, the effects of that on the Algerian people positively and negatively and the French policy that based on margining the Algerian society .

The thesis depends on different language resources ,coming in its head the unpublished informal documents and published documents. They share in clarifying some important sides in the search and enrich it with necessary information that many previous studies lack for .

The thesis depends on a number of published books such as : the book of Farhan Abbas that entitled (**Colonization Night**)which he wrote it in French, taking in the consideration that he was of the Algerian characters that adopted the compacting intellect. Also the book of Dr. Abu Al-Qassim Saad- Allah (**National Algerian Movement**)which it is of the important resources, giving full image of the events that occurred in Algeria. In addition to the book of Dr. Ahmed Mihssas which

wrote in French entitled (**Le Movement rev Luionnaire en ALgerie de la premiere Guerre Mondie a ١٩٥٤**)

The author show the course of events that occurred in Algeria since the First World War (WWI) up to breaking out the Algerian Revolution in ١٩٥٤ .

The thesises and unpublished universal letters enriched the thesis with important and useful information. One of those is Doctorate thesis (**social and economical situations in Wahranian sector ١٩٢٩-١٩٥٤**). The searcher of it could depend on documents which belong to her course period , especially in WWII period .

The Algerian society suffered from downfall of social and cultural associations and retreat their role in building the society groups. Therefore the ignorance ,underdevelopment and absence of cultural and social associations was dominated.

In the other hand the society of settlers had all the privileges and rights in this side. But in spite of that, the press within this period could take its role to connect the Algerian elite with all society groups because it was the only way to connect them.

France tried to make Algeria a back base during the Second World War on the French land. As a result of this it was sure that those events affected negatively on the general situations in Algeria ,especially that France hang its hopes on the economical revenues in Algeria. It considered it one of the most important supply sources during war . Besides the military back base for France and participating the Algerian as enlisted soldiers.

The intellect and political process in Algeria got a crushing blow at eve of breaking out the (WWII). This represented in imposing restrictions by French authorities on it due to the affects of war .

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Baghdad

College of Education Ibn Rushd

Department of History

Algeria
in the Years of the Second World War
١٩٣٩ـ ١٩٤٥

Dissertation By Sabah Noori Hadi

Submitted to the council of the College of Education- Ibn Rushd–University of Baghdad in partial fulfillment of Requirements for Degree of Doctor of Philosophy in Modern History

Supervised by

Pro.Dr Sabah Mahdi Rumad

٢٠١٣ A.D **١٤٣٤ A.H**